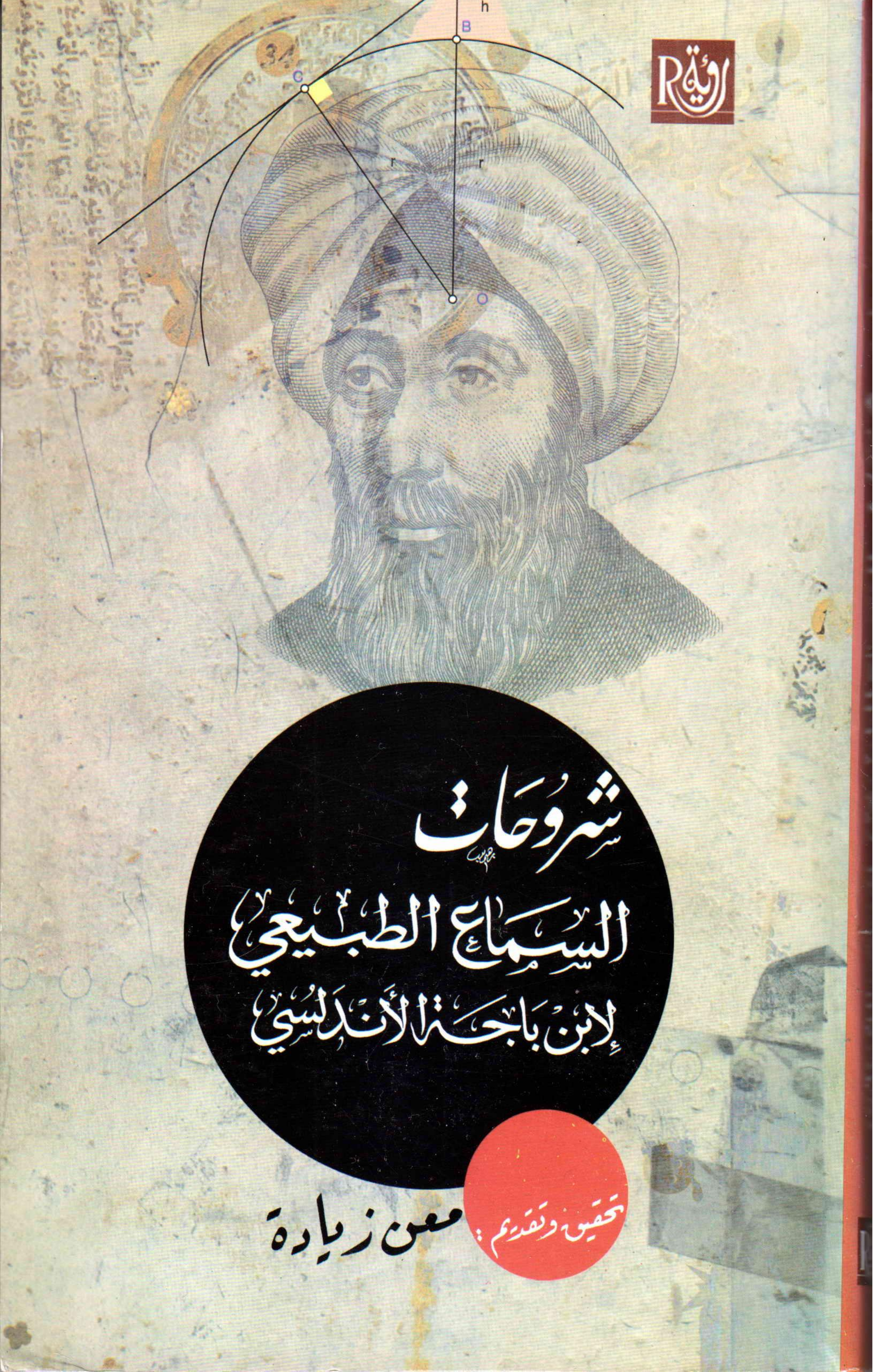

رؤية
R
شروحات
السماع الطبيعي
لابن باجة الأندلسي
تحقيق وتقديم:
معن زيادة

شروحات

السماع الطبيعي

لابن باجّة الأندلسي

شروحات

السماع الطبيعي

لابن باجّة الأندلسي

تحقيق وتقديم

الدكتور معن زيادة



للنشر والتوزيع

2014

الكتاب : **شروحات السماع الطبيعي**

تأليف : **ابن باجّة الأندلسي**

تحقيق وتقديم : **د/ معن زيادة**

المدير المسؤول : **رضا عوض**

رؤية للنشر والتوزيع

القاهرة : 0122/3529628

8 ش البطل أحمد عبد العزيز – عابدين

تقاطع ش شريف مع رشدي

Email: Roueya@hotmail.com

فاكس : 25754123 (202) +

هاتف : 23953150 (202) +

الإخراج الداخلي : **حسين جبيل**

جمع وتنفيذ : **القسم الفني بالدار**

الطبعة الأولى : 2014

رقم الإيداع : 2013/22908

الترقيم الدولي : 978-977-499-115-8

مقدمة

ابن باجّة (أبو بكر محمد بن يحيى بن الصائغ) هو أول فلاسفة الأندلس والمغرب الإسلامي، وهو الذي فتح الطريق أمام ابن طفيل وابن رشد وابن خلدون وغيرهم. وهذه الحقيقة وحدها هي مجد كبير وإنجاز عظيم. ففي الوقت الذي كانت الفلسفة تتعرض فيه لحملات الغزالي وأهل السلف العنيفة، وفي الوقت الذي كانت تهتزّ فيه الأرض وتميد تحت صرح الفلسفة في المشرق، نهض ابن باجّة في المغرب ليدعم صرح الفلسفة وليعبّد من جديد الطريق الفكري الذي بدأه الكندي؛ والذي شهد ذروة مجده على يد الفارابي وابن سينا. هكذا كان ابن باجّة صلة الوصل وبداية الفترة الثانية من الفترتين الرئيسيتين في تاريخ الفكر الفلسفي الإسلامي؛ الأولى في الشرق والثانية في الغرب.

وإذا كان مما يسجّل لابن باجّة أنه كان أول فلاسفة المغرب، إلا أن هذا لم يكن كلية في مصلحته. فمن جهة، أثار ذلك حساده فاضطهد بعد أن حظي بمنصب الوزارة أكثر من مرة، ثم انتهى الأمر بقتله عن طريق سم دُس في طعامه. ومن جهة أخرى، فإن الفيلسوفين اللذين جاءا بعده مباشرة - وهما ابن طفيل وابن رشد- واللذين استفادا استفادة واسعة من تعاليمه الأصيلة وحسه النقدي، تفوقا عليه شهرة ودفعا به إلى مرتبة ثانية من حيث اهتمام الباحثين به، على الرغم من إعجابهما الشديد به واحترامهما الكبير له. ولهما في ذلك شهادات صريحة. فالأول - ابن طفيل - قدّم الكثير من أفكار ابن باجّة الأصيلة التي وردت في «**تدبير المتوحد**» خاصة؛ وفي رسالتي **الاتصال** و**الوداع** أيضًا، في قصته الفلسفية الشهيرة **حي بن يقظان** التي استحوذت على اهتمام الباحثين والدارسين. ولعله مما يلفت النظر – كما أنه من الطريف أيضًا – أن

الفيلسوف اليهودي الأندلسي موسى النربوني قد ترجم **تدبير المتوحد** لابن باجّة إلى العبرية على هامش **حي بن يقظان**، وكأنه يريد أن يدلل على أوجه الشبه بين الكتابين، وعلى أصول أفكار «حي» ابن طفيل عند «متوحد» ابن باجّة، ومع هذا فقد جاء «تدبير المتوحد» لابن باجّة هامشيًا في **حي** ابن طفيل. إلا أن ابن طفيل نفسه يفرد حديثًا خاصًا عن ابن باجّة في مقدمته **لحي** وكأنه يريد أن يعترف بفضل أبي بكر الكبير عليه وعلى **حي بن يقظان**.

أما الثاني - وهو ابن رشد - فقد استفاد من شروحات ابن باجّة على كتب أرسطو، ومن أفكاره المبدعة الناقدة، فأعاد شرح الكثير مما شرحه ابن باجّة، حتى أصبح «الشارح» دون منازع. وليس نشرنا **لشروحات السماع الطبيعي** لابن باجّة إلا محاولة متواضعة لرد بعض دين ابن باجّة على ابن رشد وعلى الفلسفة الإسلامية عمومًا. وقد أوردنا في الحواشي بعض الاقتباسات من شروحات ابن رشد **للسماع** التي تدلل على أوجه الشبه بين شروح ابن باجّة وشروح ابن رشد، وإن كان غرضنا من إيراد هذه الاقتباسات هو توضيح النصوص بالدرجة الأولى.

وإذا كانت فلسفة ابن باجّة بشكل عام، مازالت تنتظر أن ينفض الغبار ويرفع الستار عنها، لأنها لم تلق إلا القليل من العناية، فإن فلسفته الطبيعية مازالت مهملة بالرغم من أهميتها ومن المشكلات الدقيقة التي تطرحها، ففلسفة أبي بكر مازالت تنتظر المعالجة من زوايا متعددة، إحداها تعاليمه المتعلقة بالحركة والتي

سنعالجها في دراسة مستقلة ستظهر قريبًا. إلا أن اهتمام أبي بكر بالفلسفة الطبيعية لا ينحصر بالطبيعة كما يمكن أن يفهم من الوهلة الأولى، بل تشتبك فيها العوامل الطبيعية والنفسانية والإلهية الماورائية على حد سواء، لتشكل في نهاية المطاف فكرًا منسجمًا وفلسفة موحدة تشمل الطبيعة والنفس والسياسة والله والأخلاق... إلخ.

وتحقيقنا لكتاب **شروحات السماع الطبيعي** وهي شروحات ابن باجّة على كتاب أرسطو المعروف بالسماع الطبيعي Akroasis Physiké هو خطوة تساهم في الكشف عن فلسفة هذا المفكر المبدع، فتزود القاريء بنص مطول يستطيع بواسطته الوقوف على آراء الفيلسوف الأندلسي. ومن الواضح من عنوان الكتاب أنه يشتمل على أكثر من شرح واحد على **السماع**. الشرح الأول والرئيسي هو شرحه لكتاب **السماع** بجملته ومقالاته الثمانية، وفيه يظهر اتجاه ابن باجّة النقدي كما يظهر تفكيره الأصيل؛ ولا سيما اختلافاته مع أرسطو في موضوع الحركة وتجديده في هذا الميدان ووضعه لنظرية جديدة في الحركة، حتى أن البعض قد اعتبره ممهدًا لظهور غاليليو غاليلي، صاحب المساهمات الكبرى في هذا الميدان. والشرح الثاني هو شرح مقتصر على شرح المقالتين السابعة والثامنة من السماع تحت عنوان **في معاني السابعة والثامنة**. أما الشرح الثالث فهو شرح مطول مقتصر على الثامنة تحت عنوان **في معاني الثامنة خاصة**. ويضاف إلى هذه الشروحات تعليق قصير على المقالة الثانية.

وهذه الشروحات جميعًا تشير إلى اهتمام الفيلسوف الأندلسي بأبعاد الفلسفية الطبيعية ولا سيما موضوع المحرك الأول والمحرك الأقصى. كما يؤكد الفيلسوف نفسه في رسالة بعث بها إلى أحد أصدقائه وهو الفيلسوف ابن حاسداي حيث يقول:

ثم تجردت للنظر الطبيعي، وأنا فيه لا أقدم عليه عملًا، فما من الظاهرة في **السماع الطبيعي** وأنا فيه قد تم، وإنما تقصيته لأنه يتضمن المبادىء، وكل ما بعده تبع له، وخصصت فيه هاتين المسألتين لعظم غنائهما: فإحداهما [هي في] السادسة عندما يذكر ما لا ينقسم...

والمسألة الثانية هي في السابعة وذلك قوله كل متحرك فله محرك[1]...»

كان تحقيقي لكتاب **شروحات السماع الطبيعي** لابن باجّة قد أُنجز وأُلحق برسالتي للدكتوراه التي كانت بعنوان «نظرية الحركة في فلسفة ابن باجة» التي نلتها من معهد الدراسات الإسلامية بجامعة ماكجيل بمدينة مونتريال بكندا في سنة 1972، وعندما هممت بنشر تحقيقي للكتاب في ذلك العام ظهرت نشرة ماجد فخري للكتاب، فأرجأت نشر تحقيقي إلى وقت مناسب لم يتيسر إلا هذا العام. وكان من الطبيعي أن أضيف إلى الهوامش أهم الاختلافات بين قراءتي للنص وقراءة ماجد فخري له. وقد أشرت إلى قراءة ماجد فخري بالرمز [مج].

---

(1) المجموع، ق 117.

لقد حفظت شروحات ابن باجّة على **السماع** إلى جانب أكثر أعماله الأخرى في الفلسفتين الطبيعية والإلهية في مخطوط مكتبة البودليان بوكوك 206 وهو تحت عنوان: **مجموع من كلام الشيخ الإمام العالم الكامل الفاصل الوزير.. أبي بكر محمد بن باجّة الأندلسي**. والمخطوط مكون من 222 ورقة، وتاريخ النسخ مذكور في الورقة 118، وهو يشير إلى أن المخطوط قد نسخ في سنة 547 هـ (1152م) على يد القاضي الحسن بن محمد بن النضر، وأنه راجعه على النسخة الأصلية وهي نسخة الشيخ أبي الحسن علي بن عبدالعزيز بن الإمام، في مدينة قوص في مصر. وهذه المعلومات نفسها مكررة بشكل أكثر تفصيلًا في وجه الورقة 120 حيث يقول ابن النضر ما يلي:

«وحيث انتهيت إلى مثل هذا الموضع من الأصل؛ وجدت ما مثاله، قابلت بجميع ما في هذا الجزء جميع الأصل المنقول عنه، وهو بخط الشيخ العالم الورع الزاهد البر العدل التقي عصمة الأخيار وصفوة الأبرار؛ السيد الوزير أبي الحسن بن عبد العزيز بن الإمام السرقسطي، وهو ينظر في أصله المخبوء به من يد فريد دهره وبشير عصره ونادرة الفلك في زمانه؛ أبي بكر محمد بن يحيي بن الصائع المعروف بابن باجّة، قراءة بقراءة على المصنف بإشبيلية، والعزيز المذكور أدام الله عزه، يومئذٍ عامل عليها ومُستأدٍ لخراجها وما أضيف من العمل إليها، وكان فراغ الوزير أدام الله عزه من قراءة هذا الجزء عليه في تاريخ آخره اليوم الخامس عشر من شهر رمضان

سنة ثلاثين وخمس مائة، وكتب الحسن بن محمد بن محمد بن محمد بن النضر بقوص في شهر ربيع الآخر سنة سبع وأربعين وخمس مائة، نسأل الله سبحانه علمًا نافعًا في الدنيا والآخرة، إنه على ما شاء قدير[1].

وهذا يعني أن ابن النضر قد قابل مخطوطه بمخطوط ابن الإمام، أقرب أصدقاء ابن باجّة وتلامذته إلى الفيلسوف، وابن الإمام قرأ مخطوطه على ابن باجّة نفسه وذلك سنة 530 هجرية أي قبل ثلاث سنوات من وفاة أبي بكر، وهذا بدوره يعني أن المخطوط الذي بين أيدينا يعود إلى عصر ابن باجة وليس مخطوطًا متأخرًا، مما يعطيه قيمة كبرى. ونحن نعرف أن ابن باجّة كان يطلب من صديقه وتلميذه ابن الإمام أن يعيد صياغة أعماله؛ لأن ضيق وقته وكثرة أعبائه لم تسمح له بمراجعة ما يكتب، بل أن الفيلسوف نفسه، بعد قراءة «مجموع ابن الإمام» أو أكثره يعترف أمام تلميذه أنه وجد أعماله عسيرة الفهم وأن عباراته لم تكن وافية بالمعاني التي كان يسعى إليها.

والمخطوط الذي بين أيدينا جيّد في أكثره إلا في بعض المناسبات؛ حيث نجد بعض التشويهات والطمس في أعالي الصفحات خاصة، والمعاني في غالبيتها مستقيمة، وإن كنا نجد في بعض الحالات أن الجمل غير منتظمة وخاصة عندما يصبح النص عسير الفهم على الناسخ فينقل الكلمات على هواه دون فهم للمضمون.

---

(1) المجموع، ق 118 وجه.

وشرح ابن باجّة **السماع الطبيعي** هو أطول أعمال ابن الصائغ المتبقية لنا على الإطلاق، وهو يحتل مكان الصدارة في **المجموع** من بدايته وحتى ظهر الورقة 50. ويليه مباشرة الشروحات على المقالات السابعة والثامنة، وهي تحتل ستة عشر ورقة إضافية حتى وجه الورقة 66. ويلي هذه الشروحات، شروحات ابن باجّة على كتب أرسطو: **الآثار العلوية، والكون، والفساد، والحيوان**. وقد استفدنا من هذه الشروحات في تحقيقنا **للسماع**، كما استفدنا من سائِر أعمال ابن باجّة المتضمنة في **المجموع**.

وأخيرًا فإن الدارس لفلسفة ابن باجّة يواجه صعوبتين رئيسيتين:

- **الأولى**، ندرة الأبحاث التي تتناول فلسفة ابن باجّة وأعماله، فما زالت فلسفة ابن باجّة تحتاج إلى المزيد من البحث والدراسة. ويكفي أن نذكر هنا أننا لم نعثر على أي دراسة جادة لفلسفة ابن الصائغ الطبيعية، لا باللغة العربية ولا باللغات الأوروبية، باستثناء مقالين يتناولان جانبًا واحدًا من جوانب نظرية الحركة عند ابن باجّة: الأول بالإنكليزية وهو بعنوان: «غاليليو وابن باجة: ديناميك اختبار البرج المائل»[1] والثاني بالفرنسية وهو بعنوان: «الديناميك عند ابن باجّة»[2].

(1) Moody, Ernest A, "Galilco and Avcmpace: Dynamics of the Leaning Tower Experiment", **Journal of the History of Ideas**, XII (1951), 176-206, 375-422.

(2) Pineès, s. "La Dynamique d'Ibn Bajjah", **L'Aventure de la Science**, Mélanges Alexander Koyre – Histoire de la pensée, XII Paris: Herman, 1964.

والصعوبة الثانية، هي وجود مخطوطات قليلة جدًا تعد على أصابع اليد الواحدة لبعض أعمال ابن باجّة. ولا توجد إلا مخطوطة يتيمة واحدة للمجموع الرئيسي لأعمال الفيلسوف وهي مخطوطة مكتبة البودليان التي اعتمدناها في تحقيقنا، وهي عسيرة القراءة في أكثر الحالات.

1

مقالات السماع

المقالات الأربع الأولى

كل صناعة نظرية فلها، على ما عدّد في مواضع أخرى، من المباديء ثلاثة[1] أصناف تتقدم سائر أجزائها في الرتبة وهي:

- الموضوعات التي إليها تُنسب تلك الصناعة، كالعدد في الارثماطيقي[2]، والأطوال والسطوح والمصمتات في الهندسة.

- والمقدمات الأُول المناسبة لتلك الصناعة، كقولنا أن خطين مستقيمين لا يحيطان بسطح، والمقادير المساوية لمقدار واحد فهي متساوية، وأمثال هذه.

(1) [ثلثة] في الأصل وهي شائعة الاستعمال.
(2) الأرثماطيقي، هو علم العدد أحد أقسام علم التعاليم (الرياضيات)، قارن الفارابي، إحصاء العلوم، تحقيق عثمان أمين، 1931، القاهرة، ص 34 وما بعدها.

- والحدود مثل قولنا الدايرة سطح بصفة كذا، والزاوية القايمة هي التي + هي +[1] عنْ جنبي العمود، وما أشبه ذلك.

والعلم الطبيعي **صناعة نظرية**[2]، فيجب أن يكون لها ذلك، فموضوعها هو الجسم الطبيعي، وهو الذي ينسب إليه وإلى أنواعه كل ما في هذه الصناعة ويعطي أسبابه ومباديه. ومعظم ما في فلسفة الطبيعة فمعلوم بالحس، وإنما نطلب علم أسبابها أو أسباب أسبابها [الورقة الرابعة ألف] بالإطلاق + فـ + فيما كان موجودًا بالإطلاق، كالبياض مثلًا، فإنا نعلم وجوده بالحس غير أنّا لا نعلم أسبابه، وذلك انّا لا نتصوره بما يدل عليه حدّه. ونعلم أيضًا وجود

(1) الرمز + ... + إشارة إلى احتمال وجوه زيادة في النص.

(2) ويسميها النظر الطبيعي أو الحكمة الطبيعية، انظر الصفحات التالية. وهذه التسميات تشير إلى طبيعة نظرة المؤلف لهذا العلم.

محمولات كثيرة له، غير أنّا لا نعلم أوّلًا أيها بها قوامه، وأيها قوامها به، وأيها ليس قوام كل واحد منهما بصاحبه، أو أهل كلها من صنف واحد أو اثنين أو فيها الثلاثة. وقد نطلب أيضًا وإن علمنا هذا، إذا نحن شاهدنا البياض في موضوع ما كالشعر، لِمَ كان فيه هذا الطلب غير الطلب الأول؟ والسبب المعطى فيه غير تلك الأسباب المعطاة في الطلب الأول، والبرهان المعطى في هذا برهان السبب فقط. وقد يتفق في أشياء فيه آخر، أن لا نعلم وجودها في موضوع، فنأتي بقول يلزم عنه وجودها لذلك الموضوع وسبب وجودها فيه، مثل أن الشيخ يكثر في بدنه العفن لقلة الحرارة الطبيعية فيه. فيكون هذا القول برهانًا مطلقًا، إذا كانت مقدماته ضرورية أو على الكثر، على ما رسم في **أنالوطيقا الثانية**[1]، وكانت مع ذلك يقينية ففي **كلا**[2] الطلبين يلزم ضرورة إعطاء السبب.

ولما كانت الأسباب في الجملة **أربعة أجناس**[3]، لزم أن ننظر هل هذا العلم يعطي جميعها أو بعضها؟ فإن كان يعطي بعضها فأيها؟ ولما كان النظر الطبيعي إنما يتم بأن نعلم في نوع الطلب الأول

---

(1) وأنالوطيقا الثانية: هو كتاب البرهان - أحد كتب أرسطو - أما أنالوطيقا الأولى فهو كتاب التحليل أو بالأحرى التحليل بالعكس. قارن الفارابي: فلسفة أرسطوطاليس، تحقيق محسن مهدي، 1961، بيروت، ص 74-78.

(2) [كل] في الأصل.

(3) الأسباب أو العلل الأربعة وهي: العلة الصورية والعلة المادية والعلة الفاعلة والعلة الغائية، وابن باجة يشرحها فيما يلي.

ما هو هذا الجسم الطبيعي على الإطلاق؟ كطلبنا ما هو قوس قزح؟ وما المطر؟ وغير ذلك. ففي بعض هذه نعلم من ذلك النوع ما به قوامه، كعلمنا أن المطر ما ينزل من السماء فإنّا نتشوق أن نعلم كيف حدث وما الذي أحدثه ولم حدث؟ وفي قوس قزح نطلب ماهيته وما به قوامه، فإنّا نطلب أولًا ما هو ؟ هل هو جسم **متكون**[1] أو يخيل للبصر؟ فإذا صح عندنا جنسه تشوقنا عند ذلك إلى علم ما الشيء الذي أحدثه وفي **ماذا**[2] قوامه ولم حدث؟ فإذن إنما يتم لنا العلم الطبيعي بمعرفة هذه كلها. والأسباب الأربعة، فواجب على الطبيعي أن يعلمها ويحصيها بما يخص كل واحد منها. وأيضًا فالنوع الثاني من الطلب يرجع إلى هذه، فإنّا نطلب لم كان الحرّ في الصيف أشدّ؟ فنقول لأن الشمس تدنو من سمت الرأس، فالسبب المعطى هنا هو الفاعل. ونقول في البغلة لم لم تلد؟ فيقال في جواب ذلك لأن المادة [الورقة الرابعة باء] انصرفت إلى **عظم**[1] جسمها، فالسبب المعطى في هذا الطلب هو المادة. ونقول لم سقطت الأسنان ونبتت؟ فنقول لأجل الأفضل. ولم ينبت شعر الحاجبين في الرحم فنقول لوقاية العينين. فيكون السبب المعطي هو الغاية. ونقول لم يتحرك الحيوان؟ فنقول لأنه حساس، فهذا السبب هو الصورة. فواجب إذن على صاحب الحكمة الطبيعية أن يحصي هذه ويلخّصها بما يخصّها.

---

(1) [متلون] في قراءة [مج].

(2) [فيماذا] في الأصل.

(3) [عظيم] في قراءة [مج].

ولما شرع أرسطو في هذا النظر وجد بعض هذه ظاهرة الوجود وبعضها خفيّة الوجود، وكان الرأي الطبيعي إنما يكمل بإعطاء الأسباب الأول، وكانت هذه الأسباب غير معلومة أصلًا، وكان أيضًا النظر في الأشياء العامّة يتقدم في التعليم المنتظم على **ترتيب**[1] ذكر **الخاصة**[2]. فإن هذا التعليم لا يتكرر فيه ذكر الشيء الواحد بعينه مرارًا كثيرة – والتعليم الآخر تدعو الضرورة فيه إلى تكرير الشيء الواحد بعينه مرارًا كثيرة، وذلك أنه قد يكون شيء واحد بعينه سببًا لأشياء كثيرة، كالحرارة فإنها سبب للنيازك وسبب للمطر وسبب لتكون الأجنّة وتكون البيض وبالجملة فللإيلاد، وسبب لأشياء كثيرة أُخر. فكانت الضرورة تدفع بحسب ذلك الترتيب إلى تكرير بيانها بعد تكرير ما هي سبب له.

فلذلك قصد تلخيص هذه المباديء في هذا الكتاب. فهذا الكتاب غرضه تعديد المباديء الأُول، وأعني بقولي تعديدًا هو أن يلخّصها بما يخصّها، فما كان منها ظاهر الوجود اكتفى بذلك، فصار القول الشارح للاسم حدًّا، وما كان خفيّ الوجود فحص عنه. وليس كما ظنّه قوم أنّ هذا الكتاب في الحركة، وقد قلنا ذلك في كتاب **الحركة**[3]. وأرسطو فمن عادته أن يسمي المقال كتابًا كما

---

(1) الكلمة غير واضحة تمامًا في الأصل وتظهر كما يلي: ترنلب.

(2) [الخاصية] في قراءة [مج].

(3) هل هو كتاب منفرد أم إحدى مقالات هذا الكتاب؟ على كل حال فإن مخطوط طشقند رقم 2385 الذي يضم بعض رسائل ابن باجة المقتضبة يشتمل على رسالة صغيرة في المتحرك وتقع في ثلاث صفحات. من 315 ب إلى 316 أ.

يقول في كتاب **أجزاء الحيوان**[1]، ويعني بذلك المقالات العشر المتضمنة ما هو هذا **الجنس**[2] في أنواع الحيوان.

ولما شرع في هذا الفحص من النظر وجد رسومها قريبة المأخذ من العلوم المتعارفة فيها، ووجد العلم بوجودها أوّلًا في الثلاثة التي هي المادة والصورة والفاعل بيّنا، ووجد الرابع الذي هو الغاية مشكوكًا فيه. أمّا في الأجسام الصناعيّة فظاهر، وأما في الظاهر ففي بعضها يظهر نحوًا ما من الظهور وفي بعضها يخفى كل الخفاء. ووجودها في الأشياء الطبيعيّة ليتم له إعطاء الأسباب.

ثم شرع بحسب نحو تعليمه في **إحصاء**[3] الأوّل في كل واحد من هذه الأربعة، وليس قصده بذلك كما يظنّ أن يعطي [الورقة الخامسة ألف] هل هي واحدة أو أكثر؟ فإنّه يتبين في المادة الأولى، وهي **الأولى**[4] في هذا النوع من الأسباب، ما هي. وليس يتبين هل هي واحدة أو أكثر إلا في كتاب **السماء والعالم**[5]، فهناك يتبين أنها واحدة. وكذلك يعطي في **الثامنة**[6] المحرك الأول، وهو الأولى في

---

(1) لابن باجة شرح أو تعليقات على كتاب الحيوان لأرسطو، قارن المخطوطة 90 أ وما بعدها.

(2) [الخبر] في قراءة [مج].

(3) الهمزة الموجودة في آخر الكلمة ساقطة في الأصل. وهذا شأن كل همزة في آخر كلمة، وسوف لا نشير إلى إضافتنا لهذه الهمزة فيما يلي من الكتاب.

(4) [إلا ولا] في الأصل.

(5) ابن باجة يقدم شرحًا لكتاب أرسطو هذا.

(6) يعني المقالة الثامنة من هذا الكتاب.

هذا الجنس من الأسباب. وليس يتبيّن هل هو واحد أو أكثر إلا في الفلسفة الأولى، فيتبيّن له المحرك الأول وكيف يكون والمادة الأولى وكيف هي. ولم يتبيّن له ذلك في الصورة الأولى ولا في الغاية الأولى، فتركها إلى أن يفحص عنها إذ لم يجد مبادىء يفحص بها عنها. ولذلك صار النظر في هذا الكتاب متاخمًا للفلسفة **الأولى**[1]. فقد قلنا في غرض هذا الكتاب ما هو كاف، فلنبدأ من حيث بدأ[2].

كان الأقدمون ممن تفلسف في الطبيعة قد اختلفت بهم مسالكهم حتى قالوا بآراء مخالفة لما يشاهـد، وذلك لقلـة خبرهم بالطرق المنطـقية. إلَّا أن جميعهم كانوا يردون القول في الطبيعيّات إلـى المادة، وأجمع الكل منهم أنه لا يمكن أن يحدث موجود من غير موجود **أصلًا**[3]، فإن ذلك رأوه محالًا. غير أنّهم لمّا كانوا لم تنفصل **عندهم**[4] أصناف الوجـود، أخـذوه كأنه شيء واحد. ولمّا كان غرض أرسطـو إعـطاء هـذا السـبب ووجـد فيه أقاويل مشككة بعضها سوفسطائية وهـي أقاويل **برمانيدس**[5]

---

(1) قارن الملحوظة رقم أربعة في الصفحة الأولى.

(2) **هنا تنتهي** مقدمة المؤلف ليبدأ بعد ذلك بالحديث عن مضمون الكتاب.

(3) [إطلاقًا] في قراءة [مج].

(4) [عنده] في الأصل.

(5) Parmendis, an Eleatic of renowned family, who was not a stranger to the Pythagorean society, worte about 470. The fragments of his didactic Poem have been collected by Peyron (Leips. 1810) and H. Stein (Leips. 1864). Met. Tr. In **jour. Spec. Phil; IV**. Quoted from Windelband, W. **A History of Philosophy**, Vol. I. New York, 1901, p. 30.

وماليسس[1]، وبعضها جدلية وإقناعيّة وهي أقاويل سائر الطبيعيّين، وكان أيضًا أهل زمانه اشتهرت عندهم تلك الآراء وكان غرضه الأدنى تعليم من في زمانه ثم من يأتي بعدهم،ولذلك اضطره الأمر إلى نقض كل قول وحده. ولمّا كانت تلك الآراء قد سقطت في زماننا حتى لا تذكر إلّا من جهة أنّها في كتابه، وكان ما يوجد منها اليوم آراء المتكلمين من أهل هذا الزمان فليس يعتدّ بها، لأن **هؤلاء**[2] القوم لم يقصدوا النظر في الطباع، حتى إنّ منهم من يبطل وجودها؛ بل إنما عرض لهم في **مناقضة**[3] خصومهم أن تكلموا في شيء يسير منها، كقول من يقول **بالجزء الذي لا يتجزأ**[4]، غير أنّ نظرهم في ذلك لا لأجل أن يعطوا أسباب هذه الأمور الطبيعيّة بل من أجل [الورقة السادسة باء] ما عثروا عليه في مناقضة بعضهم بعضًا؛ رأينا أن نطرح هذا الجزء من النظر ونقصد قصد البرهان. ولم يخف على أرسطو أنّ ذلك غير ضروري في هذه الحكمة

---

(1) Melissus or Melissos, on the contrary, was the Samian general who conquered the Athenians in 442. Concerning his personal connection with the Eleatic school nothing is known. A. Pabst, De M Fragmentis (Bonn, 1889) quoted from Windelband, **W. A History of Philosophy**, Vol. I. P. 30.

(2) [هاولاي] في الأصل وهي شائعة الاستعمال في كتابات ابن باجة.

(3) [معارضة] في النص وهي مصححة في الهامش.

(4) أي الآخذين بآراء أصحاب المدرسة الذرية. والجزء الذي لا يتجزأ هو المسمى بالجوهر الفرد وعرف بأنه جوهر ذو وضع لا يقبل القسمة أصلًا لا قطعًا ولا كسرًا ولا وهمًا ولا فرضًا اثبته المتكلمون ونفاه بعض الحكماء. قارن التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، 1862، كلكته.

الطبيعيّة، بل صنع تلك المقالة لمن كان بالحال التي كان عليها أهل زمانه، (وكان)[1] عارفًا أن أيّ أهل زمان معارف أهله كمعارف أهل زماننا هذا، اطّرح ذلك ولم يلتفت إليه اللهم إلا على جهة الرياضة كما قال هو: أن في هذا النظر فلسفة ما. فلنقل نحن في ذلك:

لما كانت الأجسام الطبيعيّة إمّا أن تكون كلّها كاينة فاسدة على ما نشاهد في كل ما نحسه، أو يكون منها ما ليس كذلك، فذلك مشكوك فيه. فالكاينة الفاسدة كالنحاس إذا صار زنجارًا والماء إذا صار بخارًا. إما أن يذهب النحاس كلّه ويخلفه الزنجار ولا يبقى من النحاس شيء، فذلك ليس بتكون وإنّما هو تعاقب. فإن الماء إذا حدث من الأنبوبة وخلفه هواء لم يصدق أنّ الهواء تكوّن، أو يبقى النحاس كلّه ويحدثه معه الزنجار فيكون الزنجار نحاسًا وزنجارًا، وليس كذلك. أو يكون الزنجار عرضًا في النحاس، فذلك أيضًا محال، فإنّ الزنجار جسم ما طبيعي وقد تحاوله الصناعة، فبالضرورة إذًا إنّ شيئًا مما في النحاس ذهب وشيئًا بقي، فبذلك الشيء الباقي قيل فيه إنّ الزنجار تكوّن من النحاس. وأيضًا ففي الزمان الذي كان فيه النحاس لم يكن الزنجار، غير أنّه إن كان غير ممكن فليس يحدث الزنجار أصلًا، وإن كان مما يحدث فهو ممكن. فما هذا الذي يقال له ممكن؟ وهل الإمكان مفارق قائم بنفسه على أنّه جوهر؟ أو هل هو مما هو في موضوع؟ إلا أنّه في موضوع. وذلك أن قولنا ممكن

(1) [وكان إضافة من عندنا. ولسوف نضع الإضافات بين قوسين (...).

يدل على إمكان وما فيه الإمكان، فذلك الموضوع فيه إمكان الزنجار وهو الزنجار الممكن. إلا أنّه إذا وجدنا الزنجار ارتفع عنه الإمكان والممكن. فالممكن والإمكان إنّما يكونان في النحاس، لكن قد تبين أن النحاس جزآن: الجزء الذاهب و(الجزء) الباقي فأيهما هو الممكن؟ والذاهب ليس بالممكن، فإنّه لا يكون النحاس وهو نحاس زنجارًا، فالممكن هو الجزء الباقي وإمكانه أنّه يصير زنجارًا. فإنّا إذا فرضناه زنجارًا لم يكن ذلك محالًا. ونعم ما حدّ أرسطو في **باري أرمنياس**[1] الممكن أنّه الذي **إنْ**[2] أنزلناه موجودًا لم يلزم عنه محال. غير أن معني الزنجار إذا ورد ارتفع معنى الإمكان، فإذا موضوع صورة الزنجار [الورقة السادسة ألف] وموضوع الإمكان واحد بالعدد غير أنّ الوجود لهما مختلف. والممكن يلزمه العدم ضرورة، والصورة يلزمها الوجود بل هي الوجود. فهل الإمكان هو العدم كما الصورة هي الوجود، أم لا؟

فنقول أنّ الممكن، من طريق ما هو ممكن، فليس الوجود لذاته عدم، فإن الإمكان هو ثاني الموضوع للمعنى، عندما عرض لذلك

---

(1) باري أرمنياس، وهو كتاب العبارة أحد كتب أرسطو. يذكره الفارابي ويلخص ما فيه في كتاب: فلسفة أرسطوطاليس، ثم يخلص إلى القول: وذلك في كتاب له اسمه بالعربية العبارة وباليونانية برمنياس. قارن الفارابي، فلسفة أرسطو.. ص 73. وقد شرح الفارابي كتاب العبارة هذا في كتاب منفرد، قارن الفارابي: العبارة، تحقيق ولهلم كوتش اليسوعي وستانلي مارو اليسوعي بيروت، 1960.

(2) [إن] ساقطة في الأصل ومضافة في الهامش.

الموضوع العدم، فإن العدم ليس هو بالذات لا يوجد عنه الشيء أصلًا، بل ذاته وماهيته ألا يوجد. والإمكان وما هو فوجوده في آن يوجد الشيء. فالعدم عارض للممكن، لا من جهة ما هو ممكن، بل الإمكان فيه من جهة والعدم من جهة؛ فالممكن شيء آخر، كأنك قلت نحاس أو صورة مضادة. فلذلك يكون وجود المعنى في الممكن تمامًا لا استحالة، وإنما يكون استحالة للممكن من جهة العدم. وهذا الكمال للممكن إذا وجد زمانًا تامًّا كان الحركة على ما سنبيّن إذا أمعنّا في القول، وإن وجد في الآن، لم يكن لهذا الوجود اسم يخصه، وسمّي على العموم بالتغير. فهذا الموضوع للممكن إن كان في نفسه موجودًا، وهو معنى ما، لزم أن يكون جسمًا بالفعل، وعاد المحال الأول؛ فكان النحاس والزنجار عرضين وذلك محال. فإذًا ذلك ليس بشيء موجود بالفعل لكن قد يتكوّن من أكثر من موجود واحد بالفعل. فوجوده كالسكنجبين فإنّه من عسل وخل، فكل واحد منهما إذا انفرد كانا موجودين، غير أنهما إذا كانا كذلك لم يكن سكنجبينًا حتى يختلطا ويصير من الكل شيء واحد. وأيضًا فإنا متى وضعنا المادة ذات صورة لزم أن يكون منقسمًا إلى مادة وصورة، ويمرّ ذلك إلى غير نهاية، فيكون في هذا الزنجار مواد لا نهاية لها، وهذا أيضًا شنيع بل محال.

فسينتهي ضرورة إلى مادة غير ذات صورة. وظاهر إن ما كان بهذه الصفة **فهو**[1] مادة **أولى**، وأعني بقولي **أولى**[2] لا مادة لها.

---

(1) [فهي] في الأصل.

(2) [أولا] في الأصل.

وظاهر أنها غير كاينة ولا فاسدة لأنها إن كانت كاينة أو فاسدة لزم أن تكون ذات صورة وهذا محال. وظاهر أنها لا تفارق الصورة وذلك أنها إن فارقت الصورة لم تكن موجودة أصلًا، فإن كانت موجودة لزم أن تكون شيئًا ما، وعاد الأمر إلى أن تكون ذات مادة وليست أولى. فلنقر الأمر على ما تبيّن: إن المادة الأولى ما كان وجوده غير مصوّر بالذات بل وجودها أبدًا يلزمه العدم، لا عدم واحد بل إعدام متبادلة. [الورقة السادسة باء] وليس صورتها أيضًا الإمكان، فإن إمكانًا يتعاقب عليها كما تتعاقب عليها الإعدام، وهنا نتفهّم المادة **الأولى** بعينها لا بالتصور لأن هذا التصور **إنّما** هو لها بالمناسبة. وتلك المناسبة لا تقع فيها مبادلة، فإنّها تتصور بأنّها ما نسبته إلى **الاسطقسات**[1] كنسبة الخشب للخزانة، وهذه النسبة هي نسبة بين موجودين بالفعل، وتلك النسبة بين موجود بالقوّة وموجود بالفعل، فلذلك إذا بدّلتا لم تكن نسبة المادة إلى الخشب كنسبة الخزانة إلى **الاسطقس**[2] **فربّما**[3] تتصل بها هذه النسبة لما كان للخشب، وبالجملة فكل جسم هو مادة لشيء، إنما صار مادة من قبل وجود هذه فيها[4].

---

(1) الاسطقس، هو لفظ يوناني بمعنى الأصل وتسمى العناصر الأربعة التي هي الماء والأرض والهواء، والنار اسطقسات لأنها أصول المركبات.. قارن التهانوي، كشاف.

(2) [المادة] في النص وهي مصححة في الهامش.

(3) الكلمة غير واضحة تمامًا في النص.

(4) المقطع السابق غير واضح تمامًا كما هو في المخطوطة، ولهذا نستعين بتعليقات ابن رشد على كتاب السماع، يقول ابن رشد: وكـذلك أيضًا =

وكلما[1] تبيّن أمر هذه فليس يمكن أن يكون مادة لشيء ولا أن يكون ممكنًا بوجه ولا على حال، فلذلك لا يتحرك. وإذا لم يتحرك فليس يسكن، اللهم إلا على الاستعارة أن سمي ما لا يمكن أن يقبل الحركة ساكنًا. وهذا العدم يقال له سكون على التشبيه، كما سنقوله إذا أمعنا في القول.

فقد وقفنا بما أتينا به على القول في هذا الجنس من الأسباب، ووجدنا اليقين به والعلم بوجوده[2] حسب ما في طبيعته أن يعلم، وهذا أقصى ما يمكن أن يعلم به هذا السبب. فإما أنه واحد لا

= يتبين إن العدم اللاحق له غير القوة والاستعداد، هو تلقي الموضوع لأمر ما عرض له ذلك الأمر والفرق بين العدم وهذا الموضوع الأول إن العدم متى قيل أنه مبدأ المتكون فبالعرض وليس كذلك المادة الأولى فإنها موضوعة للصور ثابتة عند تعاقب صورة صورة عليها وعدم عدم وهذا هو الذي خفي على من تقدم فالتبست عليهم الهيولي بالعدم وبهذا النحو يتصور.

وقد يمكن تصورها بالمناسبة كما يقول أرسطو وإن نسبتها إلى جميع الصور نسبة الخشب إلى الخزانة وبالجملة نسبة المادة الخاصة إلى صورة خاصة لكن هذه النسبة التي بين الخشب مثلًا والخزانة ليست من جهة ما الخشب موجود بالفعل بل ذلك عارض له وهذا هو الفرق بين هذه النسبة وبين النسبة الموجودة للصور إلى المادة الأولى لأن تلو النسبة بين ما بالقوة وبين ما بالفعل... قارن ابن رشد، رسائل ابن رشد، 1947، القاهرة، ص 10.

(1) [وكل ما] في الأصل.

(2) [موجودة] في الأصل.

يتكثر ففي فحصنا عن العالم وأجزائه سنبين ما[1] يخصه. وقد يمكن أن نبينه عن طريق المنطق، وذلك إن ما هو بهذه السبيل، إن كان أكثر من واحد، فإن كانت لا تشترك في شيء، فالمادة يقال عليها باشتراك. وليس على هذا النحو وضع، ولا هذا مما يمتنع وجوده. وإن كانت تشترك في شيء حتى يقال عليها بتواطو، فستنفصل لشيء آخر وسيكون إذًا فيها معنيان أحدهما المشترك والآخر الذي يكون به الانفصال. فستكون إذًا ذات مادة وتكون في نفسها شيئًا ما، فالصورة الحادثة فيها إذًا خارجة عن ذاتها فهي إذًا عرض للإنسان والماء كقولنا الأبيض والأسود، وعاد المحال بعينه. فلنقر الأمر على ما رسمناه، ولنقل في سائر المباديء الطبيعية.

فأرسطو يحد الطبيعة أولًا ما هي، ثم يترقى إلى تعديد هذه الأجناس من الأسباب. فالجسم الطبيعي من جهة ما هو طبيعي هو المتحرك من ذاته، فهل يعني بالمتحرك كل صنف من أصناف التغير؟ وبين إن ما يتحرك من تلقائه يسكن من تلقائه، وإنما يوجد للجسم هذان، أعني الحركة والسكون، لا من حيث هو جسم، بل من حيث هو جسم بحال ما. فإن النار **والأرض**[2] جسمان طبيعيان ويوجد للأرض السكون أسفل وللنار الحركة **أعلى**[3]، فإذا

---

(1) [بها] في الأصل.

(2) [الماء] في الأصل والأرض في الهامش.

(3) [أسفل] في الأصل، إلا أن المعنى لا يستوي إلا إذا بدلنا تلك الكلمة بـ[أعلى] بدلا من [أسفل].

استحالت الأرض وأمكن في الخشب مثلًا نار صار لها الصعود إلى فوق من أجل أنها نار.

فالطبيعة إذن [الورقة السابعة ألف] هي سبب الحركة والسكون لما هي فيه. والسبب هو مبدأ، فالطبيعة مبدأ الحركة والسكون. لكن هل يعني هنا بقوله الحركة على الخصوص ويريد بها الحركة في المكان؟ فإنّا إذا دللنا بالحركة على المعنى الأول كان الحد لايقًا بحسب المشهور لا بحسب الأمر في نفسه، إذ ليس كل طبيعة هي مبدأ لكل حركة. وإن نحن دللنا بالحركة على الخصوص كان ذلك واجبًا في كل جسم طبيعي، فإنه ليس واجبًا أن توجد كل حركة لكل جسم طبيعي، فإن النمو لا يوجد للحجر ولا الاستحالة للجسم الأول. إلا أنا نجد أرسطو حين يذكر آراء الطبيعيّين يجعل التكون أحد الحركات، فلنقر الأمر على النحو الأول، إذ لم تتبين هذه الأمور التي ذكرناها. وليؤخذ أن الطبيعة هي مبدأ التغير. وسماها هنا حركة ليحد مقابلها، فإن عدم التغير جملة ليس له اسم. وعدم الحركة سكون، فلذلك سمى الجنس باسم النوع وإن كان له اسم لتسمى الجنس الذي هو عدم التغير باسم أحد أنواعه إذ لم يكن له اسم يخصه.

وأيضًا فإن الطبيعة مما يقال **باشتراك**[1]، وهي من المشتركة

---

(1) الاشتراك في عرف العلماء كأهل العربية والأصول والميزان يطلق باشتراك على معنيين أحدهما كون اللفظ المفرد موضوعًا لمفهوم عام مشترك بين الأفراد ويسمى اشتراكًا معنويًا وذلك اللفظ يسمى مشتركًا معنويًا وينقسم إلى المتواطئ والمشكك وثانيهما كون اللفظ المفـــرد موضوعًا =

حدودها. والطبيعة تقال على نحوين كما يقال المبدأ، فإن الحركة والسكون إنما يوجدان بوجود الجسم الطبيعي، ووجوده، يتم بوجود المادة والصورة وكل واحد منها طبيعة. لكن الأخلق كما قال أرسطو أن تكون الصورة طبيعة من المادة، فإنه يقال في الجسم صناعي بالصناعة الموجودة فيه، وطبيعي بالطبيعة الموجودة فيه. ومن الصورة يحد كل منهما، والمادة فلا يحد بها شيء، وهي مشتركة. وأيضًا فإن الجسم إنما يصير له ما يوجد إذا حصلت له الصورة، وعند ذلك توجد له لواحقه الطبيعية المضادة لأمور طبيعية توجد لغيره. وإذا حصلت له صورته فعند ذلك أنه قد حصلت له طبيعته الخاصة به. فالطبيعة أخلق بالصورة من المادة إلا أنها لما لم تمكن دون المادة لم توجد بالفعل. فالمادة معاضدة لها والمادة أيضًا طبيعة، والمجتمع منهما هو الجسم الطبيعي. والأعراض اللاحقة له الخاصة بالصورة هي الأغراض الطبيعي، وما يوجد له من قبلها قيل لها على المجرى الطبيعي. وما يوجد له من قبل المادة فقط يقال أنه بالطبع.

وقد يقال ما بالطبع على كل لاحق للجسم كيف كان، فيكون ما بالطبع كالجنس للأمر الطبيعي. وقد تقال الطبيعة على أخص من هذا المعنى، وذلك أن من الأجسام ما يفعل فعله دون آلات كسمو النار وهبوط الحجر، وصور أمثال هذه تخص باسم الطبيعة. ومنها

= لمعنيين معًا على سبيل البدل من غير ترجيح ويسمى اشتراكًا لفظيًا وذلك اللفظ يسمى مشتركًا لفظيًا فقولهم لمعنيين أي لا لمعنى واحد فيشمل ما وضع لأكثر من معنيين فهو للاحتراز عن اللفظ المفرد. وهو الموضوع لمعنى واحد.. قارن التهانوي، كشاف، مادة اشتراك.

ما يفعل فعله بآلات كاغتذاء النبات النبات وحركة الحيوان، وصور أمثال هذه الأجسام يقال لها نفس. فتكون النفس متقاسمة في القول للطبيعة على الخصوص، ويكون المبدأ [الورقة السابعة باء] للوجود في كل جسم يتحرك به أو يسكن إما نفس أو طبيعة. إلا أن المبدأ الذي هو نفس لا يكون إلا فيما هو مؤلف من أجسام طبيعية تكون[1] للنفس تتحرك بها الأجسام[2]. فلذلك إن قيل في النفس طبيعة فعلى التأخير. والطبيعة على الخصوص تقال على الصورة أوّلًا وعلى التقديم، وعلى النفس ثانيًا وعلى التأخير.

وقد يسأل سائل عن الأجرام المستديرة فيجدها تتحرك عن المبدأ الذي فيها دون آلات، فيجب أن تكون صورها طبائع، لكن يتبيّن أنّ صورها أنفس. ولكن ذلك خارج عن مقصدنا في هذا الموضع، فإن تلك الصور إنما يقال لها نفس وطبيعة على وجه آخر مباين لما يقال به[3] ولهذه **نفس**[4] أو طبيعة. فإنه إذا فحص عن أمرها وجدت تشبه الطبيعة من جهة أنها تتحرك دون آلات، ووجدت تشبه النفس من جهة ما صورها **لا**[5] تنقسم بانقسام الجسم لنها غير جسمانية أصلًا. فبهذا تُباين الطبيعة وتشبه النفس،

(1) الكلمة غير مقروءة في الأصل، وتكون اقتراح من عندنا.

(2) توجد كلمة إلى فوق كلمة الأجسام في الأصل وهي مكتوبة بخط صغير والأرجح أنها تشير إلى الزيادة في النص.

(3) [به] ساقطة في النص ومضافة في الهامش.

(4) [النفس] في الأصل.

(5) [لا] ساقطة في النص ومضافة في الهامش.

ثم تُباين النفس. فإن النفس تفيد الجسم الطبيعي حركة ليست له، بل هي في كثير من الأمر مضادة، كحركة يدي إلى فوق. وليس هناك حركة مخالفة أصلاً لما تحركه النفس التي للجسم المستدير. لكن تلخيص القول في ذلك لغير هذا الجزء من العلم النظري.

والمبدأ يقال على كل ما يقال عليه السبب وكأنه مرادف له. وكل شيء لا يلتئم وجوده إلا بحضور أمر بالذات فذلك الأمر سبب لذلك الشيء فالصورة والمادة سببان لكل جسم طبيعي. وقد نجد نحوًا آخر لا يلتئم وجود بعض الأجسام إلا به وهو مبدأ الحركة، كالصناعة فإنه لا يمكن أن توجد الصورة الصناعية في المادة القابلة لها حتى تكون هي قبل موجودة. ونجد ذلك في كثير من الأمور الطبيعية فإن الدم لا يكون عنه جنين وتحصل فيه صورة الإنسان حتى يقارنه المني، والخزف لا يجف حتى تقارنه النار، والممتزج من الماء والأرض لا يكون منه نبات حتى يقارنه البذر، أو شيء آخر في النبات الذي لا يتكون عن بذوره. وذلك أن المادة قد توجد على كمالها ساكنة حتى إذا قارنها أمرٌ آخر وجدت الحركة وانتهت إلى التمام. إلا أن هذا السبب في التكون خاصة يكون أبدًا عن خارج ضرورة ومنحازًا عن المتكون. وفي سائر الحركات قد يكون من خارج وقد يكون في الشيء. وهذا المبدأ يعرف بالفاعل وبالمحرك . فأما هل لكل متحرك مثل هذا المبدأ زم قد يوجد متحرك يحرك بذاته؟ فسنفحص عنه إذا أمعنا [الورقة الثامنة ألف] في القول.

وقد يوجد أيضا أمر رابع لا يلتئم وجود الشيء إلا به، ومتى وجد للشيء كان على كماله الأخير ومتى لم يوجد كان ناقصًا، وهذا السبب هو الغاية. وهو في جميع الصناعية ظاهر جدًا، بل هو أقدم الأسباب وأخلقها أن يكون سببًا للموجود الصناعي. وقد يوجد في كثير من الطبيعية بينًا جدًا، إن العين إنما جعلت لتبصر، فمتى لم تبصر كانت ناقصة، وكان وجودها باطلًا، فالبصر هو كمال العين. وهي في أشياء آخر بينة وفي أشياء يخفي هذا السبب حتى يظن به أنه ليس بموجود. وقد شك قوم[1] فيه فقالوا أن المطر لم يأت لينمي هذا الزرع، بل اتفق عندما وافى أنْ كان الزرع نابتًا فسقاه. وهذا السبب إذا أزيل أن يكون ذاتيًا كان ذلك بالاتفاق، فإن المطر إن كان ليس في ذاته يسقي الزرع فإنما سقاه باتفاق. وكل ما هو باتفاق فليس بضروري ولا على الأمر الأكثر بل هو ضرورة إما على الأقل وإما هل يكون على التساوي ففيه موضع فحص وعويص. لكن إتيان المطر في أوان حاجة الزرع في الأكثر، وإنما يخل على الأقل فليس باتفاق. لكن هل ذلك على القصد الأول أو الثاني؟ فالفحص على ذلك في غير هذا الموضع. فإنه يشبه أنْ تكون الشكوك الطارئة في هذا السبب خاصة من هذا الوجه. فإن إنسانًا إذا قصد إلى إنسان ليحاربه، فقد قصد ليحارب من يعاونه لكن بالقصد الثاني لا بالأول. وليس هذا باتفاق بل هو أحد أصناف ما بالذات. فلنعد هذا جنسًا رابعًا من الأسباب. وليس هناك غير هذه، فإن هذه متى وجدت التأم بها وجود الشيء ضرورة. وإما هل لكل جسم طبيعي

(1) لعله يقصد ديموقريطس.

هذه الأربعة، أو هل لبعضها بعضها؟ فسيتبين في غير هذا الموضع. فواجب على صاحب العلم الطبيعي أن يطلب في كل نوع من أنواع الجسم الطبيعي أشياء تناسبه بهذه النسب الأربع.

وقد يوجد هنا أمر يقال أنه سبب وهو الاتفاق والبخت. وهذان سببان **فيما**[1] يكون على الأقل. فأما ما يكون بالضرورة فهو مناقض للبخت والاتفاق. فإنه ليس يقال أن النار أحرقت الخشب بالاتفاق ولا بالبخت، وكذلك لا يقال أن البرء كان عن الطب بالاتفاق، ولا أن صورة الخزانة حصلت بالاتفاق، وكذلك في سائرها. فإذن البخت والاتفاق إنما يقالان فيما هو على الأقل، وما هو على الأقل فمناقضه على الأكثر. فإذن الاتفاق لا يكون في الأمر الضروري، وإنما يكون فيما شذ عن الأكثر. وكلما كان الأكثر أقرب إلى [الورقة الثامنة باء] الضروري بأن يكون في أكثر الموضوعات وفي أكثر الزمان، كان مناقضه **أحرى**[2]، بأن يكون بالاتفاق، حتى يقال فيه اتفاق عجيب. وتأمل هذا فليس يصعب على من نظر فيه أدنى نظر **واستقراء**[3] ذلك فيما يقال بالاتفاق. **والاتفاق**[4] سبب بالعرض لا بالذات، لكن كيف يوجد ما بالعرض منفردًا **عما**[5] بالذات؟ وإذا استقريء أمرهما وُجدا تابعين لأحد تلك الأسباب

---

(1) [مما] في النص و[فيما] في الهامش.

(2) [احرا] في الأصل.

(3) «أشيع» في قراءة [مج].

(4) [بالاتفاق] في النص وباتفاق في الهامش.

(5) [عن ما] في الأصل.

الذاتية. وسيوجد الأمر كما يقوله أرسطو: أن الاتفاق هو **فضلة**[1] الأمر الطبيعي والإرادي. فسبب الاتفاق والبخت إذًا الطبيعة والنفس، والوقوف على ذلك سهل من استقرائه أجزائه.

وقد ظهر إن الضرورة مناقضة للاتفاق، فلأي الأسباب تنسب الضرورة في الأمور الطبيعية؟

أما في الوجود المطلق فجميع الأسباب تابعة للسبب الذي على طريق الكمال، ثم المادة والمحرك تابعان بالضرورة للصورة. وإما هذان فليس يتبع أحدهما صاحبه بالضرورة. فهذه نسبة هذه الأجناس بعضها إلى بعض. وأما الأمر الضروري في الجسم الطبيعي فليس كذلك. فإن كل لاحق لحق الجسم الطبيعي من قّبل غايته فليس بالضرورة لحق لكن من قبل الأفضل، والأفضل هو للجسم الطبيعي من جهة هذا السبب، فكل ما يلحق من جهة الغاية فليس بالضرورة على هذا الوجه. وإما ما يوجد من طريق المادة فعلى أنه لا يمكن سواه. والصورة تعد مع الغاية لأن الصورة إنما توجد لأجل الغاية، فالضرورة تنسب إلى المادة والأفضل إلى الغاية، وليست هذه الضرورة التي هي اللزوم الدايم بل ذلك كالجنس لهذا. فالضرورة إنما تلحق من طريق المادة ولذلك تعوق كثيرًا عن وجود الأفضل، ولذلك يموت الحيوان بالضرورة لا على الأفضل، وينشأ لا بالضرورة لكن لأنه أفضل.

---

(1) [فضيلة] في قراءة [مج].

وقد يمكن أن تكون النسب الثلاث في موضوع واحد حتى يكون شيء واحد له إلى جسم واحد هذه النسب الثلاث. أما في التكون فذلك واجب ضرورة في كل ما يكون عن جنسه، فإن الصورة هي غاية هذا الكمال من التكون، وأما في الكمال الثاني فليس كذلك، على ما يتبين إذا كمل الفحص عن أنواع الأجسام الطبيعية. ولذلك يقول أرسطو: فإن الطبيعة لا تفعل باطلًا بل إنما فعل لمكان الشيء. وهذه مقدمة كثيرًا ما يستعملها في جميع أصناف هذا العلم. وقد يشذ[1] في بعض المتكونات فيكون الفاعل غير الضرورة وغير الغاية. مثال ذلك أن حجرًا سقط على حجر فتكونت شرارة نار، فالفاعل [الورقة العاشرة ألف] ها هنا شيء آخر. فأما الصورة في المتكون فهي الغاية، لكن عسى أن نقول أن صورة المتحرك بما هو متحرك إنما هي الحركة، وهذه الصورة مقرونة بالمصور، والغاية وجود الصورة المقصود إليها. لكن نترك هذا إلى موصعه.

فأمّا الصورة الأولى والغاية **الأولى**[2]، إن وجد ما حالها كذلك، كما وجدنا المادة الأولى، فلسنا نجد فيما عندنا من المقدمات ما نقدر أن نبين به ذلك.

وأمّا المحرك الأول فقد يمكننا أن نجد بأي صفة يكون. وأمّا إن لم نجد ذلك لم نقدر أن نعطي **أقصى**[3] أسباب الموجودات

---

(1) [يشك] في قراءة [مج].

(2) [الأولاد] في الأصل.

(3) ساقطة من النص ومضافة في الهامش.

وأيضًا فإن **المحرك**[1] إنما يحتاج إليه ضرورة في الكمال الأول الذي هو التكون. ولنجعل الغاية الأولى في التكون هي الصورة، فالفاعل الأول أي شيء هو؟ فأما لو وجدناه للصورة دائمًا، لقد كنا نعتقد ذلك. ثمّ نفحص عن الجميع فحصًا واحدًا، لكنه قد يفارقها فيكون غيرها. وأيضًا فإنّا إذا فحصنا عن الحركة الحادثة وجدناها ضرورة تلزم عن حركة أخرى، ويلزم أن نفحص عن تلك، فإنا إن لم نفحص عنها فلم نفحص عن الحركة بالإطلاق فالضرورة داعية إن فحصنا عن الحركة بالإطلاق أن نفحص عن أسبابها الأول. فنفحص عن هذا الكمال وعن أسبابه الأول ونترك الفحص عن الكمال الثاني وعن أسبابه الأُول إلى موضع آخر. فإنّه سنبين في آخر هذا العلم ذلك السبب وبأي حال هو، عندما نبين أنه صورة الصور وغايتها.

وقد قلنا أن الوجود صنفان، أحدهما الكمال والآخر الحركة، **وهي**[2] أنقص الوجود بالفعل، وهي متوسطة بين الوجود بالقوة والوجود بالكمال، وقد **أخذت**[3] من كل بقسط. وقد قلنا أن الغايات في هذه هي الصور بعينها، فالسبب الأول بالزمان هو المادة على ما تبين من قبل. واتفق في ذلك إن كان هذا السبب واحدًا بعينه للموجودات كلها الكاينة الفاسدة، لكن الفحص عنه هنا فمن جهة الوجود الذي يقال له تغير. وأما السبب الأول الذي عن طريق

(1) [المحرك الأول] في قراءة [مج] بخلاف النص.

(2) [الزهد] في الأصل.

(3) [أخذ] في الأصل.

الصورة فليس بواحد ولا يوجد له قول واحد، وإنما يعطي بحدودها وهي المقولات الأربع: الجوهر والوجود الأول فيه كون، والكم والوجود الأول فيه نموّ، وأما النقص **فأحرى**[1] أن يكون لا وجود. وهذه تقابلها أضداد، فالكون يقابله الفساد، والنمو الذبول والكيف ويقال لضده استحالة. وليس أحد طرفيها أخلق بأن يكون وجودًا من الآخر، فليرسما في الوجود. والحركة في الأين وهي النقلة، وهذه أخلق بالوجود [الورقة العاشرة باء] من سائرها إذ ليس فيها ما يزيل بالذات وجود الموجود.

فهذه هي الغايات الأول وهي صور وغايات قصوى للتكون من جهة ما هو تكون. وليس لها قول يجمعها من حيث هي صور أول وغايات أول، فلذلك عددت هنا. وسيقال في كل واحدة ما يخصها: أما النقلة ففي كتاب «**السماء والعالم**» وأما التكون والاستحالة ففي كتاب **الكون والفساد**[2]، والنمو أيضًا في هذا الكتاب وفي **كتاب النفس**[3]. وأما المحرك الأقصى وهو الأول ففيه نظر، فهو يفحص عنه. ويبدأ فيوطيء قبل لهذا الفحص طريقًا لكنه يفحص عن أمور تلحق الحركة مشكوك فيها ومجهول ما هي. فأولها تحديد الحركة، فشرع في الفحص عن الحركة ما هي وما قواها؟ وفيما قلناه نحن يتبين أنها كمال، والبيان الأخص هو هذا: كل جسم

---

(1) [احرا] في الأصل.

(2) لابن باجة تعليقات على كتاب أرسطو هذا، قارن المخطوطة ورقة 80 باء.

(3) قارن ابن باجة، كتاب النفس، تحقيق م. صغير حسن المعصومي، دمشق، 1960.

موجود فهو إما أن يكون بالكمال والفعل أو بالقوة والإمكان، وذلك عندما يكون عدمًا إلا أنه ممكن وجوده. وهذا الإمكان يسميه قوة، والشيء إذا كان بالقوة جملة فليس هو بالفعل شيئًا هو بالقوة ذلك الشيء. وإذا كان بالفعل جملة فليس هو بالقوة أصلًا ذلك لاشيء ولا فيه جزء من أجزاء القوة.

والوجودات العشرة[1] فيها ما ينقسم إلى متوسطات فيوجد فيه الأقل والأكثر والأشد والأضعف، وفيه ما لا ينقسم، فالذي لا ينقسم ليس فيه وجود ثالث كالأُبوة والبنوة ومتى. والذي ينقسم بالأشد والأضعف، والأقل والأكثر، **والأعلى**[2] والأسفل، فقد يمكن أن يوجد له وجود ثالث متوسط بين الوجودين الأولين، يأخذ من كل وجود بقسطه، ويوجد واحد من الطرفين في حده، كما توجد أطراف الأضداد في حدود المتوسطات بنحو ما. كالحركة على خطّ (أ ب) من (أ) إلى (ب) وهما طرفان (ب) وهما طرفان، وليكن (أ) فوق و(ب) أسفل والمتحرك (جـ). فـ(جـ) إذا كان في (أ) كان بالقوة في (ب)، إذ قد وضعنا هذين طرفين أقصيين ولم يكن فيه شيء من وجود (ب) أصلًا، وإلا كان (ب) متوسطًا ولم يكن طرفًا. وإذا كان (جـ) في (ب) لتحركت عنه جملة إذ كان (جـ ب). فإنه إن كان منه شيء من القوة التي في (أ) أو مقترنة مع (أ) لم يكن وصل إلى (ب) بل كان في الوسط، فإن (ب) وضعناها طرفًا أقصى. فمتى

---

(1) يعني المقولات.

(2) [الأعلا] في الأصل.

كان (جـ) على (د) فيما بين (أ) و(ب) كان فيه جزء من (ب) وجزء من (أ). فإذا فرضنا (جـ) محصلاً، تحصل الجزء من (ب) والجزء من (أ) وصارت له قوة أخرى معينة وعدم جزء من الوجود محصلاً. فيكون (جـ) قد حصل له (د)، والوسط يجري مجرى الطرف، وتنسب عند ذلك القوة إلى الباقي. فأما متي كان فيما بين (أ ب) وكان أبدًا على غير التحصيل حتى متى رمنا أن نجده في جزء على نقطة بين (أ) و(ب) وجدناه قد فات، كانت القوة عند ذلك متصلة والوجود متصلاً، فكان الطرفان مأخوذين في حد هذا الوجود. فإنه ليس الوجود له محصلاً [الورقة العاشرة ألف] ولا بالقوة، فهذا الوجود هو التغير والحركة لكن إنما هو حركة من أجل الوجود لا من أجل القوة والوجود كمال.

فنعم ما وفّى أرسطو حد الحركة حين قالها: أنها كمال بالقوة من جهة ما هو بالقوة كذلك[1]. فهذا هو حدها المطابق لها على ما تحد به أمثال هذه الأمور. وأيضًا فبطريق المنطق، فإنه لا ينبني ما ليس من شأنه أن ينبني ولا يتسخن ما ليس من شأنه أنْ يتسخن. وعندما يكون شأنه أن يكون فليس هو على الكمال ذلك الشيء. والابتناء كمال ما شأنه أن ينبني، والتسخن كمال ما شأنه أن يتسخن. وعندما يكون شأنه أن يكون فليس هو على الكمال ذلك الشيء. والابتناء

(1) Def: "The fulfillment of what exists potentially, insofar as it exists potentially, is motion." Aristotle, Physica, Vol. II of The Works of Aristotle translated into English; ed. Ross, W.D., Oxford, 1893,p. 200

كمال ما شأنه أن ينبني والتسخن كمال ما شأنه أن يتسخن. فالحركة كمال المتحرك من جهة ما شأنه أن يتحرك، وإنما استثنى في الحد كمال المتحرك من جهة ما شأنه أن يتحرك، لأن الصورة التي تسكن كالشكل في البناء، والفوق في النقلة، هي كمال هذه المتحركات، لكن ليس من جهة ما شأنها أن تتحرك بل من جهة ما شأنها أن يكون هذا بيتًا ويكون هذا فوقًا. فقد قيل ما هي الحركة، ولما كانت الحركة تكون عن محرك، وقد يشاهد شيئًا يتحرك من غير أن يظهر المحرك له. وأيضًا فإن المتحرك قد يكون محركًا. فأما إن لكل متحرك محركًا فسيتبين إذا أمعنا في القول كيف الأمر فيه. والمتحرك فله محرك غير أن المحرك في لسان العرب إنما يدل على وجود الحركة كالهيئة فيه، فإن شك هذه اللفظة في لسان العرب يعطي هذا المعنى.

فليت شعري الحركة هل هي في المحرك أو في المتحرك؟ إن كان كل متحرك فعن محرك أو منهما معًا؟ فإن كانت الحركة في المحرك كان المحرك من حيث هو محرك متحركًا، لأن – متحركًا – يدل أن وجود الحركة فيه كالملكة والحال وهذا محال. وإن كانت في المتحرك وفعل المتحرك تحريك فيكون للمتحرك بما هو محرك فعلان أحدهما التحريك والآخر الحركة وهذا شنيع. وأيضًا فإن كان فعلاهما واحدًا كان من المحال أن يكون فعل المحرك وفعل المتحرك واحدًا بعينه، ويكون كمال[1] واحد فعل يخصه فذلك واجب، وإما أن يكون لكل واحد فعل يخصه فذلك واجب، وإما أن يكون ذلك واحدًا بالموضوع واثنين بالقول فليس في ذلك محال بوجه. فالتحرك

(1) [كحال] في قراءة [مج] بخلاف النص.

والتحرك هما طرفا الإضافة، والحركة هي التحرك من حيث يدل عليها مجردة عن الموضوع وكأنها الأثر الذي يودعه المحرك في المتحرك. وأيضًا فقد تبين أن الحركة كمال ما هو متحرك من جهة ما هو متحرك. فالحركة في المتحرك، فأما إن حد الحركة منطبق عليهما فذلك بين بنفسه، إلا أنه عسير لكنه ممكن أن يفهم. وقد قيل في أصنافها، فالاستحالة كمال المستحيل من جهة ما هو مستحيل، والنقلة كمال ما هو متنقل من جهة ما شأنه أن يتنقل. وأما لم صارت الحركات في هذه فقط ولم تكن في سائر المقولات فسنبيه إذا صرنا إلى النظر في المحرك.

[الورقة العاشرة باء] ولما حدد الحركة وظهر من حدها أنها متصلة، لزمه النظر في المتصل ما هو؟ وظهر في حد المتصل أنه يلزمه ما لا نهاية فهو يشرع في الفحص عن هذه. وأيضًا فإن الحركة هي - كما قلنا - إما من عظم إلى عظم، ووجود العظم فمعلوم لمن سلف من كل من قال في الطبيعة شيئًا. فكلهم يضعون أعظامًا ضرورة تستحيل من كيف إلى كيف، وتلك أمور محسوسة. والتكون من جوهر إلى جوهر وهو كذلك. والنقلة أيضًا فمن مكان إلى مكان غير أن المكان وعلم وجوده ليس مثل تلك. وأيضًا ففي توفية ما هو المكان عويص شديد واختلاف كثير، بل علمنا بأنه موجود، فقد تعترضنا فيه شكوك. وكذلك كل حركة فهي في زمان والزمان ويوفيه ما هو والتصديق بوجوده ليس ببين. وعسى أن يكون تناول ذلك من الأمور الشاقة جدًا[1].

---

(1) يقول ابن رشد في تعليقه على المقالة الثالثة: ولما كان يظهر أيضًا أن الحركة من الأمور المتصلة فقد ينبغي أن نعرف طبيعة المتصل ولما كان المتصل =

فهو يشرع في تلخيص ذلك كله ويبدأ أولًا بما لا نهاية له؛ لأنه يلحق هذه كلها. وأيضًا فإن النظر الطبيعي فقد ينظر في الأطوال وسائر المقادير وهذه يلزمها ما لا نهاية له. وأيضًا فكل من قال في الطبيعة شيئًا لم يعقل ما لا نهاية له أما أثبته وأما أبطله. فإن كان ما لا نهاية (له) موجودًا فليس يمكن أن يوضع الامتداد (د) وإن كان كذلك فقوته ليست باليسيرة. وإن لم يكن ما لا نهاية له موجودًا فعلى حال يلزم أن يوجد ما لا نهاية له بوجه ما إذا نحن سلمنا ما جرت العادة بتسليمه، وذلك أن ما لا نهاية (له) إن لم يوضع فستكون الأعظام متناهية وكل متناه فهو ينتهي إلى شيء خارج عنه، فذلك هل له نهاية؟ فإن لم يكن له نهاية فقد وجد ما لا نهاية له. وإن كانت له نهاية لزمه ذلك، فتكون أعظام متناهية متلاقية لأنها تعدّ بها فيكون قد وجد ما لا نهاية له. وأيضًا إن لم نضع ما لا نهاية (له) كانت الحركة متناهية، فسيكون بعد ذلك أو قبله سكون لا نهاية له. وإن رفعنا الحركة والسكون لزم أن يكون الجسم غير متحرك ولا ساكن وذلك محال. وأيضًا فإن التكوين يكون منقطعًا ولا يكون سرمدًا، إلى أشياء آخر **محالة**[1] ليست دون هذه. وأيضًا فإن التعاليم تبطل جملة، فإن المهندس يضع ما لا نهاية (له) مبدأ وجود وكذلك صاحب العدد. وإن نحن سلمنا وجود ما لا نهاية (له) لزم من ذلك

=يلزمه ما لا نهاية ويؤخذ في حده كان واجبًا أيضًا أن نتكلم فيه وكذلك يلزمنا القول في الزمان والمكان لأن... قارن ابن رشد، رسائل، ص 20-21.

(1) [محال] في الأصل.

أيضًا محالات ليست بدون ذلك: أحدها إن ما لا نهاية (له) إن لم يكن جسمًا وكان خطًا أو سطحًا فسيكون أحد شيئين: إما أن تكون هذه مفارقة والحس يشهد بأنها في موضوع، أو تكون في جسم لا نهاية له. فإن وضعنا جسمًا لا نهاية له. فإن وضعنا جسمًا لا نهاية له فهذا الجسم لا يتحرك إذ ليس له مكان يتحرك إليه، بل ليس في مكان أصلًا. فيكون لا متحركًا ولا ساكنًا [الورقة الثانية عشرة ألف] إذ ليس من شأنه الحركة، اللهم إلا أن يوضع متحركًا بأجزائه. وأيضًا فلا تكون حركة إذ لا يكون فوق ولا أسفل ولا يمكن قطع ما لا نهاية (له). وأيضًا فلا يخلو أن يكون مركبًا أو بسيطًا فإن كان مركبًا من (أجزاء) متناهية وعددها متناه كان متناهيًا. وإن كان مركبًا من أجزاء غير متناهية وكان غير متناه، لزم أن يكون كل جزء منه في مكان، والأمكنة متناهية فسيكون متناه يحصر غير متناه وهذا محال. فإن وضعناه مركبًا من غير متناه **ومتناه**[1] عاد الوضع الأول ولزم المحال بعينه. وأيضًا فهل يكون أحد الاسطقسات أو خارجًا عنها؟ فإن كان أحدها كان فيه تضاد ما ولزم أن يفنى الكل، أو كان الباقي غير متناه وصار العالم خرابًا يبابًا. وأيضًا فمتى يتبع فيما لا نهاية له للوهم فإنّا **كلما**[2] توهمنا متناهيًا توهمنا أمرًا خارجًا عنه، ولا يقدر الوهم (أن) ينتهي إلى شيء لا ينتهي إلى شيء آخر، وإما يقدر الوهم أن يزيد على كل مقدار مفروض، ولنقل نحن في ذلك:

---

(1) كلمة [متناه] الثانية ساقطة من النص ومضافة في الهامش.

(2) [كل ما] في الأصل.

أما غير متناه فيقال على أنحاء: أحدها كما يقال في الصوت غير مرئي. والثاني كما يقال في النقطة لا متناهـ(ية). والثالث كما يقال في الخط غير متناه إذ (أ) لم تفرض عليه نهاية. والعدد أيضًا غير متناه في الحس كما يقال في البحر (أنه غير متناه) لأن عمقه غير مدرك. ويقال في العمل الصعب الطويل الذي يعجز القوة أنه غير متناه. والذي نطلبه هو الوجه الثالث. فإن أحدًا ليس يتوهم إن جسمًا طبيعيًا يكون نقطة. فأما هل يوجد جسم لا ينقسم؟ فسنقول فيه إذا أمعنا في القول.

والمعاني الباقية فكلها متناهية. والأول ليس فيها[1] شأنه أن يقبل المعنى الذي يكون به الأمر متناهيًا أو لا متناهيًا. فإن قيل له لا متناه فباشتراك الاسم وعلى المعنى الأعم[2]. فنقول إما أن يوجد

---

(1) [فهما] في الأصل ومصححه في الهامش.

(2) يقول ابن رشد في تصور معنى ما لا نهاية، إن ما لا نهاية له يمكن أن يتصور على وجوه: أحدها ما لم يكن له من المقادير والأعظام نهاية بل هو ممتد بالفعل إلى غير نهاية... والوجه الثاني كما يقال في المقدار أنه منقسم إلى غير نهاية بمعنى أن أي جزء أخذ منه في الذهن أمكن أن ينقسم وذلك رلى غير نهاية... (و) قد يقال ما لا نهاية على طريق الاستعارة على وجوه أحدها ما لا شأنه أن يقبل النهاية أصلًا كما يقال في الصوت أنه غير مرئي.

والثاني فيما يفوت الحس إدراكه و لا يمكن سلوكه كما يقال في البحر أنه غير متناه – لكن هذه المعاني خارجة عما قصدنا إليه بالفحص ها هنا وإنما تذكر على وجه التحذير من تغليط ما يدل عليه الاسم المشترك. قارن ابن رشد، رسائل، ص ص 25-26

عظم غير متناه بالفعل فذلك ما لا يمكن. ونقول عظم غير متناه على نحوين: أحدهما فيما ليس له نهاية تخصه بل إنما النهاية **لما**[1] يحدق به، وهذا صفة الماء والهواء وبالجملة فكل رطب سايل. وليس هذا المقصود بالبحث عنه، فإن وجود هذا يدركه الحس. ولنلخص هذا المعنى من المعاني التي يدل عليها بلا **متناه**[2]. فقد رسمه قوم بأنه الذي لا يوجد شيء خارج عنه، ورسمه آخرون بأنه أعظم من كل مقدار. وليس في هذه الرسوم كفاية، [الورقة الثانية عشر باء] فإن الرسم الأول إنما يصدق على الكل إذ (أ) كان متناهيًا. فأما ما لا نهاية (له) فهو: الذي له أبدًا شيء[3] خارج عنه، كما قاله أرسطو[4]. فإنه إن كان يحيط بأشياء متناهية ولا يفضل عنها فهو متناه، وإن فضل فغير متناه من جهة تلك الفضلة التي هي غير متناهية، والفحص إنما وقع عن غير المتناهي. فقد تبين أن هذا الرسم هو أليق بالمتناهي منه بغير المتناهي، بل أن توفينا القول ظهر أنه من لواحق المتناهي لا من لواحق غير المتناهي. فإنه إنما يحيط من جهة ما هو متناه لا من جهة أنه غير متناه. فهو من جهة ما يحيط بالأشياء متناه، ومن جهة ما يفضل به، إن فضل بغير متناه، غير متناهٍ.

(1) [ما] في النص و[لما] في الهامش.

(2) [بالمتناهي] في النص و[بلا متناه] في الهامش.

(3) [لشيء] في النص وهي مصححة في الهامش.

(4) "A quantity is indefinite if it is such that we can always take a part outside what has been already taken." cf. Supra, Aristotle, Physica, P. 207 a.

وأما قولنا فيه أنه أعظم من كل مقدار ففيه موضع نظر نحن نفحص عنه فنقول: إما ن يوجد كم غير متناه أجزاؤه موجودة معًا فذلك لا يمكن. وذلك أننا إذا تأملنا ما معنى قولنا – أجزاؤه موجودة معًا – وقولنا – غير متناه – صح أن القولين متناقضان[1]. وذلك أن ما قد وجد وفرغ فأجزاؤه كلها موجودة **فهو ما هو**[2] لا يمكن أن يزداد فيه، لأنه إن أمكنت الزيادة فيه – فيكون من هذا الوجه غير متناه ولا يكون معًا. وهذا نفحص عنه بعد هذا. وإذا كانت معًا فالأعراض اللاحقة لها موجودة أيضًا بالفعل لها، ومن أحد الأعراض الامتداد أو أنواع العدد. وكل نوع من أنواع الامتداد فيحيط به[3] نهايتان، فكل نوع من أنواع العدد فأوله الواحد، فكل نوع من أنواعه يزيد على الذي قبله بواحد فإن كان ما قبله ليس بمتناه والغير متناه المفروض أعظم. فيكون ما لا نهاية له أصغر مما لا نهاية له. وإن كان متناهيًا كان ما لا نهاية له متناهيًا. وأيضًا فكل ما له نوع من أنواع العدد يمكن أن يجعل واحدًا فيضاعف فيكون ما لا نهاية (له) نصف ما لا نهاية له. وأيضًا فكل عدد يعده الواحد ويقدره لأنه مؤلف منه، فإن كان عدد لا متناه يقدره الواحد فهو إما بالقوة أو بالفعل، كيف جعل، فهو متناه.

---

(1) يقول ابن رشد إيضاحًا لذلك: وبالجملة فقولنا ما لا نهاية وموجود بالفعل يظهر عند التأمل أنهما متناقضان لأنه من جهة ما هو بالفعل فقد وجدت جميع أجزائه معًا فهو تام... قارن ابن رشد، رسائل، ص 27.

(2) [وهي ما هي] في النص وفهو ما هو في الهامش وما في الهامش أصح.

(3) [به] ساقطة من النص ومضافة في الهامش.

وبالجملة فمتى جعل لعدد إلى الواحد نسبة، كان ذلك العدد متناهيًا. وإن لم يقدره الواحد فليس مؤلفًا منه، وأيضًا في الأطوال إن وجد طول لا نهاية له، سواء كان طولًا أو عرضًا أو عمقًا، وكانت أجزاؤه كلها موجودة بالفعل كان نوعًا ضرورة من أنواع الأطوال، وليس يكون تام الإحاطة فإنه ضرورة متناه. وإنما يكون خطًا مستقيمًا أو ما يشبهه كالقطع الزائد والمكافيء. وما لا نهاية له مطلقًا إن وجد فإنما هو أولًا للمستقيم ونسبته توجد لسائر الأطوال [الورقة الثالثة عشر ألف] فإن كان خط مستقيم لا نهاية له موجودًا معًا كان ضرورة نوعًا من أنواع الخطوط. ولنفرضه غير متناه من أحد طرفيه، فليكن خط (أ ب) متناهيًا من (جهة) (أ) وغير متناه من جهة (ب)، وأيضًا فليكن عظم (أ جـ) متناه[1] فسيبقى (جـ ب) غير متناه. فالنوع الذي له من أنواع العظم هل هو ذلك الأول بعينه أم لا؟ وليس يمكن أن يكون الأول، لأنه قد نقص منه عظم (أ جـ)، فهو عظم آخر. فيكون لما لا نهاية له عظمان. فهل هما متساويان أو غير متساويين؟ وليس يمكن تساويهما، لأن عظم (أ جـ) فضلة ما بينهما. فعظم (أ جـ ب) أعظم من عظم (جـ ب) فيكون ما لا نهاية (له) أصغر مما لا نهاية (له) وهذا محال. ولنفرضه غير متناه من طرف، وليكن عظم (أ ب) وعظم (جـ) بينهما، فسيكون منه عظمان غير متناهيين من جهة واحدة، وقد تبين أن ذلك خلف لا يمكن. وأيضًا فهل هو جسم واحد، أو خط واحد،

(1) عبارة [أ جـ متناه]، غير مقروءة في الأصل وهي اقتراح من عندنا.

أو سطح واحد؟ فإن كان خطًا أو سطحًا كان جسمـ(اً) لا نهاية له، ولن يوجد جسم لا نهاية له، فكل جسم محدود بسطوح، فإما أن يكون متناهيًا أو غير جسم. وهذا الفحص ليس يخص العلم الطبيعي ولا الجسم الطبيعي.

فلنفحص فحصًا آخر، يؤخذ جسم طبيعي غير متناه، فنقول أنه إن وجد جسم طبيعي غير متناه فإما أن يكون غير متناه في جميع أقطاره أو في بعضها اثنين منها أو واحد. فلنضعه أولًا غير متناه في جميع أقطاره، فهذا هو الجسم الذي يضعه من يقول بوجوده من الطبيعيين، لأنه ألزم القياس واحدًا إن نظر. فإن كان كذلك لم يكن طبيعيًا، لأنه لا يمكن أن يتحرك لأنه ليس في مكان ولا له مكان يتحرك إليه. ولا يكون أيضًا ساكنًا إذ ليس من شأنه أن يتحرك، إلا أن يقال له ساكن كما يقال للنقطة ساكنة، فليس إذن طبيعيًا ولا له طبيعة. وهذا ظاهر بنفسه، فلم يبق إلا أن يتحرك بأجزائه. وهو إما أن يتحرك دورًا فيكون مستديرًا فيكون ضرورة متناهيًا. فإن كان متشابه الأجزاء لم يكن له أن يتحرك أصلًا إلا بالقسر، وكان هناك قاسر يقسره، فيكون جسمًا خارجًا عنه فلا يكون متناهيًا من تلك الجهة[1]، إلى ما يلزم ذلك من المحالات اللاحقة من هذا الجسم الخارج عنه. فإن كان القاسر له غير جسم بل كان معنى فيه سواء كان نفسًا أو طبيعة، لزم ضرورة أن يكون متشابه الأجزاء وعادت

---

(1) [الجملة] في الأصل. إلا أن المعنى غير مستقيم ويستحسن إضافة (لا) قبل متناهيًا فتصبح لا متناهيًا.

تلك المحالات، لأن ذلك الجزء يكون جسمًا متناهيًا يحرك جسمًا غير متناه[1]. وإن وضع غير متناه كان جسم غير متناه يحرك جسمًا غير متناه في زمن متناه. وأيضًا فإلى أين يحركه؟ وعاد المحال الأوَل. وإن كان ذلك [الورقة الثالثة عشر باء] المعنى الذي به يتحرك في جميع ما لا نهاية (له)، لزم أن يكون كله يتحرك. فإن لم يوضع دورًا لزم أن يكون خارجًا عنه بشيء إما خلاء **أو**[2] ملاء، كيف وضع **محال**[3]. فتكون الأمكنة غير متناهية **ولا**[4] يوجد فوق ولا أسفل بالإطلاق بل يكون لا فوق ولا أسفل. والفوق والأسفل محدودان موجودان، فلا يكون **الجسم**[5] غير متناه متشابه الأجزاء ولا يكون مركبًا فإنه إن كان مركبًا لزم أن تكون فصول الأمكنة غير متناهية، فيكون إذن الهواء لم يتحرك إلى فوق بل إنما تحرك لبسيط النار من جهة ما هو

---

(1) يقول ابن رشد: فنقول إن وجد ههنا جسم طبيعي غير متناه فإما أن يكون بسيطًا أو مركبًا لكنه إن كان بسيطًا ووضع غير متناه في جميع أقطاره ولم يوضع متحركًا دورًا فليس يمكن أصلاً أن يتحرك ولا يسكن لأنه ليس يكون له مكان يتحرك إليه ولا يسكن فيه ولا يقال فيه أنه ساكن إلا على جهة ما يقال ذلك في النقطة... وبالجملة فوضع جسم بسيط غير متناه سواء كان ذلك في جميع أبعاده أو اثنين منها أو واحد إذا وضع غير متحركَ دورًا محال لأن كل متحرك على استقامة من شيء يتحرك وإلى شيء... ابن رشد، رسائل، 28.

(2) [وأما] في النص وهي مصححة في الهامش.

(3) الكلمة غير مقروءة في الأصل، الأرجح أنها [محال].

(4) [فلا] في الأصل.

(5) [الجسم] في الأصل.

بسيط النار. وكذلك الماء إنما تحرك لبسيط الأرض لا لأنه أسفل، كما يتحرك حديد إلى بسيط **المغنطيس**[1] حيث كان. فإنه لم يتحرك الحديد إلى فوق، بل لأنه عرض لحجر المغنطيس إن كان فوقًا، ولا إذا تحرك إلى أسفل بجذب المغنطيس[2] إيّاه، تحرك إليه من جهة ما هو أسفل،بل من جهة ما عرض **للمغنطيس**[3] أنه أسفل. فإن كان تحرك إلى أسفل من جهة ما هو أسفل، بل من جهة ما عرض للمغنطيس[5] أنه أسفل. فإن كان تحرك إلى أسفل من جهة ما هو أسفل فلم تكن حركته انجذابًا بل كانت حركته الطبيعية. ويلزم من ذلك كله أن يتحرك الماء إلى بسيط الأرض حيث كان. وقد يتشكك متشكك في هذا فيقول: إن الماء كان يتحرك إلى القطعة من الأرض إذا فرضت فوقه، إلا أن قوة جملة الأرض تغلبه وتعوقه كما يغلب الأعظم الأصغر. لكنا نجد الحديد يتحرك إلى أسفل، فإن كان يتحرك إلى بسيط الأرض بما هو بسيط الأرض فقد يغلبه حجر المغنطيس وهو أصغر من الأرض بكثير. فإن وضع أن الأرض أكبر من حجر **المغنطيس** في العظم وأصغر بالقوة، فلنفرض ما نجده حسًا من أن قطعة ما من الحديد لا تجذبها قطعة من **المغنطيس**، فهذه قوة في جسم أصغر من قوة الأرض ولنأخذ حجرًا يجذبها فيكون هذا الحجر أعظم من الأرض في القوة. فلنأخذ قطعة من الحديد لا يجذبها هذا الحجر الثاني، فسينزل إلى الأرض، فتكون الأرض أعظم قوة من ذلك الحجر وقد كانت أصغر، هذا ما لا يمكن.

---

(1) [المغنطيس] في الأصل وهي كذلك في جملة النص.

فما لا نهاية (له) غير مركب ولا بسيط فليس بموجود بالفعل، وإما أن وضع جسم غير متناه في أحد جهاته كان أمرًا غير منقاس، فإن مساحة تكون غير متناهية، ويعود الأمر من الرأس إلى وضع جسم غير متناه من أحد أقطاره، فإن كان خارجًا عنه من الناحية التي هي متناهية جسم عاد القول فيه. وإن كان غير جسم وكان خلاء عاد القول إلى الخلاء، فإن الخلاء مكان يمكن أن يكون فيه جسم. فيكون جسم غير متناه موجودًا معًا وإن انتهى إلى غير شيء لم يمكن أن يتحرك ولا يتموج إلا أن يتحرك دورًا فيرجع متناهيًا. فمن هنا يلوح أنه لا يمكن أن يكون جسم ولا سطح ولا خط غير متناه.

ولننظر المحالات اللازمة لوضعنا [الورقة الثالثة عشر ألف] التناهي، ومن أين لزمت. فأحدها أن يكون الزمان متناهيًا، والزمان أجزاؤه ليست موجودة معًا. والمحال إنما لزم من قبل وجود المعاني بالفعل فقد سقط هذا والثاني أن تبطل التعاليم، والتعاليم ليت تستعمل ما لا نهاية (له) إلا على أنه متى فرض عظم قدر على أن يأخذ أعظم منه، وليس يحتاج أصلًا إلى وجود ما لا نهاية له بالفعل والكمال، بل إنما يحتاج إليه بالقوة والإمكان، فقد سقط هذا أيضًا. وأيضًا فسبيل الكون سبيل الزمان وإما الوهم فسبيله سبيل التعاليم، ومن تلك الجهة صار للوهم هذا النحو من الوجود، فإنه لايزال إلى أن ينكل فيخور[1]، ولا يمكن وهم أن يحصر ما لا نهاية

(1) كذا في الأصل.

له معًا بالفعل. فقد بقي واحد ليس سبيله سبيل ما تقدم وهو إن كل متناه فإنما يتناهى إلى شيء.

فنقول: إن عدم النهاية في الأعظام إنما يوجد في الخط المستقيم وفيه يطلب. فإن وجد في شيء فبنسبته[1]. والخط المستقيم بما هو طول مستقيم غير متناه بذاته على النحو الذي يقال به[2] للرطب غير متناه. وذلك أنه ليس له في نفسه جوهر آخر من جهة ما هو مستقيم، فهو أبدًا ضرورة مفيدة النهاية غيره. وما لا نهاية (له) كالجنس للطول المستقيم، فإذا وجد خط مستقيم متناهيًا فإنما صار متناه بأنه مثلًا طول لنار أو لأرض أو لحجر أو لنبات أو غير ذلك. فالخط المستقيم أبدًا يحتاج إلى ما يفيده النهاية، وليس كذلك محيط الدائرة فإنه مُتَنَاهٍ بذاته، فلذلك إن نقص منها جزء كان الباقي قوسًا، وأما أن يزداد فيها فليس ذلك ممكن. وأيضًا إن وجدت دائرة أعظم من دائرة فليس ذلك بالذات. وإن وجد خط مستقيم أمكن أن يضاعف ويكون الأول جزءًا منه. وليس يضاعف المستدير، فيكون النصف جزءًا من الضعف. ولا ينطبق جزء من الأعظم على جزء من الأصغر أصلًا، بل إنما يكون الانطباق في أقطارها وهي مستقيمة. فالدائرة تامة متناهية بذاتها لا تحتاج إلى غيرها يكون خارجًا عنها. وهي نهاية بمقعرها لا بمحدّبها[3]، فهي التي تعطي النهاية للخط المستقيم وبها يكون متناهيًا وإليها ينتهي[4].

(1) يعني إن وجد عدم النهاية في شيء فذلك بنسبته إلى الخط المستقيم.
(2) [له] في النص وهي مصححة في الهامش.
(3) يعني الطرفين كما هو الحال في الخط المستقيم.
(4) الضمير يعود على الطرفين.

وأيضًا فإن كل دائرتين متفاضلتين في الأقطار فقد يمكن أن يوضعا على مركز واحد، فتكون جميع أجزاء الخارجة تحاذيها أجزاء من الداخلة حتى يظن بها أنها مثلها أو هي هي بعينها ولا يمكن ذلك في خطين مستقيمين متفاضلين. وإنما صارت ذات عظم ودائرة من جهة القطر، وأما كيف يقال في هذه أعظم وأصغر؟ فقد كتبناه في أقاويلنا [الورقة الثالثة عشر باء] في الهندسة. فإن قولنا في الدائرة أعظم وفي الخط المستقيم أعظم باشتراك الاسم بالنوع المشكك فيه[1]. فإذا المحال إنما لزم من فرض[2] غير المتناهي مستقيمًا فقط. فإن وضع المتناهي مستقيمًا ودائرة يؤلف منها[3] سقط المحال.

---

(1) التشكيك عند المنطقيين كون اللفظ موضوعًا لأمر عام مشترك بين الأفراد لا على السواء بل على التفاوت وذلك اللفظ مشككًا بكسر الكاف المشددة ويقابله التواطؤ وهو كون اللفظ موضوعًا لأمر عام بين الأفراد على السواء وذلك اللفظ يسمى متواطئًا ثم التشكيك قد يكون بالتقدم والتأخر بأن يكون حصول معناه في بعض الأفراد متقدمًا بالذات على حصوله في البعض الآخر كالوجود فإن حصوله في الواجب قبل حصوله في الممكن قبلية ذاتية لأنه مبدأ لما عداه ولا عبرة بالتقدم الزماني في باب التشكيك كما في أفراد الإنسان لرجوعه إلى أجزاء الزمان لا إلى حصول معناه في أفراده فلا يقال أن زيدًا أقدم أو أولى أو أرشد من عمرو... قارن، كشاف، مادة التشكيك.

(2) الكلمة غير مقروءة في الأصل وهي اقتراح من عندنا.

(3) كذا في الأصل.

ونحن إذا تأملنا ما قلناه في هذا الفحص وجدناه في أكثر الأمر ينتهي إلى وضع جسم مستدير، ووجدنا ما لا نهاية له متى وضعناه مستديرًا لم يلزم عنه محال، لكن إن وضعنا مستديرًا ما غير متناه كان محالًا، فكيف ذلك؟ ولنترك الفحص عنه الآن فإن آخر ما يتبين في هذا الجزء من الحكمة الطبيعية هذا المعنى. فقد تبين لنا أن ما لا نهاية (له) ممكن الوجود وغير ممكن الوجود. أما غير ممكن الوجود فمتى وضع بالفعل، وإما ممكن الوجود فمتى وضع بالقوة.

فلنطلب هل يمكن في التقسيم كما يمكن في الزيد؟ فإن هذا حد ما يسلم التعالي. فنقول أما المنفصل فإنما يمكن فيه ما لا نهاية (له) من جهة الزيد لا من جهة التقسيم وذلك ظاهر. وأما في المتصل فإنه آخر ما نفحص في هذا العلم عنه، فلنرجئه إلى الموضع اللائق به[1]. لكن قد يمكننا أن نقول فيه على طريق المنطق. فنقول أنه لما كان الزيد إلى غير نهاية لزم التقسيم إلى غير نهاية، فإنك كلما[2] زدت أحد ذلك العظم فنقص منه، وهذا كله يلحق العظم من حيث هو عظم. فإما أن يكون جسم طبيعي يلحقه هذا فاعتقاد هذا أشبه شيء بالجنون. لكن إنما يلحق الخط المستقيم عدم الزيد والانقسام لا من جهة أنه متصل بل من جهة أنه نار أو ماء أو غير ذلك. وأما من جهة ما هو متصل فاللازم له أبدًا (هو) عدم التناهي في التقسيم، وهو أبدًا منقسم بالقوة كما سنبين. وأما قبول الزيد فهو

---

(1) [له] في الأصل.

(2) كذا في الأصل ولعل [كما] أصح من [كلما].

خاص بالخط المستقيم بما هو مستقيم، وإنما يلحقه عدم الزيد من جهة أنه في نار أو ما شاكله، ومن جهة أنه قطر الدائرة. وفيما قلناه فيما لا نهاية (له) كفاية.

فلنفحص عن المكان ما هو؟ وأولًا هل هو موجود أم لا؟

أما إذا تأملنا المعارف الأول وجدنا (أن) من جملتها أوصافًا للمكان لا تليق إلا بالموجود، ولم يقدر على دفع وجوده. فإذا رمنا تحصيل ما هو اعترضتنا شكوك فيه تزيل اعتقاد وجوده، فيعتري الناظر فيه أولًا الحال التي يقال لها شك. وتكاد أن تكون الحال العارضة للناظر عند (النظر في) الحال العارضة فيها [الورقة الرابعة عشر ألف] إليها وإلى ما يخصها[1]. والزمان كله متصل متشابه الأجزاء وقوامه بالحركة، ونسبة الحركة إليه هي المتى، ولذلك إنما يكون الزمان محصلًا بمتى محصل، وإنما يكون المتى محصلًا بأن تكون الحركة محصلة وبالجملة فالوجود يكون محصلًا للمتى، لا من حيث هو وجود، لكن من جهة ما يساوق الحركة أو تعدم فيه الحركة. فالمتى لا تكون للجوهر إلا من جهة ما يتغير جملة. فالمتى هو للجوهر المتغير، لذلك إذا فرضنا زمانًا محصلًا لزم أن يكون هناك تغير أو سكون محصل. فقوام الزمان المحصل دائمًا بمتى. فمتى ليست تحت مقولة الإضافة، لأنه لا يقال بها بعينها كل واحد من الطرفين. إن المتى يقوم الزمان وليس له وجود إلا به. وكذلك ليس للزمان وجود إلا بالمتى، وما ليس له وجود فليس في مقولة

(1) الكلمة غير مقروءة تمامًا في الأصل وما أثبتناه اقتراح من عندنا.

أصلًا. ومن شرائط المضاف الضرورية أن يكون لكل واحد من المضافين اسم من حيث لم يلحقه ذلك النوع من الإضافة، بل من حيث هو في مقولة أخرى. وهذا المعنى أغفلناه عند نظرنا في المكان، فإن المكان لا يكون مكانًا إلا بأن يكون أينًا، وليس له وجود (أ) لا بكونه أينًا. ولذلك لا يوجد خلاء فإنه لو وجد خلء لكان أينًا بالقوة. فلم يكن المكان مكانًا بالفعل بالأين بالفعل، بل كأن يكون الأين بالفعل لا يكون به وجود المكان، بل إن كان ولابد فوجوده الأكمل. وليس كذلك المكان لأنه مما أعطى وجوده دفعة، ووجوده – بأن يكون أينًا. فلا يكون مكان ما لا جسم فيه لأن آنيّة المكان هي التي تكون نهايته مطيفة بذي أبعاد. وظاهر مما قلناه في الزمان إن المكان ليس من المضاف.

2

المقالة الخامسة

هذه المقـــالة تضمنت حدود أحوال ذاتية للمتحـــرك والساكن، من حيث هو متحرك وساكن. وليست أقاويل **شارحة**[1]، فإنها عندما تــؤدي حـــدودها، يقـــع اليقين بوجـــودها. وليس **فيهـــا**[2] أقـــاويل **تصــــــديقيـــة**[3] **إلا**

(1) وقد جرت العادة بأن يسمو الموصل إلى التصور قولًا شارحًا والموصل إلى التصديق حجة ويجب تقديم الأول على الثاني لتقدم التصور طبعًا على التصديق لأن كل تصديق لا بد فيه من تصور المحكوم عليه بذاته أو بأمر صادق عليه والمحكوم به كذلك والحكم لامتناع الحكم ممن جهل أحد هذه الأمور. قارن الكاتبي القزويني، الرسالة الشمسية، كلكته، 1854.

(2) [منها] في الأصل.

(3) التصديق عند المتكلمين والمنطقيين يطلق على قسم من العلم المقابل للتصور ويسميه البعض بالعلم أيضًا كما في العضدي قالوا العلم إن خلا عن الحكم فتصور وإلا فتصديق ومعنى الخلو وعدمـه عند المتكلمين =

يسيرة[1] بمقدار ما يضطر إليه في تعريف أجزاء الحدود.

المتحرك يقال على ثلاث جهات:

- المتحرك بالعرض كقولنا الموسيقار شيء والطست شيء[2].

- والثانية المتحرك بجزئه كقولنا في مَنْ برئت عينه أن المريض براء لأن عينه برئت.

= على تقدير كون العلم صفة ذات تعلق أن لا يوجبه الحكم أو يوجبه وعلى تقدير كونه نفس التعلق أن لا يكون نفس الحكم أو أن يكون نفسه لأن التمييز في قولهم هو تمييز معنى. إلخ.. عبارة عن النفي والإثبات وهو الحكم ويجيء ما يوضح ذلك في لفظ العلم وكذا معناهما على مذهب الحكماء الأقدمين فإن التصديق عندهم هو نفس الحكم المفسر بإدراك أن النسبة واقعة أو ليست واقعة.

(1) [للإنسان] بدلا من [الايسيره] في قراءة [مج]!

(2) [مشى] في قراءة [مج]!

- والمتحرك بذاته كقولنا الحجر يهبط والدخان **يصعد**[1].

وذلك لأن أقسام الحركة تعادّ أقسام الوجود، لأن الحركة أحد أصناف الوجود، والوجود جملة ينقسم هذا الانقسام [الورقة الرابعة عشر باء] فإن الشيء قد يوجد شيئًا ما بالعرض كقولنا: الموسيقار طبيب. فإن الموسيقار بما هو موسيقار ليس بطبيب ولا **الطب**[2] في موضوع الموسيقى من أجل الموسيقى، فإن **كلاهما**[3] حالًا ما يوجد بذاته. مثال ذلك، الموسيقار صانع، لأن الموسيقى صناعة، والموسيقار يضرب العود، وليس الموسيقى ضربًا بالعود. لكن لا يوجد ضرب العود موضوع الموسيقى أن يكونه ذا موسيقى، حتى لو رفعنا عن الموضوع جميع لواحقه وتركنا الموسيقى لكان ضاربًا بالعود. وهذا الموضع قد يظن أن استعماله في بيان الأسباب يختلف. ونعم أن ذلك كما قيل، لكن استعمالنا إياه على جهة التفهيم لا على جهة التسبيب، فإن كل ما هو سبب فيلحقه أن يرتفع اللاحق بارتفاع السبب ضرورة. وليس كل **ما**[4] كان بهذه الصفة فهو سبب كما تبين في التحليل ونحن لا نقول أن الموسيقى سبب الضرب بالعود لأنه منها بهذه النسبة، فإن **كونها**[5] سببًا تبين بالتحديد، فإنا إذا حددنا أنواع الموسيقى كان أحد أنواعها يتقوم

---

(1) ابن رشد يعطي نفس التقسيم والأمثلة. قارن ابن رشد، رسائل، ص 56.

(2) [التطبيب] في النص و[الطب] في الهامش.

(3) الكلمة غير مقروءة في الأصل.

(4) [كلما] في الأصل.

(5) الضمير يعود على الموسيقى وليس على الموسيقار.

بضرب العود. فإن استعمال هذا الموضع فيما ليس بسبب ولا ينطوي مع السبب مما يوقف على ذلك، فإن الموسيقى لو لم تكن سببًا لكانت مساوقة الوجود للسبب، أو السبب مساوقًا لها. وتلخيص هذا في غير هذا العلم.

وكذلك الوجوب بجزئه فإن الكل يوصف بما يوصف به جزؤه. فإنا نقول زيد مريض إذا كانت عينه مريضة، والحمامة بيضاء إذا كان ريشها كله أبيض، وقد يكون فيه شيء منه أسود، وأيضًا فرجلاها ومنقارها وكثير من أجزائها ذات ألوان مختلفة. وهذا خاصة إنما يوجد للمنقسم. وهذا يصدق في الانفعالات المنقسمة بأقسام الجسم، وهي التي تساوق الجسم في امتداده وتركيبه.

فأما ما هي للجسم، لا من حيث هو جسم بل من حيث هو جوهر، فليس يلحقها هذا. فإن إنسانًا لا يكون طبيبًا **بجزئه**[1] لأن الطب ليس في بعض أجزائه ولا هي كله. فهذا هو الخاص بالمتحرك. ولما كان كل متحرك منقسم والقسمان مشتركان، والموجود بذاته مثل أن النار حارة والثلج بارد، ومن الموجودات التي هي أجسام أو في أجسام، من جهة أنها أجسام، ما هي محدودة بالطبع كالإنسان والفرس، ومنها ما هي محدودة بعرض وليس لها في أنفسها قدر يخصها. فالأول لا يمكن أن يوجد فيه شيء **بجزئه**[1] لأن الكمال متى لم يوجد لم يكن ذلك الموجود، وما هو بالعرض فذلك ممكن فيه.

(1) [بجزه] في الأصل.

ولما كان التغير [الورقة الخامسة عشر ألف] يلحقه ضرورة أن يكون فيه قوة **أين وشيء**[1] يوجد فيه التغير، وكان التقابل صنفين: أحدهما تقابل وجود لوجود والآخر التقابل الذي بين عدم ووجود. فالتغير بالجملة يكون إما من عدم إلى وجود، أو من وجود إلى عدم، أو من وجود إلى وجود. والمتغير ينقسم من جهة ما فيه التغير إلى نحوين:

- إما أن يكون المتغير يحد في الطرفين بحد واحد حتى يقال عليه الاسم في الطرفين بالتواطؤ. وذلك أن يبقى واحدًا بعينه أو لا يبقى واحدًا بعينه، وذلك هو التغير في الجوهر. فهذا ضرورة لا يشارك تلك التغيرات إلا في الاسم، لأن ذلك الموضوع في هذه ليس شيئًا مشارًا إليه ولا يبقى واحدًا، بل يحدث وآخر. هذا إن كان من عدم إلى وجود كان كونًا وإن كان من وجود إلى عدم سمي فسادًا.

- وإنما الذي يبقى فيه المتغير واحدًا بعينه، فظاهر أن التغير لا يكون في الجوهر، فإن كان من عدم إلى وجود كالتغير من الجهل إلى العلم سمي استكمالًا، وإن كان من العلم إلى الجهل كما يعرض في النسيان فليس له اسم.

- والصنف الثالث من موجود إلى موجود، والموضوع موجود واحد (أ) بعينه كالحجر المتغير من الحر إلى البرد، فإنه يحد في كونه حارًا وباردًا بحدين مختلفين وهو واحد بعينه.

---

(1) عبارة [أين وشيء] غير مقروءة بوضوح في النص وهي تبدو وكأنها [إلى وشيء].

لكن مقابلة العدم للوجود مقابلة ذاتية، فأما مقابلة الوجود للوجود وفي أي الموجودات يكون ذلك فنحن نقول فيه. فنقول أن من الموجودات موجودًا يقترن عدمه بشيء آخر ولا يوجد ذلك الشيء إلا مقترنًا به. وهذان صنفان إما أن يقترن عدم الأول بالثاني ضرورة، فظاهر أن الثاني يقترن عدمه بالأول. برهان ذلك: ليكن الأول (أ) والثاني (ب)، فعدم (أ) مقترن بـ(ب) ضرورة. فإنّي وجدت (ب) مع (أ) وجب بوجود (ب) أن يوجد عدم (أ)، فقد وجد (أ) وعدمه معًا وذلك محال. فإذا وجد (ب) ارتفع (أ) ولنترك (أ) موجودًا فأقول أن (ب) موجودة. برهانه أن عدم (أ) مقترن مع (ب) لا يفارقها و(ب) موجودة. وليرتفع (ب) عن الموضوع فلا يكون في الموضوع عدم (أ) فهو (أ). وأمثال هذه هي كالزوج والفرد وبالجملة فالأضداد التي لا واسطة بينها. وهذه لا يمكن أن تكون فيها حركة إذ ليس بينها وسايط. فإن كان (ب) يقترن معها عدم (أ) ولا ينعكس التلازم، فقد يعدم (أ) ويعدم (ب) لأنا كذلك وضعناها، فيكون هنا أشياء آخر يقترن معها عدم (أ). وأعني بالعدم هنا عدم الملكة، [الورقة الخامسة عشر باء] وهو المحدود في **قاطاغوريس**(1): أن يكون من شأن الموضوع في الوقت الذي شأنه.

---

(1) يعني كتاب المقولات. والعدم يقال في مقابل الملكة، يقول الفارابي في حديثه عن المتقابلات أنها أربعة، المضافان، المتضادان، العدم والملكة والموجبة والسالبة. ثم يستطرد فيقول أن العدم على أصناف، منها أن لا يوجد في الموضوع ما شأنه أن يوجد فيه، في الحين الذي شأنه أن يوجد فيه.. قارن الفارابي، كتاب قاطاغورياس أي المقولات، تحقيق د.م. دنلوب. وعبارة ابن باجة أعلاه – وأعني بالعدم هنا الملكة – يجب أن =

فإذا كان موجودان يقترن بكل واحد منهما عدم صاحبه ضرورة، وكان العدم متقدمًا بالطبع لهما حتى توجد إعدامهما تقترن بأشياء آخر مجانسة لهما. فهذان أيضًا يقال لهما الضدان اللذان بينهما وسائط، وفي هذه تكون الحركة. فالحركة إذًا من موجود إلى موجود، فالتكون إذًا ليس بحركة ولا استكمال ونقيضه إلا باشتراك الاسم.

وقد يمكن أن نبين ذلك بوجه آخر، فيقال أن المتحرك هو إما من موجود بالفعل أو موجود بالقوة، فإن كان بالقول فإما أن يتحرك من عدم إلى وجود، فذلك تكون، أو من وجود إلى عدم، فذلك فساد. وهذا لا يكون إلا في الجوهر لأنه عند ذلك لا يكون المتغير موجودًا بالفعل من جهة ما هو موضوع للتغير. وإما أن يكون الموضوع المتغير شيئًا ما مشارًا إليه بالفعل فذلك التغير يكون في اللاحق له. فإما أن يكون من عدم إلى وجود كالتغير من الجهل إلى العلم وهذا التغير يقال له استكمال ونقيضه لا اسم له. وإما أن يكون ما يتحرك وما منه يتحرك وما إليه يتحرك موجودات، وهذا يخص باسم الحركة. وظاهر أن المتغير يقال على هذه الأصناف الثلاثة **بتشكيك**[1]. فالكون والفساد ليسا بحركتين وكذلك الاستكمال. وهذا ما لم **يلتفته**[2] أرسطو بل أجراه مجرى الحركة في مكان آخر. فالحركة إذًا هي لموجود بالكمال، ومن وجود بالكمال

= تفهم كما يلي – وأعني بالعدم هنا عدم الملكة – أما الحد الذي يعطيه بعد ذلك فهو حد الملكة وليس حد العدم كما هو بين.

(1) التشكيك شرح قبلًا، قارن ملحوظة رقم 1 ص 42 أعلاه.

(2) لعله يعني [يلتفت إليه].

وإلى موجود بالكمال. وما منه وما إليه هما أضداد، وذلك بين بنفسه. وقد يمكن أن يحصى بوجوه آخر. فإذن ليس في الجوهر حركة ولا في الملكة والعدم حركة.

والأضداد توجد في الكم لأن كمًّا يضاد كمًّا، كالكبير والصغير والحركة فيهما لا اسم لها بل تسمى باسم نوعها، وهي حركة النمو والنقصان. ونحن نسميها باسم أفضل نوعها وهي حركة النشوء. والحركة في الكيف وهي الحركة في الكيفيات الانفعالية، كالحركة من الحار إلى البارد ومن الرطب إلى اليابس، وقد تكون في بعض أنواع ما يقال بقوة طبيعية مثل أن يلين الجسم وأن يصلب. والحركة في الكيف يقال له استحالة. وفي الأين حركة وهي أشهر الحركات وتخص باسم النقلة. وليس في المضاف حركة، لأن أحد المضافين قد يتحرك والآخر ساكن، فتكذب عليه إضافة وتصدق أخرى[1]. وأما الوضع فليس فيه حركة لأنه (ليس) فيه ضد، وأما الحركة التي توجد للوضع نسبتها[2] فهي الحركة في المكان. ولا في متى حركة، لأنه ليس فيها تضاد. ولا في الفعل والانفعال (حركة) ولا بالجملة للتغير تغير.

فإنه إنما كان للتغير [الورقة السادسة عشر ألف] تغيّر، فعلى جهتين: إما أنْ يكون موضوعًا للاحق في التغير كما يقال أن الإنسان تغير وذلك محال؛ فإن الحركة ليست مشارًا إليه بالفعل. أو يكون

(3) [آخرا] في الأصل.

(4) [يوجد الوضع بسببها] في قراءة [مج].

بتغير الموضوع للتغير إلى التغير، مثل أن يبرأ الإنسان فيمشي، فيقال أنه تغير من البرء إلى المشي. وهذا قد يكون بالعرض، والطلب أن يكون بالذات. فإما أنه قد يكون للتغير تغير بهذا الوجه، فذلك غير مدفوع، بل هو واجب ضرورة. وإما أن يكون في كل تغير تغير، فذلك محال، فإنه إن كان من الأمر إلى غير نهاية في تغير ما بعينه. وإذا لم يوجد الأول لم يوجد التالي. لكن الأمر يضطر إلى أن يكون تغير متقدم لكل تغير وهو أزلي. فليس يكون للتغير تغير بالذات بل لأجل لاحق لحقه وأيضًا فلا سبيل إلى أن نتصور كيف يتغير التغير إلى التغير، ولا من أي شيء تغير إليه.

لكن قد يشك شاك فيقول: أن الخروج من القوة إلى الفعل تغير، والحركة كمال. فإذن قد يكون شيء متحركًا بالقوة، ثم يتحرك بالكمال. وأيضًا فإن أرسطو قد حد الحركة أنها كمال ما بالقوة من جهة ما هو بالقوة. فالشيء قد يكون بالقوة متحركًا، ثم يكون بالكمال، فقد تغير من القوة إلى الكمال، فلا يحدث التغير إلا بتغير. غير أن الأمر يمر إلى غير نهاية في زمان متناه، وهذا محال. وأيضًا فإن جميع التغيرات المتقدمة تكون لتحدث هذا الأخير. وإذا لم يوجد الأول لم يوجد التالي. وهذان قولان ضروريّا الإلزام، فواجب أن نتأمل القول المشكك ونعطي فيه كل واحد من طرفيه قسطه[1].

(1) يقول ابن رشد: وقد يمكن أن يتشكك في هذا بأن يقال أنه يلزم أن يكون للحركة الواحدة حركة أخرى قبلها بالذات من قبل أن الحركة كمال ما بالقوة كما أخذ في حدها والكمال يلزم أن يتقدمه حركة لأنه خروج ما بالقوة إلى الفعل فإذا لكل حركة حركة أخرى قبلها وذلك بالذات لكن =

وإذا جرى فيه التحري الذي يستعمل في أمثال هذا القول المشكك، قدرنا أن نقف عليه، وهو أن نتأمل قولنا في الشيء أنه بالقوة صاعد هل ذلك على الجهة التي قيل فيه أنه فوق بالقوة؟ فإن قيل بتواطؤ[1] فهل هما نوعان أو في الجملة شخصان من أشخاص ما بالقوة؟ أو هل الجهة واحد بالعدد واثنان بالقول؟ فإنا إنْ سلمنا أنها بتواطؤ وأن في الشيء قوتين لزم أن يكون للتغير تغير، ولزم أحد شيئين: إما إبطال الحركة أو القول بلا نهاية. ويلزم عنه إبطال وجود الحركة، فيعود الأمر أخيرًا متى سلمنا ذلك إلى إبطال الحركة. فإن وضعنا ذلك واحدًا بالموضوع واثنين بالجهة فكيف كان ذلك، ولزم أن يكون للقوة هذان المعنيان موجودين، وذلك أمر[2] غير مسلم.

فنقول لما قلنا أن الحركة هي كمال مقرون به قوّة، فالمتحرك مثلًا، وليكن الحجر، إذ كان بالقوة حارًا فعند ذلك يكون باردًا، فيكون فيه قوة الحار. والاستحرار[3] هو وجود [الورقة السادسة عشر باء] الحار فيه لكن على الكمال. فإذا ليست[4] القوة على الحركة

= إن نزلنا هذا لزم المحال المتقدم فنقول أن الكمالات كما قيل صنفان: أحدهما كمال هو غاية الحركة وتمامها والمأخوذ في حدها.. والثاني كمال هو غير موجود بالفعل وهو كمال الحركة وهذا الكمال ليس يلزم أن يكون خروجه إلى الفعل بحركة إذ كان غير موجود بالفعل... قارن ابن رشد، رسائل ص 62.

(1) [بتواطى] في الأصل والأصح بتواطؤ.

(2) [لمر] في الأصل وهي مصححة في الهامش.

(3) [والاستمرار] في قراءة [مج].

(4) [ليس] في الأصل.

التي هي التسخن غير قوة الحار في الحجر. وإنما تصير القوتان (أ) ثنتين بتقسيم[1] الحار وأنه مراتب كثيرة. ولذلك نحدّ الحركة بما إليه - ولا نحدّها - بما منه -، فإن الحركة من البارد لا يقال لها تبريد وإنما تلقب بلقب، - ما إليه -، فإن عرض لـ - ما إليه - المقسم[2]، عرض إن سلم إن في الحجر قوة على التسخين غير قوته على أن يكون سخنًا. فإن قوة التسخن عارضة لقوة السخونة، على جهة ما يوجد الفطس في الأنف، لا أنها قبلها موجودة بالقول ولا بالزمان، بل هما معًا في الزمان. وقوة السخونة متقدمة لقوة التسخن في الوجود.

ولذلك إذا كانت الأضداد ليس لها - ما بين - لم يكن فيها تغير إذا لم تكن فيها أوساط. ولذلك لا يكون في الزوج والفرد استحالة، إذ لم يكن فيهما أوساط. وإما أنه واجب ضرورة أن يكون لبعض ما هو تغير متقدم في الزمان، فذلك بين. وإما أن يكون له من أجل ما هو تغير، فليس كذلك. فإن هذا إنما يوجد للتغير المتناهي، من جهة ما هو متناه، حادث أو فاسد. ولذلك ليس يتقدم التغير المتصل تغير أصلًا، ولا على وجه من الوجوه. فقد وضح أن التغير منه حركة ومنه تغير، والذي هو تغير هو الكون والفساد، ويقال عليه التغير بخصوص.

والحركة تقال بعموم وخصوص، فتقال على كل تغير موضوعه مشار إليه. ويدخل تحت الحركة، إذ قيلت على هذا المعنى،

---

(1) الكلمة غير مقروءة تمامًا في الأصل.

(2) كذا في الأصل، وهي التسخين في قراءة [مج] بخلاف الأصل.

الاستكمال وضده. وقد تقال بخصوص وهي التغير في المكان بالإطلاق. والحركة في هذه المقالة تستعمل على هذا العموم، وقد تستعمل مرادفة للتغير. والحركة إذا قيلت بخصوص على الحركة في المكان، في[1] لسان العرب، قد يظن أنها ترادف النقلة. وأيضًا فإن النقلة في لسان العرب قد يظن بها أنها تقال بعموم وخصوص، فإن أشهر معانيها هو ما يبدل جملة مكانه، وذلك أن من الأقاويل المستعملة عند العرب ومن يتكلم بلغتهم، إن كل متحرك في المكان منتقل، فإنهم يقولون نقل يده ونقل رجله وانتقل برجله. غير أنهم لا يطلقون في أمثال هذه منتقلًا، لكن الفحص عن هذه الأمور لايق بالفحص عن الألفاظ. وكذلك ما نجده في كتب المفسرين، فإن اللفظة التي كانت عند (الـ) يونان تنوب مناب النقلة إنما كانوا يستعملونها أخصّ من استعمال العرب النقلة، وكانوا يوقعونها على المتنقل قسرًا وبالطبع، وكانوا لا يسمون الحيوان متنقلًا. وأنت تتبين ذلك من كتبهم في هذا المعنى. فلنقر نحن الحركة بخصوص على الحركة في المكان.

والحركة في الكيف تسمى بعموم استحالة. والحركة في الكم فليس لها اسم يجمع طرفيها، بل طرف منها يسمى نموًا والآخر يسمى نقصًا أو اضمحلالًا وما جرى مجرى هذين الاسمين. وقولنا في [الورقة السابعة عشر ألف] الكيف الاستحالة مما يقال بعموم وخصوص، فإن أحرى[2] المعاني بالاستحالة هي الحركة في

(1) [على] في النص وهي مصححة في الهامش.
(2) [احرا] في الأصل.

الكيفيات الانفعالية، لا التي في العدم والملكة. وسنبين في السابعة أن هذه كلها ليست بحركات، فإذا كانت صنفًا في الحركات[1] فما أحسن ما قاله أرسطو: أن التغير إما أن يكون من موضوع إلى موضوع، إلى سائر الأربعة. وفي أخذه للموضوع عرض الموجود فإنه إنما دل بالموضوع على الموجود الهيولاني ومن حيث هو في هيولي[2]، وهو الذي يسمّى الموجود شخصًا. فإن المتغير:

- إما أن يتحرك من – ما يحمل – عليه ويوجد فيه شيء أو أشياء تخصه، إلى أن – لا يحمل عليه – شيء أصلًا.

- وإما أن يتحرك من – لا يحمل عليه- إلى أن – يحمل عليه – شيء.

- وإما أن يتحرك مما – يحمل عليه – إلى حال يصير بها – يحمل عليه –.

فإن المحمولات قد تكون أضدادًا لأن الموجود يضاد الموجود. والعدم لا يضاد العدم من حيث هو عدم، بل تضاده تابع لتضاد الملكات والصور، فإن العدم ليس بشيء موجود أصلًا. وكذلك الحركة من العدم إلى الوجود بالعرض لا بالذات، وذلك بين بنفسه. واستقصاء القول في العدم وعلى أي جهة له وجود ففي كتاب ما بعد الطبيعة[3].

---

(1) العبارة من كلمة [ليست] حتى [فما] غير مقروءة في الأصل وهي اقتراحنا.

(2) [هيولا] في الأصل.

(3) أحد كتب أرسطو، يقال بأنه سمي ما بعد الطبيعة لأنه يلي كتاب الطبيعة في التصنيف. وهو يبحث فيما بعد الطبيعة بمعنى ما وراء الطبيعة.

وما لا يتحرك يقال على جهات:

- إحداها ما ليس شأنه أن يتحرك، كما يقال في الصوت أنه غير مرئي. وبنحو هذا الوجه يقال في الجواهر البسيطة أنها غير متحركة. وتلخيص ما هو غير متحرك بهذه الجهة في غير هذا الموضع.

- وقد يقال غير متحرك للعسير الحركة الشديدة البطء، كما يقال في الخنزير غير غضوب، وفي الشاة وما جانسها، وإن كان قد يوجد غاضبًا في وقت ما[1].

- وقد يقال غير متحرك فيما شأنه أن يتحرك وهو على الجهة التي شأنها أن يتحرك وفي الوقت الذي من شأنه أن يتحرك، وهذا العدم يخص باسم السكون، وهو مقابل لوجود الحركة، على ما يقابل العدم الملكة. فإن الحركة تناسب الملكة وكذلك يناسب السكون العدم المرسوم في متقابلات قاطاغورياس. وأما الفحص عن أجناس السكون، إن كانت أجناسًا أو كانت مشتركة في الاسم فقط، فسنبين فيه في سابعة هذا الكتاب.

والحركة هي من ضد إلى ضد، ولكن ليس من كل ضد من الأضداد التي بينها متوسطات. وهذه تخص باسم الأضداد أكثر من

---

(2) ما لا يتحرك يقال على جهات الأول بالعرض كما هو الحال فيما ليس شأنه أن يتحرك، والثانية بالاستعارة.. يقول ابن رشد: فبين أيضًا ما هو السكون فإنه إنما يقال ساكن على الحقيقة فيما شأنه أن يتحرك وعلى الجهة التي شأنه أن يتحرك وأما سائر ما يقال عليه ساكن فبالعرض كما يقال في الصوت أنه غير مرئي... أو بنوع من الاستعارة كما يقال للعسير الحكة. رسائل، ص 63 .

تلك التي ليس بينها متوسطات. وهذه تخص باسم الأضداد أكثر من تلك التي ليس بينها متوسط. فإن هذه أضداد تعد في المتناقضات وتجري مجراها إذا أخذت في موضوعاتها. والفرق بينها أن المتناقضات تلحق جميع المقولات، وكل واحد من هذه إنما يلحق موضوعًا واحدًا كالزوج والفرد. وقد يظن بالاستقامة والانحناء من هذه، أنها تلحق كالزوج والفرد ومثل ذلك، لكن إن كان ذلك دل الانحناء على عدم الاستقامة والاستدارة مراتب يقال فيها أنها[1] انحناء واعوجاج وانفتال [الورقة السابعة عشر باء] وأشباه هذه الأسماء. أو الفحص عن هذا لايق بغير هذا الموضع.

والوسط إذا قيس بأحد طرفي التضاد قيل عليه اسم التضاد[2] على نحو من أنحاء التوسط الذي يقال له التأخير والتقديم. كل واحد من الأقسام يجري[3] بعضها مع بعض مجرى التضاد ويكون منها وإليها حركات في الوسط المتحرك، فما يتحرك عليه قيل فيه أنه – ما بين – فما بين هو الذي إليه يصير المتحرك قبل مصيره إلى الطرف، فإن الطرف من حيث هو طرف لا يكون ما بين. وقد يكون ما بين طرفًا، وليس يبطل فيه أن يكون ما بين، لكن ليس في حركة واحدة، وذلك بين بنفسه. فما بين إذًا هو الذي يصير إليه المتحرك، إذ لا ضرورة في المجرى الطبيعي، فإن ما بين في الأمور

(1) [فيها أنها] غير مقروءة تمامًا في النص.

(2) [التضاد] غير مقروءة في النص. وهي [الضد] في قراءة [مج] وهي قراءة حسنة أيضًا.

(3) في النص موضع جملة كاملة غير مقروء.

التي بالوضع أو بالصناعة فليس يلزم ذلك فيها. فإنه قد **يطفر**[1] الضارب بالعود من نغمة مطلق الزير إلى سبابة **المثنى**[2] وبينهما بنصر المثنى أو وسطاه. وقد يقال - ما بين - على ما يتخيل فيه الحركة بوجه ما مثل ما يقال أن التسعة وسط بين الثلاثة والسبعة والعشرين. ويقال أن العمود وسط بين قسمي القطر في النسبة، وذلك أن العدد بوجه ما حركة. وكذلك التأمل في الخطوط فـ- ما بين - إنما يكون فيما فيه حركة أو تخيل فيه حركة.

والأضداد، أما في الكيف فمشهورة، ولذلك لم تذكر في هذه المقالة. وأما في المكان فتحتاج إلى تنبيه، فإن أطراف الخط المستقيم قد تكون أضدادًا، فلذلك تلخص الضد الطبيعي بالإطلاق. فالضد في المكان هو الذي في غاية البعد ولا يوجد بين مكانين بعد مستقيم أعظم منه وهو الفوق بالإطلاق والأسفل ضده[3]. وهذا إذا أنت تأملته وجدت التضاد إنما هو أبدًا حيث يوجد الخط المستقيم.

والخط المستقيم هو أبدًا واحد، فإنه لا يوجد خطان مستقيمان يحيطان بسطح. فإذا كان الطرفان موجودين فما بينهما موجود. وبين

---

(1) كذا في الأصل.

(2) هذه مصطلحات موسيقية تدل على ثقافة ابن باجة الموسيقية. قارن مقالته عن الموسيقى في المجموع.

(3) قارن ابن رشد:... لزم أن تكون الأضداد في المكان طرفي البعد المستقيم الذي لا يوجد بعد مستقيم أعظم منه وهما الفوق بالإطلاق والأسفل بالإطلاق. ص 61.

كل نقطتين من الخطوط المنحنية خطوط لا نهاية **لها**[1]. فلذلك قال أرسطو فيما نجده في بعض النسخ: فإن أقصرُ الخطوط متناه والمتناهي **مكيال**[2]. فهكذا نجد هذا القول في بعض النسخ وفي بعضها عوض هذا قول مشكك جدًا. ويعني بقوله مكيالًا ما نعني بقولنا - «معتبر به يحد به الكم» - فإن ما يحد به الكم هو المكيال، فلذلك يجب أن يكون واحدًا في نفسه غير مختلف. وأيضًا فمن جهة **أخرى**[3] قد بين أن التضاد أول الخط المستقيم، فإن الخط المستقيم إنما هو بعد من جهة ما عليه حركة. ولذلك في صناعة التعليم التي لا توجد في حدود موضوعاتها الحركة [الورقة الثامنة عشر ألف] يسمون الأبعاد خطوطًا. فأما فيما ينظر فيه في الحركة فيسمى أبعادًا، كالبعد الأعظم والأصغر في صناعة الهندسة.

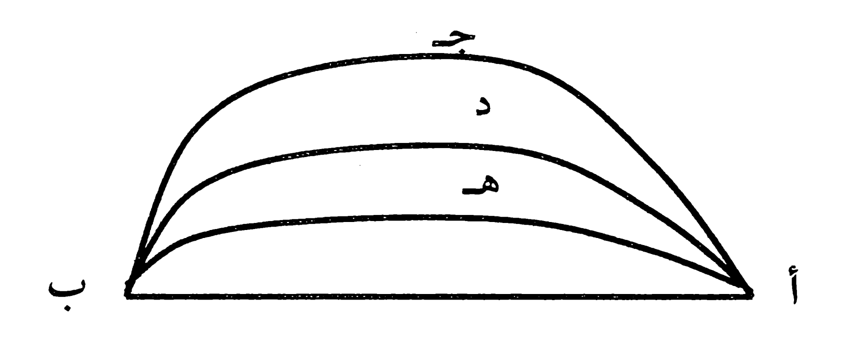
---

(1) يقول ابن رشد في شرح المقالة الخامسة ص 60-61: «أما الخطوط المنحنية والمقوسة فليس يوجد فيها أبعد بعد لأنه ليس يوجد فيها أطول خط لأنا متى فرضنا خطًا منحنيًا بين نقطتين أمكن أن نأخذ أعظم منه بين تلك النقطتين وذلك إلى غير نهاية... يعني أنه يمكن بين نقطتين بناء العديد من لاخطوط المنحنية أما الخط المستقيم فواحد».

(2) لاحظ عبارة، [فيما نجده في بعض النسخ]، أعلاه وهي عبارة تشير إلى إلمام ابن باجة بأكثر من نسخة واحدة من كتاب السماع، ولقد عدد ابن النديم في كتاب الفهرست الكثير من هذه النسخ عند حديثه عن المترجمين. أما العبارة المقتطفة من أرسطو فهي تعريفه للمكيال.

(3) [اخرا] في الأصل.

والخطوط إما مستقيمة أو مستديرة فإن هذه **بسيطة**[1] فأما الخطوط المنحنية فإنها متركبة من هذين، فإن **القسي**[2] إنما هي أقرب إلى الخط المستقيم، والناقص أقرب إلى المستدير، والمستدير أحرى بالوجود لأنه يحيط بالمستقيم. فلذلك متى أخذت نقطتين على خط منحنٍ كيف كان، فإن القطعة من القوس تحيط بالخط المستقيم الواصل بين النقطتين. لكن كيف نقول في الخطوط الحلزونية، فقد يمكن أن يعرض فيها هذا العرض؟ فنقول إن الحلزوني ليس له أخمص واحد ولا محدب واحد، بل هو مؤلف من أجزاء غير متشابهة. فيوجد جزء منه أخمص ومحدب معًا لأنه كالمؤلف من دوائر غير تامة. فلذلك إذا أخذ منه جزء له أخمص حدث فيه ذلك من جهة ما له أخمص، فهو يشبه المستدير. ومن جهة ما يشبه المستقيم يوجد فيه المتضادان في جزئين اثنين. لكن إن كان ذلك كان الأمر على ما بين في السابعة من هذا الكتاب، إن القوس لا يساوي الخط المستقيم. فعلى جهة قيل أن القوس أعظم من الخط المستقيم، وقيل فيها أن المستقيم أقصر الخطوط الواصلة بين نقطتين.



(1) في الأصل موضع أربع كلمات غير مقروء.

(2) في الأصل موضع كلمتين غير مقروء.

فنقول: إن قوله -- المستقيم أقصر إنما يوجد في بعض النسخ وليس بحدّ. والحدّ في الخط المستقيم هو الممتد في استقبال النقط. وأما الآخر فيوجد في كتاب **أرشميدس**[1] وذلك بنفسه، فإن معنى -- أعظم -- أن يحيط، ويلزم ضرورة فيه أن يكون أبعد عن الخط المستقيم، فإنه كلما قرب من الخط المستقيم كان أصغر في النسبة. فإن (أ ب) إذا خططنا عليه **قسي**[2] (جـ د هـ) من دواير، فإن قوس (أ ب جـ) أعظم نسبة إلى دايرته من قوس (أ د ب) وقوس (أ د ب) من قوس (أ هـ ب) وكذلك سائرها. ثم أنها تكون نسبة (أ د ب) إلى (أ جـ ب) أصغر من دائرتها، فليس قوس (أ جـ ب) نصف دائرة، فقوس (أ هـ ب) أصغر ضرورة من نصف دائرة. وبيّن بأسهل مأخذ أن دائرة قوس (أ جـ ب) أعظم من قوس (أ هـ ب)، وذلك غير بعيد على من له أدنى نظر بصناعة الهندسة، بأن تؤخذ نسبتها إلى القوس الشبيهة [الورقة الثامنة عشر باء] بقوس (أ هـ) من دائرة (أ جـ) وليكن قوس (ز) محيطًا، فتوجد نسبة قوس

---

(1) يقول ابن النديم في الفهرست ص 266: «خبرني الثقة أن الروم أحرقت من كتب أرشميدس خمسة عشر حملًا ولذلك خبر يطول شرحه إلا أن الموجود من كتبه كتاب الكرة والأسطوانة مقالتان وكتاب تربيع الدائرة مقالة وكتاب تسبيع الدائرة مقالة وكتاب الدوائر المماسة مقالة وكتاب المثلثات مقالة وكتاب الخطوط المتوازية وكتاب المأخوذات في أصول الهندسة وكتاب المفروضات مقالة وكتاب خواص المثلثات القائمة الزوايا مقالة وكتاب آلة ساعات الماء التي ترمى بالبنادق مقالة.

(2) قسي جمع قوس.

(أ جـ ب) إلى قوس (أ ز) أعظم من نسبة قوس (أ هـ ب)[1] إلى قوس (أ ز) وهذا آخر ما يقال عليه الأعظم والأصغر. وفي الأعظم والأصغر والإحاطة في **المكان**[2] أقاويل غير هذه فلنعرّج عنها إلى موضعها اللايق بها. فقد تبين مما قلناه ما الحركة وما السكون وما معنى ما بين وما الضد في المكان.

ولنقل الآن في ساير ما يلحق الأجسام، من حيث هي متحركة ومستقيمة الحركة، وهي المعا والتماس والتشافع والتتالي والاتصال.

فمعًا تقال على الأنحاء التي عددت في قاطاغورياس، فمن تلك المعا في **المكان**[1]. وقد يقال معًا على غير ذلك فيقال أن معًا تقال في الأجسام وتقال في سائر المقولات. فأما في الأجسام الطبيعية فتقال فيها من جهة ما هي أجسام معًا في المكان. ومن جهة ما هي متحركة فتقال فيها معًا الزمان. فأما سائر معاني معًا لها ولسائر المقولات فإنها من أجل هذه وبسبب هذه. وقد تقال معًا في الوجود، كما يقال في الخط أنْ أجزاءه موجودة معًا. وبهذا يخالف العظم الزمان، فإذا أخذت آخر الزمان معًا حاكى عند ذلك الخط، وحاكاه الخط.

وقد تقال معًا على جهة أخرى، كل جسم مستقيم الأبعاد فهو متناهي بشيء وإلى شيء، ولذلك كل جسم بهذه الصفة فهو في مكان

---

(1) [(أ هـ هـ ب)] في الأصل.
(2) في الأصل موضع بضع كلمات غير واضح كلية.
(3) أول ما يقال له معًا بالتقديم وهو المقصود ها هنا ما قيل فيهما أنهما معًا في المكان الأول لهما.

يحيط به كما قلناه. والمكان الأول هو بسيط في المحيط يطيف بالمحاط به. وهذا هو المكان الأول وهو المكان على التقديم، ومن أجل هذا يقال للأمكنة المشتركة أمكنة. فإذا اتفق أن يكون جسمان يحيط بهما بسيط جسم محيط بهما، من غير أن يدخل بينهما جزء من ذلك الجسم الذي فيه المكان، كان ذلك الجسمان معًا في المكان الأول. وذلك أن كل واحد منهما يكون في جزء من المكان الأول غير الجزء الذي فيه الآخر. وليس يلزم من هذا أن يكون الجسمان في مكان واحد وهو المحال. ولا يكون المكان مؤلفًا من بسيط المحيط كأنك قلت الهواء للقطعة المربعة من حديد، وبسيط قطعة أخرى من حديد، فإن ذلك لو كان لكان كل واحد في القطعتين من صاحبتها. فإن المكان إنما يقال فيما يتحرك فيه الشيء أو يسكن. فإذا اتفق أن يكون انتهاء جسم ما لشيء، فيكون الذي انتهى إليه بسيط جسم آخر ليس هو مكان قبل النهايتين معًا ويلزم من ذلك أن يكون متطابقين وذلك [الورقة التاسعة عشر ألف] لازم على أنه عرض بينها بأقرب جهة أنها بسائط.

فقد قلنا ما معنى معًا في المكان وما معنى معًا في النهايات، ونقول في سائر ما عددناه. فالمتماسان هما اللذان تكون نهايتاهما معًا[1]، ويعرض لما نهايتاهما على هذا الوجه أن لا يكون بينهما نهاية أخرى أبدًا[2]، فإنه إن كان بين النهايات نهاية كانت الأجسام

(1) [مباديء] بدلا من [معًا] في قراءة [مج].

(2) [أوحد] بدلا من [أبدًا] في قراءة [مج].

فرادى، فإن فرادى مقابل **معًا**[1]، ومقابل المتماس التباين. فقد قلنا ما معنى فرادي. والمتماسان إما أن يكونا من نوع واحد كحجر وحجر، وإما أن يكونا من نوعين مختلفين كحجر وإنسان. فإن كانا من نوع واحد قيل لهما متشافعين، وإن كانا من نوعين سميا باسم الجنس وهو التماس.

والتتالي هو أن يكون جسمان من نوع واحد ليس بينهما شيء من ذلك الجنس، وذلك في التماس **بين**[2]. وقد يكون في الفرادي، مثل أن يكون إنسان يتلو (أ) إنسانًا في المكان وبيت يتلو بيتًا، وإن كان بينهما أجسام آخر متنفسة أو غير **متنفسة**[3]. ويتلو إنما يقال أبدًا فيما بعد **المبدأ**[4]. فلذلك كل ما يتلو – أ – فهو بعد. وليس للطرف الآخر اسم يخصه، فإن التقدم ليس يعادل يتلو – أ – بل هو كالجنس لما يتلو – أ – فإن كل ما يتلو – أ – فله متقدم، وليس كل متقدم لشيء يتلو – أ – يماس.

---

(1) .. ويلحق ما وجودها مثل هذا أن يكونا نهايتاهما معًا ومنطبقين وما هما بهذه الحال فهما متماستين وفرادى يقال مقابل معًا. قارن ابن رشد، رسائل، 63.

(2) .. التتالي يقال على الأشياء التي ليس بينها شيء من جنسها سواء كانت فرادى أو كانت متماسة. قارن ابن رشد، نفس المرجع ص 64.

(3) كذا في الأصل.

(4) انظر وجه الشبه عند ابن رشد: ويتلو أبدًا إنما يقال فيما بعد المبدأ. قارن ابن رشد، رسائل، ص64.

والمتصلة هي التي نهاياتها واحدة مشتركة[1]، كالظل وضوء[2] الشمس وكالعسل والماء إذا لم يكن أحدهما أو كلاهما جامدًا فإنهما يتصلان، وذلك قبل الاختلاط. وكما يعرض للنحاس والفضة حتى إذا ذهبت النهاية جملة صارت الأشياء المتصلة متحدة. وذلك معروف في الصناعات وكثير من المهن. فالأول هو أن يتلو ثم أن يماس ثم أن يتصل ثم أن يتحد، والاتحاد هو أقصى. وكأن كل واحد من هذه إنما يؤم نحو ذلك. فقد قلنا ما معنى معًا ومعنى فرادًا ومعنى يماس ويشفع ويتلو ويتصل ويتحد.

والاتصال ليس يوجد (في) الأعظام (فقط)، بل قد يوجد في الحركات. والاتصال في الحركات هو أن يكون في زمان متصل وعلى أمر متصل لا يحل إلا أقل ذلك كالمشي. وبالجملة فالذي يجب في هذا الموضع أن يرسم به اتصال الحركة واتصال الزمان، وسنبين أمرها في السابعة.

والواحد والكثير مما يقال على جميع المقولات، فالحركة قد تكون واحدة وقد تكون ذات عدد. فلنقل متى تكون الحركة واحدة بعينها. والواحد بعينه يقال في الجنس و(في) النوع وفي العدد وفي العرض [الورقة التاسعة عشر باء] وكل حركة واحدة بالعدد فهي واحدة بالجنس والنوع. وكل حركة واحدة بالنوع فهي واحدة بالجنس، وليس ولا واحدة من هذه يلزم ضرورة أن تكون واحدة

---

(1) يقول ابن رشد: أما المتصلة فهي التي مع أنها تتماس قد اتحدت نهايتها.

(2) [وهو] بدلا من [ضوء] في قراءة [مج].

بالعدد. فإن واحدًا بالعدد قد يكون حارًا أو باردًا وهو واحد بعينه في العدد. فإما أن صار من الحجر رمادًا وسال في النار فصار زجاجًا فلم يبق واحدًا بالعدد. فلنقل في الحركة متى تكون واحدة بالجنس وواحد بالنوع، ولننظر فيها من هذه الطريق التي جرت عادتنا أن نسلكها في أمثال هذه.

فنقول: إن الحركة مجانسة للكمال كما قلناه مرارًا كثيرة، فإن التبرد مجانس للبرد والاستحرار مجانس للحر والتصلب مجانس للصلابة. ولا أقول مجانسًا (فقط) بل هما واحد لا يختلفان إلا بالأنقص **والأكمل**[1]، كما أن الحر والبرد واحد بالجنس، كذلك الاستحرار والتبرد واحد بالجنس، سواء كانت في حجر أو في[2] نبات أو في سائر ذلك. وكما أن حرارة مع حرارة سواء **كانا**[3] في جسمين من نوعين أو نوع واحد هما واحد بالنوع. وكذلك استحرار مع استحرار هما حركة واحدة بالنوع. ويعرض مثل ذلك في الواحد بالعدد، فإن أجزاءه إذا كانت في موضوعين كانت حرارتين فيحتاج في الحرارة الواحدة بالعدد أن تكون في موضوع واحد بالعدد وكذلك إذا وجدت في شخص ثم فقدت ثم وجدت كانتا ثنتين بالعدد. فيحتاج في الحرارة الواحدة بالعدد أن تكون في شخص واحد بالعدد وفي زمان متصل. وكذلك العرض الواحد بالعدد يحتاج إلى أن يكون واحدًا بالنوع ويكون موضوعه واحدًا

---

(1) [الأزيد] في النص [والأكمل] في الهامش.
(2) [من] في الأصل و[في] في الهامش.
(3) [كاينًا] في الأصل.

بالعدد ويكون زمان وجوده متصلًا لا يتخلله زمان عدمه. فهذه الشروط كلها **تحتاجها**[1] الحركة الواحدة بالعدد. والحركة تكون بالجنس إذا كان ما تتحرك إليه وعليه واحدًا بالجنس، وتكون واحدة بالنوع إذا كان ما تتحرك إليه وعليه واحدًا بالنوع. مثل الخط المستقيم وقوس الدائرة، إنه قد يكون عليهما حركتان إلى طرف الوتر. **وواحدة**[2] بالعدد إذا كان ما نتحرك إليه وعليه واحدًا بالعدد، وكانت في موضوع واحد بالعدد وفي زمان متصل. فقد قلنا ما الحركة الواحدة ومتى وكيف تكون واحدة.

وفي الحركة الواحدة بعينها شكوك قد تقصاها أرسطو في الخامسة من كتابه في السماع. وقد يقال حركة واحدة بعينها للمتصلة [الورقة العشرون ألف] الدايمة، فهذه أصناف ما يقال عليه الواحد بعينه في الحركة.

والذي يتلوها القول في تضاد الحركات وتضاد السكون والمقايسة بين هذه المتضادات. أما أن التضاد في الحركة والسكون فذلك بين من أقاويلنا الدالة على ماهياتها، فإن السكون هو عدم الحركة، وقد قيل ذلك. وسنقول أي سكون يضاد أي حركة. فأما أي حركة تضاد أي حركة؟ فليكن المتضادان حارًا وباردًا **وكلا**[3] هذين من هذين فمنهما تواليهما، فتكون الحركة من الحار والحركة إلى الحار والحركة من البارد والحركة إلى البارد متضادة. فأما الحركة

(1) [تحتاج] في الأصل.

(2) [والواحدة] في الأصل.

(3) في الهامش [كل] إلا أن [كلا] أصح.

من الحار والحركة إلى البارد فهي واحدة بعينها بالموضوع، فإن كل ما يتحرك من الحار فإلى البارد. وكذلك الحركة إلى الحار هي بعينها بالموضوع الحركة من البارد. والحركة بالموضوع **اثنان**[1] وبالقول أربعة، فقد تبين أن التضاد اثنان. فإما من أي جهة هي متضادة فمن هنا يظهر، وذلك أن الحركة إنما تحد بما إليه لا بما منه. فإن الحركة من الحار هي تبرّد، وذلك بين والتكثير فيه فضل. فنسبة الحركة إلى ما منه لاحقة – لحق الحركة. فإذا التضاد الذاتي بين الحركات هو من جهة ما إليه إذا كانا أضدادًا، فإن الحركة إلى الحار تضادها الحركة إلى البارد بالذات وتضادها بالعرض الحركة من الحار. والحركة من الحار والحركة من البارد متضادتان في أعراضها كما يضاد الإنسان الأسود الإنسان الأبيض. وتضاد الحركة من الحار الحركة إلى الحار بالعرض، لأن لحق التبرد إن كان من الحار، والمطلوب تضاد الذوات لا تضاد الأعراض الخارجة ولا تضادها بالعرض. فقد بان التضاد في الحركات وكيف هو[2].

---

(1) [اثنان] أو [اثنتان]، ومن عادة ابن باجة إسقاط الألف في الاثنين.

(2) قارن ابن رشد: فإن وضعنا أن حركة تضاد فلا يخلو أن يكون تضادها إما بما إليه وإما بما منه وإما بالأمرين جميعًا – ومثال ذلك أن الحركة من السواد إلى البياض مضادة للحركة من البياض إلى السواد فبأي جهة ليت شعري تضاد أمثال هذه الحركات... – وهو ظاهر أنها تتضاد بما إليه لأن به تحد الحركة وهو كمالها وغايتها وإما ما منه الحركة فقد يظن أنها لا تتضاد به من قبل أنه قد يظن أن ما منه الحركة شيء عارض لها وليس كذلك فإنه قد قيل في حد هذه الحركة أنها من موجود إلى موجود بخلاف الأمر في الكون والفساد فإن التضاد في هذين إنما هو بما إليه فقط وإذ كان هذا هكذا فالتضاد في الحركات إنما هو بما منه وبما إليه. ابن رشد، رسائل، ص 67-68.

فأما السكون ففيه موضع فحص، وذلك إنا نجد مع الحركتين سكونين فأيهما يضاد أيهما؟ مثال ذلك السكون في الحار والسكون في البارد، فهل السكون في الحار يضاد الحركة إلى الحار أو السكون في البارد؟ أو هل هما معًا مضادان للحركة إلى الحار؟ فإنه متى وجد أحدهما عدمت الحركة. فقد يسبق إلى الرأي من هذين إن كليهما مضادان للحركة إلى الحار. فنقول: إن المتضادين قد يكونان جسمين كالفضيلة والرذيلة وقد يكونان نوعين كالحار والبارد. فإن مراتب الحرارة ليست أنواعًا للحرارة، بل إنما تقال عليهما الحرارة بنوع من الاشتراك وبالتقديم والتأخير. فالمتضادات التي هي أجناس فإن لكل نوع منها نوعًا مضادًا كالنجدة فإنها يضادها الجبن، والسخاء فإنه يضاده البخل بنفسه ويضاد الجبن بالجنس، فإن الجبن [الورقة العشرون باء] رذيلة والسخاء فضيلة. وكذلك الحركة تضاد السكون بالإطلاق. فأما حركة ما يضادها سكون ما ويضادها سكون آخر[1] بالجنس على ما قيل. فالمتحرك من (أ) إلى (ب) له سكونان، أحدهما في (أ) والآخر في (ب) فأي السكونين هو المضاد بنفسه لهذه الحركة؟ فإنه إن كان السكون في (أ) يضاد الحركة من (أ) التي هي الحركة إلى (ب) فالسكون في (ب)[2] يضاد الحركة من (ب) التي هي الحركة إلى (أ). وفيما تقدم من الأقاويل إن الحركة إنما تحد بالذي إليه لا بالذي منه، فإن الحركة من (أ) إلى (ب) فصلها المقوم لها هو إلى (ب)، وكونها من (ب) عرض لاحق لها خارج عن

(1) للحركة الواحدة سكونان: أحدهما فيما منه والثاني فيما إليه.

(2) الفقرة السابقة من [فأي] ساقطة في الأصل ومضافة في الهامش.

ذاتها. وفيها نبين قبل في تضاد الحركات إن الحركة ضادت الحركة بالمضادة التي بين إلى وبين من. فالحركة تضاد الحركة من جهة ما هما ما هما، فلننظر هل تضاد الحركة السكون من جهة ما هي إلى فتضاد بنفسها أو من جهة ما هي من فتضادها يعرض؟ وفي المعارف الأول نقول إن السكون في (ب) يضاد الحركة من (ب)، وأنا متى قلنا السكون في (ب) يضاد الحركة إلى (أ) فأنا إنما نرى ذلك من جهة ما الحركة إلى (أ) هي الحركة من (ب). فهذا أمر معروف بنفسه لا يمكن تبينه ولا في تصحيحه موضع قول، فإنما القول في إعطاء سببه، فأما وجوده فهو بين بنفسه.

وهذا هو الذي يظهر من قوة قول أرسطو، إلا أنْ من فسره فكلهم يذهب لي تبين الوجود. وإنما يستعمل من المعارف الأول أن سكونًا ما يضاد حركة ما. فلهذا نضع سكونًا ما ونطلب تمييز المضاد له بما يخصه. فهو لذلك يأتي بسبب الوجود. والعرضان قريبان وكلاهما يعطي السبب، إلا أن بين النظرين فرقًا بينًا. فإنْ الأول ينطوي فيه ما لا يمكن تبينه وكأنه يطلب في السر من نفسه ما هو عنده معلوم، ويصل إلى العلم المقصود من جهة ما هو سالك، ولا يقف عنده بل يتكلف علم ما قد علم. وأيضًا فإن العلم بالسبب وهو المقصود إذا حصل حصل بالعرض. وإذا لم يميز هذا التمييز لم يستعمل فيما بعد إلا بالعرض. وحصل هذا الفحص إما مطلوبًا بنفسه غير مستعمل وإما سببها بالارتياض. ونحن نجد فيما بعد من العلم الطبيعي مواضع يفتقر فيها ضرورة إلى قوة هذا العلم. فلا يمكن البلوغ فيها إلى الغاية المقصودة دون استعمال هذه القوة. وسننبّه عليها إذا وصلنا إليها.

فلنرجع إلى ما كنا فيه، فنقول: إن السكون في الجملة هو عدم الحركة فيما شأنه أن يتحرك من جهة ما شأنه أن يتحرك. والمتحرك من (أ) إلى (ب) **عند**[1] ما يكون في [الورقة الواحدة والعشرون ألف] (ب)، فهو بالفعل (ب). و(ب) ليست عدم (أ) وإنما يلزم (ب) عدم (أ) جملة. فبهذا هو في (ب) عدمان ضرورة أحدهما عدم (أ) جملة والآخر عدم (أ) في المتحرك على الاتصال، وهو الحركة كما تبين في أقاويل الحركة. ولذلك كل نوع من أنواع المقولات العشر فإما أن يقترن به ضرورة عدم نوع من أنواع تلك المقولة أو لا يقترن. فإما هل يوجد نوع من أنواع المقولات لا يقترن به عدم نوع من تلك المقولة فأظهر ما هو في مقولة له ومقولة أن يفعل و(أن) ينفعل، وبالجملة حيث لا توجد الأضداد. فإن الأضداد على ما قلنا مرارًا كثيرة هي حالات في الجواهر يقترن بواحد واحد منها عدم صاحبه. وكل حالين اقترن بعدم أحدهما الآخر وتكافأ في اللزوم بالذات، فذانك ضدان لا وسط بينهما كالزوج والفرد والذكورة والأنوثة. وإذا كان عرضان يقترن بكل واحد منهما عدم الآخر ضرورة، ويفضل عليه حتى يقترن بشيء غيره ضرورة وبالذات. فتلك الأضداد التي بينها أوساط، وفي هذه تكون الحركة ولا يمكن أن تكون حركة إلا في هذه.

وأما التغير الموجود في تلك فهو تابع لتغير من غير أن يكون فيها تغير. برهان ذلك إن أمكن أن يكون بينهما تغير فليكن الضد

(1) الكلمة غير مقروءة تمامًا في الأصل.

الواحد (ب) والثاني (ز) والمتحرك (ع). ولننزله يتغير، فلأنه يتغير إلى (د) وهو الآخر فـ(ع) ليس في (ف) فإنه ما دام في (ف) فهو ساكن ولا في (ز) لأنه إذا كان في (ز) فقد تغير. ولا بين (ف) و(ز) وسط. فيكون بعض (ع) في (ف) وبعضه في (ز). ولا أيضًا بينهما أوساط تكون فيها (ع) عندما تتحرك. فليس يتحرك (ع) من (ف) إلى (ز) بل إنما يصير (ع) من (ف) إلى (ز) في الآن لتغيره في حال آخر. فالتغير الذي يكون لـ(ع) في وصول (ز) فيه بعد (ف). فإن ذلك غير مدفوع إنما هو تابع لتغير، وليس تغيرًا. ووجود أمثال هذه ليست حركات فتكون في زمان بل إنما هي في الآن. ولذلك يقال لأمثال هذه تغير باشتراك الاسم. وفي أمثال هذه إنما يقابل السكون، إن جاز أن يقال له سكون لسكون، فإن معنى السكون في هذه الوجود الآن وقبله على حال واحدة وهذا أخلق أن يسمى الوجود من أن يسمى سكونًا **كالمقال للعدم**[1]، وليس هنا أمر ثالث [الورقة الواحدة والعشرون باء] كما نجد ذلك في الأضداد التي بينها أوساط. فإن هنا ثلاثة أحوال: الضدان والحركة **وثلاثة**[2] إعدام وأحدها السكون وهو عدم التغير. فليكن (أ) يتحرك من (ب) إلى (جـ) فقد كان في (ب) وكان ساكنًا فيها وذلك قبل أن يتغير فلما صار في (جـ) كمل وسكن وعدم التغير الأول ممكن له أن **يكون**[3]

---

(1) كلمتي [كالمقال للعدم] غير مقروءتين تمامًا في الأصل.

(2) [ثلثة] في الأصل.

(3) كثير من الكلمات غير مقروء في الأصل بسبب التصاق الصفحات، وقد اجتهدنا في قراءة النص.

في (ب) وفي وقت وجوده في (ب) فقد عدمت الحركة إلى (جـ) والحركة إلى (ب)، فبأي هذين المعنيين يقال له ساكن؟ أو بهما (معًا)؟ فيكون فيه سكونان أو يكون السكون مؤلفًا منهما. إما أن (أ) إذا كان في (جـ) فهو عادم لجملة (ب) فهو بالقوة (ب)، وبهذه القوة هو من شأنه أن يتحرك وهذا أحد فصول السكون المقومة له[1]، فإن السكون على ما قيل هو عدم الحركة فيما شأنه أن يتحرك. وأما إذا كان في (جـ) فليس فيه عدم (جـ) ولا هو بالقوة (جـ) ولا جزء من (جـ) فليس من شأنه أن يتحرك إلى (جـ). فليس في عدم الحركة إلى (جـ) به يقال لوجوده في (جـ) ساكنًا، بل إنما يقال له نما - وجوده في (جـ) ساكنًا بقوته على أن يكون (ب) وبعدم التغير إلى (ب)، لأن عدم (أ) التغير إلى (جـ) هو وجود (جـ) فإن التغيير إلى (جـ) هو بعدم (جـ). والناقص يقابل الكامل مقابلة - مقابلة - العدم للوجود لا مقابلة الضد للضد، وهو مقابلة الوجود للوجود. ولذلك يقال أن النقص عدم الكمال ولا يقال أن الكمال عدم النقصان. بل إنما يصدق عليه السلب في القول. ولذلك - لا كامل - هو[2] اسم غير محصل وإما - لا ناقص - فإنما هو سلب فإن قيل له اسم غير محصل، فإنما هو باشتراك الاسم، وهو الذي يقال على العموم، كما يقال في السماء أنها لا خفيفة ولا ثقيلة، وهو السلب الذي موضوعه موجود.

---

(1) [له] ساقطة من النص ومضافة في الهامش.

(2) ساقطة من النص ومضافة في الهامش.

فبين ما قلناه أن السكون فيما منه يقابل الحركة إلى ما إليه، وإن السكون فيما إليه لا يقابل الحركة إلى ما إليه، بل ذلك كمالها، فهو غايتها. فقد وضح أن الحركة تقابل الحركة أشد مما يقابل السكون الحركة، إذ كانت الحركة من سكون وإلى سكون. فالحركة قد تفتقر إلى السكون المقابل لها، وكان السكون ملائمًا لها. وهذا إنما يكون للحركات الكاينة الفاسدة، فإن وجدت حركة متصلة فليس لها ذلك. والحركة لا[1] تفتقر إلى ضدها منقطعة كانت أو متصلة بل إذا كانت متصلة لم يكن لها ضد أصلًا فكيف تكون مفترقة إلى الضد؟ فالحركة تضاد الحركة أشد مما يضاد السكون الحركة. فلذلك قد يضاد سكون سكونًا، فإن السكون في (ب) يضاد السكون في (جـ) المقابل له. وتضاده تابع لتضاد الحركات. فإن الإعدام لا تتضاد بنفسها وإنما تضادها، وبالجملة تقابلها وتلازمها، تابع لتضاد الموجودات ومقدر بها. وقد يوجد التضاد في نوع واحد من أنواع الحركات والسكونات وهو تضاد نسبتها إلى الموضوع، فإن الموضوع، لما [الورقة الثانية والعشرون ألف] كان جسمًا وكل جسم فهو طبيعي أو مركب من طبيعتين كالطين، ولأن كل جسم طبيعي فله أحد الأضداد بالذات ووجود الآخر له خارج عن طبعه. فإن الدهن وجوده تحت هو خارج عن طبعه ووجوده على سطح الماء طبيعي له. وكذلك حركة الزيت إلى قعر الماء خارجة عن الطبع له وحركته إلى سطحه طبيعية له. فقد يضاد السكون فوق السكون

(1) [إلى] في النص و[لا] في الهامش.

فوق. فإن السكون فوق للحجر خارج عن الطبع وهو للنار بالطبع. وكذلك الحركة إلى فوق تضاد الحركة إلى فوق، لكن ذلك كله في موضوعين. وكذلك يوجد التقابل في سائر الحركات. وقد لخص أرسطو في آخر الخامسة ذلك.

فالحركة تضاد الحركة بما تضاد به ما فيه الحركة وبذلك تضاد أنواعها، وتضاد الحركة السكون بالجنس. وتضاد حركة ما سكونًا ما، ويضاد السكون السكون بما يضاد به ما فيه الحركة لما فيه الحركة. فهذه أصناف من التضاد وكلها تابع للتضاد الذي في الوجود. فإما مضادة نوع من الحركة نفسه ففي موضوعين. وهذا التضاد منفرد عن ذلك ومبداه[1] التحرك والسكون المضاد للحركة الطبيعية، فإن السكون إذا كان بالطبع كانت الحركة خارجة عن الطبع وإذا كان السكون خارجًا عن الطبع كانت الحركة طبيعية.

(1) يعني [مبدؤه].

3

المقالة السادسة

لما كان المتصل يوجد في حد الحركة، لزم أن ينظر فيه وفي لواحقه. فمن لواحقه التناهي ولا **تناهي**[1]، وقد نظر فيهما في **الثالثة**[2]. ولما كان المتصل ضرورة ذا أجزاء لزم أن ينظر هل هو متشابه الأجزاء أو مختلفها؟ أو هل بعضها مختلف وبعضها متشابه؟ والمتصل كما قلنا هو ذو أجزاء. فإن كان متشابه الأجزاء فهو ضرورة ينقسم إلى ما ينقسم دائمًا. لأنه إن انقسم إلى **ما لا**[3] ينقسم فأجزاؤه مختلفة، إذ كان بعضها متصلًا وبعضها غير متصل. لأن كل ما لا ينقسم بنهاية مشتركة فليس بمتصل، فهو إذًا لا تسمى جملته

(1) انظر وجه الشبه بين بداية ابن باجة وبداية ابن رشد في تعليقه على المقالة السادسة من كتاب السماع حيث يقول: لما كان قد ظهر في حد الحركة المتصل.. انظر ابن رشد، رسائل، ص 70.

(2) قارن أعلاه.

(3) [لا] ساقطة من النص وهي في الهامش.

وجزؤه باسم واحد بالتواطؤ. وإن كان مختلف الأجزاء فهو مؤلف مما لا ينقسم إذ لو انقسم بنهاية مشتركة لكان متصلًا. وأيضًا فإن المتصل هو إما ذو وضع كالأعظام أو لا وضع له كالزمان. والمتصل يقال عليهما بالتقديم والتأخير، وذو الوضع مأخوذ فيهما لا وضع له. وإنما صار ما لا وضع له متصلًا بكونه متقومًا بذي الوضع.

فنفحص أولًا عن المتصل ذي الوضع فإن لم يكن متشابه الأجزاء وهو الذي يلقب جزؤه بلقب كله على التواطؤ، فهو مؤلف مما لا ينقسم وله وضع. فليكن الجسم المتصل أولًا، فهو مؤلف من سطوح وهذه تنقسم فتكون مؤلفة من خطوط وهذه تنقسم فتكون مؤلفة من نقط وهذه لا تنقسم أصلًا. فقد يمكن أن يؤلف مما لا ينقسم منقسم؟ [الورقة الثانية والعشرون باء] فلننظر أولًا هل هذا ممكن؟

فأقول إن كل مؤلف من ذي الوضع فإنما يكون بالتلاقي، والتلاقي على ثلاثة أنحاء ولا يمكن غير ذلك: إما أن يلقى الكل الكل أو الكل البعض أو البعض **البعض**[1]، وظاهر من هذا إن كل ملاق فهو منقسم، لأن ما له بعض فهو ضرورة منقسم. وكذلك ما هو كل فهو منقسم، لأن كل كل فهو ذو أجزاء. كذلك ما لا جزء له لا يقال له كل ولا بعض، وهذا معلوم بنفسه. فإن قيل في شيء كل فمن جهة ما يوجد ذا جزء. والنقطة ليس لها بعض فليس لها كل، فالنقطة إذًا لا تلاقي. وأيضًا فإن أنزلناها **تنطبق**[2] فليس يحدث شيء فكيف أن يكون متصلًا؟ لأن **المتصل**[3] ضرورة أطرافه متباينة، فلا يمكن أن يقال بعض لبعض ولا بعض لكل في النقطة. وأيضًا فلو تلاقت ضرورة على طريق التماس للزم ضرورة **أن**[4] يكون لها أواخر ولا أواخر لها، فكيف تتماس؟

فإذن لا يتألف من النقط متصل أصلًا،ولا شيء مما هو متصل مؤلف مما لا ينقسم. وقد يلزم في هذا الوضع أشياء شنيعة ومحالات كثيرة. منها أن كل خط لا ينقسم بنصفين فلا ينقسم بأي نسبة شئنا، بل إنما يقسم خطٌّ خطًا بنسب **مفروضة**[5]

(1) الجملة بكاملها غير مقروءة في النص وهي اقتراح من عندنا.

(2) ملاقاة ما لا ينقسم لما لا ينقسم من جهة ما لا ينقسم هو انطباق.

(3) غير مقروءة في النص وهي مصححة في الهامش.

(4) [أن] ساقطة من النص وهي مضافة في الهامش.

(5) لتبيان ذلك ننقل هنا ما قاله ابن رشد في تعليقه على المقالة التي تعالج هذا الموضوع وهي المقالة السادسة (أو الكتاب السادس) التي نحن بصددها من كتاب السماع الطبيعي المتضمن ضمن الرسائل؛ في إيضاح هذا: وقد =

وكلها **منطبقة**(1)، وترتفع المقادير الصم جملة ويلزم من ذلك أن يكون المنطبق بالطبع لا بالوضع فتكون المقادير أعدادًا ولكان كل خط قسم فهو ذو عدد معلوم وكان يلحقه ما يلحق الزمان أن يوصف بما توصف به الأعداد والأحوال، فيقال في الخط أنه كثير وقليل وزوج وفرد. وكأن يكون كل ذي عظم فهو ذو عدد محدود بالطبع لا يمكن أن يكون لا أقل ولا أكثر، إلى ساير ذلك. فكل عظم فهو منقسم إلى ما ينقسم دائمًا لأنّا إن أنزلناه عظمًا ينقسم إلى ما لا ينقسم، تلاقي ما لا جزء له من طريق ما لا جزء له. فلذلك لا يكون من النقط خط ولا من الخط سطح ولا من السطح جسم. فقد تبين أمر المتصل ذي الوضع.

وأقول أنه لا يمكن أن يفضل متصل على متصل بما لا ينقسم، لأنه لو أمكن ذلك كان المتصل الأكثر ذا جزئين: أحدهما المتصل المفروض والآخر ما لا ينقسم. فكان ما لا ينقسم جزء ما ينقسم، فيلاقي إذًا ما لا ينقسم ما ينقسم. ويلزم من ذلك ضرورة أن يلقى

= يمكن أن نبين هذا بوجه أعم وذلك أنا متى أنزلنا أن المتصل مؤلف مما لا ينقسم من جهة التلاقي لزم أن يكون ذلك انطباقًا فإن ملاقاة ما لا ينقسم (من جهة ما لا ينقسم) لما لا ينقسم من جهة ما لا ينقسم هو انطباق والمنطبقان بما هما منطبقان ومن الجهة التي هما بها منطبقان ليس يحدث عنهما منقسم أصلًا فلذلك ليس يحدث عنهما عظم أصلًا ولا هو مركب منهما... فمتى وضعنا هذا لزم بطلان كثير من الأوائل التي يستعملها المهندس وهي إن الخط يمكن أن يقسم بنصفين وإن قطر (الدائرة) يقسم الدائرة بنصفين... رسائل، ص 72.

(1) الكلمة غير مقروءة تمامًا في الأصل.

ما لا ينقسم على طريق التماس، وهذا محال. فكل متصل ذي وضع فهو منقسم إلى متصل ذي وضع.

وأقول أيضًا أن مثل هذا يلزم ضرورة في **المتصل**[1] غير ذي **الوضع**[2]. وليكن حركة (أ ب) وجزؤها (أجـ) وليكن على بعد (د هـ). فحركة (أ جـ) على شيء من (د هـ) فليكن على (د ز) فإن كان (د ز) متصلًا [الورقة الثالثة والعشرون ألف] فهو منقسم. فليكن (د جـ) جزؤه، فحركة (أ جـ) تنقسم إلى الحركتين اللتين على (د ز) وليكن المتحرك (أ جـ) **قد**[3] تغير من (د) إلى (ز) فإن كان (د) هو (ز) فلم يتحرك ولا تغير بل بقي **ساكنًا**[4] لأن التغير (ز) غير (د) فبعد (د ز) له طرفان (د) و(ز)، وكل ذي أطراف فذو وسط، وكل ذي وسط فمنقسم لأنه إن لم يكن منقسمًا لقي ما لا ينقسم ما لا ينقسم على طريق التماس. فبين (د) و(ز) بعد (د ج)، فيمكن أن نضع بينهما نقطة (ك) فتكون على بعد (د ك) حركة، وعلى بعد (كـ جـ)، فتكون حركة (أ جـ) ذات أجزاء منقسمة.

وكذلك أقول أن كل زمان فهو منقسم لأن كل زمان فبعضه ماض وبعضه مستقبل. فإن كان زمان لا ماضي فيه ولا مستقبل فليس يمكن فيه حركة. فليكن زمان (أ) غير منقسم وليكن يتحرك (ز) فيه على بعد (ط ل) وليكن أولًا على (ط). فلان زمان (أ) غير

---

(1) المنفصل في النص ومصححة في الهامش.

(2) المتصل غير ذي الوضع هو الزمان والحركة.

(3) يوجد فراغ في الأصل موضع كلمة أو كلمتين.

(4) [ساكنًا] غير مقروءة في الأصل.

منقسم فلم يتحرك (ز) فيه كله على (ط). لأنه إن كان في أوله على (ط) وعلى (جـ) وقد تبين أن بين (ط) و(جـ) بعدًا ضرورة لأن (ط) لا يلقي (جـ) لأنهما ينقسمان. فليكن بينهما (ك) ففي آنات مختلفة كان (ز) على (ط) وعلى (ك) وعلى (جـ)، أحدها قبل الآخر. فما كان قبل (ك) فهو ماض وما كان بعد (ك) فهو مستقبل. فزمان (أ) قد انقسم فإن لم يكن في زمان (أ ز) متحركًا أصلًا فقد كان ساكنًا ضرورة إلى أن يفني به الزمان الذي تحرك فيه (ز) **على**[1] بعد (ط ل)، فيكون قد قطعه في زمان كان فيه كله ساكنًا، وهذا محال. إن وضع في الزمان شيء لا ينقسم فليس يكون فيه حركة، وإن وضع فيه حركة انقسم. وهذا الذي يوضع فيه ليس يمكن فيه حركة، إذ لا يمكن أن يأتلف منه زمان لأن إن ائتلف (هـ) إن ائتلف منه زمان كان ذلك الزمان لا يمكن فيه حركة أصلًا ولا سكون. ولكن هذا ما سيتبين بعد هذا.

وقولنا «آن» يقال على وجهين أما على التقديم فيما لا ينقسم، وأما على التأخير والتشبيه فعلى زمان يكون واسطته. هذا على ما تبين في **إيساغوجي**[2] في حدود أصناف الكم، وذلك هو «الآن»

---

(1) [كل] في النص و[على] في الهامش وهي أصح.

(2) إيساغوجي: من اليونانية وهو اقتباس باللغة العربية من كتاب المدخل إلى مقولات أرسطو الذي ألفه فرفريوس الصوري... يذكر ابن النديم في الفهرست أن أيوب بن قاسم الرَّقي هو الذي نقله إلى العربية عن ترجمة سريانية، ومهما يكن من أمر فإن ترجمات كتاب فرفوريوس قد تعددت في شكل ملخصات واقتباسات وشروح.... ويتناول كتاب إيساغوجي في =

المستعمل عند الجمهور. وذلك منقسم بالطبع وإنما صار غير منقسم بالوضع. والذي نقصده ها هنا «الآن» المقول على التقديم.

فنقول: أن هذا لا يمكن أن ينقسم فإنه إن أمكن أن ينقسم كان بعضه ماضيًا وبعضه مستقبلًا، وكان الآن المقول على التأخير. وأيضًا فمن المعلومات الأول أن «الآن» لا ماضي ولا مستقبل وأنه نهاية الماضي وأول المستقبل. [الورقة الثالثة والعشرون باء] فإما أن شيئًا بهذه الصفة موجود فبين بما نقوله. لما تبين إن كل زمان فهو منقسم إلى ما ينقسم دائمًا، لم يكن للزمان لا أول ولا آخر، وهو جزء منه. فإن فرضنا أن زمانًا متناهيًا فنهاية ذلك الزمان ليس جزءًا منه. فنهاية، شيء لا يواطىء التناهي في الاسم لأنه إن واطأه لزم أن يكون له نهاية، وذلك يمرّ إلى غير نهاية. فنهاية الزمان ليست زمان وهي التي نسميها **الآن**[1]. فأما أن في الزمان شيئًا بهذه الصفة فذلك بيِّن مما نقوله: وذلك إن الزمان الماضي يتلوه المستقبل فإ لم يكن بينهما فصل، فليس ماض محدود ولا مستقبل محدود، (و) أمكن أن يكون جزء من الزمان ماضيًا ومستقبلًا معًا، وذلك محال. فهناك فاصلة بها ينفصل الماضي من المستقبل وهي الآن. فأقول إن هذا غير منقسم

= المنطق المسائل الآتية باختصار: الحد والتعريف والقضايا أو الحكم والتضاد والتناقض والقياس والجدل والخطابة والشعر والسفسطة... انظر دائرة المعارف الإسلامية (مادة، إيساغوجي).

(1) نهاية الزمان (الآن) وليست زمان، ونهاية الخط ليست خطًا بل نقطة ونهاية السطح ليست سطحًا بل خطًّا، ومن هنا قال إن النهاية ليست شيئًا يواطؤ المتناهي وإلا لزم النهاية نهاية وهذا يذهب إلى ما لا نهاية.

(فليكن) (أ ب) زمانا ولنقسمه على (جـ) فيكون (أ جـ) ماضيًا و(جـ ب) مستقبلا، فأقول إن (جـ) غير منقسم أصلًا، برهان ذلك أنه إن كان منقسمًا فله أجزاء؛ فلنقسم (جـ) على (د) فـ(جـ د) من الماضي فلم يكن كل الماضي (أ جـ) وإنما (أ د) جزء الماضي. وكذلك (جـ ب) لم يكن كل المستقبل، بل كان المستقبل (د ب)، لكنـ(أ) فرضنا أن المستقبل (جـ ب) فإذن (جـ د) [1] من المستقبل ماض. وكذلك ترتب الأمر أن بدأنا من المستقبل، فيكون في الماضي جزء من المستقبل. فعلى الرتبتين يكون زمان ماض ومستقبل معًا، وهذا محال لأن كل ما بعد (جـ) فمستقبل وما قبله فهو ماض. فيلزم ضرورة أن يكون جزء من المستقبل في الماضي أو من الماضي في المستقبل أو يكون ثلاث آنات معًا، وهذا محال. وتكون أجزاء الزمان موجودة معًا، فيكون عظمًا[2] أو يكون زمان لا ماض – له – ولا مستقبل، وكل هذه محالات. فقد وضح أن في الزمان شيئًا غير منقسم أصلًا وهو الآن.

فأقول أنه لا يكون جزءًا من الزمان ولا يأتلف منه، لأن الزمان متصل، والمتصل هو الذي أواخره متباينة. وقد بينا فيما تقدم أنه لا يأتلف مما لا ينقسم متصل أصلًا، إلا أن أخذنا المنقسم ذا وضع. فإنا إذا أخذنا لها أواخر تتماس، والآن[3] ليس بذي وضع، لكن الآن إن اتصل بآن آخر وجب ضرورة أن يتلو آن آنًا ولم يكن بينهما

(1) [(جـ ز)] في النص وهي مستبدلة في الهامش بـ[(جـ د)].

(2) كذا في الأصل.

(3) [والزمان] في النص وهي مصححة في الهامش.

شيء أصلًا. فإما أن يصيرا شيئًا واحدًا، أو يبقيا اثنين متصلين. فإن بقيا اثنين متصلين وجب أن يتصلا بغير ما به يفترقان، ليكون منهما متصل، فإن المتصل على ما قيل فهو ضرورة ذو أطراف متباينة وله وسط. فإن كان ذلك فإن الآن يتصل بالآن بجزء منه ويفترق بجزء فتكون أطراف المتصل متباينة. وكذلك يلزم من حد المتصل فيكون الآن ذا جزأين فهو منقسم، وهذا محال [الورقة الرابعة والعشرون ألف].

وأيضًا فإنا لو وضعنا مجموعهما زمانًا وليكن عليه (أ ب) وليتحرك منه (هـ) مسافة (جـ) وليكن أسرع من (هـ)، فتحركه مسافة (جـ) في أقل من (أ ب) فإن لم تكن السرعة ضعفًا، انقسم أحد الاثنين ضرورة. وإن كانت ضعفًا تحرك (ز) في الآن وهذا محال. وأيضًا إن وضعنا (ب) أسرع من (ز) انقسم الآن الأول ضرورة. وأيضًا فمسافة (جـ) لما كانت منقسمة ضرورة كما بينا وكان المتساوي الحركة يقطع جزءًا من الطول في جزء مناسب له من الزمان فيقسم الآن بانقسام الطول وهذا ينقض ما وضع عليه وما هو في الحقيقة. أو يكون الخط مؤلفًا من نقط، وقد تبين أنه محال. فقد تبين أن الآن موجود وأنه لا يأتلف منه زمان، وكذلك تبين نظير الآن في الحركة وهو نهاية الحركة لأن الحركة متصلة، وكل متصل متناهي. فهو يتناهى بشيء هو نهايته، كالنقطة في الخط، والآن في الزمان، وحال المتحرك فيما إليه يتحرك.

وقد بيَّنَّا أنْ كل حركة هي متصلة وإنما تنقسم إلى ما ينقسم، فأقول أنها لا تأتلف مما لا ينقسم وبيان ذلك شبيه ببيان الآن، فإنها

إن كانت تأتلف مما لا ينقسم فالزمان يتلف من آنات، والخط من نقط، وبالجملة المتصل ذو الوضع مما لا ينقسم، وكل ذلك محال. فكل خط متناه من طرفيه فنهايتاه نقطتان، وكل زمان محصل القدر فنهايتان آنان، وكل حركة كاينة فاسدة فنهايتاها حالان من أحوال المتحرك. ولأنه لا يتلو ما لا ينقسم ما لا ينقسم فلا يتلو ما لا ينقسم مما له وضع ما لا ينقسم مما له وضع ولا حال في متحرك حالًا ولا آن آنًا، فكل نقطتين فبينهما خط، وهذا هو المبدأ الذي يستعمله المهندسون، وهو المثبت في صدر كتاب **أوقليدس**[1]. وبين كل خطين سطح وبين كل سطحين جسم وبين كل حالين في المتحرك حركة وبين كل آنين زمان. وبيّن من هذا أن **الآن**[2] لما كان في متصل سرمدي، كان قبله زمان وبعده زمان. فهو أبدًا مبدأ زمان ونهاية زمان، فلا يمكن أن يوجد آن إلا وهو **نهاية**[3] زمان ومبدأ زمان. فلذلك إذا أخذناه وجردناه عن الزمان؛ فإنما أخذناه من حيث هو

---

(1) أوقليدس أو أقليدس: صاحب جو مطريا (الهندسة) وهو أقليدس بن نوقطرس ابن برنيقس المظهر للهندسة المبرز فيها أقدم من أرشميدس وغيره من الفلاسفة الرياضيين.

الكلام على كتابه في أصول الهندسة واسمه الأسطروشيا ومعناه أصول الهندسة نقله (إلى العربية) الحجاج بن يوسف بن مطر نقلين أحدهما يعرف بالهاروني وهو الأول ونقلًا ثانيًا وهو المأموني ويعرف بالمأموني وعليه يعول ونقله إسحق بن حنين وأصلحه ثابت بن قرة الحراني ونقل أبو عثمان الدمشقي منه عشر مقالات... قارن ابن النديم، الفهرست، طبعة بيروت، ص 265-266

(2) [الأمر] في الأصل.

(3) [غاية] في النص وهي مصححة في الهامش.

معقول مجرد في القول، وذلك كما نجرد كثيرًا من الأمور الطبيعية عن موضوعاتها. فذلك تنشأ شكوك كثيرة من هذا التجريد وأغاليط كثير، وقد قلنا في ذلك في القول في جرم القمر وهل يماس فلك الأثير أم لا.

فإذا كان ذلك فظاهر أنه لا تكون حركة على ما لا ينقسم، فليكن ما لا ينقسم (أ ب) فإن الحركة من شيء إلى شيء. فـ(أ ب) مؤلف مما إليه وما منه، وليكن المتحرك (ط) وليكن ما بين (أ) و(ب)، فإذا كان بينهما فهو متحرك، وأيضًا فإنه لا يكون شيء قد تحرك من غير زمان **يتحرك**[1] وإذا كان في (أ) يتحرك فيحتاج إلى شيء من (ب) يكون إليه يتحرك وشيء من (أ) يكون منه [الورقة الرابعة والعشرون باء] قد تحرك وأيضًا فليكن المتحرك على (جـ) الذي لا ينقسم وليتحرك في زمان (أ) سواء كان زمانًا أو آنًا. وليكن (هـ) أبطأ منه يتحرك في هذا الزمان **أو**[2] الآن شيئًا أقل من (جـ)، فـ(جـ) منقسم. وأقول أيضًا أنه لا يتحرك شيء فيما لا ينقسم، فإنه يضطر إلى أن يشمل ذلك الزمان على حركة وعلى انتهائها. إن كان تحركه في جزء وانقضاؤه في جزء آخر فهو منقسم. وإن كان كل ذلك معًا فهو ذا يتحرك وقد انقضت حركته. وأيضًا فإنا نضع ذلك الذي هو غير منقسم (جـ) ويتحرك فيه (ز) مسافة (ط)، سواء وضع ذلك الطول منقسمًا أو غير منقسم. وليكن (هـ) أبطأ فسيتحرك (هـ) مسافة (ط) في أقل من (جـ) فـ(جـ) منقسم. فإن

---

(1) الكلمات غير مقروءة تمامًا في الأصل.

(2) [أم] في الأصل و[أو] في الهامش.

هذا العطف على ما يقوله أرسطو أبدا، يلزم عنه انقسام ما عليه الحركة وما فيه الحركة؛ لأن الإبطاء يقسم المسافة والأسرع يقسم الزمان.

وقد يقول قائل إن السرعة والإبطاء لا يكونان غير متناهيين في الوجود، وإن كان قد تبين إن كونهما بلا نهاية من جهة ماهياتهما؛ إذ كان الطول والزمان منقسمين أبدًا. لكن كما أنه يوجد أسرع حركة وهي **فعلًا**[1] اليومية وأبطأ حركة وإن لم تكن **بعينها**[2]. فإن الإبطاء والأسرع إنما توجد أنواعهما بوجود نسب المتحرك إلى المتحرك فيه في الحركات المستقيمة. وبالجملة فإن الأنواع متناهية ولا يمكن أن تكون أنواع الموجود غير متناهية؛ فإن المعقولات متناهية والطبيعة تأبى ما لا نهاية له. فإما وجود ما لا نهاية في المعقولات الثواني فإنما ذلك بالتناسب، بل مثل حدّ الحدّ؛ وحد الحد وما شاكله، فهذه في المعقولات الثواني تشبه الحركة في الأشخاص. فما لا نهاية هنا ليس معًا بل إنما هو بالقوة. وما لا نهاية **إنما بطل**[3] وجوده معًا بالفعل؛ وأنواع السرعة من المعقولات الأول وليست مما يوجد بالتناسب. فيجب من هذين أن تكون متناهية. فلعل الأسرع يمكن فيه أن يتحرك في الآن، والإبطأ على ما لا ينقسم في المقدار. فإذا كان ذلك لم يستمر ذلك البيان بعينه. لكن إن كان لا يتحرك في الآن إلا بنوع من أنواع السرعة فقط لم يكن فيه حركة أخرى أسرع إذ ليست توجد.

(1) [فعلا] أو [مثلا] الكلمة غير واضحة تمامًا.

(2) قارن أدناه.

(3) كذا في الأصل ولعله يعني: [يبطل].

فلو وجدت كانت ضرورة إما تقسم ولا ينقسم، أو لم تكن .لا أمكن تصورها. لكن هذا الأسرع الموجود قد يقطع مسافة ما في زمان منقسم. فليتحرك على (أ) (ب د)[1] في زمان (جـ)، فلو كان شيء أسرع لقطعه ضرورة في أقل، ولم يمنع من أجل الزمـــان بل كان الزمان ممكنًا؛ فإنما امتنع هناك وجوه الأسرع من أجل ما فيه الحركة.

غير أن ذلك ليس كذلك، فقد يظن أن بهذا يظهر جل [الورقة الخامسة والعشرون ألف] ما يتشكك به، وليس كذلك. لأنه قد يلزم المحال أشياء ممكنة، كما يتبع الممكن. ولم يلزم من القول ضرورة، لو يرتفع وجود أسرع ما في الزمان من أجل الزمان، فيكون برهانًا مطلقًا، بل إنما لزم عن ذلك المعرفة بامتناع الأسرع. فإما ما يتبين به ذلك فمما أقوله: ليكن المتحرك الأسرع يتحرك في زمان (أ ز) بعدًا ما وليكن (أ ب)، والمتحـرك الأبطأ في هذا الزمان (أ جـ جـ ب) فالأسـرع سيتحـرك (أ جـ) في زمـان أقـل من زمان (أ ز) – فليتحرك في زمان (أ هـ)، فنسبة الحركة إلى الحركة كنسبة الزمان إلى الزمان؛ فسيقطع إذًا الأسرع المسافة التي يقطعها في الزمان غير المنقسم في زمان نسبته إليه كنسبة (أ) إلى (أ هـ) وليس للزمان المنقسم إلى ما لا ينقسم نسبة. وكذلك ترتب القول في الإبطاء فيكون للخط إلى النقطة نسبة. وأيضًا فإن القول بهذين لا وجه له؛ فإنه بهذا فقط، أو مرت أسباب البطء وأسباب السرعة إلى ما لا نهاية، لتناهت السرعة من أجل ما فيه الحركة، وهو محال.

(1) [(ب د)] ساقطة من النص ومضافة في الهامش.

فسنبين بعد هذا أنه لا يتحرك ما لا ينقسم ولا يسكن، فلا على ما لا ينقسم ولا فيما لا ينقسم؛ وإن الحركة يلزمها التقسم ضرورة.

والحركة والبعد والزمان في الانقسام متساوقة، ونسب أقسامها بعضها إلى بعض واحدة؛ إذا كانت الحركة غير مختلفة. برهان ذلك ليكن بعد (أ ب) عليه حركة (جـ د)، ولنقسم بعد (أ ب) على (هـ ز) فحركة (جـ د) كلها على بعد (أ ب). فلأنها متساوقة فإذا كان المتحرك على (هـ) فقد كان من حركة (جـ د) جزء، وليكن جزء (ط ل) على (هـ ز) وجزء (ل د) على (ز ب). فإن لم يكن، فليكن جزء (ل د) مقصرًا عن (ز ب) أو زايدًا عليه. فإن كان مقصرًا عن (ز ب) فليكن انقضاؤه على نقطة (ك). ففي طول (أ ك) كانت حركة (جـ د) فعلى (ك) سكن المتحرك. لكن إن كان على (ك ب) متحركًا، لأن حركة (جـ د) لكل بعد (أ ب)؛ فقد كان متحركًا على (ك ب) وهو ساكن. وكذلك إن كان أزيد منه، فعلى نقطة (ب) سكن لكنه كان يتحرك للفضلة؛ فقد كان متحركًا ساكنًا. فحركة (جـ د) **تساوق**[1] أجزاؤها **أجزاء**[2] (أ ب) وتتناسب تناسبها. ولتكن حركة (جـ د) في زمان (أ ب)، فإذا نحن قسمناها ورتبنا البيان ذلك الترتيب، لزم التساوق. وكذلك فالحركة والطول

---

(1) يقول ابن رشد: العظم والحركة والزمان متساوقة، ص 79، ويقول ابن باجة في كتاب النفس: وما يفعل يساوق ما ينفعل ويلزم عنه وجوده ضرورة. ومصدر تساوق – مساوقة – أي مصاحبة. قارن النفس، ص 47.

(2) [أجزاء] ساقطة من النص ومضافة في الهامش.

والحركة والزمان تتساوق في الانقسام وفي **التقدير**[1] وفي التناسب إذا كانت غير مختلفة. والزمان يساوق الطول بتوسط الحركة عليه. فإن كان أحدها متناهيًا كانت الآخر متناهية؛ فإن كان غير متناه كانت الآخر غير متناهية.

والتناهي يكون في القسمة وفي الزيادة، وفي هذين أيضًا يوجد غير المتناهي. فإن كان أحدها غير متناه في القسمة كانت الباقية كذلك. وأما في الزيادة فلا يمكن ذلك فيها. وأما في الحركة فيمكن إذا كانت في بعد متناه [الورقة الخامسة والعشرين باء] مرارًا كثيرة. حتى يوجد المتحرك في موضع واحد مرارًا كثيرة كما يعرض في المستدير. وإما في الطول فلا يمكن ذلك فيه لأنه ذو أجزاء موجودة معًا. فإن التناهي للمقدار بذاته وللحركة بسبب المقدار، **لكنه**[2] قد يكون لأن أجزاءها معًا؛ وللزمان بالحركة، فالزمان والحركة أشد تشابهًا وألزم تساوقًا من الحركة والطول. لأن أجزاء تلك ليست معًا بل هى أبدًا بالقوة وهي سبب ما لا نهاية. فقد تبين في الثالثة إن ما لا نهاية موجود بالقوة **دايما**[3]. فإذا وجد جزء منها بطل جزء. وكذلك الزمان فالموجود منه أبدًا بالفعل متناه.

فأما الطول فما يوجد من أجزائه فإنه بالقوة. فلم يصب **زينن**[3]

---

(3) [التقدم] في قراءة [مج] بخلاف الأصل.

(1) [لأنه] في النص [ولكنه] في الهامش. والجملة السابقة هي [والحركة تسبب المقدار] في قراءة [مج].

(2) قارن أعلاه.

(3) هو زينون الأيلي «ولد بين 490-485» فيلسوف تعلم على برمنيدس، قارن ابن أبي أصيبعة، طبقات الأطباء، بيروت، 1965.

فيما ظنه لازمًا في قطع ما لا نهاية له حين قطع المسافة بأنصاف غير متناهية فألزم قطع ما لا نهاية. والفراغ منه في زمان متناه إذ أخذ الطول منقسمًا والزمان غير منقسم. وقد بينا أن الزمان منقسم بانقسام الحركة، والحركة تنقسم بانقسام الطول، سواء كانت متشابهة أو مختلفة، فإن البيان واحد غير أنها لا تتناسب بنسب متشابهة – **أو مختلفة** –[1] ؛ لكن أن تناسبت فبوجه آخر، والمحال الذي ألزمه هو قطع ما لا نهاية في زمان متناه لم يلزم مما وضعه. فإن الزمان أيضًا منقسم بأقسام **معادة**[2] لتلك الأقسام، فإن كانت تلك غير متناهية فأقسام الزمان غير متناهية.

وأقول أنه لا يمكن حركة غير متناهية في طول غير **متناه**[3]، على أن تكون كلها في كله لا أن يكون جزؤها في كله، كحركة المستدير زمانًا. والبرهان على ذلك شبيه بما ذكرناه آنفًا من انقسام الحركة. ولا تكون حركة متناهية في طول غير متناه، والبرهان متشابه ليس بعسير على من تأمله. وكذلك لا تكون حركة متناهية في زمن غير متناه، ولا حركة غير متناهية في زمان متناه. فإن في ضعفه يكون أكثر منها، سواء كانت مختلفة أو متساوية، فيكون ما لا نهاية له أكثر مما لا نهاية له. وكذلك لا يقطع متحرك طولًا متناهيًا في زمان غير متناه. ويتبين ذلك بالأسرع والأبطأ وبأن الحركة غير المتناهية، غير ذات الأجزاء المتشابهة، إنما تكون على طول غير متناه؛ والطول المتناهي الحركة الواحدة عليه متناهية في زمن متناه.

---

(1) توجد فوقها علامة في الأصل تشير إلى أنها زائدة.

(2) أي تعد وتعدد تلك الأقسام، وهي [معادلة] في قراءة (مج).

(3) [متناهي] في الأصل وهي مصححة في الهامش.

والبعد طول ما، وبين أن البعد هو من المضاف. والخط كمٌّ متصل فهل الحركة على الخط من جهة ما هو خط أو من جهة أنه بعد؟ وبيّن [الورقة السادسة والعشرون ألف] إن الحركة عليه من جهة أنه بعد، لأنه من جهة أنه بعد فهو ضرورة بين شيئين. والخط من جهة ما هو خط فليس بين شيئين، لأنه يقبل الزيادة من جهة أنه خط إلى ما لا نهاية ويوضع بالقول إلى ما لا نهاية، فلا يلزم عنه نقيض ما وضع لأنه بذاته غير متناه؛ كما قلنا قبل. وإنما يتناهى من أجل شيء آخر على ما بين في مواضع أُخر. وإما إن وضع بعد لا نهاية له فقد وضع المتناقضان، لأنه إن وضع غير متناه فليس بعدًا أصلًا؛ لأن البعد كما قيل ما بين اثنين. وإن وضع غير متناه من ناحية واحدة فليس أيضًا بعدًا، لأن طرفه الواحد لم يبعد من شيء أصلًا؛ فقد وضع بعد لا بعد له.

وما لا ينقسم يقال بالإطلاق إذا كان فيها من شأن جنسه[1] أن لا ينقسم كالنقطة والآن أطراف الحركات. ويقال بالإضافة على ما هو منقسم بذاته، غير أنه لا ينقسم بشيء ما. فإن بعدًا طوله ذراعان لا يقسمه بُعد مثله ولا أعظم منه، بل إنما يقسمه بعد طوله أقل من ذراعين، سواء عده أو لم يعده. وكل متحرك حركة نقلة فهو في مكان. فليكن المتحرك (ط) وليكن مكانه (جـ ب) فبين أنه مطيف به لأن أبعادهما واحدة بعينها. فإن أجزاء المكان إنما يبعد بعضها عن بعض بأطوال الجسم كما قيل في القول في المكان. وليس بين (ط)

(1) [جسمه] في النص و[جنسه] في الهامش.

وبين بسيط (جـ ب) شيء أصلا لأنه المكان الأول كما فرض. فظاهر أن (جـ ب) لا يقسمه (ط) أصلًا، ولا ينقسم إلا بأصغر من (ط). فأما كيف ينقسم بأصغر من (ط)، هل يكون جزء (ط) أو جزء مساو لجزء (ط) لـ(ط)، سواء كان ذلك المتساوي واحدًا بالاتصال كالماء والهواء في القدح، إذا كان في القدح ماء وهواء فكانا واحدًا بالتلاقي؛ فقد فحص عنه في غير هذا المكان. فإذا لا يقسمه أبدًا إلا جزء لـ(ط) أو مساو لـ(ط)، ولا يقسمه غير جزء فإنه لو قسمه فإنما كان يمكن أن يقسمه جسم لا يكون جزء الشيء لو كان الخلاء موجودًا، وقد تبين استحالة وجوده. وعسى ألا يقسمه إلا جزء (ط) فإن المكان كان وجوده في موضوع وكانت صورته الأين، وبه وقوامه المكان فقد تبين أنه لا يوجد شخص من أشخاص العرض في موضوعين أصلًا. فإن العرض يصير شخصًا آخر بأن يكون الموضوع آخر وبأن لا يكون في زمان متصل بل في زمان آخر. بأن يكون كل واحد من أشخاصه في زمان آخر كما قيل ذلك في الحركة الواحدة، **ولا مكان**(1) واحد إلا وهو أين بالفعل لجسم. ولو وجد ذلك لكان خلاء وكان المكان بما يوجد بنفسه، فإن المكان ليس [الورقة السادسة والعشرون باء] بسيط الرصاص إذا اتخذت منه قناة فيكون بوجود الرصاص كما يوجد بسيطه الحاوي؛ بل إنما هو مكان للماء الجاري فيه، فلذلك ينسب إلى الماء ولا ينسب إلى الرصاص. وقد لخص القول في هذا في غير هذا المكان.

---

(1) [فالأمكان] في قراءة [مج].

فليقر الأمر على أن المكان لا ينقسم إلا بانقسام المتحرك. فبين أنه ينقسم بالقوة إذا كان المتحرك واحدًا. فإنه إذا انقسم المتحرك بالفعل، صار المتحرك واحدًا بالتلاقي. ولما كان المتحرك إنما يتحرك من مكان إلى مكان، فكان كل مكانين فبينهما جسم لأنهما بسيطان. فكل بسيطين فبينهما جسم كما بين كل نقطتين خط، كما تبين قبل. فولا مكان واحد يلي مكانًا من طريق إن المكان بسيط لا من طريق أنه ذو أين. وإن كان مكان يلي مكانًا فقد يلي بسيط بسيطًا، وهذا محال. فكل مكانين فبينهما جسم، وهذا برهان مطلق يعطي السبب والوجود معًا. وهو مؤتلف في الضرب السادس من الصنف الأول من ضروب البراهين المرتبة في برهان **أبي نصر**[1]. فإذا كان ذلك فظاهر أنه لا يتحرك متحرك على مكانه الأول، ولا تمكن حركة كل مكان أول؛ كما لا تكون حركة على نقطة ولا على سطح من الجهة التي لا تنقسم **بها**[2].

فهذا القول فيما لا ينقسم هو خاص بالعلم الطبيعي وجزء منه. وأرسطو يستعمل ما لا ينقسم تارة بالإطلاق، وذلك في أول القول **السادس**[3] وتارة على الجميع. ويستعمل على هذا وعلى حال المستحر في الاستحالة وفي سواها؛ فيجمعها كلها في قوله لا ينقسم،

---

(1) يعني الفارابي في كتابه البرهان أو أنالوطيقا الثانية. ومن الواضح أن ابن باجة يكن احترامًا بالغًا لأبي نصر ويعول عليه في كتبه تعويلًا رئيسيًا.

(2) [فيها] في الأصل.

(3) يعني المقالة السادسة.

إذا كان ذلك من أجل أنه لا ينقسم؛ وبهذا يكون القول طبيعيا. فأما ما لا ينقسم في المتحرك فإنما استعمله ليبين مبدأ الحركة، والنظر فيه طبيعي. لأنه إن كان نقطة تتحرك ففيها مبدأ حركة ومبدأ سكون، فهي ذات طبيعة. وقد تبين له أن الطبيعة مبدأ[1] جسماني. ولما كان المتحرك يتحرك من أين إلى أين آخر، وكان كل أين فهو مختص ببسيط، فهو يتحرك من بسيط إلى بسيط. وكل بسيطين فبينهما جسم، وكل جسم فهو متصل بمكان ذلك الجسم – فإن كان من شأنه أن ينفصل حتى يكون كل جزء منقسمًا كان طول ذلك الجسم بعدًا؛ وإن لم يكن كله كذلك. وأعني بذلك الجسم الذي يوضع مكان الذي شأنه أن يتحرك بين ما منه وبين ما إليه يتحرك، طبيعيًا كان ذلك أو قسرًا، أمكن ألا يتحرك أو امتنع ذلك فما بين البسيطين جسم أو طول في جسم، لا بعد إلا باشتراك الاسم. فإنه إذا قيل له بعد فمن جهة ما يتخيل عليه حركة وانقسام بالتوهّم. والبعد هو طول جسم منقسم يمكن أن يصير في كل جزء منه بسيط يكون أينًا. [الورقة السابعة والعشرون ألف] فالأين إذًا تابع للحركة والحركة متصلة وكل متصل فهو منقسم. فليس للحركة جزء أول ولا أخير. برهانه أنها إن كانت متصلة سرمدًا فذلك بين؛ وإن كانت حادثة، فلتكن جملة (أ ب) حركة حادثة ولتكن على (جـ د) وليكن أولها (أ هـ). فلان حركة (أ ب) على (جـ د) فحركة (أ هـ) ضرورة على

(1) كلمة [مبدأ] ساقطة من النص ومضافة في الهامش.

جزء من (جـ د) فلتكن على جزء يقسم (جـ د)[1] على (ط). فالحركة التي على (جـ ط) تتقدم الحركة على (ط ز) والحركة التي على (جـ د) ليس هي أول حركة (أ ب) وبالجملة فليس للمتصل أول، وإنما كان يكون له أول لو كان منقسمًا إلى ما لا ينقسم. لأنا إن وضعنا له أولًا وكان ذلك منقسمًا لم يكن ذلك أولًا على التحقيق والتقديم، بل إنما صار أولًا من طريق أنه مشتمل على أول. وما له جزء أول فذلك هو المركب كالحائط، فأوله الأساس، والحيوان وأوله القلب أو ما يقوم مقامه. وبشبيه هذا **البيان**[2] وبهذه المقدمة الكبرى أعني قولي: كل متصل ليس له جزء هو ول ولا آخر؛ يتبين أنه ليس للحركة جزء آخر ولا آخر بعده.. وإنما كان ذلك لأجل أنه ليس للخط جزء أول ولا جزء آخر، فكان ذلك للحركة وللزمان؛ وكان من أجل الزمان التغير جملة. وسنبين ذلك **بعد**[3].

ولما كان كل بعد فهو متناه، والنهاية في لسان العرب إنما تدل على ما فيه يتم التناهي. فتدل أبدًا على الآخر ولا تدل عندهم على المبدأ، من حيث هو مبدأ. بل إن دلَّ فمن حيث توجد عليه حركة من الطرف الآخر. وكان الطرف يستعمل في لسان العرب عليهما

---

(1) [جر] في الأصل.

(2) [النبات] في قراءة [مج].

(3) يقول ابن رشد: فإما أنه ليس يمكن أن نأخذ أول جزء من الزمان الذي فيه الحركة فذلك يظهر على هذه الجهة لا يخلو أن يكون الأول إما منقسمًا وإما غير منقسم، فإن كان منقسمًا فليس بأول وأيضًا... فليس جزء أول بالطبع كالقلب في الحيوان والأساس في البيت... السماع، ص 78-88.

معًا وعلى آخر الشيء. فإنا نستعمل عوض النهايات الأطراف وتختص به النهاية لا آخر الشيء، إذ لم يكن للحركة جزء ف - هو طرف. فأقول أن أطراف **الحركة**[1] وهي ما منه تبتديء وما به تنتهي غير منقسم. فلتكن حركة (أ ب) متناهية ولتكن نهايتها (ب). فأقول إن (ب) غير منقسم. برهانه: ليكن منقسمًا وليكن أحد قسميه (أ جـ) وليكن على المتحرك (هـ و) إذا كان على (أ جـ) كان تغير، وإنما تغير إذا كان (جـ ب)، فليس (أ ب) آخر ما تغير إليه، وإنما الآخر (جـ ب). وكذلك إن كان (جـ ب) منقسمًا على (د) لم يكن (جـ ب) أجزاء ما تغير إليه ولكن (د ب). فإن كان (هـ) لم يتغير في جميع (أ ب) بل وقف على (أ)، فلم يصل إلى (ب) لم يكن تغير أصلًا. فآخر ما يتغير إليه المتغير هو غير منقسم أصلًا بالطبع. وكذلك يلزم أن يكون في المنقسم بالإضافة المذكور قبل.

فنقول إن آخر ما ينتهي إليه المتحرك في المكان فهو غير منقسم به، فإن أمكن فليكن منقسمًا به، وظاهر أنه أعظم منه. فليكن المتحرك (هـ) ومكانه الأول (أ ب) وهو مساوٍ له لأنا وضعناه [الورقة السابعة والعشرون باء] أولًا ما إليه قبله ينتهي بحركة (هـ)، فإن أمكن فلتكن نهاية (هـ) بعدًا أعظم منه ولتكن (د ز) ونأخذ منه مثل (أ ب) وليكن (د هـ) أصغر من (د ز) ونجعل (هـ ز) مثله، فسيكون ضرورة (هـ ز) أمكنة لا نهاية لها بالقوة. فليكن (جـ م) مثل (د ط) فسيكون للمكان بين (د ز) أمكنة غير متناهية

---

(1) الجملة من بداية: وتختص به النهاية، ساقطة من النص ومثبتة في الهامش.

بالقوة يمكن أن يتحرك فيها (هـ) وأن يسكن (ب هـ)[1]. إذن لم يكن ولا في واحد منها لا متحركًا ولا ساكنًا. فليس (د ز) آخر ما يتحرك إليه (هـ) بل (ط ز) الغير منقسم به، وإنما كان آخرًا من قبل أن مكان (ط ز) آخر، فلم يكن آخرًا بنفسه. فالأين الذي هو آخر حركة (هـ) هو في مكان غير منقسم إلا أنه مشار إليه محدود لأنه يسكن فيه (هـ) زمانًا ما. وكذلك بهذه التنبيهات بعينها يتبين أن مبدأ الحركة غير منقسم.

ولما كانت[2] كل حركة فهي في زمان وكانت متصلة، فأقول إن هذا المبدأ غير موجود أصلًا، وذلك أنه لا ينقسم ولا يمكن فيه تغير. فليكن المتحرك (هـ) على بعد (ب جـ) ويتحرك من (ب)، فأقول أن (ب) طرف غير موجود لأنه لا يوجد إلا بوجود المتحرك. وإن كان شيء من الحركة من غير متحرك، فالمتحرك لا يكون فيه إلا في الآن، ولا يكون فيه في زمان. فلذلك لا يمكن أن يوجد ولا يشار إليه وإنما كان ممكنًا أن يشار إليه لو كان أن يتلو آنًا، فكأن بكون آخر السكون آن. وكونه في (ب) في آن آخر وكونه خارجًا عن (ب) في آن آخر. لكن بين كل آنين زمان كما تبين ذلك، فـ(ب) نهاية مشتركة وهي نهاية السكون ومبدأ الحركة. فإن لم يكن كذلك وكان ما[3] فيه مبدأ الحركة شيئًا، نقطة أو سطحًا أو خطًا أو

(1) الأحرف غير مقروءة تمامًا ولا بد فيها من الاجتهاد.

(2) [كان] في الأصل.

(3) [ما] ساقطة من النص ومثبتة في الهامش.

مكانًا غير منقسم؛ ونهاية السكون آخر غيره فسيكون بينهما خط أو سطح أو بعد ما. وليكن (هـ) ساكنًا في (أ) متحركًا من (ب) فسيكون بين (أ ب) بعد (و هـ) إذ كان فيما بعد (أ) فهو متحرك و(هـ) أيضًا إذا كان قبل (ب) فهو ساكن فيه. فهو إذًا في بعد (أ ب) ساكن ومتحرك معًا أو غير ساكن ولا متحرك، وهذا محال. فـ(ب) نهاية مشتركة، وليكن زمان سكون (هـ) عليه (د) ونهايته (ز)، ففي هذا الآن ابتداء (هـ) بالحركة. فإن لم يكن في (ز) سيكون الآن الذي هو مبدأ زمان حركة (ط). فبينهما زمان ضرورة لأنه لا يتلو آن آنًا. ففي كل ما كان بعد (ز) فيه (هـ) غير ساكن. وكل ما كان قبل (ط) كان فيه (هـ) غير متحرك. ففي زمان (ز ط) كان فيه (أ) غير ساكن ولا متحرك وهذا محال. ولا يوجد أيضًا آن يتلو الآن الذي [الورقة 28 ألف] عليه (ز). وكل آن يفترض على زمان الحركة بعد الآن الذي عليه فبينه وبين (ط) زمان. فإذا كان (هـ) في آن (ط) فقد كان تغير قبل ذلك، فلا يمكن أن يوجد ذلك الأول كما وجد آخر الحركة؛ لأن (هـ) بقي فيه زمانًا ساكنًا. وأما (هـ) فإنما يوجد في الآن فقط وهو مجانس لما إليه الحركة و(هـ) فيه غير متحرك ولا ساكن، لأنه ليس هو فيه في زمان بل هو في الآن. فالشيء في الآن غير ساكن ولا متحرك فلا يلزم فيه محال أن **يكن**[1] الشيء غير متحرك ولا ساكن، فإن الذي لزم قبل من المحال أن ارتفع السكون والحركة في زمان بين آنين.

---

(1) [يكون] في الأصل.

فلذلك يقول أرسطو أن أوّل الحركة غير موجود ولا مشار إليه ولا يرسم إلا بهذا، لأنه لا يمكن أن يسكن عليه شيء. فإن أمكن أن يسكن عليه فإن كان ذلك هو بعينه ومن حيث هو ذلك الشيء الذي كان يسكن عليه، فالسكون متصل. وإن كان فيما إليه التحرك فقد سكن فيما إليه يتحرك قبل أن يتحرك. وإن كان تحرك فليس ذلك الذي تحرك واحدًا بل بينهما منقسم؛ والآنات مختلفة وبينها زمان، وقد تغير المتحرك ووجد جزء من الحركة منقسمًا؛ وليس ذلك طرفًا أول، وهذا كله محال. وكذلك إن كان (هـ) ساكنًا في مكانه الأول وابتدأ منه يتحرك؛ فليكن على مكانه الذي سكن فيه (ب جـ)[1] فإن لم يبدأ منه ابتدأ من مكان آخر يتلوه، وليس يمكن ذلك، فقد قابله أنه ليس يتلو مكان مكانًا إلا بأن يكون جزء منهما[2] مشتركًا. فعند ذلك يمكن أن يتلو – ه – ويتصل به، وقد تقدم بيان ذلك[3].

لكن قد يتشكك متشكك فيقول أن في (ب جـ) كان ساكنًا ثم كان منه مبتدأ للحركة وأنه[4] واحد متصل الزمان فكيف يمكن ذلك؟ ويحتاج إذا كان ساكنًا أن يكون من المكان بنسبة وإذا كان متحركًا أن يكون آينًا له بنسبة أخرى، فقد كان في (هـ) إلى (ب جـ)

---

(1) في الأصل [(بجـ)].

(2) [منه] في الأصل.

(3) قارن أعلاه.

(4) [اينه] في النص و[انه] في الهامش.

نسبتان مختلفتان معًا؟ وأيضًا فيكون مكان واحد غير مقسم هو ما منه وما إليه وما فيه. فأما ما منه وما إليه **فكذلك**[1] كل متوسط فإنه على ما منه وما إليه لأنه ما إليه بالإضافة إلى ما منه تحرك أولًا وما منه بالإضافة إلى ما إليه يتحرك أخيرًا. وأما ما فيه فإن الشيء يكون في المكان على نحوين: إما في زمان فيكون ساكنًا وإما في الآن فيكون التحرك. فإن كان في نهاية زمان الحركة فقد كان قبله متحركًا، فإن المتحرك الحركة الواحدة سواء كانت استحالة أو نقلة مستقيمة أو دورة واحدة يقال فيه أنه وأجزاؤه (في) **الآن** على خلاف ما كان قبل. وفي الآن المتوسط يقال فيه أنه وأجزاؤه **الآن** على خلاف ما كان قبل ويكون بعد. والساكن يقال فيه أنه وأجزاؤه الآن على ما كان عليه قبل، لأن كل ساكن فقد سكن وكل متغير فقد تغير قبل كما سنبين بعد **هذا**[2]. ففي الآن الذي هو منتهى الحركة يكون – فيه – الشيء وأجزاؤه على خلاف ما كان عليه قبل، ويكون بعد هو وأجزاؤه على آينه أي على مثال **واحد**[3]. وكذلك زمان السكون إذا أُخذ عليه آن في **وسط فما**[4] [الورقة الثامنة والعشرون باء] كان فيه الشيء وأجزاؤه على مثال ما كان عليه قبل، ويكون كذلك في آنات؛ ونهاية السكون وفيه الشيء وأجزاؤه على مثال ما كان قبل، ويكون في كل آن بعده على خلاف ما كان عليه في آنات. وظاهر أن هذا في

---

(1) في الأصل إشارة تشير إلى خلل في النص تبدأ هنا وتنتهي بآخر الجملة.

(2) قارن أدناه.

(3) يوجد موضع عدة كلمات غير مقروءة تمامًا في الأصل.

(4) أو [فيما] وكلمتي [وسط فيما] ممسوحتين في الأصل.

الآنات المتوسطة بالعرض. فأما في الآن الذي هو نهاية السكون ومبدأ الحركة أو نهاية الحركة ومبدأ السكون **فبالذات**[1]، ومن وارد وهو المحرك. ولذلك كان في ذلك الآن من قبل بحال ثم صار في الآن الآخر بحال أخرى، وتغيرت النسب وتبدلت نسبة بعد نسبة أخرى. لكن هذه وإن لم تكن تغيرًا فهي عن تغير؛ لكن ذلك التغير في شيء آخر. ويكون للنسب تغير تابع **لتغير**[2]، فلذلك تكون في الآن وكذلك فسادها. والنسبة الطارئة هي في الشيء، وتلك النسبة تكون في كل أجزاء ما عليه الحركة. فالمبدأ يجب أن يحدّ بما فيه لا بما **فسر**[3] فيه، فالمبدأ في الحركة.

فقد يسأل سائل عن المنتهى أهو من السكون؟ فإن لم يكن وكان منسوبًا إلى الحركة، فكيف ذلك؟ أما الآن الذي فيه انتهى فهو منسوب **إليهما**[4]. وأما الآن الذي عليه سكن فإلى الحركة، أن كون الشيء على ذلك هو كمال الحركة. والسكون عدم، وليس للعدم طرف إلا بالزمان ولا هو حال. فلذلك مبدأ الحركة ونهايتها منسوبان إليها لا إلى السكون. فلذلك يقول أرسطو: أن المبدأ غير

---

(1) الآن هو نهاية الحركة وبدأ السكون أو نهاية السكون ومبدأ الحركة، قارن أعلاه السطر الأول: «الآن الذي هو منتهى الحركة».

(2) يقول ابن باجة في كتاب النفس: ولما كان كل تكون فهو إما تغير أو تابع لتغير على ما تبين في السماع... ص 98.

(3) كذا في الأصل.

(4) أي إلى السكون والحركة.

موجود أصلا لأنه نسبة توجد في الآن بين ما بالقوة وما **بالفعل**[1].

وقد بان أن **ثاوفرسطس**[2] **وثامسطيوس**[3] أنكرا ما لا منكر فيه، بل ما هو جار مجرى **الطباع**[4]. وبان بعد غور أرسطو في منزعه على عادته وعوايدهم معه في غير هذا، مما هو مشهور في الكتب المسطرة فيما يناقض به هذا الرجل أرسطو وتابعه ثامسطيوس. وأما

---

(1) ابن رشد: يقول أرسطو ليت شعري أن نهاية الحركة موجودة ومشار إليها ومبدأها غير موجود ولا مشار إليه... ص 86، انظر أيضًا أعلاه.

(2) أحد تلاميذ أرسطاليس وابن اخته وأحد الأوصياء الذين وصى إليهم أرسطاليس وخلفه على دار التعليم بعد وفاته... الفهرست لابن النديم، طبعة بيروت، ص 252.

(3) وكان كاتب ليوليانس المرتد إلى مذهب الفلاسفة عن النصرانية بعد جالينوس... الكلام على السماع الطبيعي بتفاسير جماعة متفرقين وجد تفسير فرفريوس الأولى والثانية والثالثة والرابعة ونقل ذلك بسيل ولأبي بشر بن متى تفسير ثامسطيوس لهذا الكتاب بالسريانية وهو موجود سرياني ببعض من المقالة الأولى وفسر... نفس المرجع، ص 250.

(4) ما يعنيه هو: ظن ثامسطيوس وثافرسطس أن الابتداآت تجري مجرى النهايات في كل شيء كما في الخط حيث أن النقطة هي مبدأه ومنتهاه. يقول ابن رشد: ونحن نقول إما أن هذا القول صادق على المتصل ذي الوضع فذلك مما لا يشك فيه كالحال في الخط وإما الحركة فلما كانت ذات وضع وكان المبدأ إنما يقال بالإضافة إلى ما هو له مبدأ فكيف يمكن ليت شعري أن يوجد مبدأ ما لم يوجد بعد أو يشار إليه اللهم إلا أن نضع أن مبدأ الحركة حركة وهذا مدفوع فإن النهاية والمبدأ غير ما هو له مبدأ ونهاية ولذلك ليس مبدأ الخط خطًا ولا مبدأ السطح سطحًا.. ص 86-87.

الإسكندر[1] فاضرب في تفسيره عن تشكك ثاوفرسطس ولم يعرض له، وكان يجب على (أي) حال أن يذكره ويقول ما يراه فيه؛ ولسنا نجد ذلك في شرحه.

وهنالك استبان أن كل حركة حادثة فتتقدمها حركة، وكل متحرك حركة حادثة فله محرّك. ولما كان كل متغير في زمان ولم يكن للتغير جزء هو طرف، فكل ما يتغير فقد تغير. برهان ذلك، ليكن (هـ) يتغير، فأقول أنه قد تغير. فإن كان لم يتغير فهو فيما كان فيه،

---

(1) هو الإسكندر الأفروديسي وكان في أيام ملوك الطوائف ورأى جالينوس واجتمع معه... وبينه وبينه مشاغبات ومخاصمات فقد... قال أبو زكرياء يحي بن عدي أن الإسكندر شرح السماع كله... الفهرست، ص 252- الكلام على كتاب السماع الطبيعي بتفسير الإسكندر وهو ثمان مقالات قال محمد بن إسحق الموجود من تفسير الإسكندر الأفروديسي المقالة الأولة من نص كلام أرسطاليس في مقالتين، والموجود من ذلك مقالة وبعض الأخرى، ونقلها أبو روح الصابي، وأصلح هذا النقل يحي بن عدي والمقالة الثانية من نص كلام أرسطاليس في مقالة واحدة، ونقلها من اليوناني إلى السرياني حنين، ونقلها من السرياني إلى العربي يحي بن عدي ولم يوجد نص المقالة الثالثة من نص كلام أرسطاليس، فأما المقالة الرابعة ففسرها في ثلاث مقالات والموجود منها المقالة الأولى والثانية وبعض الثالثة إلى الكلام في الزمان، ونقل ذلك قسطا، والظاهر الموجود من نقل الدمشقي، والمقالة الخامسة من كلام أرسطاليس في مقالة واحدة ونقل ذلك قسطا بن لوقا، والمقالة السادسة في مقالة واحدة والموجود منها النصف وأكثر قليلًا والمقالة السابعة في مقالة واحدة ترجمة قسطا، والمقالة الثامنة في مقالة واحدة والموجود منها أوراق يسيرة. نفس المرجع، ص 250.

لكن قد خرج عما كان فيه فقد تغير وليكن ما عليه يتغير (ب جـ) فإن كان على (ب) فلم يتغير، ولكن قد تغير، فهو ضرورة فيما بينهما، فليكن على (د). ولا يتلو ما لا ينقسم على ذينك الوجهين [الورقة التاسعة والعشرون ألف] ما لا ينقسم، كذلك فبينهما بعد فقد تغير إذًا (هـ) على بعد (ب د). فإنما كان يمكن أن يكون المتغير لم يتغير لو تلا ما لا ينقسم ما لا ينقسم. وكذلك ما هو دائب يتغير فسيتغير، فليكن (هـ) متغيرًا على (ب جـ) إلى (جـ) فإن كان هو ذا يتغير، فلم يصل إلى (جـ)، لأنه لو وصل (إلى) (جـ) لم يكن هو ذا يتغير؛ إلا لو كان الآن يتلو الآن، فبينهما بعد، فسيتغير فيه[1].

فمن ذلك يوقف على المغالطة في التشكك القديم المشهور وهو متى مات الميت أقبل أن يموت أو بعد أن مات؟ فإن كان مات قبل أن يموت فقد مات وهو حي، وإن كان مات بعد أن مات فقد مات وهو ميت، فإن الموت إنما يكون في الآن – ولما كان كل متحرك فمن

(1) ابن رشد: وقد بقي من مطالب هذه الرسالة أن نبين أن ما يتغير أول ما يتغير فقد تغير وإنما كان قد تغير فقد كان من قبل يتغير، وكذلك الأمر في السكون وأن ما لا ينقسم فلا يتغير وأنه ولا واحد من التغاير غير متناه لا في الاستحالة ولا في العظم ولا في الآين من جهة ما الحركة فيه غير مستقيمة، فأما دورًا فذلك غير ممتنع بل لعله ضروري على ما سنبين بعد فنقول إن ما هو ذا يتغير فقد تغير فذلك ظاهر من قبل الزمان والعظم... فمن البين إن ما قد تغير فقد كان من قبل يتغير وبالجملة فإنما كان يمكن أن لا يكون ما قد تغير قد كان قبل يتغير أو ما يتغير قد كان من قبل لا يتغير لو تلا ما لا ينقسم ما لا ينقسم... ص 90-91.

شيء إلى شيء، فأقول أن المتحرك إذا تحرك فهو فيما إليه تحرك؛ وهذا بيّن فيما كتبناه في المبدأ قبل **هذا**[1]. وأرسطو يعتمد بيانه بأن يقول: أن المتغير إما أن يكون ترك الترك والمفارقة أو تكون المفارقة لازمة له. وإما أن يكون كل تغير فهو ترك ومفارقة أو يكون كل متغير فهو تارك أو مفارق. والمفارقة والترك إنما **هما**[2] بين موجودين لا بين موجود وما لم يوجد. فبين أن المتغير يفارق ما كان عليه. فأقول أنه لا يكون فيما إليه ولا هو فيما منه، فسيكون في غيرهما؛ وقد تغير، فهو إنما تغير إلى ذلك الوسط ومن ذلك الوسط إلى المفروض فيكون حركتان متشافعتان. لكن فرضنا إلى هذا ليس في شيء وسط. وأبين ما يوجد ذلك فيما لا وسط له، مثل الموجود ولا موجود؛ فإن (هـ) إن كان فارق الوجود فهو لا موجود وإن كان فارق لا موجود فهو موجود بعد مبدأ التكون. فالمتكون بعد هذا الفساد موجود، والفاسد لا موجود. وأما المستحيل، وبالجملة التحرك في الأوساط فإنما هو في الأوساط بما هي ما إليه. ولذلك متى فرضنا (ب) بردًا و(جـ) حرًا و(هـ) متوسطًا، وكان (جـ) يسخّن و(ب)[3] يبرّد فسيصيرا في متوسط مشترك يتغير كثير منه، ثم هو من البرد (ب هـ) وهو من الحر (هـ جـ). وإما كيف ذلك، فإذا تبين أن لكل متحرك محركًا وصحّ ذلك، إذن تبين أمر المتحرك.

---

(1) قارن أعلاه.

(2) [هو] في الأصل.

(3) فوق [(جـ) يسخن و(ب) يبرد] ما يلي بخط صغير: [جـ ط] يسخن و(جـ ط) يبرد].

فهذه هي المطالب التي وضعها أرسطو في الحركة مجردة، من حيث هي حركة طبيعية كانت أو قسرية. ولما كانت الحركة فيما هي تكون في موضوع وليست من الأمور الموجودة بذاتها، والموضوع يتحرك بوجود الحركة فيه؛ فإن التحرك هو وجود الحركة في المتحرك. فواجب أن ننظر ونطلب فيه تلك المحمولات والسبب هل هي أو ليس هي؟

فأقول إن كل متغير هو منقسم. [الورقة التاسعة والعشرون باء] وأرسطو بينه بأن قال: كل متغير فهو من شيء وإلى شيء. فلا يخلو أن يكون كله بما منه أو كله فيما إليه أو بعضه في هذا وبعضه في **ذلك**[1]. ويشترط أن يكون ما إليه الأول في التغير، فإن كان كل المتحرك فيما منه زمان التغير فهو ساكن لم يتغير، وإن كان هو وأجزاؤه ذلك الزمان فيما إليه فقد تغير. فلم يبق إلا أن يكون بعضه

---

(1) في أصل (هذا) وفي الهامش (ذلك). يقول ابن رشد: ونقول إن كل متغير في الأين والكيف فهو منقسم وذلك أنه لما كان كل متغير فإنما يكون من شيء إلى شيء والمتغير لا يخلو أن يكون فيما منه أو فيما إليه يتغير أولا يكون في واحد منهما أو يكون بعضه فيما منه وبعضه فيما إليه يتغير أولا فيكون ضرورة منقسمًا... فلم يبق إلا أن يكون بعضه فيما منه يتغير وبعضه فيما إليه يتغير أولا لأنه ليس يلزم أن يكون المتحرك ولا بد بعضه فيما منه يتغير وبعضه فيما إليه يتغير آخرًا فهو إذن منقسم – وإنما يشترط فيه أن يكون بعضه فيما منه يتغير وبعضه فيما إليه يتغير آخرًا. ابن رشد، رسائل، ص 81. من الجدير أن نشير إلى وجه الشبه القريب بين عبارات ابن باجة وعبارات ابن رشد.

في هذا وبعضه في[1] **ذلك**.

وهذا القول قد تشكك **فيه**[2].. المتقدمون حتى أن **الإسكندر**[3] يفصح فيه أنه مكان محير. وراموا نصرة هذا القول بأقاويل لمّا نصروه بها رأوا أنهم مستكرهون القول. والذي صرفوا إليه تشككهم هو أنه حكم بإطلاق على المتغير؛ والمتغير قد يكون قليلًا قليلًا وقد يكون دفعة. وقد سلّم هو (بـ) ذلك في الأولى، وذكره في الثامنة. وما ذكره **هؤلاء**[4] فموجود في كتبهم. فأقول أنهم مع ذلك لم يوفّوا الأمر حقه في تشككهم بحسب **قوليه**[5]، وتركوا مكانًا للتشكك فيه موضع؛ وهو أنه قد تبين في آخر هذه المقالة بعينها إن كل ما لا ينقسم فليس يتغير. فإن كان قوله - «يتغير» - في القولين دلّ به على معنى واحد، فالثاني فضل. إلا أنه هنا مضطر إليه ومستعمل له. فأما كيف يكون الثاني فضلًا فبحسب الذي يعرف بعكس النقيض، وهو موضع برهاني **يقيني**[6]. فإنه إن كان كل

(1) [هذا] في النص [وذلك] في الهامش.

(2) في الأصل موضع كلمة غير مقروء.

(3) الإسكندر الافروديسي وفي الأصل [إسكندر] بدون الألف واللام.

(4) [هاولاي] في الأصل.

(5) [قوله] في النص و[قوليه] في الهامش، يعني استعماليه لكلمة متغير.

(6) لابن رشد تعليق مطول على ابن باجة هنا ننقله لأهميته: وقد وقع للقدماء شكوك على أرسطو في هذا الموضع لأنهم كانوا يأخذون المتغير بعموم على ميع أجناس التغير كان حركة أو تابعًا لحركة وكانوا يأخذون المنقسم على أنه المنقسم بالنهايات وكانوا إذا أخذوا المتغير على العموم لم يصدق لهم أن كل متغير فبعضه فيما منه وفيما إليه إذ كان ليس يوجد هذا التغـير الذي =

يكون دفعة كما يوجد ذلك في التغير الذي يكون في الزمان وكانوا أيضا إذا أخذوا المتغير ها هنا على المتغير بالتقديم على ما كان يظنه ثامسطيوس لم يبين من ذلك أنه منقسم ذلك الضرب من الانقسام الذي بالنهايات من أجل أن بعضه فيما منه وما إليه إذ كان ذلك الانقسام يوجد للجسم من حيث هو متصل سواء كان تغيره منقسمًا أو غير منقسم.

وبالجملة يكون ما أخذه ها هنا كأنه سبب للانقسام ليس بسبب إلا بالعرض. وأما أبو بكر بن الصائغ فإنه جاوب عن الشك بأن ذلك الانقسام الذي قصد أرسطو إثباته للمتحرك هو الانقسام بالأعراض المتقابلة وإذا كان ذلك كذلك كان السبب فيه سببًا خاصًا وذاتيًا وهو كون المتحرك بعضه فيما منه وبعضه فيما إليه.

ولقائل أن يقول محتجًا لثامسطيوس أنه ليس ينكر أن تكون المطلوبات في البراهين المطلقة ليست بأول ولا بخاصة وخاصة ما كان منها في الدلائل لأن هذا البرهان هو أحرى أن يكون دليلًا من أن يعطي السبب والوجود. وأبو بكر يقول محتجًا لتأويله هذا على أرسطو أنه لو كان أرسطو إنما قصد ها هنا إنتاج الانقسام بالنهايات للمتحرك لما تكلف أرسطو فيما بعد أن يبين أن ما ليس بمنقسم فليس بمتحرك إذ كان ذلك ظاهرًا من ها هنا بقرب بحسب عكس النقيض وذلك أنه إذا تبين أن كل متحرك فهو منقسم أعني الانقسام بالنهايات تبين منه أنه ما ليس بمنقسم فليس بمتحرك.

وأنا أقول أ هذا كله عدول عن فهم برهان أرسطو وذلك أنه إنما كان يلزمه شك القدماء لو كانت المتغيرات في غير زمان هي بالموضوع غير المتغيرات في زمان وإنما يكون ذلك كذلك لو كانت المتغيرات التي في غير زمان توجد مفارقة للمتغيرات التي في زمن لكن لما كانت التي في غير زمان نهايات للتي في زمان صار الموضوع لهما واحدًا وإذا كان واحد أصدق إنْ كل متغير في غير زمان فهو متغير في زمان وإذا صح إن كل =

(ب) فهو (جـ) فكل ما ليس (جـ) فليس هو (ب). وإذا كان كل متحرك فمنقسم فكل ما لا ينقسم فلا يتحرك. برهان ذلك أنه إن كان غير منقسم واحد يتغير فشيء مما لا ينقسم متغير، فيتغير ما هو غير منقسم، فليس كل متغير منقسمًا، وهذا نقيض ما بينه.

فمما[1] يستحق أن ينظر (فيه) إن كان الأمر على ما يفهمه فحوى قوله، لم ترك استعمال هذا على قربه وعلى تقدمه في المعرفة به

= متغير في زمان فهو منقسم فقد صح إن كل متغير فهو في غير زمان وكان حمل مذهب أرسطو على هذا الوجه صحيحًا وبرهانه واضح ومقدماته أُولى وذاتية ولم يحتج أن يتأول عليه أن الانقسام الذي قصد ها هنا نهاية للمتحرك ما هو بالأعراض المتقابلة بدل الانقسام بالنهايات كما قال أبو بكر، فإن أرسطو إنما يتكلم ها هنا في انقسام المتصل بالذات الذي هو الانقسام بالنهايات فالعجب من القوم كيف أغفلوا هذا المعنى الواضح لأن الانقسام الذي يلفي للمتغير في غير زمان هو موجود له من حيث هو متغير في زمان، كما أن مساوات الزوايا للقائمتين هو موجود للمثلث المتساوي الساقين من حيث هو مثلث لا من حيث هو متساوي الساقين، ومن ها هنا يظهر أن الحركة منقسمة بانقسام المتحرك لأن الحركة الواحدة إذا كانت لعظم واحد فإن أجزاءها مساوقة لأجزائه ضرورة وإلا كانت حركة الكل غير مؤلفة من حركات الأجزاء وذلك محال وكذلك يظهر أيضًا أنها منقسمة بانقسام الزمان لأنها إذا كانت كلها في كله فأجزاؤها في أجزائه وكذلك يظهر أن الزمان منقسم بانقسامها وما فيه الحركة أيضًا هو منقسم بانقسامها. قارن ابن رشد في شرحه للمقالة السادسة من كتاب السماع الطبيعي، ضمن مجموعة: رسائل ابن رشد، ص 82-85.

(1) [فمن ما] في الأصل. وهذا النوع من الأغاليط كثيرًا ما يوجد عنه ابن باجة.

وبأمثاله؟ وكذلك أيضًا لم ذكر ذلك مرتين يذكر هنا برهانًا واحدًا وهنا براهين كثيرة؟ ولم فرق بينهما؟ وأيضًا فإن كان بين القولين خلاف حتى يكونا مطلبين، فكيف استعمل فيهما برهانًا واحدًا مشتركًا؟ وكيف لم يذكر على عادته إن هذا أمر قد تبين مما ذكره، إذ كان لازمًا لزومًا قويًا حتى يكاد يعد في المصادرة على المطلوب؟ ثم أنه إذا ذكر البرهان المشترك، كيف لم يتميز أن الذي يلزم عنه أولًا ما ثبت أولًا؟ ويلزم عنه هذا بحسب عكس النقيض؛ فقد استعمل عكس النقيض في السر من نفسه. هذا كله مما يستحق النظر فيه.

فأما إذا سلمنا سابق ما يفهمه القول، فوجود الحق فيه سهل. وإما بحسب ما رأيناه من بعد غوره فما أعسر وجود المذهب الذي يليق [الورقة الثلاثون ألف] بأرسطو فيه. ولننظر فيه من الطرق التي أفادها هو في صناعة المنطق، فننظر على كم نحو **يدل**[1] ما لا ينقسم ولا يتغير. فإن القضايا الحملية عددها مساو لعدد ازدواجاتها، ونطلب بيانها كلها. فمن هناك يمكن أن نقف على غرضه. فأما ما لا ينقسم فقد أحصاه هو في الخامسة، وأفصح أنه إنما يعني هنا الأصناف التي لخصها هناك. ولنذكرها على طريق الرسم وهي:

- ما لا ينقسم كما يقال في النقطة والخط والسطح.
- وما لا ينقسم وهو المتصل ما دام متصلًا.

(1) [ينزل] في قراءة [مج].

فلنطلب على كم نحو يقال تغير:

- والمتغير يقال على ما هو ذا يتغير إذا كان في حال التغير.

- ويقال على هذه إذا كانت بالقوة.

وما ينقسم يقال:

- على المنفصل كما يقال في القصيدة منقسمة إلى الأبيات.

- ويقال على المتصل على أنحاء، أولها وأعرفها الانقسام بالنهايات، فهو مقابل المتصل. وهذا الانقسام يصير به الواحد كثيرًا، والاتصال يصير به الكثير واحدًا. والمتصل إذا انقسم بالنهايات فسد ذلك المتصل وحدثت أعظام آخر في أجسام منحازة بنهاياتها أو متماسة أو منحازة بأمكنة مختلفة؛ وبالجملة فيفسد ذلك الموجود الواحد ويصير إما موجودات كثيرة أو يصير واحدًا بنوع من الاتحاد غير ذلك النوع.

- وقد يقال منقسم على أن يكون الجسم ذا عرضين متقابلين، وظاهر أنهما لا يكونان في جزء واحد، بل أن يكون جزء من الجسم من الجسم أسود وجزء أبيض أو جزء حارًا وجزء باردًا وجزء لينًا وجزء صلبًا. وهذا الانقسام لا يقابله الاتصال بل يقابله التشابه؛ فإن الجسم بهذا الانقسام يقال له مختلف الأجزاء وبعدمه يقال (له) متشابه الأجزاء.

- وقد ينقسم العظم **بالإشارة**[1] مثل أن نشير إلى جزء من هذه الورقة.

(1) [بالاستعارة] في قراءة [مج].

- وقد ينقسم بالأعراض المتقابلة التي تشيع في الحس كله، ويوجد في الجسم من طريق ما هو ذو جسم لا من أجل ما هو شيء آخر، كاللون والحرارة والبرودة وما جانسها؛ وهي التي فيها يمكن أن يوجد التغير المطلق. فأما التغير التابع للتغير فإنما يوجد فيما لا ينقسم بانقسام الجسم، كأنواع الإضافة وما جانسها. فأما هل كل ما يشيع في الجسم كله تكون فيه حركة؟ فالنظر فيه في غير هذا الموضع(1).

وإذا استقرينا القضايا المؤتلفة من هذه المعاني المقولـ(ـة) عليها هذه الألفاظ، وضح بأيسر تأمل أن كل ما يشرع في التغير فهو ضرورة منقسم بالأول الذي إليه يتغير؛ لأن المتغير إن كان في المكان، فليكن (هـ) وليكن مكانه (جـ ب) وليكن (جـ ب) سفلًا فهو بكونه في (جـ ب) أسفل وليكن [الورقة الثلاثون باء] (جـ د) هو مما يلي فوق فهو مباين لـ(جـ ب) وليكن (جـ) هو النهاية المشتركة للمكانين. فظاهـر أن الجـزء مـن (هـ) الذي من فوق (جـ)(2) من أجل ما هو ذو وضع، لا أن الجسم هو بذلك الجزء فوق؛ فإنه لو كان ذلك لكان كله فوق. وأيضًا فلو وضعنا جسمًا

---

(1) يذكر ابن رشد نحوين فقط مما يقال على المتحرك أنه منقسم وكلاهما مذكور عند ابن باجة، يقول ابن رشد: والمتحرك يقال فيه أنه منقسم على وجهين أحدهما كما يقال في المتصل أنه ينقسم إذا انقسم بالنهايات المأخوذة مما فيه فصار كثيرًا بعد أنْ كان واحدًا والثاني كما يقال في الجسم أنه منقسم إذا كان ذا عرضين متقابلين في جزئيْن منه... ص 81.

(2) [(أ هـ)] في النص و [(جـ)] في الهامش.

أعظم سمكًا من (هـ) مجانسًا له لكان ذلك الجسم هو فوق (هـ)، وهذا محال. أن الأجسام تكون أسفل سواء كانت صغيرة أو كبيرة، وهذا بيِّن بنفسه.

فإذا تحرك (هـ) إلى أن يكون في (جـ د)

فلا يمكن أن يكون دفعة في (جـ د)، لأنه ت أ ز جـ حـ د

لا يلي مكان مكانًا كما تبين فيما تقدم[1]. فليكن 19 190

(ب أ) في (أ ز) فيكون بعض (هـ) في (جـ)، و(جـ) هو جزء من (جـ د) الذي كان فوقًا، وبعضه في (أ جـ) وهو جزء من المكان الأول الذي هو (جـ ب). فلذلك بعضه فوق وبعضه أسفل. فإذا صار كل (هـ) في (جـ د) كان عند ذلك قد تغير بجملته، وقبل ذلك كان متغيرًا بجزء، فإن الحركة تنقسم بانقسام المتحرك على ما سنقوله.

وهناك استبان أنه لا يمكن انتقال دفعة أصلًا، وقد ذكر ذلك أرسطو عندما بين ن ما لا ينقسم لا يتغير فقال: أن كل متحرك فهو يتحرك ضرورة أصغر من قدره قبل أن يتحرك ما هو **مساو له**[2]. وظاهر أن المتحرك في المكان أنه إنما قبل التحرك من جهة أنه ذو

(1) الشكل المثبت إلى جانبه مثبت في الهامش وليس في النص.

(2) يقول ابن رشد: كل متحرك فهو يتحرك ضرورة أول ما يتحرك في مكان أصغر منه ثم في مساو له وما هو بهذه الصفة فهو متجزيء ضرورة. ص 93.

أجزاء وبها صار ذا وضع؛ وبكونه ذا وضع منقسمًا بالضرب الذي ينقسم به الواحد ولا يفسد اتحاده. واتفق ذلك في المكان، لأن المكان أول الجسم من طريق ما هو جسم.

فأما الحرارة والبرودة وما جانسهما فليس الجسم بها ذا وضع، فكيف الأمر بها؟ فإنه إن كانت الحركة إنما يكون قوامها بأن يكون الجسم ذا وضع، وقد يلزم أن يكون نظير ذلك في الاستحالة. فنقول أن كل مستحيل فإنه محيل، فإنه لا يوجد مستحيل من تلقائه كما يوجد متحرك من تلقائه؛ وإن المحيل أبدًا خارج عن المستحيل، وقد بين ذلك أرسطو عندما بين أنه لا يوجد متحرك من ذاته إلا في الحركة المكانية. وكل محيل فهو جسم، وكل جسم خارج عن جسم فهو منه على ذي وضع. فظاهر أن الجزء الذي يلي المحيل يتقدم في الاستحالة للذي يلي المستحيل دائمًا. ولما كان المحيل الأخير دائمًا ملاقيًا للمستحيل، على ما بينه أرسطو في **السابعة**، وكان التلاقي نوعًا من أنواع الاتحاد، فالمتحرك إذًا ذو وضع فهو ضرورة ذو أجزاء. وهو عندما يشرع في التغير ينقسم بما منه تغير وبما إليه يتغير.

فأما التغير الذي يكون بالاختلاط، فظاهر أن الاختلاط يتقدمه التماسّ على ما تبين في الأولى من كتاب **الكون والفساد**[1]. وكذلك الأمر في النمو والنقص. فبين أن كل متغير [الورقة الواحدة والثلاثون ألف] فهو منقسم بما إليه يتغير، وأنه أبدًا منقسم دايمًا ما

(1) قارن الكون والفساد، المخطوطة ورقة ثمانون باء وما بعدها.

دام يتغير؛ فإن كونه فيما بين ما منه وما إليه إنما هو في الآن على أنه منقسم بتلك الأوساط. فإذا كان في أحد الأوساط زمانًا وسكن لم ينقسم إلا بالوضع في المكان أو فبالأشد والأضعف بالأجزاء. فإذا بلغ الكل الضد كالماء إذا برده الثلج كله، بقي الثلج **جامدًا**[1] عند ذلك ولم يكن الثلج محركًا في ذلك الوقت أصلًا؛ بل يكون حافظًا للبرودة الحاصلة في الماء. فقد بان أن كل متغير في حال تغيره فهو منقسم بما منه وبالأول الذي إليه يتغير. وإذا كان ذلك فعكس النقيض اللازم هو إن كل ما ليس بمنقسم بما منه وبأول ما إليه فليس بمتغير. وهذا غير قولنا كل ما ليس من شأنه الانقسام فليس يقبل التغير، وهو الذي بين أرسطو بعد هذا. ولذلك ذكر النقطة فقال: ما ليس بذي أجزاء فلا يتغير[2] وقد بان أن هذا يلزم عن ذلك البيان الآخر، على أن يوجد ذلك مبدأ برهان لهذا. ولذلك كرر البيان بعينه، وسنقول في ذلك إذا صرنا إلى هذا المطلب.

وبين مما قدناه أنه لا يمكن أن يكون استحرار ولا تبرّد ولا استحالة على المعنى الأخص دفعة، لأنها إن كانت دفعة لزم ضرورة أن يكون المحيل شائعًا في المستحيل؛ ولا يكون منه ذا وضع ولا يكون نمو ولا نقص دفعة، فإن ذلك ظاهر، والتغير المطلق أصنافه

---

(1) الكلمة غير مقروءة في الأصل.

(2) هذه مقدمة تمهيدية لحديثه اللاحق عن صفات المحرك الذي لا يتحرك الذي ليس بذي أجزاء، انظر المخطوطة ورقة 55 باء وبعدها.

ثلاثة[1] على ما تبين في **الثالثة**[2]. فظاهر أن التغير دفعة هو تغير تابع لتغير، فهو تغير باشتراك الاسم وبالعموم. فالتغير يقال بخصوص على هذه الثلاثة. عند ذلك يصدق - «ولا تغير واحد دفعةً» - ويكون كل تغير فهو في زمان؛ ولا يكون في الآن تغير أصلًا. وإذا قيل بعموم كان بعض التغير في زمان وبعضه لا في زمان بل في الآن. ويكون ما هو في الآن منه دفعة هو ما يشيع في الجسم كله، فإن الدفعة إنما تكون معًا، ومعًا إنما يكون في ذي الأجزاء؛ وبعضه يكون في الآن ولا يكون دفعة إلا على التشبيه والاستعارة.

فأرسطو إذن لم يترك ذكر التغير الذي يكون دفعة لبيانه كما زعم ذلك قوم، ولا جهله كما زعم آخرون. فلا يحتاج إلى نصرة هذا القول **ممتن على**[3] أرسطو بالنصرة له كما فعله ثامسطيوس. ولا هو موضع حيرة كما يكرر ذلك **الإسكندر**[4]؛ والعجب منه إذ كان أحسن القوم كلهم نظرًا. بل قد تبين أن أرسطو لم يذهب عليه الأمر ولا تركه لبيانه؛ فيكون قد حكم حكمًا كليًا وأتى عليه ببرهان يلزم عنه الحكم **جزئيًا**[5]، فيكون ذلك غلطًا أو مغالطة. وهكذا أبدًا يوجد شأن هذا الرجل **وشأن**[6] مخالفيه. وأنت إذا تأملت ما قلنا

---

(1) [ثلثة] في الأصل.

(2) قارن أعلاه.

(3) كذا في الأصل.

(4) [إسكندر] في الأصل.

(5) [جزيا] في الأصل.

(6) الكلمة غير مقروءة في الأصل.

يتبين لك أنه لا يمكن **ذلك**[1] من أرسطو؛ فإنه إنما مقصده [الورقة الواحدة والثلاثون باء] أن يبين أمر المتحرك؛ ولم يعرض له في هذه المقالة إلا في آخرها. والمحرك يحتاج إليه ضرورة في - **أمر** -[2] بيان هذا الأمر، فلذلك عدل عما قلناه نحن واضطر إلى هذا البيان. فقد بان أن الذي فعله أرسطو ضروري في التعليم، وأنه جرى على المنهج القويم والطريق المستقيم في كل ما فعله.

(1) الكلمة غير مقروءة في الأصل.

(2) [آخر] في قراءة [مج].

4

المقالة السابعة

لما كان المتغير منه ما يقال بالتقديم ومنه ما يقال بالتأخير، فالمقول بالتقديم هو ما في الجوهر وفي الكم والكيف والأين على ما تلخص في **الثالثة** ومنه ما يقال بأنه تابع لهذا وهو ما في سائر المقولات. والذي فيه القول في السادسة هو ما يقال بالتقديم على ما لخصناه في شرحنا **للسادسة** وقد تلخص في تلك المقالة الأحوال العامة للمتغير بالتغير المطلق:

- فمنها ما يخص المتغير، مثل كونه منقسمًا بضروب الانقسام التي عددت هناك.

- ومنها ما يعم المتغير والتغيير. مثال ذلك إن كل متصل فهو منقسم، فإن هذا يعمّ المتغير والتغيير، لكن ليس كنه (ولما) كان التغيير بيّن الوجود، وكان بينًا أن أكثر أصناف التغـير عن مغير، لزم

أن ينظر في لواحق المغير من جهة ما هو مغير. فافتتح النظر في ذلك في هذه المقالة.

وقد وقع فيما قاله في هذه المقالة للنظار اختلاف آراء[1] (فإن) بعضًا (ذهب) إلى أن ظنها فضلًا وبعضًا إلى أن ظنها مكررة. **وثامسطيوس**[2] فإنه حذف منها كل ما في أولها، لأنه رأى أن تلك

(1) [أصار] في الأصل.

(2) أحد شراح أرسطو ذكره ابن النديم في الفهرست مرارًا عديدة، والموضوع الذي يناقشه أبو بكر هنا من الموضوعات التي أثارت مناقشات ومشاحنات طويلة، وخلاصة الموضوع أن هناك شكوكًا عديدة في أن المقالة (أو الكتاب) السابعة من السماع ليست جزءًا من الكتاب في الأصل، لأن براهينها وحججها تختلف عن سائر مقالات السماع =

المعاني قد تبينت في الثامنة بالبراهين الخاصة بها. حتى يقع اختلاف الآراء فيها أن اللف[1] في ذلك جالينوس مقالته المشهورة في قلب أقاويل أرسطو المكتوبة فيها. ونحن ننظر في ذلك على ما وضعناه في المقالة المنتقدة على أرسطو في السادسة، لنقف به هل ذلك لسهو اتفق على أرسطو فأصاب مناقضوه، أو ذلك لتقصير الجميع عن بعد غوره في النظر كعادتهم معه؟

فنقول أن المحرك أمر موجود، وأن منه محركًا لا يحرك بأنه يتحرك بل يحرك وهو لا يتحرك. وأن منه ما يمكن أن يتحرك وهو إذا كان المحرك جسمًا. ومنه ما لا يتحرك إلا بالعرض **كالصناعي**[2]. فهذه أمور بينة بنفسها، وأما هل لكل متحرك **محرك**[3]، لزم ضرورة إما أن تكون غير متناهية، أو لزم وجود محرك لا يحرك بأنه يتحرك بل يحرك بنفسه (لا) من غيره. والمحرك الأول يقال على أنحاء:

- أحدها المحرك الذي يحرك لا بأنْ يتحرك، كالثلج يبرّد الإناء

= الأخرى ولأن هناك اتصالًا ما بين موضوع المقالة السادسة وموضوع المقالة الثامنة. إلا أن ابن باجة يؤكد أنها جزء من الكتاب بما في ذلك أجزاؤها الأولى، لأنها تتحدث عن محرك أول غير المحرك الأول الذي يعرض له أرسطو في الثامنة...

(1) كذا في الأصل والصحيح [ألف].

(2) [كالصناعة] في الأصل.

(3) [متحرك] في النص وهو مصححة في الهامش.

لا بأنه يتبرّد فإن الثلج يبرّد الإناء والإناء يبرّد الماء والإناء يبرّد ويتبرّد معًا، والثلج يبرّد ولا يتبرّد. وقد يمكن للثلج أن يتحرك بأنحاء من التحرك أُخر.

- وقد يقال على ما يحرك ولا يتحرك ولا يمكن [الورقة الثانية والثلاثون ألف] فيه أن يتحرك إلا بالعرض.

- وقد يقال على ما يحرك ولا يتحرك لا بالذات ولا بالعرض. فظاهر أن القول الأول حد لأنه بين الوجود. وأما الثاني فإنه أيضًا بين أنه معنى الوجود، فإن الصناعة تحرك ولا تتحرك ولا يمكن أن تتحرك إلا بالعرض. وأما المعنى الثالث فليس يتبين وجوده إلا ببرهان، فهو حدّ بالقوة لأنه قول شارح.

فبين أن الفحص عن هذه وعن لواحقها أنواع **ثلاثة**(1) يعمها لواحق ويختص كل واحد منها أيضًا بلواحق.

- فأما الفحص عن الأول فهو في هذه المقالة.

- وأما الفحص عن الثاني فهو في الثامنة.

- وأما الفحص عن الثالث، وهو الغاية من المقالات السبع، ففي آخر الثامنة حسبما تقدمنا فقلناه في أقاويلنا في غرض هذا الكتاب. فقد بان أن المعاني المكتوبة في هذه المقالة ليست تكريرًا ولا معانيها معادة، ولا المكتوب هنا هو المكتوب هناك، فإن المطلوبات ليست واحدة.

---

(1) [ثلثة] في الأصل وهي شائعة الاستعمال في النصوص القديمة.

فأما هل البرهان الموضوع ها هنا منطقي أو برهان وجود؟

فنحن ننظر فيه فنقول أولًا: أنه قد تبين أن أجناس التغير **ثلاثة**(1):

- فأما النمو والنقص، فظاهر أن المحرك فيهما لا ينمّي بأن يُنمي ولا يذبل بأن يذبل. ففي هذا الجنس من الحركة محرك أول ضرورة ينتهي إليه لا يتحرك بتلك الحركة ضرورة.

- وأما في الاستحالة فقد يظن أنه يوجد محرك متحرك، فإن النار تسخن الإناء، والإناء يسخن الماء. إلا أن النار لا تسخن. فإن كان ذلك فقد تمكن استحالات متعاقبة غير متناهية ومتحركات متواليات.

- وأما الحركة في المكان فأمرها أكثر أشكالًا وأشد اعتياصًا، فإن المحرك يحرك بأنه متحرك بذاته لا بالعرض. فإن لم يكن وجود متحركات غير متناهية فسينتهي الأمر ضرورة إلى أحد أمرين: إما إلى وجود محرك لا يحركه غيره، فإن كان لا يتحرك فقد انتهى الأمر إلى وجود محرك أول لا يتحرك، على ما وجد في سائر أجناس التغير. فإن كان متحركًا فليس يحركه غيره بل هو يحرك ذاته.

فأما في الاستحالة فالقول بوجود شيء يحيل نفسه غير معروف ولا بين بنفسه. وأما في الحركة في المكان فوجود ذلك بين بنفسه لا سيما في الأجسام الطبيعية. والمتحرك من تلقائه داخل في هذا

(1) [ثلثة] في الأصل.

الجنس، ولا يمكن وجود ذلك في الاستحالة. فإن نحن وضعنا (أ) يحركه (ب) و(ب) يحركه (جـ) وهو يتحرك، كان القول فيه واحدًا، فإن كان الأمر يمر إلى غير نهاية، كانت أجسام غير متناهية تحرك وتتحرك في زمان متناه. فليكن على حركة (أ د) وعلى حركة (ب هـ) وعلى حركة (جـ ز) وليكن على زمان حركة (أ ط)، فالحركة المجموعة من (د هـ ز) غير متناهية في زمان متناه.

فإما كيف يلزم عما وضع حركة [الورقة الثانية والثلاثون باء] غير متناهية؟

فنحن نقوله، فإنه إنما يلزم بما نقوله. وذلك أن **المحرك**[1] الذي يحرك بأنه يتحرك، إنما يحرك بأن يلقي المتحرك، إما أن يتصل به أو يماسه والعظم يكون واحدًا إما بالاتصال وإما بالمماسة. ولأن هذا المحرك متحرك، وكل متحرك فهو منقسم فظاهر أنها أعظام، وكل عظم مؤلف من أعظام غير متناهية فهو غير متناه. فعظم (أ جـ) غير متناه. فعظم غير متناه يتحرك في زمان متناه، هذا ما لا يمكن سواء كانت حركته متناهية أو غير متناهية، حسبما بيناه في **السادسة**.

ولما كانت الحركة، على ما بيناه في السادسة، شايعة في المتحرك ومنقسمة **بانقسامه**[2] وممتدة بامتداده، كانت حركة غير المتناهي غير متناهية سواء كانت في طول متناه أو طول غير متناه. والذي لزم عن

---

(1) [المتحرك] في النص وهي مصححة في الهامش.

(2) [بأقسام] في النص وهي مصححة في الهامش.

القول الأول هو وجود حركة غير متناهية بهذا النحو في زمان متناه. والمحال لم يلزم من أجل ذلك وإنما هو من أجل أن غير المتناهي لا يتحرك في زمان متناه بل لا يتحرك أصلًا. فقد لزم ضرورة في كل متحرك + **عن غيره** +[1] أن ينتهي إلى محرك لا يحركه غيره. فإن كان محرك ما أول يحرك لا بأن يتحرك عن غيره فذلك متحرك بذاته. فإلى هنا انتهى النظر بأفلاطون، ولذلك يرسم النفس أنها شيء يحرك ذاته[2].

غير أن القول لم يلزم أن مثل هذا لا يحركه غيره بالإطلاق، بل إنما لزم عنه أنه لا يحركه محرك خارج عنه، **فإنما ألزمه بحال ما**[3].

---

(1) [عن غيره] موجودة في النص إلا أن فوقها إشارة تشير إلى أنها زائدة.

(2) يقول ابن باجة: ولما تبين لفلاطن أنها يجب أن ترتب في الجوهر،... ولما كان يضع أن صور الأجسام المستديرة أنفس نظر فيما تشترك فيه هذه كلها فوجد الحس يختص بالحيوان ووجد الحركة تعمها كلها، فلذلك حدها بأنها شيء محرك ذاته فإن الشيء دل به هنا على ما يدل قولنا موجود. وإنما حدها (حده في الأصل) كذلك لأنه كان يرى أن كل محرك فهو متحرك، إذ كان لا يمكن (الورقة 142 باء) عنده أن يحرك شيء دون أن يتحرك، وقد فحص عن هذا القول في السابعة من السماع. قارن ابن باجة، المخطوطة، ورقة 142. ويتابع ابن باجة قائلًا: لما نظر في هذه الأمور ووجد قولنا... ثم تأملها من هذه الجهات تمم ما كن أفلاطون وقف دونه.. قارن صفحة 107 أدناه.

(3) [فإنما ألزم محال ما] ، كما يقرؤها الدكتور محمد صغير حسن المعصومي قارن كتاب النفس لابن باجة، تحقيق المعصومي دمشق، 1960، ص 41، ملحوظة (2).

فها هنا ضرورة موضع فحص: هل **كل**[1] محرك فهو ضرورة خارج عن المتحرك أم ليس كذلك؟ فإن كان المحرك أبدًا خارجًا عن المتحرك **فالمحرك**[2] ذاته هو محرك متحرك معًا. ومن جهة واحدة. لكن إذا كانت الصناعة تكون عنها أجسام صناعية محركها فيها كالمتكافات وما أشبهها فما الذي يمنع الطبيعة أن تصنع مثل ذلك؟ فإن هذه المتكافات والأشياء الصناعية التي يخفى محركها يظهر للحس أنها تتحرك من قبلها، فيقع العجب منها. وأيضًا فإنه إذا اجتمع محرك ومتحرك تحركت الجملة المجتمعية منها. وكثيرًا ما يخفي علينا المحرك من المتحرك ولا سيما فيما لا يدركه الحس إدراكًا تامًا، فيظن أن الجملة متحركة بذاتها. ثم إذا أمعنا في النظر فقد نجد مثل ذلك في الطبيعة. فإنه قد يكون مريض يعلم صناعة الطب فيبريء نفسه، فهذا محرك ذاته والمحرك صناعة الطب، والمتحرك هو القابل للصحة. فإن جالينوس قد أبرأ نفسه من وجعه. فقد كان في جالينوس شيئان: أحدهما القابل للصحة، وهو المتحرك، والطب هو المحرك. وهذان اثنان قد ينفرد أحدهما عن الآخر لأنه ليس أحدهما الآخر بالذات. فلو كان أحدهما للآخر بالذات ولازمًا له ضرورة لوجد ما له مثل [الورقة الثالثة وثلاثون ألف] هذا المبدأ متحركًا بذاته ولخفي علينا أمر هذا المتحرك.

فمن هذه الأمور قد ينبغي أن نشك في المحرك ذاته. ويجب لنا

(1) [كان] في الأصل.

(2) [فالمتحرك] في النص وهي مصححة في الهامش.

أن نفحص عنه. فيجب لنا أن نكتسب مقدمات أول نستعملها في الفحص عنه. والطرق في اكتسابها أن نتأمل المتحرك عن غيره ونأخذ الأحوال اللازمة له من حيث هو متحرك عن غيره. ونتأمل المحرك ذاته هل نجد فيه شيئًا منها أم لا؟

فلننزل محركًا ذاته (أ ب) ومتحركًا عنه (بجـ) أ ب جـ فإن تحرك إلى ناحية (جـ) كانت الحركة اندفاعًا عن دفع، وإن تحرك إلى ناحية (أ) كانت (الحركة) إجذابًا عن جذب. ولنضف إليها (د) أ ب جـ د فتكون الحركة على تلك السبيل، فإن كان المحرك ذاته (بجـ) كانت الحركة أبدًا مركبة من انجذاب واندفاع، وكان المنجذب والمندفع (أ ب) و(جـ د) وكان (ب جـ)[1] وكان (ب جـ) يجذب، ويدفع معًا. ولنضف إليها (هـ ز ح) أ ب جـ د هـ ز ح[2]، وليكن محرك ذاته (أ ب) فظاهر أن (أ ب) إن سكن كفت الحركة جملة لأنه المحرك الأول، وإن لم يسكن (أ ب) وسكن (بجـ) سكنت المتحركات وسكن (أ ب) بسكونها أو تحرك بحركة أخرى. وكذلك إن سكن (جـ د) سكن ضرورة (د هـ ز ح) وإما (أ ب بجـ) فإما أن تسكن أو تتحرك حركة أخرى، أما من ذلك النوع أو من[3] نوع

(1) [أ ب و جـ د] في الأصل وقد غيرنا قليلًا في ترتيب الحروف حتى يستقيم المعنى.

(2) في الأصل أ ك ب جـ ط د هـ ز ح، ولست أدري من أين أتت (ك) و(ط) ويبدو أنها تشير إلى نقص في النص خاصة وأن المؤلف يذكرها فيما يلي.

(3) ساقطة من النص ومضافة في الهامش.

آخر. وكذلك إن نحن أخذنا من المتحركات، أيها كان، جزءًا، وليكن من (جـ د) عليه (ط د) وسكن، سكن ضرورة ما بعده، كما سكن عند سكون كله. وكذلك إن أخذ ذلك الجزء من (أ ب) وليكن (ك ب) سكن على نحو ما سكن عن (ط د) فإنه يمكن أن يتحرك (أ ك) على نحو ما كان يتحرك (أ ط) لا فرق بينهما. ثم إنا إن أنزلنا (أ ب بجـ جـ ـد) وجميعها متحركة من ذواتها (و) حركاتها متساوية السرعة حتى لا تتغير عن وضع بعضها من بعض، فإن ذلك ممكن مثل السالكين في مضيق، كان منها جملة متحركة بذاتها، لأنه ليس واحد منها محركًا لغيره. ولتتحرك إلى ناحية (ح) فإن سكن (ز ح) سكنت الجملة أو تحركت ضربًا آخر من الحركة. وكذلك إن سكن (أ ب) إما أن سكن الجملة لسكونه، وذلك إن كانوا منتظمين برباط يربطهما مثل (حال) المصفودين في قرن، أو تحرك الباقون تحركًا يتغير به وضع أجزاء الجملة. مثل أن يكونوا مصفودين بحبل واحد، فإ تحركت الجملة فقد صارت الجملة مؤتلفة من متحرك من ذاته ومن متحرك من غيره. فهذا لاحق شامل لكل ما يتحرك عن غيره ولكل ما يتحرك من ذاته إذا كانوا[1] جملة.

فلننظر هل لحق هذا من جهة أنها متحركة عن غيرها أو من جهة أنها متحركة بالإطلاق؟

فنقول أنه متى سكنت جملة (أ ح) عن سكون (أ ب) فذلك إنما

(1) كذا في الأصل.

كان من أجل أن السبب المحرك قد كف، ولا يحتاج في ذلك إلى سبب غيره. وإما سكون أحد المتحركات غير (أ ب)[1] فقط [الورقة الثالثة والثلاثون باء] فإما بأن[2] **ذلك** عن قوة مقابلة لقوة (أ ب)، فإن المتحركات المتقابلة إنما تتقابل في الموضوع فيكون **أيهما**[3] وجد وجد بطل عنه وجود الآخر. فأما إذا كان الموضوع أكثر من واحد لم تتقابل، ففي الموضوع يكون التغالب. فأيهما كان أقوى عند الموضوع قبل فعله وبطل فعل الآخر. فإن لم يكن هناك موضوع لم يتقابل الفاعلان وبطل التغالب. فظاهر أن سكون الجملة عن سكون الجزء إنما كان من جهة أن المحرك يكف من قبل نفسه، أو من قبل أن مضادًا يقاوم. **وكفه**[4] من تلقائه إما بفناء قوة المحرك أو كلاهما أو بطلان سببه فقط، **وإما بأن**[5] تكمل الحركة بوصول المتحرك إلى حيث يحرك. فأما قوة المتحرك فلا تبطل إلا ببطلان وجودها، **وذلك عند كمال**[6] المتحرك. فمتى وجد المتحرك فلا توجد الحركة إلا بوجود قوة محركة بالحال التي هي بها محركة، وبأن لا تكون هنا قوة محركة مضادة أصلًا. فمتى وجد المحرك

---

(1) [أ ب] محرك ذاته كما وضع فهو إذًا متحرك.

(2) الكلمات غير مقروءة تمامًا في الأصل.

(3) [أيهما] في الأصل و[أيها] أصح إلا أنه من الواضح أن الحديث عن متقابلين اثنين.

(4) [وكفافه] في الأصل.

(5) [وإما أن] في الأصل.

(6) [وذلك عند كمال]، ساقطة من النص ومضافة في الهامش.

والمتحرك بالحال التي يكون بها المحرك محركًا والمتحرك متحركًا ثم **لا**[1] توجد حركة، فهناك ضرورة قوة مانعة مقاومة للمتحرك بالحال التي هي مانعة للمتحرك أن يقبل أثر المحرك. والمتحرك إذا لم يصر آخر (أ) وذلك (بـ) أن ينقسم منه جزء، (وقد) تبين **أنه**[2] تفسد حركته إما بسكون أو بحركة مقابلة. فمتى فسدت إلى سكون قبل أن يكف المحرك، فهناك قوة مضادة. ومتى فسدت إلى حركة أخرى مقابلة لتلك، كيف كان التقابل، فهناك قوة محركة أخرى، وهذا بيِّن.

وهذه القوى إذا تقاومت فإن بقي المحرك على اتصاله سكن ضرورة، وإن انفصل تحرك حركات مختلفة وهذا كله بين بنفسه. ولسنا نجد ذلك في المتحرك عن غيره فقط بل نجده في الجملة المؤلفة من متحركات بذواتها، فإنّا نجد هذا بعينه فيها. وكذلك نجده في المتحرك من ذاته إذا فرضناه مفردًا، فإنا نجد جزءه إذا سكن، سكن الجميع عن تلك الحركة. فبحسب المقدمة المأخوذة من هذا التصفح نجد المتحرك عن غيره إذا كف شيء عن الحركة كف هو. فإن كان الكاف هو المتحرك كان ذلك **بسبب**[3] عدم الحركة. وإن كان غيره كان ذلك عارضًا عن سبب الكف. وتابعًا له. وإما المتحرك عن غيره في هذا المثال فقد اجتمع فيه أن يكون متحركًا عن

---

(1) [لم] في الأصل.

(2) [عنه] في الأصل.

(3) كذا في الأصل ولعل [سبب] أصح.

غيره وأن لا يكون ذلك الغير خارجًا.

فليت شعري هل لزم اللاحق الذي ليس بسبب من جهة[1] تغاير المتحرك والمحرك أم من جهة كونه خارجًا عنه؟

فلننظر في ذلك فنقول، أن تحريك المحرك للمتحرك من جهة ما هو متحرك على أربعة أوجه: حمل وتدوير ودفع وجذب. والمتحرك على أنه محمول هو متحرك بالعرض لأنه جزء من متحرك. وأما التدوير فهو مؤلف من جذب ودفع[2]. فتحريك المحرك هو ضرورة دفع أو جذب أو مركب منهما. وتحرك المتحرك هو اندفاع وانجذاب أو مركب منهما. وأما تحرك المتحرك [الورقة الرابعة والثلاثون ألف] من ذاته فليس بدفع ولا جذب، لأن الدفع والجذب يوجد في حدهما وضع المحرك من المتحرك، وهناك إن كان متحركًا من ذاته فليس فيه تغاير، فكيف يكون هناك وضع؟ وإن كان محرك هو المتحرك على جهة أن قوامهما بالموضوع أو قوام الموضوع بهما، كيف كان، فليس هناك وضع أصلًا. فإذا كانت حركته ضرورة ليست اندفاعًا ولا انجذابًا، فالدفع والجذب ضرورة إنما بلزمان حركة المتحرك عن محرك خارج عنه، وكذلك الحمل.

---

(1) [لأجل] في الأصل.

(2) يقول ابن رشد: فإن كل حركة إنما هي جذب أو دفع أو حمل أو تدوير. وجميع الحركات الجزئية داخلة تحت هذه. أما الحمل فالمتحرك فيه متحرك بالعرض وأما التدوير فإنه مؤلف من جذب ودفع... قارن ابن رشد، رسائل، ص 101. وانظر وجه الشبه بين هذا وبين كلام ابن باجة أعلاه.

وأما وجود المحرك مغايرًا للمتحرك فإنه يلزم عنه، إن كان له مقاوم، التغالب ضرورة، لأنه يكون متقابلان وموضوع واحد. فإن المقابل لا يحمل مقابله. فإنه متى ورد حار على بارد وغلب البارد فليس يغلبه على أن يقلب البرد حرًا، فإنه الفعل لا يتحرك، وإنما يتحرك ما بالقوة. والماء هو المستحيل، وهو الذي نفذ البرد الذي كان فيه ويصير عوضه حر. ولا يغلبه على أن يصير الحر ضرورة للبرد فإنهما متقابلان، بل إنما يغلبه على الموضوع الذي هو بالقوة. فحيث القوة فهناك القبول وحيث القبول فهناك القوة ضرورة.

فالمغالبة ضرورة في التقدير تحتاج إلى **ثلاثة**[1] أشياء: متقابلان وموضوع. والموضوع هو ما بالقوة وهو قابل للتغير. والمتقابلان هما المغيران. فحيث كان الغالب في المتغير فذلك المتغير يتغير عن غيره ضرورة. والمتحرك من ذاته يمكن أن يغالب على تحريكه وهو أن يقابله محرك مضاد، ويقاومه المقابل على أنحاء:

- منها أنه لما كان (أ ب) متحركًا بذاته فمحركه ضرورة يكون فيه. فالمقاوم ضرورة يكون خارجًا عنه، فسيكون ذا وضع منه. فسيسكن أما جميعه وأما جزء منه، وإذا سكن جميعه فقد سكن جزء منه. فضرورة سيسكن جزء منه، فيسكن بسكونه الجميع وتفسد حركة المتحرك.

- وقد يقاومه بوجه آخر وهو، أن يستحيل المتحرك إلى نوع

(1) [ثلثة] في الأصل.

آخر، فتبطل ذات المتحرك ويخلفها ذات أخرى، فتتحرك حركة أخرى. كقطرة مطر تكون في الصيف، فإن الهواء يحيلها، أو جلّها، فتصير هواء قبل أن تصل إلى الأرض. ولذلك متى كان السحاب قريبًا من الأرض جدًا كان قطر المطر أكبر **ومتى**[1] كان بعيدًا كان قطره أصغر.

- وقد يقاومه بوجوه آخر، فلو كان المتحرك من ذاته على وجه يكون به المحرك هو المتحرك بعينه، لم يكن له مقابل يحرك ذلك المتحرك، وكان إذا فسد التحريك فسد المحرك لأنه هو بعينه، **ولاحتاج**[2] المقاوم له إلى موضوع يغالبه فيه. فإنما كان يغالبه في وجوده في الموضوع، لا في تحريكه للموضوع، فإن الموضوع بعينه واحد لهما. وليس إذا حرك المحرك المقاوم الخارج جسمًا طبيعيًا أحاله عن طبعه في التحرك، فإنه لو كان المتحرك [الورقة الرابعة والثلاثون باء] الطبيعي ليس فيه **المحرك غير**[3] المتحرك بل كان المحرك هو المتحرك بعينه، كان المقابل بالطبع لا يحرك ذلك الجسم ولا يسكنه، خلاف ما في طبعه أصلًا. فإن ذلك إنما كان يمكن لو كان في[4] الممكن أن يستحيل نوع إلى نوع. مثال ذلك أن يصير الحر بردًا والإنسانية فرسيّة والبياض سوادًا. وكانت عند ذلك يدل من

---

(1) هكذا في النص أما في الهامش فهي مستبدلة بـ[إذا]، والنص أصح.

(2) هكذا في النص أما في الهامش فهي مستبدلة بـ[لا احتاج]، والنص أصح.

(3) عبارة [المحرك غير] ساقطة من النص ومضافة في الهامش.

(4) كذا في الأصل، إلا أن [من] أصح.

هذه أسماؤها على ما يدل عليه الأبيض والأسود. وذلك كله محال وخلف لا يمكن. وأيضًا فإن كل شيء إنما يستحيل إلى المقابل، كما تبين في **الأولى** من هذا الكتاب. ومقابل المتحرك الساكن، وليس للمحرك، من جهة ما هو محرك، مقابل يتغير إليه. فإن قيل أنه يكف عن التحريك، والكف تغير، فهذا تغير تابع لتغير. فإن شيئًا آخر يتغير فيصير بحال لا يقبل معها تحريك المحرك، فلا تكون حركة ولا تحريك. وهذا قد لخص في غير هذا الموضع.

وأرسطو لما نظر في هذه الأمور وجد قولنا – كل ما يكف عن الحركة **بكف**[1] غيره فهو متحرك عن غيره – بينة بنفسها **ظاهرة**[2]. ثم تأملها من هذه الجهات تمّم ما كان أفلاطون وقف دونه، وأنتج: إن كل متحرك فمحركه غيره بالإطلاق. ثم كمل البرهان على وجود المحرك الأول بأن لخص الجهة التي لا يلزم بها وضع المحال. فكان ما وقع عليه أفلاطون قابلًا للتمام فتممه أرسطو، أو بين أن هذا بعينه يلزم في الاستحالة. فإن المحيل المقاوم يسكن جزءًا من المستحيل فيسكن الكل. وذلك بين بنفسه لأن المحيل خارج عن المستحيل.

فقد ظهر مما قلناه أن الذي فعله أرسطو لم يعدل فيه عن طريق

---

(1) [بكفاف] في الأصل.

(2) يقول ابن رشد: يضع أرسطو عدة مقدمات في بيان أن كل متحرك فله محرك إحداها هي: أن كل ما يسكن بالطبع بسكون غيره فهو متحرك عن غيره.. إلخ. قارن ابن رشد، رسائل، ص 97.

التعليم ولا كرر ولا نقص ولا خرج عن سبيله مع من ناقضه. فأما أن تقديم ذلك **واجب**[1] وأنه يستعمله فيما بعد، فقد استعمله في الثامنة في قوله: «فقد يقف فيكون متحرك **عن**[2] ساكن أو عن محرك ذاته. وأيضًا (يستعمله) في القضية الشرطية وهي قوله: لما كان الشيء الذي تحرك أما هو يتحرك عن غيره وإما وهو **المحرك**[3]. فإن هناك بان أن المحرك إما متحرك وإما ساكن.

وقد يتشكك متشكك فيقول: أن أرسطو قد أطلق الحكم على كل متحرك يسكن جزء **منه**[4]، وعلى ما تبين إنما يمكن ذلك فيما له مقاوم. فالأجرام المستديرة متحركة على رأيه من ذواتها، فإن لم تكن داخلة في قوله فليس يمكن أن يسكن جزء منه فقط. فيكون البرهان جزئيًا وقد انتج عنه كليًا. وهذا أحد أنحاء الأقاويل السوفسطائية. وإن كانت داخلة فيها فقد وقع ما لا يمكن، فلزم عنه ما لا يمكن **عنه**[5]. وإن كان لمحرك جسم منها مضاد فحركته ضرورة ليست

(1) العبارة من بداية [ولا خرج] حتى [واجب] ساقطة من النص ومضافة في الهامش.

(2) [غير] في النص وهي مصححة في الهامش.

(3) [متحرك] في الأصل.

(4) يقول ابن رشد: يقول أرسطو إن كل ما سكن بسكون جزء منه فهو متحرك عن غيره ضرورة والمحرك فيه غير المتحرك. ابن رشد، رسائل، ص 95.

(5) ابن رشد يرد على ما يقوله ابن باجة هنا وعلى ما يأخذه الأخير على أرسطو فيقول: لكن قد يتشكك على هذا القول أن المتحرك إنما يمكن فيه =

متصلة ولا دايمة.

فنقول: أنه ليس لصورها [الورقة الخامسة والثلاثون ألف] أضداد، هذه، فذلك مما يسلمه هو بل يبرهنه ببرهان صحيح لا مرية فيه. وإما أنها داخلة تحت الوضع المطلوب فذلك مما يسلمه، فإنه لم يشترط وإمّا وضعه ما يمكن، فقد وضع لعمري ما لا يمكن لكن من جهة ما لا يمكن. فإن النار لا يمكن أن تكون باردة، لكن من أجل أنها نار لا من أجل أنها جسم ولا من أجل أنها متحركة. وكذلك الأجرام المستديرة لا يمكن أن يسكن منها جزء، من أجل أنه لا مضاد لمحركها لا من أجل أنها متحركة. فإن وضعنا جرمًا متستديرًا لا يمكن أن يسكن فقد وضعنا أن لا مضاد لمحركه، فقد

= أن يسكن بسكون جزء منه فيما السكون فيه ممكن فإما أن نبين أن هنا شيئًا يمتنع عليه السكون كما يرى أرسطو في الأجرام السماوية فكيف - ليت شعري - يوضع في هذه ممكنًا ما ليس بممكن وإذا كان هذا هكذا وكان السكون ممتنعًا في بعض المتحركات كان هذا البيان جزئيًا ولم يتضح منه أن كل متحرك فله محرك وكان لأن يكون قياسًا مموهًا أحرى منه أن يكون برهانًا فنقول: إن كان ها هنا جسم متحرك يمتنع عليه السكون فليس امتناع ذلك عليه من حيث هو متحرك بل من حيث هو متحرك بصفة ما كأنك قلت من حيث محركه أزلي أو من حيث له ضد وأما من حيث هو متحرك فيمكن فيه فإذا الممكن هناك... والعجب من أبي بكر (يعني ابن باجة) كيف حل هذا الشك ها هنا بمثل هذا الحل ولم يفعل ذلك في السادسة حين قال أنه ليس وجد لكل متحرك متحرك أسرع منه ولا لكل إبطاء أبطأ منه وعدل في ذلك عن بيان أرسطو إلى بيان آخر لكن ليس هذا مما نحن بسبيله.. رسائل، ص 97-98.

لزم ضرورة أن له محرك غيره. وليس ما لا يمكن هنا من جهة ما وضع بل من أجل شيء آخر غير ما وضع. وإنما كان يستحيل لو وضع ما لا يمكن، من جهة أنه لا يمكن مثل أنه لو وضعه متحركًا ساكنًا معًا. فإن هذا لا يمكن من أجل ما هو ما هو. وأما وضع ما لا يمكن من جهة أنه لا يمكن **فيكون**(1) وضعه بالذات، فذلك لم يضعه ولا يمكن أن يوضع في تعليم أصلًا. **وأما**(2) وضع ما لا يكن لا من جهة ما لا يمكن بل من جهة أنه ممكن، فقد وضع ما لا يمكن بالعرض. وهذا فكثيرًا ما يستعمل **مثل**(3) أقواله في تعاليمه: أن الأرض كلها متحركة، ومثل قول **فلاطن**(4) «فلننزل أن الكل قد عدم»، وغير ذلك.

والمحرك قد يقال على الغاية وقد يقال على الموصل إلى الغاية، وهو مبدأ الحركة ومنه يوجد ابتداؤها. وعند الغاية يوجد آخرها إذا كانت على المجرى الطبيعي. والمحرك الخارج منه بعيد ومنه قريب، والقريب هو أبدًا والمتحرك معًا في المكان الأول، ولذلك يتلوه من غير أن يوجد بينهما جسم أصلًا. وأرسطو بين ذلك بالاستقراء، وهو أن كل حركة يحركها جسم فهي كما قلنا جذب أو دفع أو تدوير. وأما الحمل فهو في كل واحد من هذه بالعرض، على جهة ما

---

(1) [فقط] في النص وهي مصححة في الهامش.

(2) كذا في الأصل والأصح [إنما].

(3) [مثل] ساقطة من النص ومضافة في الهامش.

(4) كذا في الصل وهو يعني [أفلاطون].

يتحرك الجزء في الكل، ولكن الحامل يلي المحمول[1]. وكذلك في سائرها. وبين أن أجناس التحريك الجسماني هي هذه بالاستقراء، وذلك بين في المقالة السابعة.

وقد ثبت في أقاويلنا في الكون والفساد البرهان على أن الفاعل يلي المنفعل **ويماسه**[2]. وبمثل ذلك بعينه يمكن أن نبين أن المحرك يلي المتحرك. والذي نريد هنا أن المحرك القريب عندما يبتدىء الحركة يلي المحرك. فبعض لا يفارقه وإذا فارقه المحرك سكنت

---

(1) يقول ابن رشد: وأرسطو يصحح ذلك بالاستقراء فإن كل حركة إنما هي جذب أو دفع أو حمل أو تدوير وجميع الحركات الجزئية داخلة تحت هذه أما الحمل فالمتحرك فيه بالعرض وأما التدوير فإنه مؤلف من جذب ودفع وأما الجذب والدفع فظاهر أن المحرك القريب فيه يلزم ضرورة أن يلي المتحرك عندما يحركه.. رسائل، ص 101.

(2) يقول ابن باجة في كلامه على «الكون والفساد»، المخطوطة، ورقة 81 ألف: فالمحرك إذا حرك المتحرك فقد ماس هذا المحرك بطبيعته ذلك المتحرك، والمتحرك ممسوس [ورقة 82 باء]: أن كل متحرك فهو يتلو محركه الأقرب ضرورة... فالمتحرك والمحرك يتماسان.

ويقول ابن باجة في موضع آخر: وأما الصناعة فإنها لا تحرك بذاتها بل تحرك بآلات. وما يتحرك عن محرك بهذه الصفة فله أكثر من محرك واحد فيكون له محرك أخير وهو الشيء الذي يلي المتحرك كالقدوم للخشبة ومنه أو هو الصناعة. والأخير على ما تبين لا يحرك دون الأول، فأما الأول فإنه يحرك دون الأخير، فإن الحركة إنما توجد في حين وجودها بحضور تحريك المحرك الأول، فالمحرك الأول فاعل للحركة وإليه تنسب كما تبين في الثامنة (من السماع). قارن، كتاب النفس، تحقيق المعصومي، ص 23.

الحركة، وبعض يفارقه كالسهم المرمي وبالجملة **فالزحّ**[1] وقد تلخص الأمر في هذه في **الثامنة**. فلذلك يجب أن يفهم هذا القول على أن المحرك يلي المتحرك عندما يبتديء بالحركة [الورقة الخامسة، والثلاثون باء] لا أنه لا يفارقه، فإن ذلك سيتبين في الثامنة.

فقد يتشكك (متشكك) في حجر المغناطيس وفي أجسام آخر تحدث أشياء دون أن تماسها. فأقول أن المحرك القريب في أمثال هذه ضرورة هو المحيط بالمتحرك. وذلك أن **المغناطيس**[2] يحرك الهواء والهواء يحرك **الحديد**[3]. فأما كيف نعلم ذلك فمن البرهان المكتوب في شرح كتابه في **الكون والفساد** ولذلك يجب أن يثبت ها هنا، ونفحص لما تركه أرسطو ولم يعرض للبرهان إذا عرض التشكك. ومما يظهر فيه ذلك ظهورًا بينًا الحجر **البجاذي**[4] فإنه لا يجذب

---

(1) كذا في الأصل ولعله يعني [الزج].

(2) [المغنطيس] في الأصل.

(3) يقول ابن رشد: فنقول أن أول ما وضع ها هنا أن المحرك إذا كان جسمًا فلا يحرك دون أن يتحرك وهذا ظاهر بنفسه. لكن قد يتشكك على هذا بحجر المغناطيس وغيره من الأجسام التي تحرك ولا تتحرك على وجه غير الوجه الذي يلزم عنه أن يتحرك الجسم إذا حرك وذلك أن هذا أعني حجر المغناطيس وما أشبهه تحرك على جهة الغاية مثل ما يحرك محيط الماء للأرض وتلك تحركه على جهة الفاعل ولذلك يلزم ضرورة أن يتحرك... إلخ. قارن ابن رشد، رسائل، ص 100.

(4) [البجاذي] كما في الجماهر للبيروني.

التبنة حتى يحك **فيسخن**[1]. والقول في أمثال هذه في مواضع آخر. وكذلك القول في الخشبة التي تجذب النار. فإن في كلها ضرورة يتحرك الهواء إليها بجذبها، إما عن طريق التعاقب كما في الخشبة (التي تجذب النار) وكما يعرض في **السراقات**[2] من تبادل الاسطقسات من الحلول في المكان أو بوجه آخر. ولذلك قال أرسطو، «سواء كان الجاذب يجذب بأنه يتحرك أو يجذب وهو ثابت». والراكب يحرك المركوب إذا كان المركوب ليس حيوانًا مثل السفينة، فإن ذلك بجذب أو بدفع أو بهما معًا. وقد تلخص ذلك في السابعة، فليلتقط من هناك.

وكذلك المحيل والمستحيل **هما معًا**[3]، فإنه ليس بينهما شيء. ولما كان المحرك كما قال يلي المتحرك، وإنما يحركه من جهة ما يتلوه، لزم أن تكون القوة التي تحركه إما في بسيطة كالألون أو تكون شايعة فيه كله فتكون في بسيطه بوجه ما. وبذلك تكون الحركة شايعة في المحرك، ولا يمكن أن يكون جسم يحرك جسمًا إلا بقوة تنقسم بأقسامه. فما كان من الكيف كذلك كان فيه حركة، والحركة

---

(1) يقول ابن رشد: والدليل على ذلك ما نشاهده في الحجر البجاذي أنه لا يجذب التبنة حتى يحك فيسخن. رسائل، ص 101.

(2) كذا في الأصل.

(3) يقول ابن رشد: وكذلك الأمر في الاستحالة... ثم أنه ينحو نحو ما في هذا المقطع فيقول: أما الاستحالة التي في الكيفيات التي هي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وما تبعها فالأمر بين وإما في المحسوسات فالأمر في ذلك أيضًا.. بين.. رسائل، ص 102-103.

في الكيف استحالة، والاستحالة في أمثال هذه. وهذه كلها يعمها أنها محسوسات أول وهي أنواع الألوان وأنواع الأرايح وأنواع الطعوم وأنواع الأصوات وأنواع الملموسات وهي: الحر والبرد والرطوبة واليبس. وهذه هي فصول الأجسام الطبيعية فإن منها حارًا وباردًا ومرًا وحلوًا وأبيض وأسود وصلبًا ولينًا. فالاستحالة في هذه وبهذه، فإن كان منها ما يكون المحيل من نوع المستحيل بالقوة كالحار والبارد، ومنها ما يكون لا من نوعه بل من نوع آخر كالصلب واللين. وكيف كان فإن الأمر في المحيل هو مع المستحيل. وكذلك اللون يحرك الضوء، والضوء يحرك الهواء والهواء يحرك الحاسة، فهما معًا. فالمحرك القريب وهو الذي يسميه أرسطو في هذه المقالة أولًا هو مع المتحرك. ولما كانـ(ت) أجناس الكيف كما قيل أربعة وهي: الملكة والحال والقوة والكيفية والانفعالية وكيفية الكم من أجل ما هو كم[1]. وكنا قد رسمنا الاستحالة لأنها تغير في الكيف، لزم أن ننظر في كل [الورقة السادسة والثلاثون ألف] كيف ام[2] في بعض أجناسه.

فنقول أنه لا يكون استحالة إلا في الكيفية الانفعالية، وهي

(1) يضع ابن رشد ذلك في عبارات مختلفة فيقول: وأنواع الكيفيات أربعة: الهيئا التي في النفس، والمتنفس بما هو متنفس، والاستعدادات الطبيعية، والكيفية الانفعالية وهي التي في المحسوسات، والأشكال التي في الكميات بما هي كمية.. نفس المرجع ص 103.

(2) كذا في الأصل ولعل [أو] أصح.

المشتملة على المحسوسات الأول، وهي فصول الأجسام الطبيعية. وذلك أن الملكة والحال هما في المتنفس من جهة ما هو متنفس لما[1] في الجسد كالصحة والمرض، وبين أن هذه لا يكون فيها تغير لأن الصحة في الاعتدال، أما اعتدال التركيب أو اعتدال قوى الأخلاط. فإذا خرجت عن الاعتدال كان مرض، وإذا عاد الاعتدال فهي صحة. فالصحة كصورة في اعتدال الأخلاط والاعتدال كالموضوع. والاعتدال من المضاف ولا حركة في المضاف، فكيف فيما قوامه به؟ وإنما تكون الصحة بأن يتغير شيء بأحد أنحاء التغايير المطلقة إما بأن يستحيل بأن يسخن أو يبرد، وإما بأن يتحرك في المكان كما يعرض في الخلع، وإما بأن ينمي كما يعرض في الخراجات. وذلك بنفسه لمن زاول الصناعة الفاعلة للصحة.

وكذلك لا يكون استحالة في الفضايل الخلقية، لأنها توسط بين أطراف الأضداد، واعتدال في استعمال القوى الطبيعية عن الانفعالات النفسانية. وأعني بقولي قوى طبيعية أنها لنا بالطبع، مثل القوة على الغضب، فإنها قوة على أن نغضب وعلى أن لا نغضب بالطبع، لا على أنها مستفادة بوجه آخر. وكون الفضيلة في الغضب هو أن تصير هذه القوة فينا بحيث ننفعل بها، إذا قضى النظر بالغضب، ولا نغضب إذا قضى النظر بالهدوء. وعند ذلك تصير وسطًا، والمتوسط مضاف وليس فيه حركة. ولا أقول أن هذه تكون دون حركة، ولكن ليس وجود الشيء استحالة ووجوده عن

(1) [أو] الأصل.

استحالة معنى واحد. وكذلك القول في كل ملكة ذات أطراف مثال ذلك استعمال المال، فإن طرفيه التبذير والبخل. وحال النفس عند الخوف فإن طرفيه التهور والجبن. والفضيلة في **كلا**[1] هذين الوسط. والوسط من المضاف. والتغير من نوع من المضاف إلى نوع مقابل له ليس استحالة ولا حركة، فذلك مما قد تبين. فالتغير من عدم المضاف إلى المضاف ليس استحالة، وإنما هو بالاستحالة، ولما كان أخذ الفضيلة أو وجود الرذيلة إنما يكون باللذة والأذى، واللذة والأذى حركتان في الحاس أو عن حركتين متقابلتين، فإن أخذ الفضيلة وتركها عن حركة إما قريبة وهي اللذة والأذى أو بعيدة وهي عن الانفعالين اللذين هاذان، أعني اللذة والأذى، **عنهما**[2].

وأيضًا فإنه بالفضيلة يصير الإنسان قادرًا على أن يكون في الانفعالات على ما يختاره، فإن ذلك مأخوذ في حدها. ولذلك قيل أن الفضيلة تصيّر الإنسان غير قابل للانفعالات، [الورقة السادسة والثلاثون باء] لأنه لا يقبلها ولا ينفعل بها إلا عن اختياره فكأنه متحرك بها بذاته. وأما الرذيلة فبها يصير الإنسان قابلًا للانفعالات

(1) [كلي] في الأصل.

(2) يقول ابن رشد: وأيضًا فإن الهيئات التي في النفس هي أما إدراكات وأما فضائل. أما الفضائل فإنما توجد في الاعتدال والنقائض في غير المعتدل وهما من المضاف وليس في المضافين حركة... وكذلك الهيئات التي في المتنفس بما هو متنفس هي صحة أو مرض والصحة أما في الأعضاء المتشابهة الأجزاء فاعتدال أمزاجها وأما في الأعضاء الآلية فاعتدال تركيبها والمرض بضد ذلك. رسائل، ص 103-104.

غير ممنوع **عنها**[1]، أحب ذلك أو أباه. فيكون كما تكون الجمادات مثلا متلقيا لقبول الانفعالات، فإنما يكون خلوًا ما لم يحضر المحرك، فإذا حضر انفعل ضرورة. فلذلك قيل أن الرذيلة هي التي بها يكون الإنسان منفعلًا الانفعال الذي له بالطبع أو بالعادة. وأما صاحب الفضيلة، فلا ينفعل إلا باختياره. فلذلك ليس هو قابلًا للانفعال إلا بالقصد الثاني، ويصير منه كالمتحرك من تلقايه لأنه يسكن من تلقايه. وإذا قبل الانفعال لم يتحرك عنه ضرورة كما يتحرك عنه (ضرورة) صاحب الرذيلة إلى أن ينقضي فعله، حتى لا يكون قادرًا في حال تحركه عنه على السكون، بل يكون يسكن متى شاء، فيكون أبدًا في حالاته تلك حيوانًا يتحرك من تلقائه. فإن الحركة من تلقائه هي خاصة الحيوان، والحركة ضرورة هي للأجسام الطبيعية وللنبات.

والفرق بين هذين الجنسين أن الأجسام الطبيعية تتحرك ضرورة، كما يتحرك صاحب الرذيلة إلى أن ينقضي فعله، حتى لا يكون قادرًا في حال تحركه عنه على السكون، بل يكون يسكن متى شاء، فيكون أبدًا في حالاته تلك حيوانًا يتحرك من تلقايه. فإن الحركة من تلقائه هي خاصة الحيوان، والحركة ضرورة هي للأجسام الطبيعية، (وهي) تتحرف ضرورة عن الطبع إلى أحد المتقابلين. وأما النبات فحركاته عن النفس الغاذية كثيرة متقابلة وغير متقابلة. وكلها، تشترك في أنها لا تتحرك من تلقائها، وتنفصل

(1) [منها] أو [فيها] في الأصل.

بأن أحدهما يتحرك عن المبدأ الذي فيه إحدى الحركتين المتقابلتين، والآخر يتحرك حركات كثيرة متقابلة وغير متقابلة. وكلها، تشترك في أنها لا تتحرك من تلقائها، وتنفصل بأن أحدهما يتحرك عن المبدأ الذي فيه إحدى الحركتين المتقابلتين، والآخر يتحرك حركات كثيرة متقابلة وغير متقابلة. والحيوان خاصة يتحرك الحركات المتقابلة ويسكن بالمبدأ الذي به يتحرك. وكذلك في الجنسين الأولين مبدأ الحرك، وليس فيه مبدأ السكون المقابل لتلك الحركة. وفي الحيوان المبدآن المتقابلان، فلذلك يتحرك بالمبدأ الذي فيه ويسكن بمقابله، لأن فيه المبدأين معًا. ومن هنا يتبين عن قرب أن الحيوان يتحرك أبدًا عن مباديء آخر، بتلك الحركات يقبل هذين المبدأين في وقتين، فإن المتقابلين لا يوجدان معًا، وسنبين هذا في الثامنة.

فإذن الرذيلة يكون بها صاحبها بحال الحيوان غير الناطق، وكلاهما يشبهان في حركاتهما الأجسام الطبيعية عند حضور الانفعال، ويكون الانفعال فيه بمنزلة الثقل والخفة في الأجسام الطبيعية. غير أن صاحب الرذيلة انقص وجودًا، فإن الحيوان غير الناطق إنما طبع ليقبل من الانفعال ما يكون له به، أما جودة الحال والسلامة فقط. لأنه لم يعط هذا النوع من التميز، وهو أحد أنواع العقل العملي. ولو أعطي ذلك لكان فضلًا، إذ قد طبع على أن يقبل الانفعال الذي به يكون على الحال الأفضل. وأما الإنسان فلأنه أعطي جميع أنواع التمييز، لذلك جعل قابلًا للانفعالات [الورقة السابعة والثلاثون ألف] على الإطلاق، فيتحرك بالتمييز من تلقائه. وهذا بيّن بهذا النحو من التأمل.

وكذلك ليس في الفضايل الفكرية، وبالجملة في الهيئات التي لا أطراف لها، استحالة. فلأنها لا أطراف لها، بين أنها لا استحالة فيها. فالطرف منها إنما هو العدم، والتغير فيها إنما يجري مجرى الكون والفساد. والتمام فليس باستحالة، بل إنما هو استكمال، فإن التمامات مجانسة للصور مجانسة **الكون**[1] والفساد. وأيضًا فإن كون العلم من المضاف بين بنفسه، ولا حركة في المضاف، بل إنما يتحرك فيه بأن يتحرك شيء آخر. فأخذ المضاف وتركه تابع لتغير، وهو كما بين في السادسة، باشتراك **الاسم**[2]. وأيضًا فإن وجودنا أن نعقل كوجودنا أن نبصر ونلمس، وهذان ليسا استحالتين، فلا وجودنا أن نعقل **ليس**[3] استحالة، وهذا مما يستظهر به أرسطو ليثبت الأمر.

وأيضًا فإنما يعقل الإنسان إذا سلبت جميع حركاته، حتى أن بعضهم إذا استغرقوا في الفكرة بطلت جميع حواسهم وصاروا في حال **النيام**[4]. وإذا كان ذلك، فعند ذلك يوجد العقل. وقد تبين في غير هذا المكان أن العقل يوجد لا في زمان، فليس فيه حركة. وإنما يحتاج الزمان إلى وجوده لأنا لا نعقل ونخرج من القوة – التي هي

---

(1) [التكون] في الأصل وهي تؤدي نفس المعنى.

(2) قارن أعلاه.

(3) [ليس] ساقطة من النص وهي مضافة في الهامش، والمقصود أن انتقالنا من حالة الجهل إلى حالة العلم كانتقالنا من عدم الإبصار ليس باستحالة سواء إلى العلم أو إلى الجهل ليس باستحالة.

(4) هناك وجه شبه بين كلام ابن باجة هذا وبين كلام ابن سينا في مثال الرجل الطائر أو الرجل المعلق في الهواء المشهور.

الجهل إلى الفعل – الذي هو العقل – الذي هو الموضوع الأول للعلم الذي يكون الموجود عالمًا، بل لأن يتكون، وذلك بأن لا يكون في نفسه انفعال. ولذلك يحتاج أن يخلو من جميع الانفعالات، بأن يستحيل شيئًا آخر، فإذا استحال وسكن أبصر عند ذلك. ولذلك لا يقدر الشباب على وجود ذلك، والشيوخ أكثر في ذلك، لأن الحركات فيهم أقل وأضعف. والطبيعة في الشباب تتموج بالحرارة والرطوبة ولذلك تسكن بالسن، وتتموج بالشهوات ولذلك تسكن بالأدب، ولذلك يمتنع كثير من الشيوخ ذوي الفطر الفايقة على أن يعلم العلوم النظرية، لعدم الأدب، إذ لم تسكن شهوات نفسه بالأدب. فبالسِّن والأدب يكون وجود الحكمة ممكنًا فيمن لم يكن به نقص طبيعي.

ولا في الكيفية التي في الكمية استحالة، لا في أخذها ولا في تركها. لأنها تجري مجرى التمامات، والتمامات لا حركة فيها، بل إنما تكون بحركة. فلذلك يقال مثلث من نحاس، ولا يقال حار من نحاس، ولا يقال نحاس مثلث للكرسي كما يقال حار، ولا أيضًا للبيت أو الكرسي، إذا كمل أنه استحال، كما يقال في الخشب إذا استحر، فإن قيل له – إذا فسد – أنه قد استحال فعلى وجه آخر. وإذا كان يقال على متضادين، ويقال على مضاد آخر، ولا يقال على مقابله، فإنه مقول **باشتراك**[1].

---

(1) يقول ابن رشد: أما الأشكال التي في الكمية بما هي كمية فظاهر أن حصولها وزوالها ليس استحالة بل ذلك تابع لاستحالة لأنها تجري =

وأيضا فإن الأوساط في الاستحالة محدودة الترتيب عند التغير فيها، وترتيب الأشكال إنما هو تابع لترتيب العدد. وأيضًا، فإن في كل شكل توجد أنواع غير متناهية، مثال ذلك المثلث **فإن**[1] للمختلف الأضلاع أنواع لا نهاية لها، وذلك [الورقة السابعة والثلاثون باء] أن نسب أضلاعه – بعضها إلى بعض – غير متناهية. فلذلك لا يتحرك فيها المتحرك على ترتيب، فتكون حركته على اتصال، بل إنما هي حادثة عن حركات كثيرة متشافعة وغير متشافعة. فلذلك يخيل في بعضها أن المتغير فيها متصل وغير متصل، وليس كذلك في الاستحالة. وأيضًا فإن الاستحالة في الطبع من طرف إلى طرف، وليس في الأشكال طرف يوجد، فإن المثلث هو الطرف الأول في الأشكال المستقيمة النهايات، وليس يوجد طرف في كثيرة الأضلاع. وأما الأشكال المختلفة أنواع نهاياتها، فغير ذات نهاية في أنواعها. وأيضًا فلا السطح الذي يحيط به خط واحد كذلك، فإن الدائرة طرف. والخطوط المنحنية التي تحيط بسطح واحد غير متناهية الأجناس، فإن فيها الناقص وهو الذي يوجد في الأسطوانة، والمخروط الذي قاعدته دائرة. وهذا أنواع غير متناهية، لأن كل قطعين ناقصين لم تكن نسبة مجانب أحدهما إلى ضلعه القايم

= مجرى التمامات والصور. ولذلك لسنا نسميه باسم المادة الموضوعة لها فنقول التمثال أنه نحاس بل نحاسي أو من نحاس ونقول في الحار البرد واليابس والرطب أنه حجر. قارن ابن رشد، رسائل، ص 103.

(1) [فإن] ساقطة من النص ومضافة في الهامش.

هي النسبة التي بين مجانب الآخر وضلعه القايم فهما غير متشابهين.
وأيضًا، فإنه قد توجد قطوع نسبة أجناسها هذه وليست بها.

مثال ذلك أن يوجـد قطع (أ ب) يحيط به خط واحد ومجانبه (أ ب)[1] مثله وقايمه (أ جـ) وخط ترتيب فيه (د هـ)[2] وتكون نسبة مكعـب (د ط)[3] إلى المجسم الذي يكون ارتفـاعه (أ د) **وما عـدّ به**[4] (د ب) كنسبة (أ ب) إلى (أ ج)، فتكون نسبة (أ د) إلى (د هـ) كنسبة (د هـ) إلى (د ب) متناه بالتكرير. ويوجد نوع آخر يكون (أ د) إلى (د هـ) كنسبة (د هـ) إلى (د ب) مثلثة وكذلك إلى غير نهاية. وفي الهندسة التي استنبطها ابن **سيد**[5] في السني الثمانين والأربع ماية لتاريخ الهجرة، كف يوجد ذلك في أي نسبة أعطيت بين خطي (أ ب) (أ جـ)، وهذه أجناس الكيفية.

---

(1) توجد إشارة زائدة بعد [أ ب] الأرجح أنها تشير إلى نقص أو خلل في النص.

(2) الكلام غير مقروء تمامًا في الأصل.

(3) يوجد موضع كلمة ممسوحة في الأصل.

(4) [وقاعدته] في قراءة [مج].

(5) هو عبدالرحمن بن سيد المهندس، قارن المخطوطة [الورقة 119 باء] و[الورقة 120 ألف] تحت عنوان: ومن كلامه على إبانة فضل عبد الرحمن (عبدالرحمان في الأصل) بن سيد المهندس حيث يقول ابن باجة: وهذا النحو من النظر هو الذي وقع عليه ابن سيد المهندس فشق به على من شاركه من متقدمي المهندسين في المطالب التي شاركهم فيها ثم لما فرغ من هذا نظر في البسايط المتلاقية لكل بسيط مخروط كان غير مخروط فوجد فصولها المشتركة ليست... إلخ.

فالاستحالة إنما تكون في المحسوسات لكن ليس من جهة أنها محسوسات، ولذلك يستحيل ما ليس له حس كالحجر وما له حس وليس لما فيه بذاته **هو أولا استحالة**[1] اسم يعمه، إلا أنها كلها محسوسات أول. وقد يستحيل ما له حس، غير أنه قد يحس بها عندما يستحيل، وقد لا يحس. وقد استقصي القول فيها في غير هذا الموضع. ولما كانت الموجودات منها ما لا يقبل الأقل والأكثر والأشد والأضعف والأعظم والأصغر كالمضاف، فإنه ليس بشيء أكثر أبوة أو بنوة ولا أقل من شيء آخر. ومنها ما يقبل الأقل والأكثر كالبياض، فإن الثلج أشد بياضًا من الجص. فإن الأقل والأكثر فيما له عدد، والأعظم والأصغر فيما له اتصال، والأشد والأضعف في **الكيفية**[2]. وكيف كان ذلك بذاته على القصد الأول

---

(1) عبارة [هو أولا استحالة] ساقطة من النص ومضافة في الهامش.

(2) يقول ابن باجة: ... إلا أن هذا القول يليق بالنظر في سبب وجود الأضداد – وليس للقوة المتحركة التي هي له معنى يكون به أكثر أو أقل، إلا أن يكون في جسم أعظم أو أصغر. والجسم يكون أعظم وأصغر من جهة أنه بالفعل ذلك الجسم، لأنه بما هو صار له ذلك العظم الموجود بالطبع والأقل والأكثر إنما هما موجودان للمتضادين من جهة أنهما موجودان بالفعل. والأكثر والأقل يقالان بالاقتباس، فذلك يلزم ضرورة فيما هيولاه واحدة أن يفعل كل واحد منهما وينفعل الآخر. وأما ما كان هيولاه ليست بواحدة لم ينفعل كل واحد منهما عن صاحبه، بل تحرك المتحرك وحرك المحرك. قارن كتاب النفس، الصفحات 66-67. ويقول ابن سينا: وقد يظن ظان أن الاشتداد والتنقص قد يكون لا فيما =

أو بنحو آخر، كان المتوسط بين الأقل والأكثر والأعظم والأصغر يقال له مساو. والمتوسط بين الأشد والأضعف يقال أنه هو بعينه. وهذا الضرب من إضافة الوجود في موضوعه يلقبه أرسطو (بـ) المضافة ويلقب [الورقة الثامنة والثلاثون ألف] في لسان العرب في الوقت بعد الوقت (بـ) المقارنة، ونحن نسميها باسم جزء أحد أنواعها وهي المناسبة.

فليت شعري هل كل حركة تناسب كل حركة إذ كانت الحركة تقبل الأقل والأكثر والأسرع والأبطأ، وهو البطء الأكثر وبينهما المساواة؟

فنقول أن كل مناسبتين فبينهما ضرورة معنى واحد بعينه مشترك يقبل الأقل والأكثر. فإما أن الحركة ما يقبل السرعة والأبطاء فذلك بين بنفسه. فهل كل جنس من الأجناس الثلاثة يقبل ذلك؟ فإن كان، فهل بين جميع أنواعها تكون مناسبة، حتى يكون إذا بين كل شخصين فرضًا مناسبة أم لا؟ فإن نحن سلمنا ذلك لزم أن تكون استحالة ما مساوية لنقلة، ولزم أن يكون أثر ما

= بين الأضداد، ومثال ذلك أن الصحة تضاد الحسن ولا ضده، وربما كان حسن أكثر من صحة. ولا ينبغي أن تلتفت إلى ذلك، فإن الذي ذهب هذا الظان إليه هو نوع من اعتبار الزيادة والنقصان غير الذي ذهبا إليه هنا هنا كما أن الجوهر لا يقبل الاشتداد والتنقص على سبيل الحركة، كذلك لا يكون منه ما هو أشد وما هو أضعف. ولست أعني بالمقايسة التي تجري بالأولى والأحرى وعمقًا... قارن الشفاء، (المنطق - المقولات) ص 107.

مساويًا لطول. وذلك ما لا يمكن. فإن الأسرع هو ما قطع في قدر واحد من الزمان بعدًا أعظم، والمساوي ما قطع مساويًا، وذلك محال. ومنها يتبين أيضًا أن الحركة تقال باشتراك على **الثلاثة**[1] لكن ليس باشتراك محض، لكن بنحو متوسط. فهل تكون المناسبة بين نوعين من جنس واحد، مثال ذلك النقلة؟ وأرسطو بين استحالة ذلك، بأنه يلزم أن تكون النقلة على قوس مساوية للنقلة على خط مستقيم، فيكون خط مستقيم مساويًا لقوس، وأرسطو يرى ذلك غير ممكن. — والمساوي:

- يقال على ما ينطبق بعضه على بعض ولا يفضل من أحدهما شيء، كخط مستقيم إذا كان مساويًا لخط مستقيم وكدائرتين متساويتين.

- وقد يقال على المقادير التي يعدها مقدار واحد عددًا واحدًا. وبهذا النحو يكون المثلث مساويًا لمربع. وهذا المقدار يكون المنطبق الأول أو ما يجري مجراه.

- وقد يقال على المقادير التي نسبتها إلى أي مقدار اتفق نسبة واحدة سواء انطبق بعضها على بعض أو لم ينطبق.

فهذه أنحاء المساواة المشهورة. وأما الأول فهو المساوي بالتقديم. ويقال على الثاني من جهة انطباق بعض أجزائه على بعض، فإن المنطبق الأول لهما يمسح ذينك المقدارين بالانطباق.

---

(1) [الثلثة] في الأصل.

والضرب الثالث هو ما نسبتهما إلى مقدار واحد نسبة **واحدة**[1]، و[لم] يكن لهما مقدار واحد يعدهما، منطبقة كانت أو غير منطبقة. وقد يقال الأعظم على المقدار الذي يحيط بمقدار غيره، ويقال على **المحاط**[2] به أصغر. فالمساواة المقولة في هذه المناسبة هي أن يكون عظمان متى فرض شكل مساو لأحدهما لم يمكن أن يحيط بالآخر، ولا يحيط الآخر به. فإنه إن أحاط به وهو مثل الآخر فذلك أصغر منه. وبهذا الوجه يقال أن بسيط الكرة مساو لأربعة أمثال سطح أعظم دايرة يقع في بسيطها، وأن مخروط الأسطوانة ثلثها. وتكاد أن تكون معظم البراهين التي في كتاب **أرشميدس** تنتج هذا النحو من المساواة، ولا يمنع من هذا الوجه أن يكون قوس مساويًا لخط **مستقيم**[3].

---

(1) أي: والضرب الثالث هو ما نسبة المقدارين إلى مقدار واحد (أو ثالث) نسبة واحدة.

(2) «المحيط به» في قراءة [مج] وهي بخلاف الأصل وبخلاف المعنى.

(3) يقول ابن رشد: .. ونقول أنه ليس كل حركة يقال فيها الأسرع والأبطأ بمعنى واحد وإنما يقال فيهما الأسرع والأبطأ بمعنى واحد باشتراك الاسم... ولو كان ذلك لكان خط مستقيم مساويًا لخط مستدير وليس كذلك لأن الخط المستقيم لا ينطبق على الخط المستدير ولا أجزاؤه لأن المساواة مهما وجدت للحركة فإنما توجد من أجل العظم فأما ما يقال في الهندسة أن الدائرة مساوية لمربع كذا وإنْ خطًا مستقيمًا مساو لخط مستدير فإنما يقال ذلك فيهما من جهة الإحاطة مثل ما نقول أن ما يحيط به هذه الدائرة أو الخط المقوس مساو لما يحيط به هذا المربع. قارن ابن رشد، رسائل، ص 104-105.

فقد يتشكك متشكك على ما قاله أرسطو في ذلك. فنقول: إن كل ما لا [الورقة الثامنة والثلاثون ب ء] ينطبق، إما هو وإما جزؤه، وأمكن أن يفنيه الجزء فهو ضرورة من نوع واحد من المقادير، من جهة ما هو ذلك المقدار، لا من جهة ما عرض له. مثال ذلك أن الخطوط المستقيمة إنما يخالف بعضها بعضًا بالأقل والأكثر، وأما في كيفية فلا، وكذلك الدائرة. وأما لم لا ينطبق الأصغر على جرم الأعظم كما كان في الخط المستقيم فسنقوله في الثامنة. وأما محيط قطعة من القطع الزايد مع قطعة منه، إذا لم يكن وضعها من رأس **السهم**[1] وضعًا واحدًا، وذلك أن يكون بعدهما منه بعدًا واحدًا، فإنهما يختلفان بالكيفية. وقد تكون إحداهما أعظم من الأخرى. وقد تبين كيف يكون هذا في كتب قطوع المخروط. وكذلك تخالف قطعة من قطع مكافىء مثلًا أو غيره قطعة من قطع آخر، بهذا الوجه وبوجوه آخر. وكذلك السطوح فإن المثلث من جهة ما هو سطح هو من نوع المربع وإنما اختلفا بوضع النهايات فيهما. والنقلة إنما تنقسم أولًا بانقسام الأبعاد وهي إما مستقيمة أو مستديرة أو مركبة، وليست من جهة أنها مساوية أو غير مساوية. وإنما ذلك عارض ذاتي عرض لها من أجل أن بعض ما به قوامها من جهة ما به قوامها يلزمه ذلك، وذلك أن الخط يؤخذ في حدها فهي تنفصل بفصول الموضوع. وليس يمكن أن يوجد في الخطوط الضرب الثاني من المساواة إلا بالعرض. فإنه إن فرض مثلثان وعليهما (أ ب جـ)

(1) [المستقيم] في النص وهي مصححة في الهامش.

(د هـ ز) متساويي الإحاطة غير متشابهين، وليكن (ك) يعد مع ذلك كل واحد من **أضلاع**[1]، (أ ب جـ) وهو مع ذلك لا يعد أضلاع (د هـ ز)، فقد يظن بهذا أن يكون في الخطوط للصنف الثاني من المساواة. وليس كذلك، لأن الفرض إن الإحاطتين **متساويتان**[2] إذا صارا كخط واحد مستقيم، مثل خطي (ك ل). وأيضًا فإنما ذلك بالإضافة إلى مقدار ما، وما كان بهذه الصفة، فلا بد أن توجد خطوط غير متناهية تعد كل واحد منها. إلا أن الفرض ليس من أجل العدد، إذا استعمل في البراهين فإنما يستعمل عارضًا، وإنما يفرض إذا كان كخط واحد مستقيم، وذلك بين في كتب المهندسين. فإما المساواة الثالثة والرابعة فهي أبعد.

فأرسطو إنما ألزم أن يكون قوس مساويًا لخط مستقيم بالوجه الأول، وذلك محال. وهو الوجه الذاتي المأخوذ في حدّ الحركة. فالحركة على [الورقة التاسعة والثلاثون ألف] القوس غير مواطية للحركة على الخط المستقيم لكنها أقرب إليها من الاستحالة. فإن الحركة تقاس على الأجناس **الثلاثة**[3] على نحو من أنحاء التوسط. وكل ما يدل عليه الاسم المشترك لا يكون فيه مناسبة. ولذلك لا يقال أن السيف أحد من النغمة التي يقال لها حادة المنفصلات. فأما واسطة المنفصلات فإنها أحدّ من الوسطى وأحدّ من ثقيلة الحادات.

---

(1) [الأضلاع] في النص وهي مصححة في الهامش.

(2) كذا والأصل: [متساويين].

(3) [الثلثة] في الأصل.

وذلك لأنه ليس هنا معنى واحد مشترك في السيف وفي الصوت. والمعنى المدلول عليه بالحاد في الأجسام غير المعنى المدلول عليه الحاد في الأصوات.

وقد يتشكل على ذلك فيقال أن الكثير اسم مشترك، وقد يكون شيء أكثر – وليست الكثرة معنى واحد –. ولذلك لا يقال أن هواء أكثر من أرض في القوة. ويقال أنه أكثر في المساحة. فقد يظن بهذا أنه يحتاج أن يزاد في الحد أن يكون القابل الأول واحدًا، ولذلك **لما كانت**[1] المساحة في الأبعاد وكانت من نوع واحد، لأنها خطوط مستقيمة، كان ذلك فيها. ولما كان القابل في القوة في الهواء والأرض اثنان لم يصدق فيهما. وقد لخص أرسطو هذا التشكك في **السابعة**، وبيّن أن القابل الأول متى لم يكن واحدًا بعينه كان الاسم مشتركًا. وذلك ظاهر، فإن القابل الأول يوجد في المقبول، فإذا كان اثنان لم يكن الحد واحدًا بعينه. والأمور التي عليها يقاس اسم باشتراك (الاسم) على ضروب:

– إما متباينة في الحد جملة واحدة، حتى لا تشترك في شيء واحد أصلًا، كالكيف المقول على الصورة وعلى الانفعال، فإنها لا تشترك في شيء أصلًا، وكالضرب فإن الضرب يدل على الصك لجسم ما كالضرب بالسياط وكالضرب الذي يقال به: رجل ضرب.

---

(1) [لما كانت] ساقطة من النص ومضافة في الهامش.

- وأما إن تشترك في أكثر أجزاء الحد وتختلف بجزء منه، أي جزء كان.

- وقد يوجد نحو آخر، وهو أن يكون معنيان يقال عليهما اسم واحد، وتكون حدودهما مؤلفة من معان يدل عليها بألفاظ واحدة، كما عرض ذلك في «الكثير» وفي «الضعف» وما جانسهما، وهذه صنف من المتوسطة أسماؤها وهي التي يقال لها المشتركة أقوالها.

فالمناسبة إنما تكون ضرورة في أشياء من نوع واحد بعينه. فإنها إن كانت من جنس واحد لم تتناسب، ولذلك لا الأحمر أقل لونًا من الأخضر ولا أكثر ولا مساوٍ، لأن اللون جنس وليس بنوع. ولذلك لا يكون التناسب في أشياء يكون فيها معنى واحد بالنوع من شأنه أن يخالطه المقابل **له**[1]، ولذلك يقبل الأقل والأكثر وما جانسهما. والمقابل قد يكون ضدًا وقد يكون عدمًا، فلذلك السرعة من المشتركة أقوالها. ولذلك [الورقة التاسعة والثلاثون باء] لا تكون السرعة في الاستحالة مواطية للسرعة في النقلة، فإنه إن كان ذلك كان أثرًا مساويًا لعظم. ولا تكون استحالة تناسب استحالة ليست من نوعها. فلا يكون برد أسرع من تسخن، فإنه إن كان ذلك فقد توجد حرارة أو برودة مساوية لصحة. فلذلك لا تكون نقلة مستقيمة أسرع ولا أبطأ من نقلة مستديرة كما قلناه قبل. فالسرعة والأبطاء من المشتركة أقوالها. غير أن السرعة في الاستحالة أشد مباينة للسرعة في النقلة المستقيمة، من سرعة النقلة المستديرة. وإنما

(1) [له] ساقطة من النص ومضافة في الهامش.

السرعة[1] المقولة بالتواطؤ على ما كان في نوع من أنواع **التغير**[2] كالنقلة، لأن طولًا مستقيمًا قد يوجد أعظم من طول مستقيم ومساويًا له. وبين السرعة والأبطاء المساواة. فأما السرعة في الاستحالة والأبطاء فبينهما المشابهة، لأنه ليس أثر أعظم من أثر ولا مساويًا له. فإنه ليس حرارة عظم من حرارة ولا مساوية لها، على ما تبين قبل. فلذلك يكون هناك استحالة تشبه استحالة ولا تكون مساوية، اللهم إلا باشتراك الاسم، فإن المساواة قد تقال بالاستعارة على التشابه.

ولما كان كل متحرك فله محرك وكان المتحرك الواحد توجد له السرعة والبطء، أما في حركات كثيرة بالعدد، فيوجد تارة سريعًا وتارة بطيئًا، وأما في حركة متصلة فيكون في بعض أجزائها يسرع وفي بعضها يبطيء. وكان ذلك يعرض إما من قبله وإما من قبل محركه، أو من قبل عايق مقابل لمحركه. والعايق إنما يعوق بأن تصير نسبة المتحرك إلى المحرك نسبة أخرى، يكون بها المحرك عند المتحرك أضعف وأقوى. فقد يجب أن نلخص حال المحرك عند المتحرك فنقول:

إن المحرك إما أن يكون جسمًا أو غير جسم، فإن ذلك سيبين. فما كان جسمًا وقوته التي يحرك بها شايعة فيه، فهو منقسم من الجهة التي بها يحرك. كل ما يحرك محركًا واحدًا بعينه مسافة ما، فإن ضعفه

(1) [النقلة] في النص و[السرعة] في الهامش.

(2) [التغيير] في النص و[التغير] في الهامش.

يحرك تلك المسافة في نصف ذلك الزمان، أو ضعف تلك المسافة في ذلك الزمان **بعينه**[1]، فضعفه يحرك أسرع ضرورة. وما أمكن أن يكون نصفه يحرك ذلك المتحرك بعينه حركة تلك المسافة بعينها في ضعف ذلك الزمان. غير أن الأمر ممكن أن يمر في أضعاف المحرك وانقسام الزمان وتضاعف المسافة على تلك النسبة بعينها. وأما في التنصيف فليس ذلك ممكنًا، وإلا أمكن أن يحرك رجل واحد ألف قنطار، وذلك غير ممكن. فلا يكون لشيء قوة محدودة، بل يكون كل محرك يحرك كل متحرك مجانس لمتحركه. ولا يخالف محرك محركًا، إلا أن تكون نسبة الزمان إلى الزمان تماثل نسبة المسافة إلى المسافة بنسبة مماثلة لسرعة التحريك وإبطائه. [الورقة الأربعون ألف] **ولكان**[2] بهذا النحو بعينه تتفاضل **تحريكات المحرك**[3] الواحد عند المتحركات المتفاضلة، فتتفاضل القوى المحركات بالنوع الذي به

(1) قارن ابن رشد حيث نجده يحذو حذو ابن باجة فيقول: متى فرضنا محركًا يحرك شيئا ما قدْرًا ما بعينه وفي زمان وضاعفنا المحرك أمكن أن يحرك ذلك الشيء في ذلك الزمان بعينه ضعف تلك المسافة وأن تلك المسافة في نصف ذلك الزمان... رسائل، ص 105 ويستمر ابن رشد في استعمال نفس أمثلة ابن باجة وفي اتباع نفس طريقه هنا حتى نهاية تعليقه على المقالة السابعة. ولقد أصبح واضحًا أن اطلاع ابن رشد على شرح ابن باجة كان له الأثر البالغ على آراء ابن رشد حول السماع الطبيعي وسنعود إلى هذا الموضوع.

(2) وفي الهامش – [وكذا] – إلا أن ما في النص أصح على الأغلب.

(3) [تحركات المتحرك] في قراءة (مج).

تتفاضل نسب القوة الواحدة عند المتحركات المختلفة، فلا يكون لشيء قوة محدودة. فمتى فرضنا محركًا (أ ب) يحرك، كان أمكن أن يحرك كل متحرك من نوع المتحرك عنه، حتى تكون الذرة مثلًا يمكن أن تحرك السفينة. ولم تتقدر القوى المحركة بالقوة المتحركة ولا بالمسافة التي عليها الحركة ولا بالزمان، بل إنما تقدر بجميع هذه. فلذلك لا يكون قولنا قوة تحرك ثلاثة قناطير تحديدًا لقوة حيوان ما، إذ قد يمكن أن يحرك ذلك الثقل بعينه كل قوة مفروضة هي أصغر من تلك القوة، ولا يكون تحديدًا لقوة ذلك الحيوان مثلًا حتى تزاد عليه نسبة المسافة التي يحركها إلى الزمان الذي يحرك فيه. غير أن هذا كله محال وشنيع، لأنه ليس أن حرك السفينة ماية رجل **فرسخًا**[1] يومًا واحدًا، أمكن أن يحركها رجل واحد ذلك الفرسخ في ماية يوم، ولا أن يحركها في يوم واحد ستًا **وثلاثين**[2] **ثانية**[3] من الفرسخ.

وقد يسأل سائل فيقول: إن القوة الواحدة، إذا حركت قنطارًا، أمكن أن تحرك **بالمخل**[4] أضعافًا كثيرة، حتى تكون تحرك ألف **قنطار**[5] وتحرك السفينة المفروضة. كما يعرض ذلك في الآلة المركبة

(1) مفرد فراسخ: ثلاثة أميال هاشمية. وقيل اثنا عشر ألف ذراع. وهي تقريبًا ثمانية كيلومترات.

(2) [ثلثين] في الأصل.

(3) الكلمة غير واضحة تمامًا في الأصل.

(4) [بالحيل] في قراءة [مج].

(5) وزن اختلف مقدار موزونه مع الأيام، والجمع قناطير.

من الدواير لأنها نوع من **المخل**. **وكلما**[1] اختلف وضع ما عليه المخل من المخل اختلفت القوة في الزيادة والنقصان، **فكيف ذلك؟**

فنقول إن كان ما وضع في السؤال حقًا، فليس ذلك مما يناقض ما قلناه. لأنا إنما نحد القوة الطبيعية وهي التي له بحسب آلاته الطبيعية وهي له بذاته، لا التي له بالاتفاق وبالصناعة. فإن الحيوان هو مركب من محرك لا يتحرك، ومن متحرك لا يحرك اضطرارًا إلا بالاتفاق، ومن ما به **يحرك**[2] المحرك. فالمحرك الأول غير متحرك، وما به يحرك متحرك محرك ضرورة، وما يحرك سواء كان ثالثًا أو بمتوسطات كثيرة، يتحرك ولا يحرك بذاته. فما به يحرك المحرك غير المتحرك، هو المتحرك من تلقايه. وقد بيّن ذلك أرسطو في **الثامنة** من هذا **الكتاب**[3]. فهذا المتحرك من تلقايه في الحيوان هو الروح **الغريزي**[4]، وأما المتوسطات فكلها متحركة عن الروح الغريزي،

---

(1) [وكل ما] في الأصل، و[التحيل] بدلا من [المخل] في قراءة [مج].

(2) [يتحرك] في الأصل.

(3) انظر المخطوطة ورقة 55 باء وما بعدها.

(4) يقول ابن باجة في كتاب النفس:.. فلذلك تحرك النفس بآلة وهو الحار الغريزي أو ما يجري مجراه. قارن النفس، ص 27 وكذلك تدبير المتوحد: والروح يقال في لسان العرب على ما يقال عليه النفس، ويستعمله المتفلسفون باشتراك. فتارة يريدون به الحار الغريزي الذي هو الآلة النفسانية الأولى، فلذلك نجد الأطباء يقولون أن الأرواح ثلاثة: روح طبيعي، وروح حساس، وروح متحرك، ويعنون بالطبيعي الغذائي إذ يوقعون الطبيعة في صناعتهم على النفس الغاذية، ويستعمل على النفس =

فهي لا متحركة من تلقايها، وهي الأعصاب والعضل والأعضاء المركبة كاليد. وهذه كلها فيه محركة متحركة إلا أنها متحركة عن محرك خارج عنها. وأما اليد فهي متحركة ومحركة، لكن ليس بالضرورة كالمتوسطات. وأما الروح الغريزي ففيه المحرك الذي لا يتحرك، وهذا يحرك الحيوان، وبهذا يوجد الحيوان متحركًا من تلقائه. وإذا ذهب هذا الروح عند موت الحيوان [الورقة الأربعون باء] بقيت تلك غير متحركة ولا محركة. ولذلك توجد أعضاء من أعضاء الحيوان، إذا جذبت أعصابها، تحركت وحركت العضو، كما يعرض في أرجل الطير عندما تجذب العصبة المنحدرة مع الساق[1] فتنقبض أصابع الرجل.

وقد ينبغي أن يكون للآلة نسبة إلى المتحرك، فإنا أن أنزلنا إنسانًا يحرك ثقلًا بمخل، فليس يكون المخل إلا بمقدار محدود. فإنه إن لم يكن كذلك لم يحرك أصلًا. فإن المحرك الأخير يجب ضرورة أن تكون له قوة يحرك بها المتحرك، فإنه لو لم يكن ذلك لأمكن أن يحرك ثقل زنته قناطير بهذا القلم، لكن ذلك لا يمكن. وكذلك للأعضاء المركبة عند الثقل نسبة تحركه بها ضرورة. وكذلك نجد ذوي القدرة

= لا من حيث هي نفس بل من حيث هي نفس محركة، والنفس والروح اثنان بالقول واحد بالموضوع. انظر تحقيقنا لكتاب: تدبير المتوحد، مخطوطة بجامعة ماكجيل قدمت لرسالة الماجستير، ص 23-24. وقارن بنشرتنا للتدبير (بيروت 1977).

(1) الكلمة غير واضحة في النص والأرجح أنها [أسوقها] وهي جمع [ساق].

(الفائقة) على رفع الأثقال أعضاؤهم صلبة ذوات عظم، ونجد من لم تكن أعضاؤه كذلك بل كانت بالضد، مثل أن تكون صغارًا أو لينة أو غير متناسبة. لم يقدر على رفع ثقل كبير. فإن الأعصاب آلات طبيعية والآلات أعضاء صناعية، لأن المتحرك يتصل بها يحرك في كليهما. وليس يتم ذلك بالأعضاء المركبة فقط، بل وبأن يكون الروح الغريزي كثيرًا وبطيء الانحلال. ولذلك قد نجد ذوي الأعضاء الضعيفة يحركون أثقالًا أعظم من التي يحركها من كانت أعضاؤه أوثق، لأن الروح الغريزي في ذلك الضعيف الأعضاء أكثر. إلا أن الأعضاء ونسبتها إلى الروح الغريزي لا تصل إلى تحديد بنسب قوى بعضها عند بعض، وأما الآلات الخارجة فإنا نقدر على الوقوف على نسب قواها.

وكثيرًا ما يغلط الأطباء في هذا النحو[1] الذي يعرّفونه بتقدير القوة. فإن من تقدم من الأطباء إنما أشار بتقدير القوة ليكون العلاج مقدرًا بحسبها، ولم يقولوا كيف نعرف ذلك، كأن ذلك أمر واحد محسوس. والقوة التي يعنيها الأطباء تدل باشتراك (الـ) اسم على معانيها. ولما ذكرناه، يضعف من أنهكه الجوع عن تحريك ما عادته أن يحركه، لأن الروح الغريزي يقل اضطرارًا. وكذلك يضعف من مُني[2] بصغر الأعضاء وضآلتها وقلة الروح الغريزي. فأما المغشي عليه والذين يحسون بالوجع وبلدغ فم المعدة - فإنما ذلك (فيهم)

(1) [النوع] في النص وهي مصححة في الهامش.

(2) [مسي] في النص وهي مصححة في الهامش.

لقلة الروح الغريزي فقط. ولذلك يوجد أمثال **هؤلاء**[1]، قبل أن يعرض (لهم) شيء من ذلك، يحركون ما عادتهم تحريكه، ثم يضعفون لحينهم حتي لا يقدر أحدهم على تحريك يده مثلًا. ثم تعود إليهم قواهم، وقد يكون هذا في قدر الساعة من الزمان. وبيّن أن المحرك الأول في **هؤلاء**[2] ربما كان في حال الضعف من نوع ما يحرك أكثر، وذلك لشدة الاحتياج إلى الحركة. فربما كانت حاجتهم إلى تحريك أعضايهم أشد وشوقهم أكثر، وهو الذي شأنه أن تكون الحركة به أقوى وأسرع، [الورقة الواحدة والأربعون ألف] ولا يقدرون على تحريك أعضايهم. وذلك لأن ما به يحرك المحرك الأول قليل نزر. وذلك كله ظاهر بيّن بأيسر التأمل، لا سيما عند من زاول هذه الأمور. ولذلك يحرك الغضبان أكثر مما يحركه غير الغضبان، لأن الروح الغريزي يكثر عند غليان الدم في القلب عن الحرارة الطبيعية.

فإذن لكل متحرك قوى **أولى**[3] تحركه لا بحركة أقل منها. ولكل محرك لجسم جسم متحرك عنه بالقوة لا يتحرك عنه أعظم منه. فلذلك يوجد أصغر محرك ولا يوجد أعظم، ويوجد أعظم متحرك ولا يوجد أصغر. فلذلك ليس إذن يتحرك جسم ما عن جسم آخر مسافة ما يتحرك عن بعضه، إلا في ذلك الزمان ولا في أكثر منه، إلا أن يكون المحرك ليس بأصغر محرك. فأما إذا ضوعف

---

(1)، (2) [هؤلاي] في الأصل.

(3) [أولا] في الأصل.

المحرك، لزم ضرورة أن يتحرك المتحرك حركة أسرع ومسافة أطول. ولأن المحرك والمتحرك - إذا كانا جسمين فإن المتحرك ضرورة حركته عنه غير طبيعية. فإن كان كل واحد منهما عند صاحبه أولًا، فكل واحد منهما يحرك صاحبه. غير أن المحرك تفضل قوته ولذلك يحركه. ولأنه يتحرك عن المتحرك. فإن فرقًا بين كلال المحرك عن تحريكه المتحرك وبين كلاله اللاحق له من **ذاته**[1]. فلذلك إذا كان محرك يحرك متحركًا وكان يتحرك عنه، إلا أن قوته تفضل عليه فضلًا كبيرًا، أمكن أن يكون بعضه يحرك ذلك المتحرك في ذلك الزمان قدرًا مناسبًا **لمدته**[2] عند المحرك. ولايزال يقسم **المحرك**[3] إلى أن يبلغ ضرورة إلى أن يبلغ ضرورة إلى قدر ما لا يحرك المتحرك. فلذلك لا يستمر تحريكه على نسبة، لأنه لا يلحق عنه كلال المحرك. فلذلك (يدوم) تحركه ما دام المحرك **يحرك**[4].

---

(1) يقول ابن باجة في كتاب النفس: ولما كانت الهيولي البعيدة مشتركة لذلك قد يحرك الخشب الصانع مثل الكلال الذي يلحقه، وعند ذلك الهيولي البعيدة. فإن كل شيء يحرك شيئًا وهيولاهما شيئان غير مشتركين أصلًا - لم يلحق الكلال المحرك، لكن لكونه ذا هيولي، لزم أن يكون للمحرك عند المتحرك نسبة. وذلك كالأجرام المستديرة والاسطقسات. فإن كان المحرك لا هيولي له فذلك المحرك يحرك دون كلال ودون نسبة إلى المتحرك في الكم لأنه ليس بذي أجزاء.. كتاب النفس، ص 66-68.

(2) [لمدته] أو [لقدره] والكلمة غير واضحة في الأصل تمامًا.

(3) [المتحرك] في النص وهي مصححة في الهامش.

(4) الفكرة التي يعرض لها ابن باجة هنا فكرة دقيقة ومهمة فهو يريد أن يقول أن المحرك يمكن أن يحرك المتحرك دون أن يلحقه عن ذلك أي =

ولذلك إذا حرك محرك قنطارًا في يوم فرسخًا، حرك نصف قنطار فرسخين. ولكن ليس يلزم أن يحرك درهمًا مسافة تناسب الفرسخ لعى نسبة القنطار إلى الدرهم بالتكافؤ، بل يحركه ما دام المتحرك يتحرك. ولا يلحق عنه كلال أصلًا. لأنه إن لحق عنه كلال فمن شأنه أن يحرك المحرك وقد فرضناه لا يحرك. ولذلك يكل الحيوان خاصة. لأن المحرك فيه يتحرك عن المتحرك الأول في أكثر الوقت خارجًا عن طبعه، فهو يحرك **المحرك**[1]. وكذلك يلحق الكلال المنحدر إبطاء من لحاقه للصاعد. ولذلك كلما كان المنحدر أقرب لى العمود كان الانحدار أسهل، حتى يكون بحيث لا يلحق عنه كلال محسوس. وإنما تتفاضل سرعة لحاق الكلال في المنحدرات، على حسب عظم الزاوية التي يحيط بها الخط الذي عليه ينحدر المنحدر مع العمود الساقط على الأفق على ذلك المكان. فمتى كانت الزاوية أعظم كان الانحدار **أعسر**[2] ومتى كانت أصغر كان الانحدار أسهل.

ولذلك ليست أيضًا تستمر النسبة بين المحرك والمتحرك، لأنه إن كان، (أ ب) يحرك (ج د) فنصفه وهو عظم (أ هـ) يحرك [الورقة

= كلال وذلك إذا كان جزءًا بسيطًا منه يستطيع أن يحرك ذلك المتحرك وإذا كان ذلك المتحرك لا يستطيع أن يحرك المحرك، ومن هنا فإن انسبة بين المحرك والمتحرك لا تستمر بل تتغير.

(1) كذا في النص و[المتحرك] في الهامش إلا أن ما في النص أصح.

(2) [أسرع] في النص وهي مصححة في الهامش.

الواحدة والأربعون باء] نصف (جـ ـد) وهو (جز)[1] وربعه وهو عظم (أ ط) يحرك ربع (جـ ـد) وهو (جـ ـك)، إلا أنه[2] **لا تستمر النسبة بعينها**[3] بل قد تنتهي إلى عظم لا يحرك **شيئًا**[4]. فأما الأجسام الطبيعية فما كان منها بسيطًا فليس يلحقه كلال إذ المحرك القريب هناك غير متحرك والمتحرك غير محرك. لأنه ليس بمضاد ولا مغالب، بل هو مناسب. ولذلك الطبيعة التي يحركها الغالب فيها، كالعسل وما يجري مجراه، إذا أدمنت الحركة فسدت، لأن أجزاءها تتباين بالحركة فتفسد. اللهم إلا ما كان امتزاجها لا ينحل، إلا في زمان أطول من زمان الحركة. ولما كان كل متحرك فإنما يتحرك على جسم، وكان المتحرك على استقامة يتحرك في أحد

---

(1) [جزء] في قراءة [مج] إلا أن المعنى لا يستقيم تمامًا و[جز] أصح.

(2) كلمة [أنه] غير مقروءة في النص فهي ممسوحة وهي اقتراح من عندنا.

(3) العبارة السابقة يمكن أن تقرأ: [لا تستمر السبيل بعينها].

(4) يقول ابن رشد: وبالجملة فإن هذا شيء يعرض متى ضاعفنا المحرك وقد يعرض ذلك أيضًا متى قسمنا المتحرك إلا أنه ليس يعرض ذلك دائمًا على نسبة وذلك أنه إن كان رجل واحد يحرك قنطارًا واحدًا بعينه في زمان ما مقدارًا ما فإنه ليس يلزم أن يحرك الأوقية في ذلك الزمان مسافة تكون نسبتها إلى المسافة المتقدمة نسبة الأوقية إلى القنطار وإنما يلزم ذلك متى كان المحرك يتحرك بوجه ما عن المتحرك فإن المتحرك إذا قاوم الحركة تحرك لذلك المحرك فتكون النسبة ها هنا بحسب المقاومة ولذلك يلزم أن يحرك الإنسان نصف ذلك القنطار في ذلك الزمان ضعف تلك المسافة وفي نصف ذلك الزمان تلك المسافة. قارن رسائل، ص 105.

الاسطقسين وهما الماء والهواء. فإن في هذين تكون الحركة، فهو ضرورة يحرك الهواء والماء مع تحركه فيه. والهواء مثلاً **ينفعل للمتحرك**[2]. ففي المتحرك قوة محركة، ولذلك يجول الهباء في الهواء ولا ينزل بذاته، لأنه لا قوة فيه على تحريك الهواء. وإذا كان فيه قوة على التحرك إلى مكانه الطبيعي، فهو بالقسر في الهواء. ولذلك يبطيء ما عرض شكله في الغوص في الماء، لأنه يلقاه من الماء أكثر، فلا يقدر على تحريك ذلك **القدر**[3].

---

(1) [وهو] في الأصل.

(2) [يشتغل المتحرك] كما تبدو في الأصل.

(3) هنا نجد ابن رشد يختلف مع ابن باجة اختلافًا أساسيًّا فهو يسجل المقطع اللاحق في شرحه الكبير ويعلق عليه بما يلي:

"Avempace, however, here raises a good question. For he says that it does not follow that the proportion of the motion of one and the same stone in water to its motion in air is a the proportion of the density of water to the dersity of air, except on the assumption that the motion of the stone takes time only because it is moved in a medium. And if this assumption werr true, it would then be the case that no motion would require time oxcept because of something resisting it – tor the medium s ems to impede the thing moved. And if this were so, then the heavenly bodies, which encounter no resistant medium, would be moved instantancously. And he says that the proportion of the rarity of water to the rarity of air is as the proportion of the reoccurring to it in air. =

وهذه المقاومة التي بين الملاء والجسم المتحرك فيه هي التي ناسب بينها أرسطو وبين قوة الخلاء في الرابعة. وليس ذلك على ما يظن من رأيه. فإن نسبة الماء عند الهواء في الغلط كنسبة حركة الحجر في الماء إلى حركته بعينه وبحاله تلك في الهواء. وإنما نسبة قوى اتصال الماء عند قوة اتصال الهواء كالبطء العارض للمتحرك من أجل ما فيه يتحرك، وهو الماء مثلاً، إلى البطء الذي عرض له عند تحركه في الهواء.

= And these are seventh book of his work, where he says: ... (the quotation)... And these are his words and if this which he has said be conceded, thon Aristotle's demonstnation will be false; because, if the proportion of the rarity of one modium to the rarity of the other is as the proportion ot accidental retardation of the movement in one of then to the retardation occurring it in the other, and is not as the proportion of the motion itself, it will not follow that is moved in a void would be moved in an instant; because in that case there would be subtracted from the motion only the rewould remain. And every motion involves time; therefore what is moved in a void is necessarily moved in time and with a divisible motion; and nothing impossible will follow. This, then, is Avempace's question." Opera Aristotelis... cum Averrois commentaries (enetiis, MDLX), Tom. IV, fol. 131 verso. Quotet from Moody, E.A. "Gali-,leo and Avempace, **Journal of the History of Ideas**, XLL, 1951, pp. 198-199

فإنه لو كان ذلك كما ظنوه، لكان (ت) الحركة الطبيعية بالقسر. فلو لم يكن هناك قاسر ولا مقاوم، كيف كانت تكون الحركة؟ لكان يجب أن تكون لا في زمان، بل دفعة. فكيف يجب أن يقال في المتحرك المستدير،ولا قاسر هناك؟ لأنه ليس هناك منحرف أصلاً. لأن مكان الدايرة واحدًا أبدًا بعينه، لا يملي مكانًا ولا يخلي آخر. فكان يجب أن يكون تحرك المستدير إذن في الآن. وقد نجد فيها البطيء الشديد البط، كحركة الكواكب الثابتة، ونجد فيها السريع الشديد السرعة كالحركة اليومية. ولا قاسر هناك ولا مقاوم أصلًا، وإنما ذلك لبعد المحرك في الشرف عن المتحرك فهو يتحرك أسرع. ومتى كان **المحرك**[1] أقل شرفًا، كان أقرب من المتحرك وكانت الحركة **أبطاء**[2].

وقد تبين في **السادسة**[3] أن الحركة تنقسم بأقسام الجسم المتحرك ضرورة. وأما القوة المحركة فليس يجب فيها ضرورة أن تنقسم بانقسام المحرك، لكن بعضها كذلك. فإن الحرارة إذا كانت في جسم أعظم أسخنت جسمًا أعظم. والحرارة تنقسم بانقسام الجسم الحار. وكذلك الثقل يحرك الحجر وينقسم بانقسامه. وأمثال هذه القوى المحركات بعضها أجسام وبعضها جسمانية. ويعم هذه كلها أنها تقسم بانقسام ما هي فيه. فبعضها [الورقة الثانية

(1) [المتحرك] في النص وهي مصححة في الهامش.

(2) هنا نهاية ما يقتطفه ابن رشد من كلام ابن باجه.

(3) قارن أعلاه.

والأربعون ألف] ذات أجزاء بالذات كالأجسام، وبعضها ذات أجزاء بالعرض لأنها في أجسام ووجودها بالأجسام. وقد توجد محركات ليست أجساما ولا شايعة في أجسام ولا هي ذات أجزاء، وهي أنواع الأنفس. فهذه لا يقال فيها (أنها) متناهية ولا غير متناهية، إذ لم يكن لها عظم أصلًا. وأما الجسمانية فإنها، وإن لم تكن أعظامًا، فلها عظم بوجه، وكل ما له **عِظَمٌ بوجه**[1] إما متناه وإما غير متناه. وقد تبين وجود التناهي ولا تناهي في المتحركات.

وأرسطو يفحص عن هذا النحو في آخر الثامنة. لكن هذا الترتيب الذي نحونا، فينتظم على هذا النحو في المحرك مع ما تقدم من لواحقه. فنقول أن المحرك إن كان ذا عظم فهو إما متناه وإما غير متناه. والقوة المحركة تكون غير متناهية بأنحاء:

- أحدها أن تكون في جسم غير متناه وذلك محال.

- والنحو الثاني أن تحرك جسمًا غير متناه وذلك أيضًا محال.

- والآخر أن تحرك بعدًا غير متناه وهو أيضًا محال، لأنه يلزم عنه ضرورة أن يكون جسم غير متناه. وبالجملة فكم غير متناه أجزاؤه موجودة معًا إلى سائر ما يلزم عنه في إمكان ما لا يمكن وجوده، لأن قطع ما لا نهاية له يمكن.

والثاني أن يحرك زمانًا غير متناه وذلك بوجهين:

- أحدهما غير ممكن، وهو أن يكون طول غير متناه.

(1) [عظم بوجه] ممسوحة وغير مقروءة في الأصل وهي اقتراح من عندنا.

- والآخر أن يكون طول واحد يوجد المتحرك فيه كله مرارًا غير متناهية. وسنبين فيما بعد أن هذا ليس ممكنًا، بل واجبًا ضرورة. وهذه القوة إما أن تكو غير شايعة في الجسم، فتكون غير ذات عظم البتة، ولا تنقسم أصلًا. وإما أن تكون شايعة في الجسم، وكل جسم متناه، فقد يجب ضرورة إن أمكن ذلك أن تكون قوة متناهية في جسم متناه. فأقول: أن ذلك لا يمكن، لأن وجودها في الجسم المتناهي، إن كانت لا تنقسم بانقسام الجسم، فليست عند ذلك جسمانية، ولا هي في الجسم، من حيث هو متناه ولا غير متناه. وليس وجودها بالجسم بل وجود الجسم بها، وهذا ليس ممكنًا. فإما أن تكون قوة تنقسم بانقسام الجسم، حتى تكون متناهية من جهة وغير متناهية من جهة، فذلك لا يمكن. لأنه إن كانت غير متناهية لم تكن القوة شايعة في الجسم ومنقسمة بانقسامه، بل كانت كلها فيه كله. كصورة المركب، إن أمكن ذلك في بسيط. فضرورة يكون للجزء قوة غير قوة الكل، فهي تحرك ضرورة أقل. فليكن الجسم المتناهي (أ ب) تحرك زمانًا لا نهاية له عليه (ك س)، وليكن (أ جـ) جزءًا متناهيًا، فسيتحرك زمانًا أقل من زمان (ك س) فسيكون متناهيًا؛ لأن ما لا نهاية له ليس بأقل من شيء أصلًا. فليتحرك زمانًا (ك ل)، وليكن (جـ ـد) يحرك زمان (ل ع) و(هـ ز) زمان (ع ص) و(ز ب) زمان، (ص س) فزمان (ك س) مؤلف من أزمنة متناهية عددها متناه، وهذا ما لا يمكن. - وقد يظهر هذا على غير هذا الوجه، [الورقة الثانية والأربعون باء] وذلك أن القوة التي عليها (أ ب) غير متناهية، تحرك عنها جسم (جـ) المتناهي، فإن كان أول

تحرك يأخذ نصفه، لزم أن تحركه زمانًا أعظم، ولا أعظم مما لا نهاية له. وقد يظهر من وجه آخر، وهو أن (أ ب) يحرك (جـ ـد) في زمان متناه عليه (هـ ز) مسافة متناهية عليها (ط ل)، وليكن محرك متناهي القوة عليه (ل ص) من جنس (أ ب) ومتحرك غير متناه عليه (ج س) فسيحركه في زمان (ط ز) مسافة مسافة 90 أقل من (ط ل)، فليكن (ط ج) فضعف (أ ص) يحرك في زمان (هـ ز) أكثر من (ع س) ولأن (ط ل) و(ع س) متناهيات، أمكن أن يضاعف (ع س) أضعافًا كثيرة عددها متناه حتى يفنيها. فإذا ضاعفنا (ع س) بتلك الأضعاف و(ل ص) كان الكل متناهيًا، وكان المؤلف من أضعاف عظم كانت الأعظام المؤلفة منها متناهية، وكان العظم المؤلف من (ع س) مثل (جـ ـد) يتحرك عن قوة متناهية في زمان واحد مسافة واحدة، وهذا ما لا يمكن.

5

المقالة الثامنة

قال: قال أرسطو: «ليت شعري هل حدثت الحركة ولم تكن قبل...» إلى قوله: «لجميع ما قوامه **بالطبيعة**»[1].

هذه الحاشية وهي قوله: «ليت شعري». إنما تستعمل فيما لا رأي فيه للقايل ولا ظن ولا يقين، وفيما يتنبه له القايل إذا لم يحركه ذكر عنده؛ أو فيما يريد القايل أن يخرجه على هذه السبيل. وقد تستعمل عندما تتساوى عند القايل كل الظنون في أمر ما. وما تساوت **عنه**[2] الظنون فهــو يجري مجرى الجهل على طريق السلب، لأن النقيضين عنده متساويا إمكان الصدق.

(1) من الواضح هنا أن ابن باجة يقتطف من نص معين، لعله ترجمة إسحق بن حنين لكتاب السماع، قارن أرسطوطاليس، الطبيعة، ترجمة إسحق بن حنين مع أربعة شروح حققها وقدم لها عبدالرحمن بدوي (القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر 1964).

(2) كذا في النص و[عنده] أكثر إحكامًا.

ولما كان هذا الفحص لم يتقدم إليه أحد قبله وكان باديء الرأي يوجب فيه النقيضين، أخرج القول فيه هذا المخرج؛ ولعظم الأمر عنده فإن العلم بهذا (الأمر) من الحركة عظيم الغناء في العلم الطبيعي. فهو مبدأ يشتمل على جميع[1] ما يقال في أنواعه. وهذه الحاشية إنما تقال – في – أكثر ذلك في الأمر المتشوق إلى معرفته إذا كان بالحال التي ذكرناها. وكلما كان الأمر أكبر عند المتأمل كان موقع - «ليت شعري» - أوقع وأليق. ويبين تلك التي لم تخص الأقسام الثمانية التي يحصيها بعد وهي أن يقول هل الحركة متصلة سرمدًا أو لا حركة كما يزى زينن[2] إلى سائر الأقسام. وإنما بدأ بما هو معلوم في بعضها، فإن الحركات المحسوسة كلها حدثت ولم تكن

(1) [كل] في النص و[جميع] في الهامش.

(2) زينون الإيلي.

قبل وتفسد؛ فهل جميعها كذلك؟ فإن كانت متشوق إلى الوقوف على **ما فيها**[1]، فلا يبالي في هذا الوضع كان نوع منها دايمًا أو كانت متشافعة أو كان الوجهان معًا أو كانت كلها حادثة ولم تكن بالضرورة متشافعة.

والحركة معنى معقول، وكل معنى معقول فهو ضرورة إما ممتنع وجوده وضروري وجوده أو **ممكن**[2]. فإن كانت ممتنعًا وجودها [الورقة الثالثة والأربعون ألف] فالأشياء كلها ساكنة، إن جاز أن يقال لما لا يمكن أن يتحرك ساكن. وقد قال بهذا القول زينن **وبرمانيدس**[3]، إلا أن هذا القول منكر بنفسه والحس يشهد بكذبه. وإما ممكن وجودها وهذا أيضًا يشهد الحس بصحته. فأما هل منها نوع ضروري وهل ما هو ممكن منها يتشافع حتى لا يخلو

---

(1) [باقيها] في قراءة [مج].

(2) هذا تقسيم شائع في الفلسفة الإسلامية ولا سيما عند ابن سينا، إلا أنه من الجدير بالذكر أن ابن باجة لا يذكر ابن سينا على الإطلاق في أي من مؤلفاته المتوفرة لدينا ولا يبدو أنه قد اطلع على مؤلفات هذا الأخير إما لأنه قد اكتفى بمؤلفات الفارابي من فلاسفة المشرق وعد ما عداها فرعًا، وإما لأنها لم تكن متوافرة لديه، وفي كلا الحالتين فإن ظاهرة عدم ذكر ابن سينا عند ابن باجة تستحق الاهتمام. لقد كان أبو بكر وفير الاطلاع من جهة وكان من عادته أن يذكر أسما المؤلفات التي يطلع عليها وأسماء مؤلفيها من جهة أخرى سواء سلبًا أم إيجابًا، لقد ذكر الفارابي من السابقين على ابن سينا وذكر الغزالي من اللاحقين له دون ذكر ابن سينا نفسه مطلقًا؟!

(3) انظر أعلاه.

وقت من حركة؟ وهو لا يبالي في هذا القول أي الوجهين كان فإن التشافع يقوم مقام الاتصال، وغرضه هو طلب الدوام أو هل كل أنواعها ممكنة الوجود؟ وإن كانت متشافعة فليس بالضرورة، بل تشافعها يمكن ؛ فإن كان ذلك فقد توجد الأشياء ساكنة وقتًا. ولا يبالي كان ذلك الوقت واحدًا قبل وجود العالم أو بعده أو قبله وبعده. فهو إنما يطلب هل ما بالطبيعة يمكن فيه السكون أم ليس ذلك ممكنًا؟

والحركة لازمة لما بالطبيعة وكأن الطبيعة بها حيّة، فإن الحركة أشهر إعلام الحياة وأخصها بها وأعرف عند الحس. ولذلك الذين يموهون في الموتى أنهم أحياء يرومون أن تظهر لهم حركة ما. والقول في وجود الحركة لازم **الرأي**[1] في العالم، وكل من يروم أن يقول في صفة العالم أشياء فهو يضع حركة. وكان الأقدمون من الطبيعيين يوجهون النظر نحو العالم، فإن ذلك كان غرضهم الذي يقصدونه بهذا النوع من العلم، فلذلك لم يلخصوا الحركة بما يخصها بل من جهة ما تدعوهم إليه الضرورة فيها. فأرسطو فارق ذلك النظر بجهتين:

- إحداهما أنه جعلها مطلبًا بنفسه، وهذا لم يعرض له الطبيعيون أصلًا، فلذلك يقول: «ليت شعري هل حدثت الحركة»؟

- والثانية أنه رأى أن الفحص عنها يتقدم في الرتبة الفحص عن العالم فلا يمكن الفحص عن العالم قبل الفحص عنها.

---

(1) [للرأي] في الأصل و[الذاتي] في قرءة [مج].

ولما كان **الرأي**[1] فيها **معادًا**[2] للرأي في وجود العالم، وكان ذلك إنما هو على أحد وجهين ضرورة:

- أما على ما يراه **أنكساغوراس**[3] من تكون العالم.

- وأما على ما **يراه**[4] **نبذقليس**[5] من وجوده تارة وارتفاعه أخرى. فإن من يرى أن العالم واحد أبدي لا يلزمه ضرورة رأي واحد منهما. وكذلك **فلاطن**[6] لا يتبع رأيه واحد (أ) منهما، لأنه يكوّن الزمان، ولم يظهر من قوله على أي وجه يقول ذلك. وأما من يرى عوالم كثيرة تكون وتفسد وإن ذلك إلى غير نهاية في الزمان وأنها تكون واحدًا بعد آخر، فهو يرى أن الحركات متشافعة بالضرورة وليس في واحد من هذه الآراء ما يؤخذ منه مبدأ النظر في الحركة والنظر فيها من هذه الجهة.

لما كانت الحركة كمال ما هو بالقوة مقابلًا لما هو بالفعل، حتى لا يمكن أن يجتمعا في موضوع، فقد يجب ضرورة أن يوجد ما بالقوّة. فإن كان بالقوة قد وجد زمانًا بلا نهاية، فالقوّة تتقدم الكمال في الموضوع، وإن كانت القوة حادثة **فلا تتقدم بالزمان**[7] فإن كان

(1) [الزمان] في الأصل وهي مصححة في الهامش.

(2) [مضادًا] غند [مج] بخلاف الأصل.

(3) أنكساغوراس فيلسوف يوناني توفى سنة 428 ق.م.

(4) «رآه» في الأصل.

(5) أنبذقليس فيلسوف يوناني عاش في القرن الخامس ق.م.

(6) يعني أفلاطون.

(7) [فلا تتقدم بالزمان] ممسوحة في الأصل وهي اقتراح من عندنا.

وجودها [الورقة الثالثة والأربعون باء] تمامًا فليس يمكن أن تكون القوة والكمال حدثا معًا لأنه يكون بالقوة والكمال معًا، وذلك ما لا يمكن. وليكن مبدأ زمان الكمال عليه (ب) فطرف (أ) متقدم لطرف (ب)، وكل اثنين فبينهما زمان كما بين في **السادسة**(1).

فإذا القوة متقدمة للكمال بالزمان وهذا لازم ضروري **يقيني**(2)، واتفق له إنْ كان مشهورًا ذايعًا. فإن المعروف عند الجميع أنه إنما يتحرك ما يمكن أن يتحرك لا ما لا يمكن (أن يتحرك)، وإذا قصد تبين أكثر؛ فإنه إنما يسخن ما يمكن أن يسخن لا ما لا يمكن (أن يسخن)، ويقطع ما يمكن أن يقطع لا ما لا يمكن (أن يقطع). والقوة المتقدمة للحركة، سواء كانت مما يقال لا في موضوع أو كانت مما يقال في موضوع، فإنها ليست مما يفارق ولكنها أبدًا في

---

(1) قارن أعلاه.

(2) يقول ابن باجة في كتاب النفس: ولذلك يلزم أن تتقدم القوة على الفعل بالزمان كما تبين ذلك في الثامنة من السماع. فقد يقال في القمر أنه ممكن أن ينكسف وأنه بالقوة منكسف ولكن باشتراك الاسم، والقوة أقرب إلى القول بالتواطؤ من قولنا – الممكن – فإن الممكن في القمر وفي المريض باشتراك، ولذلك قد يعد الكسوف فيما هو ضروري، ص 45. ويقول في المخطوطة الورقة الثالثة والتسعون باء/ : إن قوة كل موجود سابقة لفعله بالزمان. قارن ابن سينا، الشفاء، ورقة 196 ب: وكل ما خرج من القوة إلى الفعل فإنما يخرج بسبب بالفعل يخرجه.

وهذا كما يبدو يخالف رأي أرسطو من أن ما بالفعل سابق على ما بالقوة زمانًا.

موضوع؛ وهذا الموضوع سواء أخذ أحد أجزاء العالم أو أخذ العالم بأسره، وذلك الجزء إما أزلي وإما حادث.

فلننزله أولًا حادثًا، فظاهر أن القوة فيه حادثة فهو ساكن بتلك القوة، ولتكن القوة عليها (ب) وعلى زمان السكون (س)، ولتكن على موضوع (ب م) فزمان (م) حادث ضرورة لأن (م) حادث. فقوته لم تسبقه، فزمان (س) ليس بأعظم من زمان وجود (م). ولأنه قد تحرك فزمان (س) متناه. وليكن على طرفه الأخير (جـ) فـ(م) إذن في زمان (س) كله كان ممكنًا أن يتحرك لكنه لم يتحرك، فلنأخذ في زمان (س جـ) آنات عليها (هـ ز) **فكل**[1] واحد من الأنات التي عليها (هـ ـد) هي (س جـ) إلا أن (س) فقط كان فيه (م) ممكنًا أن يكمله وإلا يكمل. فقد كان إذًا في (هـ) ممكنًا أن يكمل وإلا[2] يكمل، فالآن الذي عليه (جـ) بم صار فيه واجبًا أن يكمل فقط؛ ولماذا كمل في (جـ) وليس ذلك لحال في آن[3] (جـ). فإن

(1) [ففي كل] في النص وهي مصححة في الهامش.

(2) [ولا] في النص وهي صحة في الهامش.

(3) [لأن] في النص و[أن] في الهامش و[أن] أصح.

الزمان متشابه الأجزاء بالذات والآنات واحدة بأعيانها ولا يلحقها من الأعراض إلا التقدم والتأخر فقط. وإنما صار كذلك بحال وجدت في (م)، فليكن على تلك الحال (ط)، فـ(ط) هل وجدت في (م) في آن (جـ) أم وجدت قبل ذلك؟ فإن كانت موجودة فيه زمانًا ما، أما أصغر من (س جـ) أو مثله كان القول فيهما واحدًا، وإن كانت قد حدثت فحدوثها حركة وقوتها متقدمة لها بالزمان؛ ورجع القول في تلك الحركة هو القول في الحركة الموضوعة، وإن كان لعايق ارتفع فارتفاعه حركة وقوتها متقدمة لها، وتنزلت تلك الحركة منزلة الأولى. وكذا إن ورد **وارد**[1] حركة فوروده حركة، وعني بقولي حركة ما أعني بقولي تغير على العموم؛ فقوته متقدمة لها وتنزل ذلك منزلة الحركة **الموضوعة**[2]. وإذا اطرد ذلك لزم وجود حركات متشافعة، وكل حركة ففي زمان؛ ولأنها غير متناهية فزمانها **غير**[3] متناه، فهو أعظم من (س) فإذا زمان (س) لم يخل من حركة [الورقة الرابعة والأربعون ألف].

وكذلك لننزل حدوث قوة (ب) فإن حدوثها حركة فقوتها قبلها وتنزلت منزلة الحركة الموضوعة قبل ذلك، فلزم حركات متشافعة متقدمة. فإن كان زمانها غير مساو لزمان تلك القوة فضل من زمان تلك القوة زمان سكون كان موضوع فيه ساكنًا. فوجب أن تكون قبله حركات متشافعة لأنه لا يمكن أن يتلو آن آنًا، فلو تلا

(1) [وارد] في الأصل.

(2) الكلمة ممسوحة في الأصل.

(3) [غير]، ساقطة من النص ومثبتة في الهامش.

آنًا لأمكن أن لا يتشافع ولما اطرد القول فيهما وكان كل[1] آنين[2] فبينهما زمان. فلذلك يلزم أن تكون فيها حركات متشافعة أو حركة واحدة. فإذا كل حركة حادثة فقد يتقدمها حركات متشافعة، لكن لم يتبين هل ذلك بالذات أو بالعرض. فإذا الحركة لم تحدث جملة ولم تكن قط جميع الموجودات ساكنة.

وأيضًا فإن كان آن فهو بين زمانين لأنه انقضاء للماضي ومبدأ للمستقبل. وهو كما تبين واحد بالموضوع اثنان بالقول، إذ لا يمكن أن يتلو آن آنًا. وأما أن الآن كذلك فظاهر بنفسه. فإنه إن كان إنما هو انقضاء فقط فقد يجب أن يوجد آن يكون فيه الزمان مرتفعًا ويكون ذلك متأخرًا، وذلك لا يمكن أن يتخيل فكيف أن يوجد. ولا يمكن أن ينطبق به فإنه إذا رفع الزمان يجب أن يوضع، والقول (فيه) بأنه مرتفع ينقض نفسه. بل إن قيل أن **زمانًا**[3] مرتفع ومتأخر فعلى وجه آخر (**كتأخر**)[4] حركتي بالتأخر الزماني، وقد تبين ذلك في مواضع كثيرة.

فالزمان ل يخل والزمان ملازم للحركة وهو شيء بعد شيء، فالحركة إذن لا تخل. وهذا برهان ليس متكررًا بل هو برهان يلزم عنه نوع من وجود الحركة غير النوع الذي أوجبه القول المتقدم. فهو بالإضافة إلى المطلوب **الموضوع**[5] برهان متكرر لكنه يلزم

(1) [على] في الأصل.
(2) [الاثنين] في الأصل.
(3) [زما] في الأصل وهي مصححة في الهامش.
(4) في الأصل فراغ موضع كلمة.
(5) أي المطلوب المفترض.

وجودها بنوع غير النوع الذي يلزمه القول الأول. فإن أجزاء الزمان يتبع بعضها بعضًا بالذات والضرورة، والتشافع الموصوف لا يلزم بعضه بعضًا إلا بالعرض. فإنه قد تكون الحركة الموضوعة تتبع سببها بالذات، وقد تكون تابعة بالعرض فتكون ممكنة أن لا تكون. وجزء الزمان الثاني للزمان المتقدم يتبعه بالذات وبالضرورة كما يتبع آخر الحركة المتصلة بعضها بعضًا بالذات. فإن كانت حركة لا تتتابع أجزاؤها بالذات وبالضرورة، فليس الزمان عدد تلك بل الزمان عدد حركة متصلة يتبع بعضها بعضًا بالذات والضرورة.

فمن هنا ألزم أرسطو أن الحركة لم تخل ولا تخلو، وكان النظام والترتيب أن يعطي أنها لا تخلو فيما يستقبل بعد أن تبين أن التشافع يكون أبدًا، فإن كل حركة فاسدة – فـ – تشفعها حركة؛ لكن صنع ذلك لما فيه من الإيجاز. وأيضًا فكل حركة **تشفعها**[1] حركة وذلك بين، فإن القوة تقال مع العدم والشأن يقال على القبول، سواء كان مع العدم أو مع الكمال. فالقوة هي شأن مقترن بعدم والكمال [الورقة الرابعة والأربعون باء] لا يرفع الشأن بل يرفع العدم ويبقى البيان محفوظًا.

فلننزل (م) وعلى كماله (ب) وعلى شأن الحركة (ش)، فلأن (م) قد تحرك فقد ارتفعت القوّة؛ فإن كان الكمال باقيًا فالحركة باقية وإن كانت فانية ففيها الغدم. فـ(م) لا يمكن فيه أن يتغير وقد كان شأنه أن يتغير فقد ارتفع عنه قبول التغيير وارتفاعه حركة. وأيضًا

(3) موضع كلمة ممسوح في الأصل.

فإن (م) قد قبل القوّة والكمال، فقد كان شأنه قبولهما سواء كان (م) أحد الأجسام بالفعل أو مشارًا إليه بالقوّة. فإن المثال الذي وضعه أرسطو الموضوع فيه مشار إليه بالقوّة، فإنه قال: ليس كفّ الشيء عن أن يحترق وكفه عن أن يكون شأنه الاحتراق واحدًا. وبين أن الشأن في المحترق إنما هو في الهيولي وإنما يكون فيما هو مشار إليه بالكمال، فقولنا بأن ليس كفّ الذهب عن أن يسيل هو كفّه عن أن يكون شأنه السيلان، وسنبين هذا فيما يتلو. فكفّ (م) عن أن شأنه ذلك تغيّر، فقوته سابقة؛ وقد كان كذلك إما زمانًا بلا نهاية أو زمانـ(اً) متناهيًا.

فلننزله متناهيًا. فإن إنزاله غير متناه سنقول فيه إذا قلنا في القسم الآخر من محمول الوضع. وإنزاله متناهيًا يلزمه أن يكون زمان وجوده متناهيًا فحدوثه تغير فقولته قابلة. وزمان القبول الثاني متناه أو غير متناه؟ فإن كان متناهيًا، فقد حدث تغير، فقوّة ذلك التغيّر متقدمة. فلا بد أنْ نضع أحد أمرين: أما شؤونًا وقوى غير متناهية أو شأنًا واحدًا غير متناه. ووضع أشياء موجودة معًا في شيء واحد غير متناهية محال، لأن الشؤون التي هي موجودة كثيرة بالنوع غير متناهية يلزم عنها وجود أنواع غير متناهية وذلك محال.

وأيضًا فما لا نهاية إنْ كان عددًا أو طولًا، إذا انقص منه متناه فإن الباقي لا نهاية له. وهذا الشأن لم يرتفع لو ارتفعت جميع الشؤون (الأخرى) قبله، فكيف يرتفع ما لا نهاية له؟ ومتى لم يكن أول يكن آخر.

وإما أن يكون (م) غير متناه فلذلك يكون (ش) إما متناهيًا أو غير متناه، فإن كان متناهيًا فسيكون (م) بالكمال **إذ لا يرتفع الإمكان إلا بالفعل**[1] أو بارتفاع الموضوع. لكن الموضوع فرض وجودًا فقد كان (م) فيه كمال قوّة (ب)، فلما فسد حدثت قوّة (ب) وكان القول فيها على ما لزم إذا فرض (م) كاينًا وكان جزء هذا التغير إما متناه أو غير متناه. فإن كان متناهيًا لزم فيه ما يلزم في الثاني واطّرد القول. وإن كان غير حادث فهناك حركة قد كانت لم تزل وإن كان زمان القوّة غير متناه فزمان (س) غير متناه و(م) ضرورة غير حادث، فـ(م) في (هـ) فإن كان ممكنًا أن يكون وألا يكون فما الذي جعله في (هـ) أولى بأن لا يكون وجعله في (جـ) أولى بأن يكون؟ إذ لا يخلو إما أن يكون وإما أن لا يكون وهذا محال لا يمكن. وإما ألا يوجد ولا يعدم وهذا محال، أو يكون العدم لـ(م) في (هـ) أحرى، والكمال أحرى به في (جـ) فليس بأحرى إلا الحال ما لم تكن مع العدم في (هـ) وفي (جـ)؛ إما أن تلك الحال ارتفعت أو حدثت حال أخرى، **فإن**[2] [الورقة الخامسة والأربعون ألف] كان فقد كانت حركة، وتلك الحركة سبيلها سبيل الموضوعة فقد تقدمت حركة وكذلك إلى ما لا نهاية؛ فهي إما متصلة وإما متشافعة.

وكل حركة ففي زمان ولأن الحركات لا نهاية لها فإن منها ما لا نهاية لها. فإن منها ما لا نهاية لها. والمقادير المتناهية إذا لم تكن متناهية

(1) [إذا ارتفع الإمكان لا بالفعل] في قراءة [مج].

(2) الكلمة ممسوحة في الأصل وهي اقتراح من عندنا.

العدد[1] فإن المجموع منها غير متناه؛ وليس زمان غير متناه أعظم من **زمان**[2] غير متناه. فكل حركة تقدمت إما متصلة أو تشفع حركة. وأيضًا إن سلكنا خط (س)[3] يتبين إن كل تغير فبعده تغير (فـ) إن (كان) (س) غير متناه لزم أن تكون حركات غير متناهية تلزم عنها هذه الحركة الموضوعة.

وقطع ما لا نهاية له غير ممكن فإن وجود أشياء متتالية بالذات غير متناهية محال؛ وإنما يمكن ذلك فيها بالعرض، فأن ما لا نهاية أما في ما بالقوّة أو (هو) بالعرض. وأما بالذات **فمحال**[4]، فكل حركة تستقبل[5] فهي إما متصلة أو تشفعها حركة.

وهنالك استبان أن ما يتحرك فقد تحرك وسيتحرك، لأنه إن وضعناه لم يتحرك زمانًا غير متناه لم يكن لذلك وجه، وكان تخرصًا ولزم من ذلك على هذا النحو أن تكون حركات غير متناهية لتكون هذه الحركة. فلزم قطع ما لا نهاية وذلك بعينه يلزم، إن وضعناه، أن **يرتفع**[6] عنه شأن الحركة فلزم قطع ما لا نهاية، فتتغيّر **الهيولي**[7] لا من حيث هي **هيولي**[7]. وإنما ترتفع هذه المحالات بوضع الصادق

(1) [العدة] في الأصل.
(2) الكلمة ممسوحة في الأصل وهي اقتراح من عندنا.
(3) في الأصل موضع كلمة ممسوح وغير مقروء.
(4) [محال] في الأصل.
(5) كذا في الأصل.
(6) [ارتفع] في الأصل.
(7) [هيولا] في الأصل.

وهو أن ما شأنه الحركة وهو أزلي فلا يمكن أن يكون إلا **هيولي**[1].

وأيضًا فإذا ارتفع الشأن عن المتحرك فقد فسد وكان له مفسد، فهل هذا المفسد كفّ؟ فيلزم وجود مفسدين لا نهاية لهم معًا، وإن كان هذا (المفسد) شأنه الإفساد فسيفسد. والفساد تغير حادث وزمانه متناه، ففيه حركات متشافعة. والتغير سيتبعه تغير إذ تنزل هذا التغيّر منزلة التغير المفروض والقول فيه واحد. وكذلك إن أنزلناه ممكنًا أن يفسد غير أنه لا يفسد بوجه أصلًا، فقد أنزلناه ممتنعًا ممكنًا، ويلزم من ذلك وجود أشياء غير متناهية معًا. وبالجملة فكل ما أنزلنا(ه) ممكنًا زمانًا غير متناه، لزم من ذلك وجود أشياء غير متناهية معًا. فإن الممكن والوجود في زمان غير متناه **محال**[2] وأيضًا فزمان متناه من أحد طرفيه لا يمكن ذلك، فكل حركة فهي إما متصلة **أو**[3] تشفع حركة وتشفعها حركة، أو بعضها متصل وبعضها متشافع.

وقد يتشكك على ما تبين فيقال أنه ليس كل تغيّر كذلك، من

---

(1) [الهيولا] في الأصل.

(2) يقول ابن باجة في كتاب النفس ص 43: إن الموجود مقابله ما ليس بموجود. وما ليس بموجود منه المحال، وهو ما لا يمكن وجوده، ومنه الممكن. والممكن وجوده صنفان: أحدهما الضروري وهو ما لا يمكن عدمه، والآخر الموجود المطلق وهو ما هو موجود وقتًا ما، فبين أن الوجود المطلق قد كان معدومًا وقتًا ما. وقد يظن أنه يلزمه أن يكون معدومًا زمانًا ولا نهاية. ولكن إن كان ذلك فبالعرض، وقد تلخص في السماع.

(3) [أو] في الهامش وفي الأصل و[أما].

ذلك أن المتغير هو من شيء إلى شيء، فلا يمكن أن يكون تغير متصل. وأيضًا فإنـ(ـه) (ليس) كل حركة تشفع حركة، فإن الحيوان (قد) يكون **قارًّا**[1] وتحدث منه حركة من غير أن يتقدمها حركة أخرى. وأيضًا فإن الجمادات تشاهد تتحرك إلى مواضعها من غير أن تحدث منها حركة. فبهذه الأمور الثلاثة يمكن للإنسان أن يتشكك على ما تبين في القول. أما أن التغير فهو من شيء إلى شيء فذلك حق، لكن ليس في كل الأمور لأن المتحرك دورًا يتحرك من شيء إليه بعينه. [الورقة الخامسة والأربعون باء] وأيضًا فإن التغير وإن كان من شيء إلى شيء، فلم يكن في ذلك تغير متصل فليس ذلك يمانع أن تتشافع الحركات، ومع ذلك فقد يمكن أن يكون تغير متصل، بل لعله واجب ضرورة. وسنبين بعد ذلك أي تغير هو. وأما حدوث حركة من شيء دون أن تتقدم حركة في المتحرك فليس ذلك بمنكر بل هو واجب إذا كان المحرك له من خارج.

وأما ما[2] وضع في الحيوان من حدوث الحركة من غير أن يكون المحرك من خارج ولا تحدث فيه **حركة من ذاته**[3]، فليس ذلك حقًا؛ فإن الحيوان إنما يتحرك من ذاته حركة المكان فقط، وأما النمو والاستحالة فقد يتحركهما الحيوان كما يتحركهما الجماد. وتحدث في أجسام الحيوان حركات جمة، بعضها استحالات وبعضها إحساسات؛ يتحرك النزوع فيتحرك الحيوان، وسبب هذه المحيط وما يرد البدن من خارج مثل الغذاء وساير ما يرد البدن.

---

(1) [قادرًا] في النص وهي مصححة في الهامش.

(2) الكلمة غير مقروءة في الأصل وهي اقتراح من عندنا.

(3) عبارة [حركة من ذاته] غير مقروءة في الأصل وهي اقتراح من عندنا.

وإذا تأمل المتأمل بدن الحيوان وحاله، ظهر له ذلك، والأمر فيه بيّن في كثير من حركاته. والحركة التي يظن أنه يتحركها دون أن تحدث فيه حركة، فهي التغير الذي في النوم واليقظة إذا كان ذلك من غير[1] سبب محسوس. فإن النوم قد يكون من الدواء واليقظة من موقظ من خارج. أما أن الحركات قد تحدث وتفسد فذلك بيّن بنفسه. وأما هل كل حركة كذلك، أو هل ها هنا حركات لا تكون ولا تفسد؟ فذلك مما يحتاج إلى برهان. وأيضًا فقد ألزم القول إن كل حركة فهي عن حركة، وألزم القول المشكك أنه قد تحدث حركة دون أن تتقدمها حركة، فإن كان ذلك في البعض فما الذي يمنع أن يكون في الكل؟ وإن كان في الإنسان وهو العالم الصغير، فما الذي يمنع أن يكون في الكل؟ وقوّة هذا القول قوّة سؤال وهو لمَ[2] لمْ تكن الحركة والسكون كالزوج والفرد؟ فإن **الثلاثة**[3] فرد والاثنين زوج ضرورة، وليس يوجد عدد واحد بعينه يكون طورًا زوجًا وطورًا فردًا. فلم لم تكن الحركة والسكون كذلك حتى يكون المتحرك متحركًا ضرورة والساكن ساكنًا ضرورة؟ وكيف إذا كان المحرك ذاته متحركًا لم يسكن ويكون متحركًا أبدًا، ويكون الساكن من ذاته ساكنًا أبدًا؟

فأرسطو يبدأ في الفحص عن ذلك فيقول: أن كل شيء لا يخلو أن يكون متحركًا ضرورة، أو ساكنًا ضرورة، أو بعض الأشياء

(1) ساقطة من النص ومثبتة في الهامش.

(2) [لو] في الأصل.

(3) [الثلثة] في الأصل.

متحركًا ضرورة والبعض الآخر ساكنًا ضرورة، أو يكون كل شيء يتحرك وكل شيء يسكن، أو تكون بعض الأشياء يتحرك ويسكن وبعضها يتحرك ضرورة، وبعضها يسكن ضرورة. وهذا القول صادق ضرورة، لكن ينقص من القسمة أقسام تركها إذ لا نفع في إحصائها؛ [الورقة السادسة والأربعون ألف] وذلك أن الحركة والسكون إما أن يكون كل واحد منهما ضروريًا في الموجودات ومساويًا للموجودات أو لا يكون ضروريًا، فعند ذلك تقتسم المضادات الصدق والكذب. فإنه إما أن يكون كل شيء إما ساكنًا ضرورة أو محركًا، فإن لم يكن ضروريًا وكان حمل كل واحد حرفًا فعند ذلك يتقسم ما تحت المتضادات الصدق والكذب. **وتكون**[1] إما بعضها متحركًا ضرورة وإما بعضها ساكنًا ضرورة، وإما أن تكون الحركة **والسكون**[2]... فيكون الأول مثل قولنا: كل مثلث إما أن تكون زواياه **مساوية**[3] لقايمتين أو لا يكون ولا واحد من المثلثات كذلك. وأما الثاني فكقولنا بعض الأشكال المتساوية الأضلاع التي تحيط بها دائرة ضلعه ليس بأصغر من نصف قطر الدائر، وبعضها **ضلعه**[4] أصغر. فإن كل ما كان من الأشكال المتساوية الأضلاع الواقعة في دائرة واحدة أضلاعه أكثر من ستة وضلعه أصغر من ضلع المسدس، فلا يمكن أن يكون ذو (؟) أقل من ستة أضلاع طورًا أعظم وطورًا أصغر؛ وكذلك ما ليس بأكثر

---

(1) الكلمة غير مقروءة في الأصل وهي اقتراح من عندنا.

(2) في الهامش ملحوظة تقول: في الأصل المنقول ما بين قوله [والسكون] وبين (فيكون) بياض يسير.

(3) [متساوية] في النص وهي مصححة في الهامش.

(4) [ضلعها] في الأصل.

أن يكون منها ما يكون طورًا أصغر وطورًا أعظم. وإما أن تكون الحركة من الأمور الممكنة كالقيام والجلوس، فيكون كل شيء فهو متحرك ساكن، ولا تكون الحركة والسكون يقسمان الموضوع قسمة عملية ولا يكون للحركة طبيعة محصلة، السكون كذلك؛ بل كل طبيعة تقبل الحركة فهي تقبل السكون. أو تكون الحركة والسكون في بعض الموضوعات ضروريتين وفي بعض الموضوعات ممكنتين؛ كالحار والبارد، فإن الحار ضروري في النار إذ لا تكون نار إلا حارة ولا جليد إلا باردًا. فأما الذهب والفضة فقد يكونان حارين وباردين في موضوع واحد بالعدد، والأسود والأبيض فإن القار أسود ولا يمكن أن يوجد أبيض فأما البلور فأبيض ولا يمكن أن يوجد أسود؛ وأما الثوب فقد يمكن أن يبيض ويسود، ولذلك يقسم الصدق والكذب في هذه قولنا: إما أن يكون بعض الأشياء متحركًا ضرورة وبعضها ساكنـ(اً) ضرورة وبعضها يتداول الأمرين.

فأما القسمان المطرحان فهما قولنا: إما أن يكون بعض الأشياء يتحرك ضرورة وبعضها يتداول الأمرين. والقسم الثاني: أن يكون بعضها ساكنًا ضرورة وبعضها يتداول الأمرين. وليس هناك قسم ما بين لأن الحركة والسكون ليس بينهما وسط، لأنهما من المتقابلات التي لا وسط بينها. إلا أنه لا يوجد تضاد يكون بهذا النحو حتى يكون أحد الطرفين مختص بموضوع والآخر لا يختص بموضوع. وأيضًا فإنه إذا تبين القسم الموجود فقد بطل سائرها لأنه ليس بين القسم صدق[1] باستثناء المتقابلات. فيكون ترك هذه مخلًا بالقياس

(1) الكلمة غير مقروءة في الأصل.

[الورقة السادسة والأربعون باء] ويكون القياس سوفسطائياً، فإن هذه القضية الشرطية **المنفصلة**[1] هي جزء قياس ولكن لا يلزم عنه الرأي والموضوع فقط، فإنه (إذا) رفع الأقسام **الثلاثة**[2] وهي أقسام الضروري الصرف بقي **قسمًا**[3] الإمكان. وبين بعد ذلك القسم الموجود على طريق الاستقامة ويلزم من ذلك إبطال كل ما ليس بالقسم، فسواء عدد جميع ذلك أو لم يعدد؛ وذلك ظاهر لمن زاول صناعة المنطق أيسر مزاولة.

أما **القسم الأول**: إن كان كل شيء ساكنًا – فقد وضع ذلك قوم اتباعًا لما يعطيه القول في باديء الرأي، وتركًا لما عليه نظرهم ويجدونه ثابتًا من أنفسهم. فإن من أنكر وجود الحركة فقد ترك ما يدركه بالحس. وليس هذا ردًا على الطبيعي وحده، بل يكاد يرفع المعارف جملة. وترك ما يشهد به الحس وما يوجد للإنسان مفطورًا عليه إلى ما **توحيه**[4] الآراء من فعل من لا يفرق بين الموثوق به من

---

(1) القضية إما حملية وإما شرطية، والشرطية هي المركبة من قضيتين إحداهما محكوم عليها والأخرى محكوم بها، وهي إما متصلة أو منفصلة وكلاهما مكون من محكوم عليها ومحكوم بها إلا أنها إن أوجبت أو سلبت حصول إحدى القضيتين على حصول الأخرى فمتصلة وإن أوجبت أو سلبت حصول إحدى القضيتين على حصول الأخرى فمتصلة وإن أوجبت أو سلبت انفصال إحداهما فمنفصلة. قارن كشاف مصطلحات الفنون للتهانوي، مادة الشرطية.

(2) [الثلثة] في الأصل، وهو يعدد هذه الأقسام فيما يلي.

(3) [قسمي] في الأصل.

(4) [فتلك] في النص و[فتكون تلك] في الهامش.

غير الموثوق به. ولا يدم صاحب العلم الطبيعي بتبين ذلك لأنه ليس يلزم صاحب علم يتثبت مبادىء ذلك العلم، لأن فعل الصناعة إنما هو بعدّ مبادئها أو بمباديها تتثبت وتبطل. فإن أثبت أحد مباديء صناعة، احتاج في مبادٍ يستعملها في اثباتها إلى مبادٍ أُخر فكون **تلك**[1] هي المباديء لا هذه. لكن هذه مباد للصناعة. وقد تلقى أرسطو الأقاويل المشككة في وجود الحركة في الأولى والسادسة. وسنقول في ذلك في آخر هذه المقالة. وقد لخص أبو نصر في كتابه في **البرهان**[2] القول في تلقي نوعي هذه المغالطة وكيف يكون.

وأما القسم الثاني وهو قولنا: كل شيء متحرك – فإنه إنْ كان ليس كذلك فليس ينافي ما يشهد به الحس جملة، كما (الحال في) ذلك الأول، إذ قد تخفى علينا كثيرًا حركة المتحرك؛ كالشمس والقمر والكواكب التي في **القرب**[3] الأصغر القريب من القطب؛ فلعل كل شيء كذلك. غير أنْ الحس يشهد بأن أشياء ليست كذلك، فإنْ الحيوان قد يكون قارًّا لا حركة له في المكان، ومحال أن يكون الحجر أبدًا هابطًا، ونحن لا نحس بذلك. وأيضًا فهذا يبطل أنْ يكون

---

(1) [توجيه] في قراءة [مج].

(2) وهو كتاب البرهان أو انالوطيقا الثانية لأرسطو وقد علق عليه الفارابي، وأبو نصر المذكور هو أبو نصر الفارابي كما هو واضح. أما الأولى والسادسة المشار إليهما أعلاه فهما الكتاب الأول والكتاب السادس من السماع.

(3) كذا في الأصل ولعله يقصد [الدب الأصغر].

لشيء موضع طبيعي لأن الحركة **دائمة**[1]. وأيضًا فإن كان التغير من شيء إلى شيء فكيف يكون الشيء متحركًا دايمًا؟ وأيضًا فإذا تقابل المتساويا القوة هذا هابطًا وذلك صاعدًا كيف يكونان أبدًا متحركين؟ وذلك مثل كفتي الميزان. وأيضًا فإن من التغيرات ما يكون دفعة كالتغير في المضاف وكالجمود وكالبرء فإن البرء ذهاب إلى الصحة، فإذا لا يمكن (لـ) مريض أن يبرأ برءًا تامًا وهذه إذا **تقصيت**[2] لزم من ذلك محالات شنيعة.

وكذلك **القسم الثالث** هو أقل منافرة للموجود ولما يشهد به الحس. أما الحق فإن كثيرًا من الأجسام تتحرك دايمًا كالكواكب، وبعضها [الورقة السابعة والأربعون ألف] لا يتحرك دايمًا كالأرض وإنما تتحرك بأجزائها وسنبين بعد هذا لماذا كان كل هذا القسم أقرب إلى الطباع، لأن الحق والكذب فيه مختلطان. وأما المعرفة فليس هذا مما ينتفع به فيها، بل تستعمل فيها الأشياء التي قيلت في إبطال أن كل شيء متحرك دايمًا، فإن الحس يشهد بأن هنا أشياء تتحرك وتسكن.

وأما **القسم الرابع** وهو الإمكان بالإطلاق في جميع الموضوعات، فإن الحس يشهد بأن الحركة والسكون في المحسوسات كذلك. فأما هل في جميع موضوعاتها كذلك، فليس الحس مما يشهد لا بإبطاله ولا بإثباته، فإن الأقسام الثلاثة إنما اكتفينا

(1) في الأصل موضع فراغ لكلمتين أو أكثر.

(2) [نقضت] في قراءة [مج].

في العلم بارتفاعها بالحس فقط، وأرشدنا إلى استعماله، وعضد
ذلك بالأقاويل، على أن الحس في ذلك كاف. وأما في إبطال هذا
القسم، فليس الحس مما يشهد به، ولا يكتفي بإعطاء الحق فيه. فكلُّ
من يكوّن العالم من الاسطقسات، فهو يضع ذلك. أما أن الحركة
ممكنة في بعض موضوعاتها فقد اكتفى في ذلك بالحس، وإما أن
الحركة والسكون كالحرارة والبرودة وليسا كالجلوس والقيام فذلك
مما يبيّن كيف الأمر فيه، وهو **يتحرى**[1] لذلك مبدءًا **خاصًا**[2]
ويقدم ذلك مما يوجب التعليم البرهاني. وقد لخص ذلك أبو نصر في
البرهان، ووضعناه نحن في قولنا في كون **الحيوان**[3]. وقد نبّه عليه
أرسطو في إيلاد البغلة.

والمبدأ المناسب الخاص لهذا النوع من العلم ما يضعه، وهو أن
المحرك والمتحرك بعضهما بطريق **العرض**[4] فإن البخار قد يبريء

---

(1) [يتحرا] في الأصل.

(2) [خاصيًا] في الأصل.

(3) قارن قوله على كتاب الحيوان المخطوطة رقم 89 باء وما بعدها.

(4) يقول ابن باجة في كتاب النفس: أن المحرك منه بالعرض ومنه بالذات، فقد يحرك بنفسه وقد يحرك بتوسط شيء آخر إما واحد وإما أكثر من واحد، وهذه الوسائط هي آلات أو كالآلات للمحرك. وإما الصناعة فإنها لا تحرك بذاتها بل تحرك بآلات. وما يتحرك عن محرك بهذه الصفة فله أكثر من محرك واحد، فيكون له محرك أخير، وهو الشيء الذي يلي المتحرك كالقدوم للخشبة ومنه يحرك دون الأخير، فإ الحركة إنما توجد في حين وجودها بحضور تحريك المحرك الأول. فالمحرك الأول فاعل للحركة وإليه تنسب كما تبين في الثامنة. قارن النفس ص 23.

المريض والحار يسخن الماء. وكذلك المحرك في المكان فإن الدنانير إذا حركت الصحة فالجملة هي المحركة بالذات، وأما الدينار الواحد فهو محرك لها بالعرض بأنه جزء من المحرك. وكذلك المتحرك يكون بالعرض بوجوه أحدها مثل قولنا النحوي يبرأ؛ والذي بالذات، فالقابل للصّحة يبرأ. والآخر، وهو الذي رسمه أرسطو في أول **الخامسة**، وهو المتحرك إما على أنه جزء منه؛ مثال ذلك أن هذا الحجر يهبط، فهذا الجزء المشار إليه يهبط، وهذا الجسم يتحرك فهذه النقطة التي فيه تتحرك.

فليكن المتحرك بذاته ما لم يكن على أحد هذه الوجوه وما كان متحركًا بذاته لا بأنه موجود في متحرك. وكذلك المحرك ما حرّك بنفسه لا بأنه موجود في محرك. والمتحركة بذواتها بعضها من تلقايها وهو الذي لا يحتاج في تحريكه إلى آخر غيره كأنواع **الحيوان**[1]. وهذا النوع من التحرك إنما يوجد للحيوان فقط، وهو في الحركات المكانية فقط. وأيضًا فالمتحركات بذواتها منها ما يتحرك طبعًا ومنها ما يتحرك خارجًا عن الطبع وقسرًا، فإن حركة الحجر إلى فوق هي خارجة عن الطبع وقسرًا لأنه قد قهر على ما في طبعه هذه. فأما

---

(1) يقول ابن باجة في كتاب النفس: وليس في المتحرك وجود مضاد للمحرك إذ المتحرك قوته فقط. وليس كذلك ذوات الأنفس. فإن المتحرك ذو صورة له من أجلها فعل ما، والمحرك إما أن يحرك حركة مضادة أو يحركها للطبيعة، كرفع اليد إلى فوق، والطفر فإنه يتحرك به الجسد وهو نقل إلى فوق، فلذلك يحرك النفس بآلة وهو الحار الغريزي أو ما يجري مجراه. النفس ص 26-27.

تدوير **الرحى**[1] فلم يقهر على ما [الورقة السابعة والأربعون باء] في طبعه ضده بل حدث فيه حركة ليست في طباعه ما **يوجبها**[2] فهي عن الطبع كما قدّمه أرسطو في أول هذا البحث من فصول المتحرك. فذلك يقسم الاسم المشكك، **فإن**[3] المتحرك يقال بتقديم وتأخير، أقدم أصنافه هذا الذي يضعه للبحث ثم المتحرك **بجزئه**[4] ثم المتحرك لأنه في متحرك. فقولنا المتحرك الذي ليس واحدًا من هذين مركب تركيب ترادف وتعاون كقولنا الكلب النبّاح، لا أن المباح فصل للكلب فيكون تركيب تقييد واشتراط؛ وذلك بيّن لمن زاول صناعة المنطق.

فلما ميّز المعنى الذي يقصده بالاسم المشكك وضعه، وعند ذلك وضع فصول فقال: منه ما يتحرك خارجًا عن طبعه وقسرًا ومنه ما يتحرك طبعًا؛ فإن هذين الفصلين ذاتيان للموضوع. وكذلك المتحرك طبعًا منه ما يتحرك عن شيء خارج عنه أولًا (وبالذات) ومنه ما لا يتحرك عن خارج أولًا وبالذات، بل إن كان فبالعرض وثانيًا، وهو المتحرك من تلقايه. فما يتحرك عن خارج وما لا يتحرك عن خارج فصلان متقابلان، وقد عرض فيهما ما عرض

(1) [الرحا] في الأصل وهو يعني حجر الرحى.

(2) يقول ابن رشد: منه ما هو متحرك قسرًا أو خارج عن طبعه أما المتحرك قسرًا فكالحجر يرمى به إلى فوق وأما الخارج عن طبعه فكحركة حجر الرحى... ص 112.

(3) [فأن] غير مقروءة في الأصل.

(4) [بجزه] في الأصل.

في فصول الحيوان، كقولنا: ذو الأرجل وما لا رجل له؛ فإنه، يقسم أجناسًا كثيرة من الحيوان. وكما يعرض لفصول الموجود كقولنا: ما بالذات وما بالعرض، وقولنا كثير وواحد. فإن كل واحد من هذه يقسم بالآخر، والقسمة التي تستعمل في التحديد يجب أن تكون من متقابلات تتناسب بغير هذا التناسب.

وأمَّا القسمة بهذه وإن كانت قد يمكن في بعض الأمور أن يميز بها، فليس في كلها ولا بحسب الأمر. **فلذلك**[1] لم يرتب القول ترتيب التقسيم بل وضعه بالحال التي يستعملها، وقد يمكن أن تستعمل فتميز بها أصناف من المتحرك إما خارجًا عن طبعه وإما طبعًا. والمتحرك الخارج إما قسرًا كحركة الحجر إلى فوق وإما خارجًا عن الطبع كحركة الرحى[2] وكلا الصنفين يتحرك عن خارج عنه، فليس يتقسم بالنسبة المقابلة إلى المحرك. وما يتحرك طبعًا فهو إما عن شيء خارج عنه وإما عن شيء هو في ذاته لا خارج عنه. وما يتحرك عن خارج عنه إما أن يحرك الخارج أولًا وإما ثانيًا. وليس ينقسم المتحرك عن شيء في ذاته، فلا يتحرك عن خارج عنه أصلًا بهذا التقابل. وأما الخارج عن الطبع، فإن **كان مما**[3] يتحرك عن خارج عنه فذلك بين بنفسه. وأما المتحرك طبعًا عن شيء خارج عنه، فهذا ما يخفى ويشك فيه، لأن النار والأرض مشكوك فيهما؛

(1) [فذلك] في الأصل.

(2) [الرحا] في الأصل.

(3) [كان مما] غير مقروءة في النص وهي اقتراح من عندنا.

هل يتحركان عن شيء عنهما إذا تحركا إلى مواضعهما الطبيعية أم لا؟ وكذلك الحيوان فإنه يتحرك عن شيء خارج عنه لكن ليس أولًا وما يتحرك لا عن خارج عنه لا أولًا ولا ثانيًا فيحتاج إلى برهان، وهي الأجرام المستديرة. وأرسطو في [الورقة الثامنة والأربعون ألف] هذا القول يضع بهذا الوجه المتحرك بذاته، فما لا يتحرك عن خارج عنه أولًا. فلذلك يكون الحيوان والأجرام المستديرة التي سنقول فيها في آخر هذا القول بحسب جنس واحد.

فنقول إن المتحرك طبعًا قسمان:

- أحدهما ما يتحرك حركة واحدة فقط.

- والآخر ما يتحرك من تلقايه. ونعني بما يتحرك من تلقايه ما يمكن فيه أن يسكن من تلقايه، بأن فيه مبدأ الحركة والسكون. وهذا (في) الحيوان فقط، لأن من الأمور المسلمة أن السكون إلى الحيوان كما إليه حركته. وإما أن الحيوان يتحرك عن شيء فمعروف، والتماس البرهان على ذلك من فعل من لا يميز ما يجب أن توضع[1] معرفته وما لا يجب. وإنما يجب في الحيوان أن يميز فيه المحرك من المتحرك فقط. وأما حركة الأجسام الطبيعية فإنها عن محرك خارج مما يحتاج إلى قول. وكيف كان فقد عرض في الجمادات وفي الحيوان أمران متقابلان. وذلك أن المحرك في الحيوان ظاهر الوجود وتشافع الحركة فيه غير بين. والحركة الطبيعية في الجمادات غير ظاهرة

(1) [وضع] في الأصل.

وتشنع الحركات فيها بين، ولا سيما حركتها عند زوال العايق. والمتحركة طبعًا قد تتحرك ضرورة فإن حركة الحيوان لا توصف بأنها ضرورة. ولذلك تنقسم الحركة **بمبدأ**[1] التقابل، فيقال إن الحركة منها ما هي بالضرورة، كحركة الأرض إلى أسفل، ومنها ما ليس بالضرورة. وما ليس بالضرورة فمنها بالقسر، ومنها بالاختيار وهي حركة الحيوان. وقد تقال الضرورة على حركة القسر لكن باشتراك، فالمتحركة طبعًا ضرورة، فقوتها على الحركة متقدمة لحركتها. والقوة تقال بتشكيك. ولما لم تنفصل معانيها بعضها عن بعض وحسب أصنافها خفي لذلك المحرك لهذه.

وقد عرض ذلك ليحيى **النحوي**[2] فيما يقوله في كتابه، فلذلك يستعمل صنفًا مكان صنف، فيعارض بذلك ما وضعه أرسطو في أن القوة تتقدم الفعل بالزمان، غلطًا أو مغالطة. فالقوة بالجملة يلزمها عدم الوجود بالفعل، وعدم الوجود قد يقترن بقوى بعيدة وقريبة؛ فإن الهواء غير مرئي إذا لم يحضر ضوء، وغير مرئي وهو

(1) [بهذا] في قراءة [مج].

(2) وهو غير يحيى بن عدي، والكلام على السماع الطبيعي بتفسير يحيى النحوي الإسكندراني. قال محمد بن إسحق ما ترجمه قسطا من هذا الكتاب فهو تعاليم... قارن الفهرست لابن النديم ص 250، وص 254-255 وابن رشد في رسائله ص 110 حيث يقول: وقد كان توهم عليه قبل ذلك يحيى النحوي فأخذ يرد على أرسطو من قبل أنه وضع أن قبل كل حركة حركة بالذات فعرض للمتفلسفين من أهل ملتنا في ذلك شك وهو الذي اضطر أبا نصر أن يضع في ذلك مقالته.. إلخ.

متصل بالبصر. لكن إذا انحصر في الماء ومما جانس ذلك رؤى[1] مثل الحباب في المـــاء، ولا سيما إذا صار رغوة، ومثل لون السماء و... [2] الذي يعرف للمبصر البعيد فأما الهواء فهو مبصر بالقوة، والعدم فيه مقترن بعدم آخر، وهو عدم الضوء **الذي**[3] يستحيل إلى ضوء وعند ذلك يمكن أن يكون مرئيًا، وكذلك الثلج مبرد بالقوة **للماء**[4] والبخار مبرد بالقوة. لكن الثلج لا يحتاج إلى أن يستحيل في نفسه بل يحتاج إلى حضور ما بالحال التي تبرده. وأما البخار، فيستحيل أولًا إلى أن يكون ثلجًا، وعند ذلك يكون مبردًا. وكذلك المهندس عندما ينام أو عندما لا يستعمل علمه بالهندسة، فهو مهندس بالقوة على غير هذا الوجه الذي به المتعلم مهندس. فإن قوة المتعلم هي إما جهل أو يقترن بها جهل. وأما النائم أو الذاهل عن **علمه**[5] [الورقة الثامنة والأربعون باء] فليس قوته جهلًا ولا مقترنة بجهل بل هو على حال مقابلة للجهل. فإن المهندس النائم ليس يصدق عليه (أنه) جاهل بالهندسة كما يصدق على من

---

(1) [رأي] في الأصل مع ضمه فوق الراء.

(2) في الهامش الملحوظة التالية: «في الأصل فسح بياض».

(3) في الأصل تلطيخ يغطي أجزاء من بضعة سطور.

(4) [عمله] في قراءة المعصومي، قارن كتاب النفس ص 28 م3.

(5) يقول ابن باجة في كتاب النفس ص 28: فإن المهندس عندما يعمل الهندسة يسمى مهندسًا على الكمال الأخير. فإذا هندسى كان على كماله الأخير. والنفس هي الاستكمال الأول. فلذلك هي استكمال أولي بجسم طبيعي آلي. ووجود الجسم ذا نفس هي الحياة، فكل جسم حي متنفس.

لا يعلمها من الناس الطبيعيين، بل يكذب **عليه**. فالقوة البعيدة يمكن أن يقترن بها أكثر من عدم واحد والقريبة ما يقترن بها عدم واحد فقط. فليكن هذا ما نقوله من تفصيل معانيها.

وأرسطو يكتفي في هذا الكتاب من معانيها بإعطائها في موضوعاتها، ولذلك أشار إلى موضوع واحد من أصناف موضوعاتها. والمحرك طبعًا وضرورة فهو يتحرك إلى موضع واحد فقط، وذلك المكان الطبيعي له؛ فإذا وجد في غير مكانه الطبيعي فعند ذلك يتحرك منه إن لم يعقه عايق. ووجوده في غير موضعه الطبيعي سببه خارج عنه؛ وذلك يكون على أحد وجهين:

- إما أن يكون في موضعه الطبيعي فيحركه قاسر إلى الموضع الخارج عن الطبيعة، كالحجر إذا رمي. فبين أن لهذا محركًا وهو القاهر، فإذا زالت عنه قوة القاهر عاد إلى ما في طبعه. فمبدأ الحركة فيه هو القاسر وهو خارج عنه؛ فإن هذه الحال أحد ما يتحرك به المتحرك طبعًا، والشك لم يقع في هذا.

- وإما أن يتكون ذا الجسم الطبيعي من جسم، كتكون الخفيف من الثقيل. وهذا أيضًا قد يكون على وجهين:

- أحدهما أن يكون عايق لذلك الثقيل المتكون حتى يتكامل تكونه، أو بعد ذلك، فإذا زال العايق تحرك ذلك المتكون إلى موضعه الطبيعي كما يعرض ذلك في البرد وقطرات المطر المتكونين في السحاب؛ فإن السحاب لا ينفعل له حتى يكمل تكونه، فما تكون منه أولًا فأولًا نزل أولاً فأولاً.

- وأما أن لا يكون هناك عايق أصلا، كالبخار والدخان المتكونين من الأجساد الثقيلة؛ فإنهما عندما يبدآن بالتكون يبدآن بالصعود. وقد لخص كيف ذلك في **الموجودات المتغيرات**، فليقف من شاء ذلك على تفصيل القول فيه من ذلك القول. والقدر الكافي فيما نحن بسبيله هو ما وضعناه.

وهذا النوع الأخير هو المبدأ من القسر، وهو التحرك الطبيعي المحض. فبين أن قوة العالي كانت في القيل، لكن مقترنة بقوة موضع[1] العالي، الذي هو النار والهواء. فالمكون الذي جعل الزيت نارًا هو المحرك لهذا الجسم الطبيعي على المجرى الطبيعي. فأما القاسر فهو الخارج عن الطبيعي، وإن كان بعض الأجسام الطبيعية يلزمها أنواع من القسر لكن بالطبع لا أنها طبيعية لها. وقد لخص أرسطو هذين النحوين في **الثامنة** من هذا الكتاب.

وأما الحركة عندما يقترن بها العايق، فمبدأ الحركة فيها على ما قيل، هو مزيل العايق كما أزال أسطوانة تحت بناء كان عليها، أو أزاح حجرًا على زق منفوخ في **الماء**[2]. فإن ذلك هو المحمول بوجه ما. فأما كيف هذا محرك وكيف كانت هذه الحركة فذلك مما يتشكك

---

(1) [موضوع] في النص وموضع في هامش النص.

(2) زوال العايق هو محرك بالعرض، قارن ابن رشد حيث يقول: زوال العايق له محرك بالعرض، كالأسطوانة تجذب من تحت البناء والحجر يرفع من على الزق المنفوخ في الماء. ص 114، قارن وجه الشبه بين ما يقوله ابن باجة وبين ما يقوله ابن رشد.

فيه، وهو شبه التشكك الموصوف الواقع في المتحركات بذواتها. لم تتحرك حينا وتسكن [الورقة التاسعة والأربعون ألف] حينًا؟ وقد بين أرسطو أمر[1] هذه عندما وقفه للقول على أصناف المحرك الذي لا يتحرك. وسنبين أمر هذا إذا وقفنا على حال المتحرك من تلقائه.

فالمتحرك ثلثة أصناف.

- منها المتحرك قسرًا، وهذا الصنف كما قلنا المحرك فيه خارج عن المتحرك.

- ومنهـ(ا) ما يتحرك طبعًا، والمحرك لهذه هو المكون والفاعل والمزيل للعايق، فإن المزيل للعايق هو على جهة ما محرك وعلى جهة أخرى ليس به. وبحق وضع ذلك فإن المحرك ضرورة يجب أن يحرك المتحرك وهذا شيء لا يمكن في الاسطقسات لأنها بسايط ومتشابهة الأجزاء، فقد بان أن كل ما ليس بذي نفس فليس محركًا بل هو متحرك منفعل، وإنما هو محرك باقتران المحرك به؛ وسنبين الأمر فيها بغد ولم كان **ذلك**[2].

- والصنف الثالث، المتحرك من تلقائه، وهو يتحرك كالحيوان وهو، متحرك من غيره لكنه فيه[3]. فكل متحرك من غيره، والمحرك

(1) [مر] في الأصل.

(2) يقول ابن باجة في النفس، ص 22: أن المحرك منه بالعرض ومنه بالذات، فقد يحرك بنفسه وقد يحرك بتوسط شيء آخر إما واحد أو أكثر من واحد... إلخ.

(3) قارن ابن رشد ص 114-115.

ينفصل بتقابل يخصه وهو أن يحرك بنفسه[1] فيكون أولًا إن جاز أن يقال لما ليس معه آخر من صنفه أولًا في ذلك الصنف. فإن الأول من المضاف، وقد يحرك بغيره فيكون أولًا إذا أخذ في العد لأصناف الوجود. مثال ذلك الإنسان يحرك القلم باليد، والإنسان أول في العدد من جهة الوجود المطلق واليد هي أولًا من جهة الوجود الهيولاني؛ فإن اليد تباشر القلم لكن الأول في الوجود يحرك دون الأول في الهيولي، والأول في الهيولي لا يكون محركًا إلا بالأول في الوجود. فليكن ذلك الأول (الإنسان) وليكن الهيولاني الأخير، فإن الإنسان يحرك اليد، واليد العكاز، والعكاز يحرك الحجر. والمحرك الأول هو الإنسان، وإليه ينسب الفعل في الحقيقة، وهو المستحق للذم والمدح والعقاب والثواب. فإن وجد للمتأخر عقاب أو ثواب كان كالكلب الذي يعض على الحجر ويترك الرامي به؛ فإن الأخير كالآلة فالسكين تدمي يد باري القلم. ولذلك لا نجد من يتسخط على الآلة إلا الضعيف الفكرة كالنساء والصبيان، ولذلك التسخط على الآلات، متنفسة كانت أو غير متنفسة، ليس من فعل الحصيف؛ اللهم إلا فيما كان المبدأ الأخير في ذلك ينوب عن الأول، وذلك فيما للاختيار فيه مدخل. وذلك إنما يكون فيما فيه المحرك المتوسط أو الأخير إنسانًا. وقد لخص ذلك أرسطو في كتاب **نيقوماخيا**[2].

---

(1) قارن الملحوظة رقم (2) أعلاه.

(2) يعني كتاب الأخلاق إلى نيقوماخوس.

وأرسطو يضع هذا مبدأ، فيقول إن كل متحرك فعن شيء ما يتحرك وحركته من غيره؛ وذلك إما أن يحرك وهو يتحرك وإما أن يحرف ولا يتحرك. فواجب أن يكون هنا محرك أول لا يتحرك عن غيره، فإنه إن لم يكن محرّك أول لم يكن (هناك) محرك أخير، لأنه أن مرّ إلى غير نهاية لم يكن هناك أول، وإذا لم يكن أول فليس أخير.

وقد يتشكك على هذا القول فيقال ما الذي يمنع أن يكون الأمر إلى غير نهاية بعد أن يكون الأخير ما يحركه بالذات المحرك القريب، ويحركه أجزاء البعيد بالعرض. مثال ذلك أن الرشيد حرّكه المهدي بالذات، فأما المنصور فإنه حرك المهدي بالذات وجعله [الورقة التاسعة والأربعون باء] محركًا بذاته، ثم حرَّك المهدي الرشيد بالذات، فحرك الرشيدَ المأمون بالعرض. وهذا لا يمتنع أن يكون إلى غيرنهاية فيما يحرك بعضه بعضًا بالذات وبعضًا بالعرض، فما الذي يمنع من ذلك هنا، وكيف يضع أرسطو على أنه يسلم عدم التناهي من الجهتين في التناسل والتكون؟ وإنما يستحيل عدم التناهي فيما كان بالذات محركًا وأما ما كان بالعرض فذلك يمكن فيه غير أنه لا يوجد معًا. وكذلك ما كان مختلطًا فيه ما بالعرض – وما بالذات. فليكن المحرك (أ) و(أ) يحرك (ب) و(ب) يحرك (جـ) و(جـ) يحرك (د). فإن كانت (د) إذا فرضت متحركة لزم عنها (جـ ب أ) وإذا وضعت (جـ) لزم عنها (ب أ) فأما (ب) فيلزم عنها (أ) ضرورة و(د) لا تتحرك أو تكون (أ ب جـ د) و(أ) إن كانت وضعت متحركة لزم عنها حركة (جـ) وحركات ما بعدها

حتى توجد كلها في (جـ أ) وذلك إذا حركت (أ) لتتحرك (ب) فعند ذلك يكون كل واحد منهما سببًا للآخر، أما (د) فعلى طريق الغاية لتحريك (أ) وأما (أ) فإنها شيئت على أنها فاعل فلذلك يتبع (أ) بالضرورة ويلزم **المحرك**[1] الذي هو (أ) أما في بعض المواد فضرورة، وأما في بعضها الآخر فعلى الأكثر. ففي هذا النحو من التحريك والتحرك يمتنع وجود ما لا نهاية، لأنها – لا أول لما لا نهاية وما لا أول له فليس له أخير. وأيضًا فإن لا نهاية لا يوجد معًا معقولًا، وقد تبين استحالة ما لا نهاية له معًا معقولًا وموجودًا وجودًا هيولانيًا.

وأرسطو يبين أن المحرك من المتحرك بهذا النحو، فيقول: أما الذي وضع في الشك من امتناع ما لا نهاية في هذا النحو من الوجود وإمكانه في النحوين فذلك غير مدفوع. وأرسطو يراه فضلًا أن يسلمه. وإما أنه ترك تلخيص ذلك هنا **إغفالا**[2] فليس حقًا ولا **تسليمًا**[3] بل أعطاه مجملًا في أثناء قوله؛ فإن ذلك عادته في تعليمه. فأما كيف ذلك فيتبين مما أقوله:

أرسطو قد تقدم في المقالات التي قبل هذه فبين أمورًا يستعملها في هذه المقالة **أو فيما يستعملها في**[4] هذه. أما التي استعملها بعينها فقوله أن الحركة كمال ما بالقوة وذلك أمر قد

---

(1) [المتحرك] في النص وهي مصححة في الهامش.

(2) هذا ادعاء ثامسطيوس قارن أدناه.

(3) [تسليمًا] في النص و[مسلمًا] في الهامش.

(4) [أو ما يستعملها] في الأصل.

وضعه في **الثالثة** . وأما فيما يستعمله فيها فمثل أشياء قالها في الزمان، فإنه استعمل بعضها هنا واستعمل بعضها في السادسة؛ ولذلك وضع هذه المقالة خاتمة هذا الكتاب. فمن ما وضعه قبل، وهو أيضًا بين بنفسه، أن الحركة قوة فاعلة وهي كالحرارة والبرودة وساير القوى الفاعلة. وذلك أن الثلج يبرد بالبرودة التي فيه، والنارتسخن بالحرارة التي فيها [الورقة الواحدة والخمسون ألف] والعكاز يحرك بالحركة إذا كانت فيه؛ وكما أنه ليس كل نار تحرق أي خشب أدني إليها، كذلك ليس يحرك العكاز أي حجر لقي. وقد تبين في أول **السابعة** أن كل متحرك فله محرك ما، (وأرسطو) يستعمل ذلك مقدمة في بيانه إن كل متحرك فسينتهي ضرورة إلى محرك لا يتحرك بتلك الحركة بعينها، فإن تحرك فبغيرها، فيكون محركًا لا يحرك بأن يتحرك، بل يتحرك أن تحرك بالعرض؛ فلذلك ينتهي إلى محرك لا يتحرك بالذات. وتحرك المحرك بالذات هو أن لا يحرّك إلا وهو يتحرك، فإن أرسطو لم يبين إن كل متحرك فله محرك، وهو يقصد هذا **الوضع بذاته**[2]، فيما يقصده ها هنا، بل إنما قصد به ليضعه حد مقدمة يقدمه في تبيّن هذه الثانية، وهي أن كل متحرك فمحركه الأول لا يتحرك بالذات. فلم يبين غرضه لمن سلم أنه سيبين هذا المطلب في هذه الثامنة بالبراهين التي تخصه، فإن الوضع وإن كان واحدًا بالموضوع، فهو اثنان بالجهة؛ والغرض فيه هناك غير الغرض فيه هنا.

---

(1) قارن أعلاه.

(2) [المعنى بذاته] في النص وهي مصححة في الهامش. والأرجح أن الإضافة في الهامش هي من الناسخ نفسه لا من قاريء ما.

فأما ما كثير فيه جالينوس وقاله، فعادة منه في فهم أقوال[1] أرسطو. ولا يستحق ما قاله أن يبلغ به مرتبة الرد عليه[2]. وإذ قد تبين ذلك، فالمتحرك الذي يحركه شيء خارج عنه، إما أن يحركه وهو يتحرك وأما أن يحركه بحال فيه فيحركه وهو لا يتحرك. فلأن كل

---

(1) في النص [كلام] وفي الهامش [أقوال].

(2) يقول ابن رشد في تعليقه على المقالة الثامنة ص 115-116 ما يلي: ... لكن الأخير موجود فالأول موجود وهو المتحرك من تلقايه وذلك واجب لأن الأوساط لا تتحرك دون الأول فباضطرار أن ينتهي الأمر إلى متحرك بمبدأ فيه وهو المتحرك بالطبع ومن تلقائه والأمر الأمر إلى غير نهاية وذلك ممتنع فيها بالذات فقد ظهر من هذا لم عاد أرسطو مرة ثانية إلى بيان أن ها هنا متحركًا أول ولم يكتف بالبيان المستعمل في السابعة وكذلك يظهر أيضًا أنه يستعمل ها هنا بالقوة كالمبدأ ما تبين فيها من أن كل متحرك فله محرك إذ كان ما ظهر ههنا من البسائط تتحرك عما من خارج وهي التي شك فيها - هل المتحرك فيها هو المتحرك ليس بكاف في بييان أن كل متحرك له محرك إذ كان المحرك لها من خارج في المكان هو محرك بالعرض وأن ما استعمل من ذلك في هذه المقالة إنما هو على جهة الأرداف والشهادة على عادته لا على أنه بيان كاف بنفسه - فثامسطيوس إذا غلط في مواضع منها أنه ظن أن الاستقراء الواقع ههنا كاف في بيان أن كل متحرك فله محرك ومنها أنه ظن أن ما تبين ههنا من أمر المُتحرك الأول هو ما تبين في أول السابعة فنقل البيان المستعمل هناك إلى هذا الموضع على أنه الوقوف ها هنا على غرض أرسطو مما يحتاج إلى فحص كثير ليس يليق بهذا المختصر لكن كيف كان الأمر فهذا النحو من البيان صحيح في نفسه وهو أحد ما ظنت بأرسطو في هذا الموضع وقد خرجنا عما قصدنا من الإيجاز فلنرجع إلى حيث كنا.

متحرك فله محرك. فليكن (أ) متحركًا عن (ب) فإن كان (ب) يحرك (أ) وهو لا يتحرك كتبريد الثلج الماء، فقد انتهينا أولًا إلى محرك لا يتحرك؛ وإما أن يحركه وهو يتحرك فله محرك. فأما أن يكون محركه فيه، فليس يحركه شيء خارج عنه، فيكون أول محرك للمتحرك بذاته؛ وإما أن يكون محركه يتحرك. فليكن محركه (جـ) فـ(أ) لا يتحرك أو يتحرك (ب) و(جـ). وقد تبين أنا سنصل إلى محرك لا يتحرك كما تبين في **السابعة**[1].

لكن هذا المحرك الذي لا يتحرك بذاته إن كان في الاستحالة فيكون خارجًا عن المتحرك. وأما في النقلة فقد تبين أن كل جسم يحرك جسمًا فإنما يحرك بأن يتحرك، فليس يمكن كما قلنا إلا أن ينتهي إلى محرك لا يتحرك بتلك الحركة. فإذن سينتهي بالضرورة إلى محرك متحرك من تلقائه؛ ويكون المحرك فيه ينتهي إلى محرك لا يتحرك إلا بالعرض.

فذلك ينتهي إلى صنفين من المحرك:

- أما المحرك الجسماني فهو يتحرك من ذاته.

- وأما المحرك الذي ليس بجسم فيحرك ولا يتحرك، لأنه إن كان جسمًا فإنما يحرك بأن يتحرك. فالمحرك الأول ليس بجسم ولا منقسم، وما لا ينقسم فلا يتحرك. فقد تبين إذن غناء ما وضع في أول **السابعة** في هذا العلم، وأنه لابد منه ضرورة [الورقة الواحدة

(1) قارن أعلاه.

والخمسون باء] فإن هذه المقدمة الموضوعة لا تبين دون ما وضع هناك. فلم يحسن ثامسطيوس في السابعة من شرحه حين ترك هذه المعاني الموضوعة في أولها، فإنه إن حذقناها، لم نقدر على تمييز صنف الحركات المستحيل فيها ما لا نهاية من صنف الحركات الممكن فيها ما لا نهاية. فلذلك إذا استعملنا هذه المقدمة، كما هي في باديء الرأي، كانت جدلية وعاد البرهان قولًا جدليًا. فإذن حيث استعملت هذه **المقدمة**[1] فهناك يضطر إلى ما في أول **السابعة**، وهو تكريرها في مواضع كثيرة. وليس يذهب على الناظر فيها موضع هذه المقدمة في علم ما في هذه المقالة إذا تأمله أيسر تأمل. فقد تبين ما ذهب إليه أرسطو في هذا القول، وغناء المعاني التي قيلت في أول السابعة، وأن قوى تلك الأقاويل يستعملها هنا، فهو يستعمل هنا ما في السابعة بالقوة.

كمل الموجود من قوله ﷺ وهو آخر ما وضعه في هذه الثامنة.

(1) الكلمة غير مقروة في الأصل.

الملاحق

الملحق الأول

1

في معاني السابعة والثامنة

قصدنا في هذا القول أن نبين هل كل متحرك فله محرك؟ فإن كان ذلك، فهل يمر الأمر إلى غير نهاية أم لا؟ فإن كان الأمر هكذا، فهناك محرك أول. فهل هو واحد بالنوع أم كثير؟ وهل هو جسم أو قوة لجسم أو مفارق لجسم؟ وهل الحركة متصلة **تامة**[1] أم كثيرة متتابعة؟ وهل يمكن إن كانت كثرة متشافعة أن تفقد وقتًا ما؟ إلى سائر ما يفحص عنه. وهذه هي التي يذكرها أرسطو في السابعة والثامنة من السماع.

فالحركة كمال ما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة كذلك. وقد قيل كيف يكون ذلك في القول في تحديد الحركة. والمتحرك هو الذي له هذا الكمال. والتحرك هو هذا الكمال بعينه. ولما كانت الحركة كمالًا لقوة فسيتقدمها ما بالقوة، ويتبيّن؛ ذلك أيضًا مما أقوله: وذلك

(1) [دائمة] في قراءة [مج].

أن من الأمور ما يتحرك ومنها ما لا يتحرك. والتي لا تتحرك، إما أنه لا يمكن فيها أن تتحرك أصلاً، كما يقال في النقطة. ومن البين أنه لا يتحرك **ما لا**[1] يمكن أن يتحرك، وإنما يتحرك ما يمكن أن يتحرك. والإمكان والقوة هنا كالمترادفين. فكل حركة إما كحركة يدي. فقد تقدم الإمكان لها في يدي بالزمان قبل وجودها، وإما كحركة الشمس لليوم من أول العذراء إلى آخر الجزء الأول منها. فقد تقدم إمكانها في الشمس. فإن كل حركة فهي إما حادثة وإما أزلية؛ فالحادثة بيّن أمرها، والأزلية فالإمكان فيها في أجزائها لا في جميعها.

وأما (ما) ما قاله يحيى النحوي [الورقة الحادية والخمسون ألف] في مناقضة أرسطو فهو على ما يقوله أبو نصر، غلط فاحش أو

(1) [فلا] في قراءة [مج].

مغالطة قبيحة. وقد ذكر أبو نصر في مناقضته ما فيه كفاية. ولنقل فيه على طريق الرسم، فإن في **الرسم**[1] أمورًا يستعملها فيما نقصده. فنقول: أن يحيى النحوي يروم أن ينقض رأي أرسطو **فيما قاله من تقدم**[2] القوة للفعل بالزمان، ليلزم في في الحركة المستديرة الأولى ما لزم الحادثة. **فقال فإن**[3] نارًا تكونت سفل ولم يكن لها عائق حال كمالها، ففي حين كمالها تحرك إلى فوق. وظاهر أنه لم يكن في مادة النار، كأنك قلت الزيت، قوة للفوق بل له بالطبع الأسفل، فقد وجدت الحركة دون أن تتقدمها القوة بالزمان. فإذا كان ذلك كذلك لم يلزم ضرورة أن تكون كل حركة تتقدمها قوتها بالزمان، بل قد توجدان معًا. فنقول أن القوة ليست مما يفارق، بل تكون أبدًا في موضوع مشار إليه. وتكون إما مقرونة بموجود كالأضداد، وإما غير مقرونة بموجود كالإعدام، وكالفقر والغنى. وهذه للموضوع كالزيت، إما بالطبع وإما بالقسر، وإما أولًا وإما ثانيًا. فإن كون الفوق هو في الزيت، وهو زيت، بالقسر. فلننزل أجزاء من الزيت في بسيط الهواء المقعر، فهو في مكانه بالطبع، وليس فيه قوة على الحركة بالطبع. لكن هذا الجزء قد يتحرك إلى فوق بالقسر، وفيه الفوق بالقسر، فليزج به. فإذا حصل فوق، صارت فيه قوة الأسفل بالطبع، لأن قوة الأين أبدًا تقترب بموجود، إذا كانت أولًا في

---

(1) [في الثامنة] في قراءة [مج]، و[الرسم] اجتهاد من عندنا لأن الكلمة ممسوحة في النسخة التي بين أيدينا.

(2) [فيها بلزوم تقدم] في قراءة [مج].

(3) العبارة ممسوحة في الأصل.

الشيء. ففي الحركة الطبيعية يضطر الجسم أن يكون له أين خارج عن الطبع. ولذلك كل جسم طبيعي كان له الأين بالطبع لم يمكن أن تكون له حركة بالطبع، فلذلك يحتاج كل متحرك طبيعي إلى ألا يكون في موضعه الطبيعي. والجسم يكون في غير موضعه الطبيعي على **ثلاثة**[1] أنحاء:

(1) - إما أن يكون كل موضع تتحرك فيه تلك الحركة له بالطبع، فيكون في أحدها بالاتفاق، كحركة الحيوان إلى أمام وإلى خلف وإلى اليمين وإلى اليسار. فإن الموضع الطبيعي هو واحد بالنوع، و(هو) كونه على بسيط الأرض. فأما كونه فيها في موضع موضع يكون بالعدد، فذلك له بالاتفاق. وكذلك مواضع الحجارة. فلذلك يحتاج مثل هذا، إذا ما تحرك من موضع ما من تلك المواضع إلى غيره، إلى محرك ضرورة، إذا لم يكن له هذا **أولى**[2] من هذا. فليكن المحرك (ط) وليكن له مواضع (ب ج د) وهي كلها له بالطبع. فكونه في (ب) يحتاج إلى سبب يختص بـ(ب). وليكن ذلك (م) فـ(هـ) لـ(ط) ليس بالطبع، فإنه لو كان بالطبع لكان له (ب) بالطبع، و(هـ) **هو**[3] أيضًا خارج عن الطبع. ولو كان ذلك لكان (ب) خارجًا عن الطبع. [الورقة 51 باء] وسنقول في هذا الصنف من الاتفاق أي صنف هو، فإن له مدخلًا فيها بالطبع. فإذا كان (هـ) في (ب) كان بالقوة في (جـ)، وهذه القوة هي أيضًا له بالاتفاق

(1) [ثلاثة] في الأصل.

(2) [أولا] في الأصل.

(3) [وهو] في قراءة مج.

التابع لاتفاق وجوده في (جـ)، فيحتاج ضرورة إلى سبب آخر يرد على (ط) يصير به (جـ) **أولى**[1] من (ب)، فيتحرك عند ذلك ضرورة إلى (جـ). فلذلك يصير قوة (جـ) في (ط) مقترنة بموضع (ب)، وإذا عمّ (ط ب جـ د) فقد حصل كل ما بالطبع من هذا الوجود، لأنّا وضعنا أن (ب جـ د) هي له بالطبع فقط. لكن يلزم أبدًا النقص، لأنه إذا كان في (ب) كان بالقوة **(جـ)**[2] وفي (د). وإذا كان في (جـ) كان بالقوة في (ب) وفي (د). ولما كان الأفضل هو أن يوجد للشيء كل ما هو طبيعي له، وكانت هذه الأمور لا يمكن أن توجد للجسم معًا ، كان أنقص وجوده الطبيعي أن لا يوجد للشيء شيء مما بالطبع. مثل أن يفقأ الطائر البيضة التي تكون مثلًا في الهواء والماء فتتلف. فهذا إنما كان بالقوة، ولم ينل حظًا من هذا الوجود أصلًا، ثم **(نال)**[3] أول مراتب هذا الكمال. فإن وجود الشيء في المكان **جنس**[4] من أجناس الكمال، وهو على مراتب:

- فأقلها أن يكون في موضع واحد فقط، ولا يبارحه حتى يفسد.

- ثم من بعد ذلك أن يتحرك حتى يكون في جميع تلك المواضع في زمان زمان، فيكون أبدًا بالفعل وبالقوة. - والمرتبة الثالثة أن يتحرك فيها على الاتصال.

---

(1) [أولا] في الأصل.

(2) [(ط)] بدلا من [(جـ)] في قراءة [مج].

(3) زيادة يقترحها [مج] في قراءته.

(4) [جنسًا] في الأصل.

فأما المرتبة الثانية، فتحتاج أبدا إلى أسباب مضادة للمواضع، وتحتاج ضرورة إلى تغيّرات كثيرة على ما سنقوله في الفحص عن أسباب الحركة الحادثة. وهذه الرتبة في الكمال إنما توجد للأجسام الكائنة الفاسدة، وخاصة للحيوان **الساعي**[1]. فأما النبات والحجارة فقد توجد لها، وقد يشك في هذا فيقال، أن النبات بهذا الوجه يكون أنقص من الحجارة، لأن الحجارة قد تكون في مواضع كثيرة، والنبات فلا يمكن ذلك فيه. والقول في هذا إنما يليق بالفحص عن الغاية المطلوبة بالمكان للشيء. غير أنه يتبين أولًا أن الجسم يحتاج إلى المكان، إما في أن تكون كالذهب والفضة، وجميع المتكونات تحتاج إلى هذا الصنف، وإما في سائر أحواله، كأحوال سلامته التي هي الغذاء والتربية والاحتراس عن المفسد. وأما الأفضل، وهذا يختص به الناطق فقط **فيما**[2] شوهد. وليس هذا فيما سواه. ولذلك تكون هذه لها وجودات في أنفسها، تنال بها قسطها من الكمال. فأما الجمادات فليس لها ذلك بل ليس **الأفضل**[3] لها من قبل أنفسها بل بالاتفاق. وهذا الاتفاق. وهذا الاتفاق هو خارج عن وجوداتها هي في ذات المتحركات، فهي أذن المحرك. فأما ما ليس له موضع يختص به في ذاته يكون له أفضل، فوجوده في كل موضع زمانًا تامًا إما باطل أو نقص [الورقة 52 ألف] لحق

(1) [السباعي] في قراءة [مج].

(2) [في ما] في قراءة [مج].

(3) ساقطة من النص ومضافة في الهامش.

الضرورة. فما كان على أفضل أحواله دائمًا، فليس له ضد، فليس يكون فيه نقص. وما كان بالطبيعة فليس يكون باطلًا. فلم يبق (إلا) أن يكون في كل موضع من مواضعه الطبيعية في الآن. وهو أكمل وجودات المتضادات **فيما**[1] يوجد له وهو أفضل، إذ لا يمكن أن تكون له معًا وهذا هو **الحركة**[2]. فتكون الحركة هي أفضل الأحوال للجسم المستدير. ولذلك لما كانت الجواهر المفارقة، كل ما لها أحوال بالطبع غير متضاد، لم تحتج أن تكون في جسم. إذ لو **كانت**[3] في أحوالها التي لها بالذات متضادة، لاحتاجت إلى الحركة، فاحتاجت إلى أن تقترن بجسم. ولذلك لما كانت أنفس تلك أنقص من جواهرها المحركة، احتاجت إلى الجسم. ولما كانت أفضل الأنفس، أعطيت أفضل الأجسام، وأفضل كمالات **الأجسام**[4]. وليس يعسر مما قلناه أن يتبيّن به أن لهذ محركًا، وأنه واحد بالعدد. لكن الفحص المختص بهذا إنما يكون بعد تبيين وجود جسم بهذه الصفة وبعد تبيين أن لكل متحرك متحركًا وهو الذي قصدناه. فلنعد ونقول:

[2] – وإما أن يكون في موضعه الطبيعي بأن يكون في غير موضعه، كنار تكونت من زيت. وهذه النار إن اتفق لها عائق

(1) [في ما] في قراءة [مج].

(2) الكلمة غير واضحة تمامًا في الأصل.

(3) [كان] في الأصل.

(4) [الإنسان] في الأصل وهي مصححة في الهامش.

يمنعها، فستكون قوتها التي لها مقترنة بوجودها أسفل، وتتقدم القوة الحركة بالزمان. ولننزل أنه لم يكن لها عائق، ففي الآن الذي تكون نارًا، تتحرك إلى فوق. فتكون **القوة**[1] على الحركة الطبيعية لم[2] تتقدم حركتها، وهو الذي أراده يحيى النحوي. فالقوة إذا لم تتقدم الحركة فليس كل حركتها فإمكانها يتقدمها بالزمان. وقد أمعن في القول على هذا **أبو نصر** في الموجودات المتغيرة. ولنقل في القوة، ووجودها وما يخصها، فأن ذلك مما لم يلخص القول فيها مفرده على الكمال. فتقول إن للإمكان نسبتين: إلى المادة والصورة وما يجري مجراها كالأعراض. وإمكان الصورة كإمكان النار في الزيت، وهو في الزيت بالصورة، لكنه غير طبيعي، فهو إذن في الطبع ضرورة. والإمكان قوة، فقوة النار في الزيت بالطبع. وهذه نسبة الإمكان إلى المادة والموضوع. وليس وجود هذه القوة في الزيت بالقسر، إلا باشتراك الاسم. ووجود النار يلزمه ضرورة وجود الحرارة، ووجود الفوق على ترتيب. وقد عدّ ذلك في **الموجودات المتغيرة**. قواها على ذلك التتابع ضرورة، فإذن قوة الفوق وقوة الإضاءة، هي كلها في الزيت بالطبع على ترتيب. وهذه فقد أغفلها يحيى النحوي أو تغافل عنها. وأما سائر المقولات التسع إذا كانت أول في الموضوع فإنها تكون ضرورة إما طبيعية وإما بالعرض. والتي بالعرض إما أن تكون مضادة لما في الطبع فتكون

(1) [القوة] في الأصل.

(2) [تم] في الأصل.

قسرًا، أو غير مضادة فتلقب **بالطبيعة**[1]. وقواها لها هذه النسب بعينها إلى الموضوع، لكن القوة تقابل الكمال [الورقة 52 باء] ولها أحوال متقابلة ضرورة. فإذا كان الكمال في الشيء طبيعيًا، كانت القوة على ضده في ذلك الشيء بالقسر، وذلك بين. وإذا كان الوجود في الجسم بالقسر، كانت القوة المقترنة للموضوع بالطبع. وإنما تكون القوة بالقسر بورود قاسر، فإن المحرك في القسر بيّن الوجود لا موضع للحريّة فيه. فإذن سبب الحركة **الطبيعية**[2]، فطبيعة ذلك الجسم هي المحرك. ويحيى النحوي إنما تشاغل بالقوة **القسرية**[3] ولم يعرض للقوة التي بالطبع، إما أنه لم يشعر بها أو حاد عنها. فالجسم الطبيعي إذا تحرك حركة طبيعية كان فيه سببان:

أحدهما الطبيعة التي للجسم، التي هي فيه ذلك الكمال بالذات.

والآخر إمكان قبول ذلك الكمال. فهو متحرك بالإمكان، وتحركه الطبيعة. ولا يمكن أن يحرك الإمكان، فإن ذلك إن كان، لزم خلاف ما يظهر، وذلك أن المحرك إذا ضعف - أو قل أبطأت الحركة وصعبت. والإمكان إذا كان أقل كانت الحركة أسرع، وذلك عندما يقرب الحجر من الأرض، فإنه عند ذلك أسرع. وأيضًا فقد نجد الإمكان دون العائق ولا نجد الحركة، كالخشب ما لم ترد عليه

---

(1) الكلمة ممسوحة في الأصل وهي استنتاج من سياق المعنى.

(2) [الطبيعة] في قراءة [مج] وهي قراءة جيدة.

(3) [القريبة] في قراءة [مج].

الصناعة. وأيضًا فإنّا إذا أخذنا المحرك، كان المتحرك هو الممكن. **والمحرّك**[1] الذي بوجوده بالذات توجد الحركة والكمال. والمحرك غير المتحرك، لكن هل يمكن - في موضوع ما -[2] أن يوجدا معًا في موضوع واحد من جهة واحدة؟ فإن كان، فهل يوجدان من جهة واحدة أم لا؟ فأما وجوده في موضعين، فذلك ما لا يدفع للصياغة والذهب وبالجملة ففي كل ما يتحرك عن غيره. وإما وجوده في موضع واحد كالمتحرك بذاته، وهي الأجسام الطبيعية والحيوان؛ أما الأجسام الطبيعية والحيوان؛ أما الأجسام الطبيعية فقد نلخص القول فيها. وبين أن حركتها من غيرها، ولذلك لا يمكنها أن تقف بوجه. وأن الجسم الطبيعي مؤلف من المحرك والمتحرك على جهة تأليف الحد، لا على جهة التركيب حتى يكون هذا في جزء وذلك في جزء آخر. فأما هل يمكن أن يكونا من جهة واحدة؟ ففي ذلك موضع فحص وعويص شديد.

فنقول: أن المتحرك بذاته؛ إما أن يتحرك من تلقائه، أو يتحرك بالطبع، وقد تلخص القول فيها. فأما ما يتحرك من تلقائه، فإنه يصدق عليه نه يقف من تلقائه **كاليد**[3] أن تتحرك وأن تقف، وذلك نقيض ما يتحرك بالطبع. فإن كان ليس **لليد**[4] أن لا تتحرك

(1) [المتحرك] في الأصل.

(2) في الأصل إشارة تؤكد أن العبارة زائدة.

(3) [فاليد] في الأصل وهي [فلا بد] في قراءة [مج].

(4) [إليه] في الأصل.

فليس شيء يتحرك من تلقائه بل من غيره. والحيوان كله يتحرك من تلقائه ولذلك يقف من تلقائه. فهل المحرك والمتحرك في الحيوان واحد بالعدد أم لا؟ فإنه إن لم يكن واحدًا بالعدد، لزم أن تكون الحركة لا منْ تلقائه، فكيف يقف من تلقائه؟ وأيضًا فكيف تكون قوى الأمكنة الحيوانية؟ وأعني بها أمكنة اجْتلاب الغذاء، وأمكنة التغذي، وأمكنة **التربية**[1]. فإن هذه الأمكنة ليست متضادة بالطبع، بل بالإضافة، فلا واحد منها للحيوان بالطبع. فتكون متقابلة وتكون القوى فيه على ما هي في الأجسام الطبيعية. فإنه متى تبيّن تناسب القوى إلى الموضوع وإلى الكمال، قدرنا بها أن نتوصل إلى نسبة المحرك من المتحرك. وأيضًا فإن المواضع التي هي بالعرض، على ما رسم قبل، فإنْ المحرك فيها خارج عنْ المتحرك [الورقة ثلاث وخمسون ألف] كما تبين ذلك في **الطبيعة**. والمواضع التي إليها التي إليها حركات الحيوان هي مما بالعرض، فالمحرك خارج عن المتحرك. فليس الحيوان متحركًا من تلقائه. فهذه الشكوك التي تعترضنا في هذا.

فنقول: أما الحجر فلا تمكن فيه الحركة الطبيعية إلا بعد تقدم القوة القسرية، وذلك مما قد تبين. فإن لم يجد عائقًا تحرك إلى أسفل، وإنْ وجد عائقًا سكن. فلذلك لم توجد له حركة من تلقائه، لأن سبب سكونه ليس هو سبب حركته. وإنْ وجد عائقًا سكن. فزوال العائق سبب حركته. ولذلك تتقدم حركته أبدًا حركة في شيء آخر

---

(1) [الزينة] في قراءة [مج].

فمحركه[1] الأبعد غيره. ومحركه الأقرب في القسر، وهو الذي يليه، هو أجزاء الهواء والماء أو جسم آخر. وأما على ما يقوله ثامسطيوس من طبيعة إفادة إيّاها المتحرك القسري. غير أنه ذهب على ثامسطيوس إن ذلك لا يمكن دون استحالة. وإنما قاده إلى هذا ما اعتقد من أن الهواء تشذّب يمنة ويسرة، ولا يحصره حاصر إلى النهوض بين يدي المرمى. ولم يعلم أن التشذّب إنما هو عن حاصر، وأن الحركة إلى ما بين يدي المرمى. ولم يعلم أن التشذّب إنما هو عن حاصر، وإن الحركة إلى ما بين يدي الرامي هي بالذات، وأن الأمر بخلاف ما اعتقده. وإنما التشذب عارض يعرض للمتحرك عن عائق. فالقائل بالتشذب هو أولًا يتلقى الشك من القائل بمرور الهواء على استقامة الرامي. وقد استقصي هذا في موضعه. وأما حركة الحجر من موضع إلى مثله في النوع، فإن الحجر إنما هو قابل لأي مكان كان من ذلك النوع من الأمكنة، ففيه القول فقط، دون أن يكون لصورة الحجر مدخل في **أخذ**[2] مكان منها دون آخر.

فلو كان ذلك، لكان الحجر يتحرك إلى ذلك المكان، كما يعرض **فيما**[3] بالطبع. والقوى على ذلك الشخص من المكان مانعة لذلك الشخص من الأين القسري. فالجماد إنما يحتاج أولًا بالذات إلى مكان التكون، وبعضها الأمر فيه بين، كالمعادن، وبعضها يخفى فيه

---

(1) [فتحركه] في الأصل.

(2) [خد] في الأصل.

(3) [في ما] في قراءة [مج].

كالجلاميد. فإن المعادن أمكنة طبيعية للذهب والفضة وما **جانسها**[1]. وكذلك المواضع العلوية للجليد والثلج والشهب وذوات الأذناب والدائرة. وأما الحيوان فإنه، كما قل في مواضع كثيرة، بالطبيعة يقتدي. والكامل فشأنه أن يغتذي في مكان، ويطلب غذاه في مكان، **ويرعى**[2] في مكان، وينام في مكان آخر. ولبعض في كان واحد عملان أو أعمال كثيرة. وبعضها تكون له أعمال متوزعة على الأمكنة، كالحيوان المدخر. وخاصة الإنسان في ذلك أكثر أعماله في أمكنة أكثر. فإذن، الحيوان ليس يطلب المكان لأنه مكان، بل لأجل واحد من هذه. وكل واحد من هذه متشوقة بالطبع غريزة فيه، فإذا تخيله، صار ذلك **المتخيل**[3] كصورة الحجر في الحجر، تحرك به إلى ذلك المكان وسكن في ذلك المكان. وليس هذا الشوق أبدًا مقترنًا بمقابل بالذات، بل قد يتشوق الحيوان أمرًا يجده في مكانه الذي هو فيه، فلا يبرح عنه. والمكان متشوق بالقصد الثاني. والتشوق فإنه بالذات إلى ما ليس بموجود. وقد قيل لاتشوق ما هو **واستقصي** [الورقة ثلاث وخمسون باء] أمره في مكان غير هذا. **ولذلك قد** يقف من تلقائه، وذلك إما عندما يضعف التشوق، أو **يعدمه**، **أو يحدث** انفعال آخر فيحدث تشوق آخر. وهذه التشوقات كلها هي للحيوان بالطبع، وهي متضادة، فلذلك إذن نسبة السبب

---

(1) [جانسهما] في قراءة [مج] بخلاف الأصل.

(2) تبدو كأنها [يرى] في الأصل.

(3) أو [التخيل].

الذي به يتحرك الحيوان إليه، كنسبة سبب سكونه، وتركه للحركة. والسكون والترك هما للمتحرك. **أما ترك**[1] الحركة، فلا يتحرك تلك الحركة، سواء تحرك حركة أخرى أو لم يتحركها، وهو أن يكف ذلك التشوق، إما بتشوق **أمر**[2] يضاده وإما بعدمه. **والسُكون**[3] هو أن تنقضي الحركة وينقضي الشوق من أجل المكان الذي وصل إليه. وإما أن تكون مدة بقائه في الموضع الذي هو (فيه)، إما بالتذاذه إياه، أو بألمه بمفارقته إياه، أو بأنه لا يستعمل حسه؛ إما بأن يكون نائمًا، وإما بسكون عن المرض والرباط مسكنه غيره. وليس يقال عند ذلك ساكن من تلقائه. فالحيوان في حركته وسكونه اللذين من تلقائه، فمحركه ومسكنه غير المتحرك وغير الساكن. فالمتحرك من تلقائه، بما هو متحرك من تلقائه، مؤلف من هذين، ولذلك يقال في الجسم المستدير تارة أنْ حركته عن الطبيعة، وتارة أن حركته عن النفس، لأنه قد أخذ بقسطٍ من صفة هذين. أما **قسطه**[4] من شبه الحركة الطبيعية، فإنه لا يقف من تلقائه، فلأنه يتحرك دون آلة. وإما **قسطه**[5] من شبه الحركة النفسانية، فلأنه يتحرك في المواضع المتقابلة **بصورته**[6]. هذا إذا تبيّنَ بالبرهان وجود جسم مستدير يتحرك على

(1) [أما ما يترك] في قراءة [مج] بخلاف الأصل.

(2) [لا] في قراءة [مج] والكلمة غير واضحة تمامًا في الأصل.

(3) الكلمة تبدو وكأنها [التكون] في الأصل.

(4) [بقسط] في الأصل.

(5) [بقسطة] في الأصل.

(6) [لصورته] في قراءة [مج].

مركزه. فأما أنه تبين إن كل متحرك فله محرك أول (فإنه) على ما نقوله:

كل متحرك إما من غيره، وإما أن يتحرك[1] بذاته. وكل متحرك عن غيره فله محرك. والمتحرك بذاته؛ إما أن تكون حركته طبيعية، أو عرضية. وكل ما يتحرك حركة طبيعية فهو ضرورة في موضع خارج عن الطبع، وفيه قوة خارجة عن الطبع، ومحركة الطبيعة. فهو مؤلف من المحرك الذي هو الطبيعة، والمتحرك الذي فيه الأمر الخارج عن الطبع. فكل ما يتحرك بالطبع فهو يتحرك مما ليس بالطبع، بل خارج عن الطبع على جهة المضادة.

وإما أن يتحرك في مواضع هي له بالطبع، وليس أحدها خارجًا عن الطبع، إما متقابلة وإما غير متقابلة. وكل ما تحرك في هذه، فإن القوة فيه على الحركة مقترنة بشيء ليس خارجًا عن الطبع. وأعني بقولي ها هنا بالطبع، ما نعني بالطبيعة، بل تكون كلها بالسواء، حتى لا يكون واحد منها أولى من الآخر. وهذه الحركة في الأمور الطبيعية فهي ضرورة متحركة بها من محرك[2] خارج عنها، كحركة الحجر من يمنة إلى يسرة. وأما في الحيوان، فهي على الطريق التي رسمناها. فالمحرك فيها غير المتحرك كما بينا. وإما أن وجد جسم يتحرك في هذه المتقابلات بذاته، فسيكون محركه ضرورة ذاته، ويكون في ذاته تشوّقها كلها. فإن سكن في آخرها وفي كل واحد منها، كان فيه جنسان من الأسباب: أحدهما الذي به سكن، والآخر

---

(1) [من متحرك] في قراءة [مج] بخلاف الأصل.

(2) [غير متحرك] في الأصل وهي مصححة في الهامش.

الذي به يتحرك. فصورة مثل هذا الجسم لا تكون طبيعة أصلًا، بل تكون نفسًا. وبذلك يمكن أن يكون ما يفعل كل واحد من السببين المتضادين دون [الورقة الرابعة والخمسون ألف][1] أن يفسد الموضوع. فإن وجد جسم يتحرك فيه على الاتصال حتى لا يسكن في واحد منها، لم يمكن أن تكون صورته لا طبيعة ولا نفسًا. لأن كل طبيعة فلها بالذات أحد المتقابلات. ولا يكون حيوانًا، لأن كل نفس فقد توجد فيها أشواق متضادة، فحركتها ضرورة غير متصلة. فإن وجد جسم يتحرك حركة متصلة، كان ضرورة لأنه يطلب المتقابلات، يشبه النفس، ولأنه ليس له أن يسكن، يشبه الطبيعة. فلذلك يكون محرك مثل هذه تصورًا عقليًا ضرورة لأنه يقبل المتقابلات. ولأنه أبدًا يختار شيئًا واحدًا، فهو يشتاق شيئًا واحدًا، وهو التصور يكون لجنس الأين الذي له. فلذلك يتحرك على اتصال. وكيف كان، فالمحرك فيه غير المتحرك،وكل متحرك فله محرك. وإما إن محركًا **أولًا**[2] فقد بينه أرسطو. والأول في المحركات يقال على نحوين:

أحدهما بالإضافة، كالأول لصوت السعف، فإن المتحرك الأول هو الهواء المرتب في السمع. **والمتحرك**[3] الآخر هو الهواء المحدق بالنخله، والتالي له هو خوص السعف، والتالي لهذا هو الريح، والتالي للريح هو الحرارة التي في الأرض والهواء، والتالي

(1) [دون] مكررة.

(2) يضيف [ملأ] كلمة [حركة]هنا دون الإشارة إلى هذه الزيادة.

(3) [المحرك] في الأصل.

هذا هو الشمس، والتالي للشمس هو القوة المحركة لها فهذا هو أول محرك. وبيّن أنه ليس **وراءه**[1] محرك.

وقد يقال أول على الإطلاق، وهو أن يبين أن هناك حركة **أولى**[2] هي قبل كل حركة بالطبع. فمحركها هو الأول بالإطلاق. فأما أنه يجب أن يكون لكل حركة محرك، كحركة الخيط الذي في إبرة الحديد إذا حركها **المغنطيس**[3]. فإن المغنطيس هو محرك أول بالإضافة لحركة الخيط، فذلك بين مما أقوله: المحرك قد يمكن أن يكون متحركًا ومحركًا لغيره، كما تتحرك يدي بالقلم، فإن يدي متحركة **بتحريكها**[4].

(1) [وراه] في الأصل.

(2) [أولا] في الأصل.

(3) [المغنيطس] في الأصل.

(4) [بتحريكها] في قراءة [مج].

الملحق

الثاني

2

من متقدم قوله

في معاني الثامنة خاصة

الموجود يقابله لا موجود، وبينهما ما هو موجود ولا موجود، لكن لا في وقت واحد. وهذه كلها إما بالإطلاق أو عند شيء ما. فما هو لا موجود أصلًا، وهو الممتنع والمحال فبين أمره. أما المطلق فمثل **عنزابل**[1] أو الغول، وأما عند شيء فكوجود **الفرد للأربعة والربع للسبعة**. وأما ما يوجد ولا يوجد في وقتين، أما المطلق فكالكسوف والأشخاص الكائنة الفاسدة، وأما عند شيء ما واحد بعينه، فكالجلوس والقيام والتكلم وما جانسه. فهل القسم الثالث كذلك أم لا؟ فإن لم يكن، فإن ذلك مما يستحق التعجب منه. أما من قال أن الكل يكون ولا يكون، فقد يمكنه أن يقول **ذلك**[2]. فأما **بندقليس**[3] فإنه لما وضع المبدأين الفاعلين، وهما المحبة والعداوة، لم

---

(1) حيوان خرافي مركب من عنز وإبل.
(2) ويقصد به، أنكساغورس.
(3) فيلسوف يوناني يقول أن الغلبة تصنع من الواحد كثير والمحبة تصنع من الكثير واحدًا وأن بين استيلاء القلب واستيلاء المحبة سكونًا.

يقل هل هما بالضرورة أو كوَّنهما. لأنه إن كوَّنهما، فقد يلزمه ضرورة أن يقول أنه ولا شيء واحد موجود ضرورة. على أنه متى وضع هذا ناقض نفسه، لأنه أن وضع ولا شيء واحد موجود [ق 54 ب] ضرورة، لزم أن يكون شيء ما موجودًا ضرورة. وإما من وضع الجملة تكونت، فقد يضع أن المبدأ المحرك موجود ضرورة وأن يكون شيء ما موجودًا، غير أنه في وقت يحرك وفي وقت لا يحرك. وأما من قال أن الجملة واحدة لم تتكون، فقد يضع موجودًا ضرورة، والموجود ضرورة إما بالنوع، كالإنسان، والفرس، أو بالجملة كالحيوان المتناسل. وإما بالشخص ففي ذلك موضع فحص. وهذا ما يتبين بعد. غير أنه إن وجد مقابله فممتنع وهو مما يوجد شخصه ممتنع، فذلك بيّن أمره. وكذلك ما يكون وجوده في أشخاص أكثر من واحد ممتنعًا، فهو بيّن، مثال ذلك كسوفان معًا، وكما يظن بالشمس والقمر. فالذي في أكثر من موضع واحد، فالموجود المقابل له ظاهر أمره في الحيوان الذي يلد حيوانًا في ذاته، والكواكب الثابتة إن كانت تحت نوع واحد.

وأما القابل لما هو ممتنع بالضرورة، فقد تبين أن الزمان كذلك، فإن نوعه واحد وكذلك شخصه، لكن أجزاءه كثيرة. وأيضًا فإن طرف كل زمان فهو آن، وكل آن فهو بين زمانين. وكل زمان فقبله زمان متصل به، وكل آن فهو واسطة. فإن وضعنا آنًا ليس بواسطة. فلم يكن ذلك إلا معدومًا لا قبل وجوده ولا بعد وجوده، فإنه يحتاج إن كان حدث أن يكون قبل معدومًا، فيكون ضرورة زمان أو يكون قد عدم بعد وجوده فيحتاج إلى زمان، فأنحاء الوجود كلها موجودة. فإما أن الحركة موجودة فطلب إثبات وجودها بالقول، وترك ما يشهد الحس به، من فعل من لا يعرف الموثوق به من غير الموثوق به، وإما هل هي موجودة بالشخص، حتى يكون كل متحرك لا يمكن أن يسكن، فإن اطراح ما يشهد به الحس والنظر في أقاويل تثبت أمرها مثل الأول، إلا أن الأول أبعد وأظهر استحالة. وأما أنها توجد ولا توجد، فذلك هو الذي يحس. وأما هل كل أنواعها كذلك أم لا ضرورة، فإنه إن كان الزمان موجودًا ضرورة، والحركة موجودة ضرورة، وهي كما قلنا آنفًا كالحيوان الذي يلد حيوانًا في ذاته. فإما هل تكون حركة واحدة بالشخص ضرورة، فذلك سيتبين فيما بعد. ولهذا قال أرسطو: «ليت شعري هل الحركة حدثت بعد أن لم تكن وهل تفنى فناء، لا يكون معه شيء يتحرك أصلًا؟» فإن الذي أراد هنا الجنس، سواء كانت في موضوع واحد بعينه، أو في أكثر من واحد بعينه. فإما حدوث الحركة جملة واحد، بأن يكون الجنس غير موجود أصلًا في وقت ما، كما يظهر ذلك في وجود بعض الأجسام، كدود القز الذي لا يمكن وجوده في الزوال

الشتوي، ثم يوجد بعد إن لم يوجد وقتًا ما، فإن ذلك قد تبين أنه غير ممكن، وذلك أن الزمان مساوق للحركة، إذ كان عددًا لها، فإن لم تكن حركة النقلة [ق 55 ألف] فهي حركات متشافعة. فإن كانت متشافعة فهل بعض لبعض بالذات أو بالعرض، فإن كان بالعرض، فقد يمكن ألا يكون. فليس من المحال ألا يكون، بل هو أن وضع كذب. لكن إن كان عدم الحركة ليس محالًا بل يمكن، فعدم الزمان ممكن، لكن قد يتبين أن ذلك محال؛ فإذن كل حركة ضرورة بعد حركة، وقد يتبين ذلك مما أقوله:

وذلك أن مما لا شك فيه أن كل ما يتحرك فقد كان ممكنًا أن يتحرك وما لا يمكن أن يتحرك، فليس يوجد متحركًا أصلًا، فقد يلزم من ذلك أن تكون الأمور التي تتحرك ممكنة أن تتحرك قبل الحركة وأيضًا فإنا إذا حددنا الحركة بأنها كمال ما من شأنه أن يكون شيئًا ما من جهة ما شأنه أن يكون ذلك الشيء، وكمال ما بالقوة شيء ما من جهة ما هو بالقوة ذلك الشيء، فقد يلزم ضرورة من هذا أن يكون أمر ما بالقوة شيئًا ما قبل أن يتحرك. فالقوة تتقدم ضرورة بالزمان الحركة. فإنه إن وجد المتحرك قبل الحركة، ألزم ضرورة أن يكون ممكنًا أن يتحرك، وذلك عند كونه بالقوة ما إليه يتحرك.

والقوة التي ظنها يحيى بن عدي النحوي أنها لا تتقدم الحركة بالزمان فهي توجد بوجود الموضوع معًا، فهي القوة بالقسر. وقد ناقضه **أبو نصر** في كتاب **الموجودات المتغيرة** بما فيه الكفاية.

وقد يمكننا الوقوف على هذا مما أقوله: فليكن «أ» هو المتحرك وحركته «ب» والذي إليه يتحرك «ج» وكان ممكنا أن يوجد فيه «ج» بعد وجوب «ب» فإن «ب» هي الطريق إلى «ج» فإن لم يكن «أ» ممكنًا أن يكون «ب» فليس يمكن أن يكون «ج» لأن «ب» لرضت تكونًا لـ«ج» وأيضًا فإن «أ» يلزم ضرورة أن تكون بالقوة «ج» فستكون بالقوة «ب» فإن لم تكن بالقوة «ج» فليس تكون فيه «ب» لأن «ب» هي قوة «أ» على «ج» ومن «ج». لكننا فرضنا أن «أ» تكون «ب» ثم تصير «ج» هذا ما لا يمكن. فقد تبين أن قوة «ج» يتقدم وجودها في «أ» قبل «ب» وقبل «ج» فإن كان «أ» في الآن الذي وجد فيه يُوجد بالقوة ففي ذلك الآن كان «ب» فلا توجد القوة في (أ) فتقدمه لوجود «ب» لأن «أ»لم تتقدم فيكون ذلك من جهة أن «أ» لم توجد قبل «ب» مثل ما يعرض في المثال الذي ناقض به يحيى، فإن ذلك ليس بممتنع، وهي القوة التي تكون بالقسر.

وكل تكون فليس يكون سرمدًا فإذن ذلك التكون قد كان في زمان متناه، فقد كان إمكانه قبله وذلك الإمكان هو أبدًا كما تبين في الأولى من هذا **الكتاب** مقترن ضرورة بموجود ما مقابل للموجود المتكون، فقد كان إذن إمكانه قبله بالزمان.

وما بالقوة يقال على ضروب؛ منها كما يقال للمتعلم أنه بالقوة عالم، وكما يقال للعالم إذا لم يستعمل علمه، أو كان نائمًا. فالقوة على المعنى الأول يقترن بها الجهل، وما بالقوة على المعنى الثاني [ق 55 باء] لا اسم له. وبين أنهما نحوان يقال عليهما ما بالقوة على اشتراك. والإمكان المستعمل هنا هو ما كان على المعنى الأول، فإن الماء ما دام

ماء فهو بالفعل ثقيل وأسفل، وهو بالقوة خفيف وفوق، والقوة الأولى التي هي سبب لسائر القوى هي قوة الخفيف، ثم قوة الفوق. فإذا صار بالفعل خفيفًا، صار بالفعل خفيفًا وفوق، كان بالقوة ثقيلًا وبالقوة أسفلًا على ذلك الترتيب، فإن القوى تابعة للكمالات، ونسب القوى بعضها إلى بعض كنسب الكمالات بعضها إلى بعض. فإذا اتفق عائق يمنع من بعض الكمالات فارتفع ذلك العائق فعل ذلك الجسم ما له ن يفعل. وفعله هو انحيازه مثلًا بالفوق للخفيف وبالأسفل للثقيل. وسيتبين في كتاب السماء **والعالم** كيف وجود هذه الحركة.

فالمحرك إذًا للجسم المتكون إما في ما هو بالطبع فالمكون والفاعل[1]، وإما فيما هو بالعرض فالقاسر، أو المزيل للقسر. والمحرك منه قريب من المتحرك، هو الذي يليه، فإن العصا تحرك الحجر، ومنه بعيد، وذلك مثل اليد تحرك الحجر بتوسط العكاز. والمتوسطات قد تكون كثيرة، وقد تكون قليلة، ولا فرق بينهما أخذت كثيرة أو قليلة. ومنها بالذات، كاليد التي تحرك العكاز، ومنها ما بالعرض، فإن الأبيض يحرك العكاز. وما بالذات فهي ضرورة متناهية، كما تبين ذلك في السابعة من هذا **الكتاب**[2]. والمحرك الأول هو الأبعد، فإن الأبعد محرك منفرد بنفسه، وأما المتوسطات، فكلها إنما تتحرك بالأبعد فالأبعد، والأبعد هو المحرك الأول. وكل متحرك فله محرك، ومحركه قد يكون متحركًا، وقد

(1) نقص سهوًا: أما في ما هو بالطبع فالمتكون والفاعل.

(2) راجع أعلاه.

يكون غير متحرك. فإن كان متحركًا فله محرك، ومحركه قد يكون متحركًا، وقد يكون غير متحرك. فإن كان متحركًا فله محرك، ومحركه إما أن يكون فيه، وإما أن يكون خارجًا عنه. فإن كان خارجً عنه كان ذلك المحرك متحركًا، إذ لا يمكن أن يحرك جسم جسمًا دون أن يتحرك، كما تبين في **السابعة** ولزم في ذلك المتحرك ما لزم في الأول، فسينتهي ضرورة إلى محرك متحرك من تلقائه. وقولنا هذا إنما هو في حركة النقلة. فحبذا كل حركة هو المتحرك من تلقائه، وسيلخص أمر المحرك الأول بعد هذا.

فقد ظهر أن القوة والإمكان، يتقدمان وجود الحركة بالزمان. والقوة والإمكان مما ليس يفارق، فهي ضرورة في موجود ما. وذلك الموجود هو بذلك الإمكان ساكن. فإن كان ساكنًا زمانًا بلا نهايةً، فإن كانت نسبته إلى الحركة هي نسبته إلى السكون، وجب ضرورة أن يتحرك ويسكن، وإما ألا يتحرك ولا يسكن، وكلا الأمرين محال. وإن كانت نسبته إلى أحدهما غير نسبته إلى الآخر، وكانت إحدى النسبتين يلزم عنها وجوده فيه، لزم أن لا يوجد الآخر فيه أصلًا، لكن قد يوجد القابل. فبين أن النسب تتعاقب عليه متبادلة، فما السبب الذي أزال النسبة [ق 56 ألف] التي كانت له؟ إذ ها هنا ضرورة سبب لتغيّر النسبة لزم أن يكون ذلك السبب له نسب متقابلة، وكان القول فيه هو بعينه القول في الأول، ورجع ذلك التقسيم، بعينه. فلزم ضرورة إذا اطرد هذا النظر، وجود حركات غير متناهية، إما في موضوع واحد أو في موضوعات كثيرة، ليكون عنها هذه الحركة المفروضة وأن تكون تلك الحركات متقدمة بعضها البعض بالذات لا بالعرض، وهذا محال. فلذلك يلزم ضرورة أن

يكون إمكان هذه الحركة في زمان متناه، وتكون قبل ذلك الزمان غير ممكنة زمانًا فأما بأن يكون في المادة شخص آخر من نوع تلك الحركة، وكذلك قبل تلك إلى غير نهاية؛ فيكون قبل كل تغيُّر مفروض تغيُّر يتقدم من ذلك النوع، غير **أنها**[1] لا تكون متشافعة بل تكون - **بعضها** -[2] إمكاناتها في أزمنة، إما متساوية أو متفاضلة، أو متساوية ومتفاضلة. وكذلك يلزم أن يكون بعد كل تغيّر مفروض تغير يتلوه. وذلك أنّا متى فرضنا أن تغير «ب» قد كان، فإما أن يكون زمانًا بلا نهاية ثم فسد، فقد كان ممكنًا ألا يكون. فإمكان لا وجوده قد كان زمانًا بلا نهاية، وجرى القول فيه مجرى القول في حدوث التغير، ولزم أن يكون قبل هذا سكون، ويلزم ضرورة أن يكون هذا الساكن قد كان ممكنًا أن يتحرك وأن يسكن. فإن أنزلنا سكونًا تامًا قد حدث، وأنزلناه يبقى زمانًا لا نهاية له، كنا قد أنزلنا الساكن لا يمكن أن يتغير بعد ن كان ممكنًا أن يتغير، فإنه ليس وجوده ألا يتغير هو وجوده ألا يكون شأنه أن يتغير، فإن الشأن قد يوجد ولا يوجد ما عليه الشأن، لزم أن يوجد في الشيء حالان، إحداهما التي هو بها لا يتغير والأخرى التي هو بها لا يمكن أن يتغير. وهذه الحال حادثة فيه، إذ لو كانت فيه منذ وجوده لما أمكن أن يتغير. وهذه الحال الأخرى سبيلها سبيل الأولى، فكانت فيه نسب زالت بزواله فإذا طرد هذا التسلسل لزم أن يكون في

---

(1) في الأصل: إنه.

(2) في الهامش إشارة تفيد بأن بعضها يجب أن تقرأ بينهما إلا أنها زائدة أيضًا على ما يبدو.

الشيء أحوال غير متناهية. وبالجملة فيلزم عنه وجود لا متناه مع[1] أحوال غير متناهية في أشياء، وهذا محال فكل تغير يفرض، فيلزم أن يكون بعده تغير وقبله تغير. وليس يمكن أن يكون تغير لم يتقدمه تغير من نوعه، ولا يتلوه تغير من نوعه، بل كل تغير مفروض فهو وسط بين تغيرين. وكل تغير فهو إما كائن وإما أزلي. فلنفرض تغيرًا كائنًا، فيلزم ضرورة أن يكون قبله في الزمان صنفان من التغير، أحدهما هو سبب التغير المفروض، كالفاعل. وهذا التغير إن كان كائنًا، لزم ضرورة أن يتقدمه تغير. فإنه كلما[2] وضعنا المحرك لا يحرك حتى يتحرك، عاد القول في حركة المحرك متى وضعت حادثة، ولزم فيها ما لزم في الأول المفروض، [ق 56 ب] فيلزم وجود ما لا نهاية بالذات، وأن يقطع حتى يتم وجود هذا التغير المفروض،. ووضع ما لا نهاية محال. فلذلك يلزم ضرورة أن يكون هنا تغير أزلي، إما واحد وإما أكثر من واحد. فبهذا ينقطع ما لا نهاية، وهو الذي من قبله أتى المحال. لكن إن كان هذا التغير أزليًا، فهو متشابه الأحوال أو مختلفها. لكن إن كان التغير مستويًا، فهل هو الذي يكون عنه الفساد، أولًا، إذ قد وضح أن كل كائن فهو فاسد حسبما ألزمه القول المتقدم؟ فإن هذا يلزم عنه إما وجود تغيرات أزلية متقابلة، أو وجود تغير واحد في أحوال متقابلة. فإن وضعنا تغيرات دائمة متقابلة، فإن كانت متساوية القوة، لزم أن لا يحدث عنها شيء، فلا يكون هذا التغير ولا السكون المقابل، فيكون

(1) «معًا» في الأصل.

(2) «فإن كل ما» في الأصل.

الموجود لا متحركًا ولا ساكنًا، أو متحركًا ساكنًا، أو بينهما، وهذا غير موجود البتّة، فالكل محال. فإذ الانفراد هذا وقتًا ما، والانفراد ذلك وقتًا آخر، سبب. فيجب أن نضع إما تغيرًا واحدًا أو تغيرين. فإن وضعنا اثنين لزم الأمر بعينه، فلنفرضه واحدًا، وسواء فرضناه أولًا أو فرضنا معه تغيرات دائمة أكثر من واحد، فهذا التغير يكون في متغير، يكون وضعه في الموضوع الذي فيه التغير المفروض وضعًا يكون به المتغير الدائم مختلف الوضع، فيكون له منه أوضاع متقابلة. فيكون نسبه منه نسبًا متقابلة، ويكون المحرك أبدًا بتحركه ذلك عن المادة المتحركة بقرب منها ويبعد، فتختلف نسبه، فتكون نسبة «أ» تقابل نسبة «ب» فإن كانت «أ» تكون فيكون «ب» يفسد، فلا يلزم هنا وجود تغير آخر قبله. فلا يكون هنا موضع لهذا التشكك ويسقط لزومه جملة، وينشأ موضع سؤال وهو في النسب: لم كانت نسبه مفروضة الآن ولم تكن قبل ما كان قبل، وهل كانت ممكنة أو غير ممكنة؟ لكن النظر في ذلك في غير هذا الموضع.

فقد وضح أنه يجب ضرورة أن تكون هناك حركة دائمة. فإما هل هي متصلة وواحدة. وأي حركة هي، وكيف وجودها، فسيتبين بعد هذا. وقد تبين قبل أن المتحرك بهذه الحركة يجب أن يكون متحركًا بذاته، لأنه إن كان متحركًا من خارج عنه لزم أن يكون جسمًا، ويكون ذلك الجسم يتحرك، إذ لا يحرك جسم دون أن يتحرك، إذ كان المحرك يلي المتحرك كما تبين ذلك في السابعة من هذا **الكتاب** فإن فلك القمر يحرك النار، وفلك القمر تحركه الحركة اليومية، وفلك **عطارد**[1] تحركه الحركة اليومية، وفلك الزهرة،

(1) فلك عطارد مكررة في الأصل.

وكذلك إلى الكواكب الثابتة. وفلك الكواكب الثابتة يحركه الفلك الذي يتحرك بذاته الحركة اليومية. فإن كان لهذا محرك خارجًا عنه، لم يكن ذلك المتحرك هو المتحرك الحركة اليومية بذاته، وكان المتحرك الحركة اليومية ذاك، فسنصل ضرورة إلى متحرك يحركه محرك لا يتحرك، فسيحركه [ق 57 ألف] معنى فيه. فإما هل هذه القوة المحركة المتصلة به، إن كان وجودها به، كالثقل في الأرض، فبين أنه متحرك بذاته، ويكون محركه طبيعة ما، فيكون المحرك الأول ضرورة قوة جسمانية. فأما الأول فسنبين بعد أنه لا يمكن أن يكون المحرك الأول كذلك. وأما على النحو الثاني، ففيما بعد الطبيعة. وأما أن يكون أمرًا مفارقًا جملة فقد تبين وجوده[1] فيما بعد الطبيعة. فقد وضح أن الحركة الأولى دائمة متصلة. وقد يعرض في هذا شك. وذلك أنا قد نجد حركة تحدث فيما هو ساكن هو وأجزاؤه، على مثال واحد، مثل الأحجار والحيوان، فأثره في هذا أبين فإن كانت حركة تحدث فيما ليس له حركة، وهو جزء، فما الذي يمنع أن يحدث في الكل؟ وإن كان يحدث في الإنسان – وهو العالم الصغير – فما الذي يمنع أن يحدث في العالم الكبير، حتى يكون العالم تحدث له حركة بعد أن لم يكن يتحرك لا هو ولا جزء منه؟ فهذا أحد الشكوك التي يلزم عنها أن لا يكون حركة دائمة متصلة لكن ذلك محال. فقد تبين أنه إن لم يكن حركة دائمة، لم يكن زمان دائم، وهذا محال. فإن القول نفسه ينقض نفسه، لأنه إن وضعنا سكونًا متصلًا، إما كائنًا فاسدًا أو دائمًا، فقد وضعنا زمانًا، ومتى وضعنا زمانًا فقد وضعنا حركة. وأيضًا فإن كانت الحركة والسكون فيما

(1) «وجوده» مكروه في الأصل.

يوجدان، فهل كل واحد منهما في موضوع خاص، كالزوج والفرد، أو هل هما في موضوع واحد، حتى يكون كل موضوع يقبل الحركة يقبل السكون أم لا؟ ومبدأ النظر في ذلك ما يضعه أرسطو، وهو أنه لا يخلو أن يكون إما كل شيء فهو ساكن دائمًا، أو كل شيء فهو متحرك دائمًا، أو بعض الأشياء ساكن دائمًا، وبعضها متحرك دائمًا حتى تكون الأشياء قسمين، متحركًا وساكنًا، كالعدد الذي بعضه زوج دائمًا، وبعضه فرد دائمًا. أو يكون كل شيء فهو متحرك طورًا وساكن طورًا. أو يكون من الأشياء ما يقبل المتقابلين، حتى يكون شيء ما يتحرك تارة، ويسكن أخرى، ومنها ما يقبل أحد المتقابلين دائمًا، كالذي يعرض في الحرارة مثلًا، فإن بعض الأجسام تسخن وتبرد كالحديد، وبعضها يسخن فقط ولا يمكن أن يبرد كالنار، وبعضها يبرد ولا يمكن أن يسخن كالثلج. وهذا القسم قد يمكن أن ينقسم حتى يكون بعض الأشياء يقبل الحركة والسكون والبعض الآخر إما متحركًا دائمًا وإما ساكنًا دائمًا، وإما بعضه متحرك دائمًا وبعضه ساكن دائمًا. غير أن الذي يثبت إنما هو القسم الأخير، وهو أن بعض الأشياء متحرك دائمًا وبعضها ساكن دائمًا، وبعضها يقبل الأمرين معًا. فإما ما لا يتحرك دائمًا، كيف يقال أنه ساكن، فإن السكون هناك إنما أخذ، مقابل الحركة على المعنى الأعم، لا السكون المرسوم [ق 57 ب] في الخامسة من هذا **الكتاب** وهو إذا قيل على المعنى الأخص فإن المقول على المعنى الأخص هو ما كان شأنه أن يتحرك في الوقت الذي شأنه أن يتحرك. والقول على المعنى الأعم هو ما كان شأنه أو شأن جنسه أن يكون فيه حركة كالأرض، فإن شأن أجزائها أن تتحرك وجزء المشابه للأجزاء

مجانس لكله. فأما وضع أن كل شيء يسكن ورفع الحركة جملة، واطراح الحس للأقاويل، فمن شأن من لا يعرف المعروف بنفسه من المعروف بغيره، وهو رأي غريب عن طبع الإنسان جملة. وكذلك قول من يرفع السكون جملة أيضًا غير أن الأول أبعد وأشد خروجًا عن الإنسانية جملة، لأن من يقول بهذا الرأي فليس يطرح الحس جملة، بل يقول أن الحركة بطيئة جدًا، حتى لا يمكن للحس إدراكها. فهو لذلك لا يطرح الحس وهذا فضل ميزته على ذلك. غير أنه بوجه ما يطرح الحس أيضًا، فإنه يضع أن يذهب على الحس حركة الأشياء القريبة منه القرب الذي يدركها به على ما هي عليه من أحوالها، قياسًا على ما يعرض للمتحركات البعيدة جدًا، فإنها ترى زمانًا ما ساكنة وهي متحركة، كالشمس والقمر. والحركة فليس تعلم بالبصر فقط، أو بالحواس الأربع. وإدراك حاسة الذوق للحركة ففيه رأي[1] حقًا. فأما الحواس الأربع، فتدرك الحركة إدراكًا بينًا بنفسه. وبالجملة، فإن الوضعين بطلانهما ظاهر، فإن واضع الأول منهما، إن وضع ظنًا أو تخيلًا، أو وضع وضعًا صادقًا أو كاذبًا، فقد وضع حركة. وأما الثاني منهما، فإنه يبطل المواضع الطبيعية. فإنه إن كان كل شيء يتحرك، فما كان يتحرك حركة مستقيمة فهو إما قسر وإما يتحرك طبعًا، فإن كانت حركته قسرًا، فقد تحرك مما هو بالطبع، فقد يجب أن يوضع موضع بالطبع يسكن فيه. لكنه إن كان أبدًا يتحرك فهل يصل إلى موضع طبيعي أم لا؟ فإن كان يصل فقد يسكن وإن كان لا يصل، ولا يمكن أن يصل، فإنه بذلك يمكن أن يوضع أن كل شيء يتحرك دائمًا، فليس هناك

---

(1) زيدت لكمال المعنى.

موضع طبيعي لشيء، فلا يكون هناك حركة قسرا ولا طبعًا. وأيضًا فهل يتحرك بحركة واحدة أم بحركات متوالية بالذات؟ وليس يمكن ذلك، فإن المريض إذا تحرك إلى الصحة فليس يتحرك بأنه يتبرد دائمًا. فإذا برد جسم إلى مقدار ما كانت الصحة، وليست الصحة مما يكون في زمان. فإن كان مريض يصح، فقد يكون شيء لا يتحرك دائمًا، لأن الصحة إنما تكون في الآن لا في زمان، ولا بين الصحة والمرض وسط. فإنه ليس بين الصحيح ولا صحيح وسط. وقد نظن أن الحركة قد تكون بلا نهاية من جهة أن المتحرك ينقسم إلى ما لا نهاية. فإذا كان ذلك كذلك، أمكن أن يكون الشيء يستحيل بلا نهاية غير أن ذلك [ق 58 ألف] ليس بحق، فإن كثيرًا من التغيرات قد تكون دفعة، كما يعرض ذلك في الحجر الذي يثقبه الماء وفي الجمود للبن. وهذه الأقاويل لم يأت بها أرسطو ليثبت بها أن شيئًا ما يسكن، فإنه يثبت الأعراف بما هو دونه في المعرفة، بل هي أقاويل مشهورة من الممكن[1] أن يستعملها في المناقضة، لا في الإثبات. فلنضع إذ ذينك لا يمكنان على ما يدركه الحس، ولنضع أن شيئًا ما يتحرك ويسكن، وبالجملة فيقبل الحركة والسكون، على ما يشاهد بالحس، ثم نطلب هل كل شيء كذلك، أم بعض الأشياء يتحرك دائمًا؟ فإن هذا هو الذي اثبتناه في أول هذا القول. فأما سكون شيء دائمًا، فليس مما يليق بهذا الكتاب، لأن الساكن ليس بمبدأ طبيعي من جهة ما هو ساكن، لا على طريق المادة، فإن المادة وضعت على أنها تتحرك، لكن وجوده على أنه أمر عارض، ولا على طريق الفاعل. ولنضع ما يدرك حسًا أن شيئًا ما يتحرك ويسكن،

---

(1) غير واضحة في الأصل.

تكن في زمانين، وكل ما يتحرك ويسكن، إما أن يكون ذلك طبعًا، أو قسرًا، أما الخارج عن طبعه، فبين أن المحرك له خارج عنه، فإن ذلك طبعًا، أو قسرًا، أما الخارج عن طبعه، فبين أن المحرك له خارج عنه، فإن ذلك يدرك حسًّا. فإن كان يتحرك بعد أن يسكن قسرًا، فإن ذلك كان، لأن المحرك له يقرب منه أو يبعد، وذلك بين بنفسه لأن وجود حركته **تابع**[1] لوجود حركة المحرك له أيضًا إما طبعًا، وهو الذي يدعي طوعًا أو قسرًا، فسينتهي ضرورة إلى ما يتحرك من طبعه، وهي الأجسام الطبيعية والحيوان، وما يتحرك من ذاته فمحركه فيه، فلم ليت شعري يسكن ما محركه فيه، ولم لا تكون الحركة والمحرك والمتحرك معًا؟ فإن هذا هو المعنى الذي يقع فيه الشك، لأنا لو وضعنا متحركًا في حال تحركه، إن ذلك يكون باجتماع المحرك والمتحرك دائمًا. فأما عدم الحركة بالقسر فلأن المحرك لها يفارق المتحرك، فكيف هذا فيما يتحرك عن الطبع؟ فمن هذا قد يظن بأن الشيء يحرك نفسه، إذ كأن المحرك وجوده **فيه**[2] خفي. فمن هذا قد يظن أنه إن كان جسم طبيعي يتحرك، فما باله لا يتحرك دائمًا، إذ كأن بطبعه يتحرك؟ إلا أنه قد يشهد الحس والأقاويل على أن جسمًا واحدًا بالعدد قد يتحرك ويسكن. فهذا إما ينبغي أن نصله بالمبدأ الذي وضع أولًا، وهو قولنا أن كل شيء إما أن يتحرك دائمًا أو يسكن دائمًا، أو يكون بعض الأشياء يتحرك دائمًا، ويسكن دائمًا، أو يكون كل شيء يتحرك طورًا ويسكن طورًا، أو يكون القسم المركب. وقد تبين أن بعض الأشياء تتحرك وتسكن،

---

(1) «تابعة» في الأصل.

(2) «فيها» في الأصل.

وبطل الأقسام الأربعة الأول. فبقي أن ننظر هل كل شيء كذلك أم (ثمة)[1] شيء يتحرك دائمًا فإن هذا هو الذي قصدناه. وبهذا نقدر أن نقف على المبدأ الأول فإنه لا يمتنع في سابق الرأي أن يكون كل شيء كذلك. لكنه ن كان كل متحرك فعن شيء ما يتحرك، لزم أن يكون محرك لا يتحرك، واحدًا كان أو أكثر من واحد [58 باء] وهو المبدأ الذي قصد من أول الفحص لتلخيص أمره. وليس هذا المحرك هو الذي بين وجوده في السابعة من **السماع**[2] لكن ذلك هو المحرك لحركة مفروضة حتى يكون تحرك لا بأن يتحرك تلك الحركة لكن قد يمكن أن لا يتحرك أصلًا ويتحرك بحركة أخرى، مثل أن يسخِّن ويبرِّد فيكون ذلك سببًا لأن يحرك ما يحرك. مثال ذلك الموج يحرك العود بأن يتحرك، والموج يحرك السفينة بأن يتحرك، والسفينة تحركها الريح، والريح يحركها الهواء الحار. غير أن الهواء لا يحرك الريح بأن يتحرك بتلك الحركة، بل أن يحرك نوعًا آخر.

فهذا هو الذي تبين وجوده في **السابعة**. ولذلك مثل هذا ممكن أن يكون جسمًا أو يكون غير جسم. والمطلوب هنا المحرك الذي يحرك لا بأن يتحرك ولا ضربًا واحدًا من الحركة بذاته. فإما هل ذلك لكل شيء أم لا، فإن وجود المحرك الذي يحرك في الأجسام الطبيعية خفي جدًا، ووجوده في الحيوان أظهر وأشهر. والذي نطلب هنا لم تحرك هذا الشيء الآن ولم يتحرك قبل؟ فإن مثل هذا السبب هو الذي يطلب في المتحركات كلها. أما في الأجسام

---

(1) زيادة يقتضيها المعنى.

(2) يقصد المحرك الذي يحرك لا بأن يتحرك كالثلج مثلًا، يبرد ولا يتبرد.

الطبيعية فبين أن المحرك فيما ليس في ذاتها. فإنه لو كان في ذاتها، لكان ما أن يتحرك دائمًا، وهذا هو الذي وقع التشكيك عليه ويعرض السؤال فيه. فإن حركة النار مثلًا والحجر وبالجملة فحركة الخفيف وهو خفيف، وحركة الثقيل وهو ثقيل، فإنما يكون ذلك من غير موضعه الطبيعي. ووجوده في غير موضعه الطبيعي إنما هو لعائق، فرافع العائق هو المحرك الأول لهذه الحركة، فإن مزيل العائق محرك بوجه ما، مثل أن ينحي الموج حجرًا كان على **زق**[1] فيتحرك الزق إلى فوق. فإن الموج هو بدء الحركة، لكن إما **للحجر**[2] فبذاته وإما للزق فبالعرض. لكن هذا **تحرك**[3] بوجه (وسنلخص هذا في غير هذا **الموضع**)[4] وكذلك لو أزيلت أسطوانة تحت بناء كان عليها فسقط البناء، فإن مزيل الأسطوانة بوجه ما هو الذي عنه تحرك الجسم الثقيل. وأما الحركات التي تحدث لها بطبعها، كحركة قطر المطر إلى أسفل والبخار إلى فوق، فإن المحرك الأول لهذه هو المكون والفاعل. وقد تقدم بيان هذه في أول هذا القول ولهذا لم تتحرك الأجسام الطبيعية من تلقائها، فإن المحرك فيها خارج عنها وليس للأجسام **الطبيعية**[5] قوة على أن تفعل حركة، بل لها قوة على أن تقبل حركة أو سكونًا. ولذلك لا

---

(1) زق: وعاء من جلد الحيوان، يوضع فيه سوائل للحفظ.

(2) في الأصل: بالحجر.

(3) في م: محرك.

(4) هذه العبارة ناقصة في [مج] دون إشارة إلى ذلك.

(5) ناقصة عند [مج].

يقال فيها أنها تتحرك من تلقائها، لأن ما يتحرك من تلقائه فإنه يسكن من تلقائه، وهذا خاصة إنما يوجد للحيوان، فإن الحيوان يتحرك[1] ويسكن من قبل نفسه، إلا أن وجود المحرك ظاهر فيه بنفسه. فإن كل حيوان يتحرك بجسمه وتحركه نفسه، فهو مؤلف من محرك ومتحرك. ولهذا يضع أصحاب الحيل أجسامًا من جمادات [ق 59 ألف] يخفون فيها المحرك، فتظهر للحس حركتها من غير محرك لها، فيعجب **منها**[2]. فإن النفس في البدن كالربان في السفينة، فإن الربان في السفينة صورة إلا أنها مفارقة، وحدوث حركة لم تكن عن حركة بل من تلقائها من الحيوان فيه **أشكل** منه في الجمادات، أو كان محرك الجمادات خارجًا عنها. فأما محرك الحيوان فهو فيه، فلذلك يظن بأنه قد يحركه لا بأن تتقدمه حركة. وليس ذلك كذلك فإن الحيوان ليس فيه ذلك إلا في حر كته الإرادية، وهي حركة النقلة فقط. فتلك هي فيه من محرك لا يتحرك إلا بالعرض. والحيوان فقد يتحرك حركات كثيرة، بعضها غريزية له كالاغتذاء والنمو، وبعضها عن المحيط به كالنمو والاضمحلال. وحركة الحواس من الواصلة، لكنها بوساطة المحيط فإن المحيط يحرك الحيوان ضروبًا من الحركات، فيحرك، بعضها الحس والتخيل وتحرك هذه الشهوة وتحرك الشهوة الحيوان في المكان. وقد لخصنا كيف توجد الحركات المتقابلة للحيوان في غير هذا الموضع.

---

(1) في الأصل: يتحرك من قبله.

(2) في الأصل: منه.

والمحيط بالحيوان قد يكون هواء أو ماء أو أرضًا، وهذه كلها فستتحرك عن محرك. وهذه الحركات تحرك الحيوان. فأما وجود حركة لشيء بذاته عن سكون، فذلك مما قد تبين بما قلناه أنه لا يمكن.

وأما أن أول المباديء المحركة المتحركة أنه متحرك من تلقائه، فإنا نلخص الأمر فيه، فنقول: إن كل متحرك فله محرك، والمحرك إما أن يكون في المحرك أو خارجًا عنه، فإن كان خارجًا عنه، فهو يحرك بأن يتحرك. وأعني بالمحرك لا الذي على جهة الكمال، فإن الغاية هي بوجه ما مبدأ للحركة، فإن الحرب تحرك الشجاع، ونشوبها يحرك الشجاع، لكن الحرب هي أول في الجوهر والوجود المعقول[1]. وليس بذلك تبدأ الحركة، لكنها عند وجودها تنقضي الحركة. وشهوة الحرب هي التي عند وجودها تبدأ الحركة. وذلك أن المبدأ هو أبدًا متأخر في الزمان عن الحركة، وهذا متقدم لجملة الحركة. والغاية تصير بها الحركة كاملة، وبالمبدأ المحرك التالي تصير به موجودة ناقصة.

ونحن إنما نريد هذا الذي بوجوده توجد الحركة في المتحرك، فيكون المحرك، متى كان خارجًا عن المتحرك، جسمًا ضرورة، لأن ما ليس بجسم فليس خارجًا ولا داخلًا، فإن هذين فصلا ما هو في مكان. فأما كون ما ليس بجسم في الجسم، فأما كالعرض فيكون قوامه بالجسم وأما كالصورة، فيكون قوام الجسم به. وكل جسم

(1) يضاف في م: ولكن.

فإنما يحرك بأن يتحرك كما تبين في السابعة من هذا **الكتاب**[1]. فإما ما يظهر[2] في حجر المغنطيس وما يجري مجراه، فإنه يجذب الحديد من غير أن يتحرك، فقد تلخص أمره في **السابعة**[3]. فإن المحرك للحديد ليس الحجر، بل الهواء أو الجسم الذي بينهما، فإنه قد يحرك الحديد وبينهما جسم من نحاس ومن فضة أو غير ذلك كالهواء، فإن الهواء يتحرك عن المغنطيس ويحرك الهواء الحديد. ويُبيّنُ هذا أن الهواء يتحرك أن الحديد [ق 59 باء] إن جعل قريبًا من المغنطيس حُرِّك وإن كان بعيدًا لم يحرَّك، وهو أبين إذا كان بينهما جسم من نحاس مثلًا، فإنه كلما رقَّ كانت الحركة أظهر، وكلما غلظ وكان الحائل أعظم، كانت أقل، حتى تبلغ إلى مقدار لا يتحرك عنه الحديد. وتلخيص هذا لائق بغير هذا الموضع. فمتى فرض جسم يتحرك عن غيره، كان محركًا متحركًا ضرورة، وننزل ذلك الثاني منزلة الأول. وليس يمر الأمر إلى غير نهاية، كما تبين في السابعة من هذا **الكتاب**[4] فسينتهي ضرورة إلى ما يتحرك ومركه فيه، فيكون متحركًا **بذاته**[5] ومن تلقائه، إذ كانت حركته لا من خارج عنه.

وكل متحرك فله محرك، فمحرك هذا يلزم ضرورة أن يكون غير متحرك. وقد يكون هذا أبين عندنا مما نقوله، وذلك أن كل

---

(1) راجع، ابن باجه أعلاه.

(2) (من) في الأصل ومصححة في الهامش.

(3) قارن أعلاه.

(4) راجع، أعلاه.

(5) في ذاتة في الأصل وهي مصححة في الهامش.

محرك إما أن يحرك بنفسه أو يحرك بشيء آخر متحرك عنه، كالإنسان فإنه يحرك بالعكاز الحجر ويحرك بنفسه العكاز. ولا يمر الأمر كذلك إلى غير نهاية بالذات، بل يجب أن يكون متحرك لا يلزم ضرورة أن يحرك، ويكون هناك محرك يكون ضرورة لا يتحرك، ويكون بينهما أوساط كل واحد منها يحرك ويتحرك. وبعض ما هو به يحرك بذاته، وبعض ما يحرك به بالعرض، فإن العصا تحرك الحجر والحجر يحرك هذا الماء فبالحجر يحرك المحرك الماء، لكن ليس الحجر بما هو حجر، إنه ما به يحرك المحرك، فإن ما به تحرك المحرك هو آلة المحرك، و**كذلك**[1] اليد والقدوم، هي ما به يحرك المحرك، فلا يمكن أن يحرك المحرك دونه أو دون مجانسه. فإن باليد يحرك القلم في **الكتابة**[2] فإن حركة الرجل فمن أجل المجانسة. فالمتحركات جنسان، جنس يتحرك ولا يحرك بذاته، وجنس يتحرك ويحرك من جهة ما يتحرك، وهو ما به يحرك المحرك.

والمتحرك من تلقائه هو الحيوان، وهو مؤلف من محرك لا يتحرك، ومن صنفين من المتحركات، الأول فإنه يحرك المحرك، والثاني المتحرك عن الآلة، كالأعصاب **والعضل**[3] والأعضاء المركبة. فالمتحركات، على أنها ليست آلات أول، هي متحركات وغير متحركات بالضرورة. وأما ما به يحرك المحرك، فإنه ضرورة

---

(1) [ولذلك] عند مج.

(2) في الأصل [الكتاب] في الأصل.

(3) [العضد] عند [مج].

متحرك ومحرك **للأخير**[1]. وليكن على المحرك الأول الذي لا يتحرك «أ» وعلى ما به يتحرك «ب» وعلى ما يحركه «ج»، فـ«ج» متحرك عن محرك ضرورة، و«ب» متحرك ومحرك ضرورة، لأنه **هكذا**[2] وضع ما دام على المجرى الطبيعي. فإذًا يكون «ب» متحركًا بذاته، فإن محركـه فيه فـ«ب» **إذن**[3] فيه لا يفارقه، **فإذن**[3] « أ ب» ملف من محرك لا يتحرك ومن متحرك. إلا أنهما لا يتميزان إلا بالقول. لأن «ب» ليست متميزة عن «أ» بالمكان. لأنه لو كان متميزًا لكان «أ» يحرك ويتحرك، وقد وضعناه [ق 60 ألف] لا **يحرك**[4] بأن يتحرك، لأن «ب» هي ما به يحرك. فإذا «أ» يحرك ولا يتحرك و«ب» **يتحرك**[5] فقط فـ«أ ب» يحرك من جهة ما هو «أ» ويتحرك من جهة ما هو «ب» فهو لذلك محرك ذاته. وقد **نتبين**[6] هذا إن نحن نظرنا من هذه الجهة، وذلك أنا نجد متحركًا لا يحرك بذاته، ونجد متحركًا يحرك بذاته، وهو ما به يحرك المحرك. فإذًا المتحرك من ذاته مؤلف من محرك ومتحرك، **لأنه لو كان**[7] محركًا من جهة ما هو متحرك، لكان كل متحرك محركًا، وليس كذلك.

---

(1) [الأخير] في الأصل.

(2) [ها كذا] في الأصل.

(3) [إذًا] في الأصل.

(4) [يتحرك] عند [مج].

(5) [يحرك] في قراءة [مج].

(6) غير واضحة في الأصل وهي [نفقه] في قراءة [مج].

(7) [لأنه إن كان لو كان] في قراءة [مج].

فإذا كان «أ» متحركا محركًا، و«ب» متحركًا غير محرك، فبالضرورة يجب أن يكون في الوجود محرك غير متحرك. لأنه إن كان العسل موجودًا منفردًا أو السكنجبين **موجودًا**[1]، فالخل موجود بذاته. فإن المتحرك الذي لا يحرك موجود، والمتحرك من تلقائه المحرك موجود، فالذي لا يتحرك موجود.

فإما أن كل متحرك من ذاته له محرك، وأن وجود المحرك فيه غير وجود المتحرك، فذلك يتبين بما أقوله. وذلك أن كل متحرك، فهو إما أن يتكون أو ينمى أو يستحيل أو ينفعل. فإن كان المتحرك تحرك بذاته، حتى يكون الذي به يتحرك هو يحرك، فإما أن يتحرك بذلك النوع من الحركة أو بذلك الشخص، حتى يكون تحريكه هو تحركه، فيكون المعلم يعلم ويتعلم ما يعلمه، ويسخن ويتسخن معًا، فيكون التسخين هو التسخن بعينه، وهذا محال، أو يكون لهما حركتان بالنوع. فأما أن يكون ذلك بالعرض أو بالذات، فضرورة فيجب أن يكون المعلم يتعلم ضرورة، ولا يمكن أن يعلم حتى يتعلم في حين ما هو ذا يعلم، ويكون الجاذب ينجذب في حين ما هو ذا **يجذب**[2] ضرورة. وهذا مما يمكن أن يكون، وليس يجب أن يكون ضرورة، وكونه ضروريًا محال. وما أن يكون بنوع آخر من التغير؛ فيلزم أن يكون التسخن عندما يسخن ينمي، ويعود القول في النمو فإنه حركة. فإما أن **يمر**[3] الأمر إلى غير نهاية،

(1) [موجود] في الأصل.

(2) [ينجذب] عند [مج].

(3) [نمو] في الأصل.

وذلك[1] لا يمكن، لأن ما لا نهاية له فلا مبدأ له، وأيضا فإن الحركات متناهية. وأيضًا فإن مر[2] إلى غير نهاية وجب أن ينعطف فيكون من وضع ذلك قد وضع الوضع الأول حتى يكون المعلم يتعلم ضرورة، والباني ينبني. وكل **ذلك**[3] كونه بالذات محال. وأيضًا، فوضع شيء يحرك نفسه محال يبين عند أيسر **تأمل**[4] أنه لا وجه له. وأيضًا فإن المحرك والمتحرك من المضاف، فيجب ضرورة أن يكون في الموضعين تغاير ما حتى يكونا اثنين. وأيضًا، فإن المتحرك كما تبين في حدة هو بالقوة شيء ما، والمحرك يلزم ضرورة أن يكون موجودًا، لأنه مؤثر. وأيضًا فإن المتحرك هو ما يصير إلى الكمال، وليس هو بالكمال.

والمحرك بما هو محرك، فهو أمر ما موجود ذلك الوجود الذي يخصه وما بالقوة من جهة ما هو بالقوة، فلا يمكن فيه أن يحمل عليه شيء من معاني **الوجود**[5]. **وبفعل**[6] هو أحد معاني الوجود، فإن الانفعال ليس هو وجودًا، بل هو طريق إلى الوجود [ق 60 ب] وهو وجود غير كامل. فهو وجود لا بالإطلاق. ولذلك إذا أخذ

---

(1) [فذلك] في قراءة [مج].

(2) يضيف [مج] كلمة [الأمر] دون إشارة إلى ذلك، والملاحظ أن المعنى مكتمل دونها.

(3) [ذات] في الأصل.

(4) [تأمل] في الأصل [ونظر] عند [مج] بعكس الأصل.

(5) [الموجود] في قراءة [مج].

(6) [ينفعل] في قراءة [مج].

المنفعل من حيث هو في أحد الأوساط، فقد وقف وصار شيئًا ما بعينه، ولم يكن عند ذلك منفعلاً. والذي يحرك، فهو شيء ما بعينه. فإن كان ليس له وجود محصل، كان ذلك المحرك يتحرك، وقد بين أن ذلك لا يلزمه وجود محصل، كان ذلك المحرك يتحرك، وقد بين أن ذلك لا يلزم المحرك بذاته، بل قد يكون وقد لا يكون. فإن المحرك قد يتحرك، وقد يوجد لا متحركًا، ومتى وضعنا كل محرك بهذه الصفة، لزم ما لا نهاية كما تبين. فهنا يظهر موضع ما تبين في **السابعة**[1] ولم عدل أرسطو عن أن يلزم وجود جسم لا نهاية له، وعدل إلى وجود حركة غير متناهية في زمان متناه، فألزم المحال من هذه الجهة.

وكذلك لا يمكن أن يحرك الشيء نفسه بالتراجع، على أن يكون كل جزء منه يحرك كل جزء. وذلك إن كان الشيء يحرك جزء منه، فذلك الجزء هو المحرك، وسائره هو المتحرك، وهو مؤلف من محرك ومتحرك. والوضع إنما هو ما يتحرك بذاته أولًا، وإن كان ينعطف حت يكون «أ ب ج»، وجزؤه «أ ب» يحرك «أ ب ج» و«ب ج» يعود فيحرك «أ ب» ثم يمر الانعطاف كذلك. فإن هذا أيضًا يظهر غير ممكن، فإنه لا فرق بين أن يكون «أ ب» يحرك «ب ج» و«ب ج» يحرك «أ ب»، وبين أن يحرك «أ ب» نفسه لا بوساطة «ب ج». فإنه إن كان «أ ب» هو مبدأ الحركة، فـ«ب ج» هو متحرك من غيره. فإن حرك «ب ج» «أ ب» فإما أن يحركه بأنه متحـــــرك عن

(1) قارن أعلاه.

«أ ب» **أو**[1] لأنه متحرك من تلقائه. و«أ ج» متحرك بحركة، كما يعرض ذلك في السفينة، فإن الربان يحرك السفينة بتحريكه المجذاف، وتحرك السفينة الربان بأنه جزء منها. فالربان متحرك عن نفسه بالعرض **والسفان**[2] مبدأ حركته بالعرض، فهو يحرك نفسه بالعرض، لأن الربان يحرك ذاته الحركة التي بها يحرك السفينة بتحريك السفينة له. **فالسَّفَّان**[3] يحرك ذاته بالعرض، فإن كان **فالعالم**[4] بأسره كذلك. وما بالعرض فليس ضرورة، وما ليس ضرورة، فقد يمكن أن لا يكون. وإذا فرض ما يمكن أنه قد وجد، لم يلزم محال. فإن نحن أنزلناه يمكن، فإنه إن لزم عنه أنا وضعنا ما ليس موجودًا مطلقًا، فيكون ما وضعناه كذبًا، وليس يلزم عنه ما لا يمكن وجوده، وهو المحال. ونحن إن وضعنا ذلك، لم يلزم عنه أولًا أنه لا يمكن أن توجد حركة، بل يلزم عنه أنه قد لا توجد حركة جملة وقتًا، غير أن ذلك محال، كما تبين في أول هذه المقالة، فإن عدم الحركة وقتًا ما مستحيل، كعدمها جملة. فقد لزم عما وضع ممكنًا ما هو غير ممكن، فليس **إذن**[5] ما وضع ممكنًا ممكنًا، وذلك محال.

---

(1) [ولأنه] في الأصل.

(2) [الربان] في الأصل وهي مصححة في الهامش.

(3) [السفان] صانع السفن وربانها.

(4) [العالم] في الأصل.

(5) [إذا] في الأصل.

والمتحرك، فهو ضرورة منقسم، والمحرك فليس يلزم ذلك فيه ضرورة بل قد يمكن أن توجد محركات لا تنقسم، بل ذلك يجب ضرورة. وذلك أن المحرك إن كان جسمًا فهو ينقسم، أو كان قوة في جسم كالثقل، كما تبين قبل ذلك، فهو أيضًا بوجه ما ينقسم. وأما أن يكون وجوده بالجسم، فيكون له مقابل، فتكون تلك القوة في الموضوع تارة أشد وتارة أنقص. وقد تكون [ق 61 ألف] قوى ليس قوامها في الموضوع. لكن قيام الجسم بوجود هالة له، فهذه لا تكون منقسمة أصلًا، كالعقل والنفس. فقد يسأل سائل في هذه فيقول: لم كان كل منقسم فليس له أول؟ إن نقص من المحرك، إذ المحرك قد يكون منقسمًا، أو من المتحرك أو منهما شيء، هل يكون الباقي متحركًا أولًا بذاته؟ فإنه إن كان متحركًا، لم يكن ذلك المتحرك متحركًا بذاته وأولًا، فإن جزءه قد كان متحركًا فلأنه ليس في[1] ما لا ينقسم شيء أول، فنقول: إنه إن نقص من المحرك أو من المتحرك أو منهما معًا، كان الباقي غير الأول وصار إما شخصًا تحت نوع آخر وطبيعة أخرى، أو شخصًا آخر من نوع الكل. فأما النقص من **المتحرك** فقط، بمنزلة ما يعرض في الثمار إذا قطفت، فإن الباقي يكون **متحركًا**[2]. وكما يظهر ذلك في المرض، إذا قل في أجسامهم الدم النقي، فيقل الروح الغريزي. فإنه قد توجد الشهوة والمحرك أقل، فيكون غير ذلك بالشخص. وأما النقصان من المحرك فقط،

---

(1) [فيما] في الأصل.

(2) [متحركة] في الأصل.

فكما يعرض ذلك في الممتزجة، مثل ممتزج من أرض وهواء فإن الماء، إذا كانت الأرض مثلًا أكثر، فيحرك ذلك الجسم إلى أسفل، كما يعرض في خشب **الآبنوس** أو كان الهواء أكثر، كما يعرض في الزيت، فيحرك الزيت إلى سطح الهواء. فإن المحرك في الآبنوس هو ضرورة الأرض، وفي الزيت الهواء. (و) **ليس**(1) المحرك في هذه متحركً، فإن الأرض في الذهب، والهواء في الدهن، موجودان بالقوة لا بالفعل، والثقل والخفة موجودان فيهما بالفعل. فلذلك متى كان جسم الهواء فيها أقل، صار ذهبًا آخر، وكذلك متى قلت الأرضية في الذهب صار فضة أو جسمًا آخر.

وقد يظهر أن لكل متحرك محركًا غيره. وذلك أن المتحرك إما أن يكون محركه خارجًا عنه، حتى يتحرك عنه، وذلك إما ساكن لا يتحرك، فقد انتهى إلى محرك لا يتحرك، وإما أن ينتهي إلى ما محركه فيه، فيكون، كما تبين قبل هذا، فيه المحرك والمتحرك، والمحرك منه لا يتحرك. فقد انتهينا من **كلا**(2) الوجهين إلى محرك لا يتحرك. فقد ظهر مما قلناه أن واجبًا أنْ يكون محرك أو لا يتحرك. فأما هل واحد أو أكثر من واحد، وهل هو أزلي أو لا؟ فلم يتبين بعد. ذلك أن الذي ألزمه القول وجود محرك لا يتحرك بذاته. وأما أن بعض هذه يتحرك بالعرض، فذلك بيّن، ولا سيما في الحيوان. فإن المحرك الذي لا يتحرك يتحرك بحركة جملة البدن، فيتحرك بالعرض جميع ما هو

(1) [ليس] في الأصل.

(2) [كلي] في الأصل.

للبدن، ولذلك يوجد حينا ويفقد حينًا. وما أنه يجب أن يكون محرك لا يتحرك ولا بطريق العرض ضرورة، فسيبين بعد هذا.

أما أن هذه المحركات التي تحرك ولا تتحرك، وهي التي تحرك الأجسام الحركات الفاسدة، فهي توجد حينًا ولا توجد حينًا. [ق 61 باء]. وذلك أن المحرك الذي لا يتحرك فقد يجب ضرورة أن يكون يحرك ما دام موجودًا وكان المتحرك موجودًا. وإنما يعرض للمحرك ألا يحرك من جهتين: إما أن يكون يوجد ولا يوجد، وإما أن يكون هو موجودًا دائمًا. غير أن المتحرك قد يوجد ولا يوجد، فلذلك يحتاج في **كلا**[1] الصنفين في وجوده إلى محرك آخر. أما الأول، فلأن يوجد، وأما الثاني فلأن يوجد محركًا. **وكلا**[1] هذين ليس يمكن أن يكون سببًا أولًا للحركة. ولأن المحركات البعيدة توجد سرمدًا فليس واحد **منها**[2] سببًا لمثل هذه الحركة التي توجد لها، فإن هذه بلا نهاية، فليس لما لا نهاية له أول. وكذلك ما هو موجود دائمًا، إلا أن المتحرك عنه يوجد ولا يوجد حتى تكون تحريكاته غير متناهية، إن تبين أن شيئًا بهذه الصفة موجود، فليس يمكن أن يكون سببًا أولا للحركة. وذلك أن هناك حركة متقدمة هي سبب لوجود المتحرك، فهي ضرورة سبب لوجود التحريك. فمحرك تلك الحركة هو السبب الأول للحركة الموجودة عن هذا المحرك.

---

(1) [كلي] في الأصل.

(2) [منهما] في الأصل.

وهذان الصنفان من المحرك هو متحرك بطريق العرض. ولكن بنحوين فلذلك إن كانت الحركة غير كائنة، فإن المحرك الأول يجب ضرورة أن يكون غير متحرك، لا بالذات ولا بالعرض. فلذلك يلزم ضرورة أن يكون المتحرك عنه غير متحرك عن شيء آخر أصلًا، بل إنما يتحرك عنه فقط. فلذلك يلزم ضرورة أن يكون المتحرك عن مثل هذا المحرك غير كائن ولا فاسد. فإن كانت الحركة الأزليّة واحدة أمكن أن يكون واحدًا، وإن كانت أكثر من **واحدة**[1] **فهو**[2] ضرورة أكثر من واحد، متناهية كانت عِدَّتُها أو غير متناهية. لكن الأحرى بالطبيعة التناهي. والأمر على ما يقوله أرسطو، عندما يقول: «وفي واحد **كفاية**»[3] فإما أن المحرك الأول أزلي وواحد، فسيتبين مما نقوله. وذلك أنه قد تبين **في ما**[4] قيل من هذه المقالة، أن الحركة لا يمكن أن تخل، وأن حركة واحدة متصلة. فأما أي حركة هي، وما المحرك لها، فنحن نقول فيه؛ فنقول: إنه قد تبين في آخر **السادسة** أنه لا يمكن أن تخل، وأن حركة واحدة متصلة. فأما أي حركة هي، وما المحرك لها، فنحن نقول فيه؛ فنقول: إنه قد تبين في آخر **السادسة** أنه لا يمكن أن يكون تغير واحد متصل، لا كون ولا فساد ولا استحالة ولا نمو ولا نقص ولا حركة مستقيمة، إلا النقلة

---

(1) [واجد] في الأصل.

(2) [فهي] في الأصل.

(3) راجع، عبد الرحمن بدوي: الطبيعة لأرسطوطاليس – الجـزء الثاني – ص 868.

(4) [فيما] في الأصل.

دورًا فقط. فأقول: إنه لا يمكن أن تكون حركتان من هذه مركبة واحدة متصلة. وذلك أن الحركة المتصلة واحدة بالعدد ضرورة، على ما يقال في المتصل أنه واحد، وذلك إذا أخذت أجزاؤه فيه بالقوة. فأما إذا أخذت بالفعل، وذلك عندما يقسم ويفرض فيه وسط بالفعل، فليس ذلك واحدًا بالفعل. والحركة إنما تكون واحدة بالعدد، على ما رسم في الخامسة، إذا كان المتحرك وما عليه الحركة وما فيه الحركة واحدًا بالعدد، وقد تلخص ذلك في **الخامسة**[1] إذا كان المتحرك وما عليه الحركة وما فيه الحركة واحدًا بالعدد، وقد تلخص ذلك كله في الخامسة.

وبين أن كل حركة [ق 62 ألف] مؤلفة من حركتين متقابلتين فإنه لا يمكن فيها هذه كلها. أما فيما تركب من كون وفساد، فإن المتحرك منها ليس واحدًا بالعدد، لأن هذا دم وذلك إنسان، وفي الجملة ففي التكون المتحرك لا موجود، وفي الفساد المتحرك موجود. وأيضًا، فإن ما إليه الحركة اثنان، لأن الأول هو وجود والثاني عدم، وكذلك فيما يكون المتحرك واحدًا بالعدد، كما يعرض في الحركات الثلاث. فأما ما إليه الحركة فإثنان، فإن في الاستحالة البياض غير السواد، وهو إثنان بالنوع، فكيف بالعدد؟ وكذلك حركة النشوء، فإن ذلك عظم، وهذا صغر. وكذلك في الحركات المستقيمة، فإن هذا إلى فوق وهذا إلى أسفل، فإن الخط المستقيم الذي عليه الحركة، إن كان واحدًا بالعدد، فهو إثنان بالقول. وليس

(1) قارن أعلاه.

الحركة عليه من الجهة التي هو بها واحد بالعدد، بل من الجهة التي هو بها اثنان بالعدد. وأيضًا فإن الذي فيه من الحركة في هذه كلها يصير إثنين بالعدد، بأن السكون **متخلل**[1] بين الحركتين المتضادتين، على ما سنبين بعد هذا. فتصير الحركتان واحدة بالنوع لا بالعدد، والمتصلة واحدة بالعدد. فليس إذن شيء يمكن أن تكون فيه الحركة متصلة سرمدًا غير ما يتحرك على الدائرة. **فإن في**[2] هذا النوع من العظم هو ما إليه بعينه، وهو واحد بالعدد وإثنان بالقول، وليس كذلك في الخط المستقيم. لأن ما منه غير ما إليه بالموضوع، فإن طرف «أ» غير طرف «ب» وأيضًا، فإن الحركة تتبع ضرورة ما عليه الحركة، والخط المستقيم ناقص عنه محدود بذاته، وإنما يتممها شيء آخر غيرها، وهو السكون. وأيضًا، فإنه ليس في الدائرة موضع هو أول بالطبع، بل كل نقطة توجد عليها فهي أول وآخر ووسط وبالجملة **فكل**[3] نقطة توجد على محيط الدائرة فهي وسط، وكذلك هي متشابهة. وليس كذلك الخط المستقيم، فإن طرفيه لا يمكن أن يوجدا وسطين أصلًا. فلذلك هما بالطبع، هذا مبدأ وهذا آخر. والأوساط بالاقتباس كذلك، فلا توجد فيه نقطة هي متشابهة لوضع نقطة إلا بالمناسبة. مثال ذلك أن نقطة «ج» شبيهة بنقطة «د» في الوضع، إذا كان بعد «ج» من «أ»، كبعد «د» من «ب». وهما

(1) [المتخلل] في الأصل.

(2) [فإن ما من] في قراءة [مج].

(3) [ففي كل] في الأصل.

بالوجود **متقابلتان**(1) بتقابل «أ» لنقطة «ب». وهذا كله لا يمكن أن يوجد في الدائرة. وأيضًا، فإن مبدأ العظم في الدائرة خارج عنها، لأنه المركز، فلذلك يدور أبدًا عليه، لأنه لا يمكن أن ينتهي إليه، لأن المركز هو مبدأ آخر ووسط. ولذلك إذا سكن المركز، لزمت الكرة مكانًا واحدًا. ولذلك يستعمل [ق 62 باء] ذلك **زينن**(2) في القول الذي يروم به إبطال وجود الحركة، وقد قيل في **السادسة**(3) كيف ذلك. وكذلك متى تحرك المركز تحركت الكرة جملة بحركة المركز، حتى يوجد لكرة واحدة نوعان من الحركة، أحدهما التابع لحركة المركز والآخر حركتها على مركزها، كالذي وضع في الهيئة في أفلاك التداوير. فإن الواضع لها يضع لمراكزها حركات على محيط أفلاك أخر إما خارجة المراكز، كما وضع ذلك في الكواكب المتحيرة ووضعه **بطليموس**(4) في القمر، وإما على مركز العالم، كما وضع في الشمس، وكان **أبرخس**(5) قد عمل عليه في القمر. فالحركة على الدائرة وحدها يمكن أن تكون متصلة وسرمدًا فقط.

والحركة ضربان، إما أن تتحرك دائرة ، وهي المتحركة على مركزها، وإما أن تتحرك على دائرة، كما يعرض ذلك لأفلاك التداوير، وبالجملة لحركات المراكز. إلا أن ذلك لا يمكن أن يكون

---

(1) [متقابلة] في الأصل.

(2) زينون الأيلي، يبطل وجود الحركة.

(3) قارن أعلاه.

(4) فلكي يوناني.

(5) هيبارخوس النيقاوي، له نظريات في المجسطي.

إلا كما يتحرك جزء الشيء في الشيء، فتكون حركة بالعرض لذلك الجسم. وإنما يتبين ذلك، إذا تبين أنه لا يمكن أن يتحرك المتحرك دورًا يتحرك ولا ينفعل أصلًا، وذلك يتبين في كتاب «السماء والعالم». وهذه الحركة التي يذكرها أرسطو في هذه المقالة الثامنة، حيث يقول «إلا أن بعض هذه يوجد في الحركة السماوية، وهي الحركة بالعرض **من غير**»[1] فإن هذه تتحرك بالعرض عن حركة الأفلاك التي تحيط بها على مراكزها، فإن **فلك التدوير في الشمس إنما يتحرك بحركة الفلك الحامل على مركز العالم**[2] وفلك التدوير جزء منه. وبهذه الحركة تكون للشمس حركة الطول. وأما الذي يوجد لها من قبل **ملك**[3] التدوير، فهي حركة الاختلاف. وبين ما يتحرك بالعرض عن غيره وبين ما يتحرك بالعرض عن ذاته فقط فرق. وذلك إنما هو لاحق للمحرك عن المتحرك، فإن محرك الأجرام المستديرة لا يلزمه من أجل الجرم المستدير حركة أصلًا. وأما محرك الأجرام الهيولانية، **كأنفس**[4] الحيوان، فيلزمها من أجل أجسام الحيوان وإنه يتحرك إلى شيء خارج عنها. فيلزمها ضرورة أن يتحرك المحرك بالعرض عن تحركه، لأن وجوده في مثل هذا المتحرك. لأن كل ما في المتحرك، فهو مشارك للمتحرك في الحركة، على حسب قربه منه في الوجود وبعده كما تبين في **السادسة**. وبين أن

---

(1) راجع الطبيعة، 8، 6، 259 ب 30.

(2) هذه العبارة ناقصة في قراءة [مج]، دون إشارة إلى ذلك.

(3) [ذلك] في قراءة [مج].

(4) [كالنفس] في قراءة [مج].

أمثال هذه لا يمكن أن يحرك الحركة المتصلة لأنها تتحرك إلى شيء خارج عنها، فحركتها ضرورة متناهية . ولا أيضًا يمكن أن يكون مبدأ للحركة المتصلة تلك التي تتحرك بالعرض عن غيرها، لأن الحركة العارضة لها هي عن محرك خارج عنها، فهو يحركها بوجه ما، فليست هذه المحرك الأول للحركة الأولى المتقدمة بالطبع. لأنه إن أنزل كل واحد منها لا يحرك، فلا يتحرك عنه المتحرك، وحدث للمتحرك الحركة العرضية [ق 63 ألف] ولم ترتفع، فمحرك هذه الحركة أقدم بالطبع لأنه أن إنزلنا أن المحرك بالطبع للحركة مما يتحرك ذلك الجرم المستدير على مركزه، لم يعدم المحرك للحركة الشاملة شيء من أجل ذلك. إن أنزلنا المحرك للحركة الشاملة لم يحرك، فبالضرورة يعدم ذلك المتحرك حركته التي بالعرض. وهذا التقدم الذي بالطبع وليس منه[1] لأن هذا إنزال وذلك وجود.

فإذن المحرك الأول الذي هو أقدم المحركات وأولها بالطبع يجب أن لا يتحرك لا بذاته ولا بالعرض، لا عن ذاته ولا عن غيره، فلا يتحرك بوجه. فلذلك يلزم أن يكون المتحرك عن مثل هذا المحرك دائمًا واحدًا بالعدد، لأن المحرك إنما يحرك بوجه واحد وعلى سنن واحد، ولا يتقدمه محرك آخر.

والكون والفساد حركتان أو عن حركتين، فليس يلزم أن يلحق المتحرك عن مثل هذا المحرك حركة أصلًا، ولا أن يقبل من

(1) غير واضحة، في الأصل وهي [به] في قراءة [مج].

محركه حركة ما خلا الحركة التي يقبلها عن محركه، لأنه محرك أول. لأنه متى لم يوضع محرك أول، لزم أن توجد أجسام غير متناهية معًا، وذلك محال. وبيّن أن المتحرك عن مثل هذا المحرك دائم الوجود. وسبب دوام وجوده اتصاله **بمبدئه**[1]، **ومبدؤه**[2] أول وهو **يرفده**[3] دائمًا بالوجود، لأنه فيه ومتصل به. فأما كيف اتصاله على أنه نفس أو جزء نفس، فقد لخص في غير هذا الموضع. وقد وضح أن **هناك**[4] محركًا أولًا، وأنه خارج عن كل تغير أصلًا، وإنه لا يتغير لا بالذات ولا بالعرض. وأما أي حركة يحرك فنحن نقوله.

قد تبين أنه لا يمكن أن يكون المحرك الأول **محركًا**[5] إلا حركة الأثقال وذلك أن النقلة هي أول الحركات وأقدمها بالطبع. وذلك أن التغير، إما أن يكون كونًا أو إحدى الحركات الثلاث. ولا يمكن أن يكون كون أو تتقدمه استحالة، ولا يمكن أن تحدث استحالة أو تتقدم ذلك قرب المحيل من المستحيل، إما قريبًا أو بعيدًا. وذلك بين بنفسه، والتطويل في تبين ذلك فضل. ولا يمكن أن يكون نمو ولا نقص أو يتقدمه كون. ولا يمكن في شيء أن يستحيل أو ينمي أو يتحرك قبل أن يوجد. فإن كان ذلك الموجود من شأنه أن يتكون،

---

(1) [بمبدأه] في الأصل.

(2) [وبداوة] في الأصل.

(3) يرفده: يزوده، يعطيه.

(4) غير موجودة في الأصل.

(5) [محرك] في الأصل.

فهو غير موجود، فالتكون في الموجودات ذات الهيولانية يتقدم سائر الحركات. وإذا كانت النقلة تتقدمها، فأخلق بها أن تتقدم سائر الحركات، لأن ما كان دائم الوجود فلا يستحيل، ولو أنزل يستحيل لما أمكن أن يستحيل حتى يوجد قبل حركة **النقلة**(1) ولكن ليس فيه ضرورة، بل إما فيه أو في غيره.

وقد يظن بالتكون أنه أول الحركات التي **تحرك**(2) المتحرك لأنه ما لم يتكون فلم يوجد، وما لم يوجد فليس يتحرك. لكن هذا بالإضافة إلى مشار إليه وهذا التقدم في الزمان. لكن قد نجد النقلة في هذه كلها متأخرة في الزمان ومتقدمة بالطبع، على مثال ما يتأخر ويتقدم الكامل الناقص [ق 63 باء]. والغاية التوطئة، فإن آخر الحركات التي تفيدها الطبيعة للموجود، هي هذه. وأيضًا فإن النقلة هي التي توجد للجسم الطبيعي من ذاتها ومحركها فيه، وليس له حركة أخرى تنسب إليه هذه النسبة، وإن كان قد يوجد للحيوان والنبات حركات أخر **تتحركها من ذاتها**(3)، لكن أسبابها بينة أنها خارجة عنها. وأما هذه فالأسباب الفاعلة للحركة خفية، فلأجل ذلك لما ظن أن هذه للحيوان من ذاته لا من شيء آخر أصلًا، ثم شوهد حيوان يتحرك، لا عن حركة تتقدم ظن أنه لا يمتنع وجود(4) ذلك في العالم جملة. وليس ذلك كذلك بل الجسم الذي

(1) [نقله] في الأصل.

(2) [يتحرك] في الأصل.

(3) [يتحركها من ذاته] في الأصل.

(4) ساقطة في قراءة [مج].

توجد له مثل هذه الحركة قد توجد حركات غريزية منه أخر كثيرة، مثل الاغتذاء والنمو، وتوجد له حركات غير غريزية يتحرك بها عن المحيط به، هواء كان أو ماء، كالاحتباس والتخلل والاحتقان، فتتحرك عن هذه الحركات قوى في الجسم أخر، كالشهوة والخيال والرأي، فتحرك هذه الحوان. وهذه هي المحركات القريبة للحيوان، إلا أنها توجد ولا توجد. وليس وجودها ولا وجودها تغيرًا ولا كونًا ولا فسادًا، فإن ما لا ينقسم ليس وجوده تغيرًا، كما تبين قبل. فقد وضح السبب الذي كان له بعض الموجودات تتحرك حينًا وتسكن حينًا، لأن لها مثل هذا المبدأ، ومن شأنه أن يوجد ولا يوجد. وهذا الذي يتحرك حينًا ويسكن حينًا هو الذي يوقع الشك في أنه قد يكن أن تكون حركة ل تحدث من تلقائها. وبهذا الظن الواقع ما اضطر أولًا إلى أن يبين أن كل تغير كائن، فهو عن تغير. ولهذا لما وضع أرسطو مثل هذا الجنس على ما يشاهد عليه، لزم عنه ضرورة وجود حركة متصلة. غير أنه لم يتبين لم لزم عما يتحرك ويسكن وجود متحرك لا يسكن أصلًا، فقد وضح الآن لم كان ذلك. وإنما لزم الوجود عن وجود والعدم عن عدم. **فإنه**[1] إذا كان وجود شيء سببًا لوجود أمر، كان عدم ذلك الشيء سببًا لعدم ذلك الأمر، فقال ذلك أن ما كان له رئة فهو يتنفس، فما لم يكن له رئة فليس يتنفس. وكذلك **المتحرك**[2] إما أن تتصل حركته أو لا تتصل. فإذا طلب سبب هذين المتقابلين، فالواجب أن يطلب سبب

---

(1) [فإن] في الأصل.

(2) [المتحركة] في الأصل.

الوجود. وسبب اتصال الحركة أن المحرك لها أزلي ويوجد ضرورة. وسبب وجود الحركة حينًا، إما أن المحرك يوجد حينًا ما، **أو**[1] يوجد وجودًا مطلقًا، فالحركة تابعة لمحرك. فقد وضح أنه إن كانت حركة متصلة، فليس يمكن أن تكون إلا للنقلة، لأن المتصل الدائم يتقدم ما ليس بمتصل ولا دائم بالطبع، ولسائر ما قيل قبل هذا. وأما أي نقلة هذه، فإنه لا يمكن أن تكون من حركات متشافعة لأن المتشافعة تكون حادثة.

وأقول: إنه لا يمكن أن تكون غير الحركة دورًا. وذلك أن الحركة المكانية إما مستقيمة، [ق 64 ألف] وإما مستديرة، وإما **مؤلفة**[2] كاللولبية، أو على سائر الخطوط. وإذا لم يمكن أن تكون المستقيمة متصلة، فإن المختلطة لا يمكن فيها ذلك **القطوع**[3] الناقص. وذلك أن طرفي القطر المجانب للأطول وطرفي الأقصر محدودات، **فيها**[4] بالطبع. ولذلك كل نقطة من هذه الأربع رأس للقطع، ولذلك لا ينطبق قسما القطع بعضهما على بعض، إلا ما انقسم بهذه الأقطار، لأن زوايا الرتيب قائمة، فأما سائر الأقطار، فإن الزوايا عليهما غير قائمة. فلذلك تكون الزاوية التي تلي رأس القطع تساويها الزاوية التي في الناحية المخالفة. أما القطوع غير التامة الإحاطة، كالمكافيء والزاوية فإن الزاوية التي تلي رأس

(1) [و] في الأصل بدلًا من [أو].

(2) [مركبة] في قراءة [مج] بخلاف الأصل.

(3) [كالقطوع] في قراءة [مج].

(4) [مهما] في الأصل.

القطع، تساويها الزاوية القاطعة لها، وهي التي تلي الناحية التي لا نهاية لها، وتليها زاوية غير مساوية لها. **فإذا**[1] أطبقا، لم ينطبق قسما خط الترتيب بعضهما على بعض، فلم ينطبق الخط المطيف على الخط المطيف. وذلك بين بنفسه عند من زوال علم الهندسة.

وأما الدائرة فكل أقطارها سهم، لأن خطوط الترتيب منها أبدًا تقع على الأقطار على زوايا قائمة، فتتلازم تلازم التكافؤ، وهذا هو الذي بين في الثالثة من كتاب **أوقليدس**[2] عندما تبين أن كل خط يمر بالمركز ويقطع وترًا في الدائرة بنصفين، فهو يقطعه بنصفين. فإن قطعه بنصفين، فهو عمود عليه، فلذلك إذا أخذ أي **جزء**[3] اتفق من الدائرة، انطبق على أي جزء اتفق منها. ولذلك ظن قوم أن هذا حد الدائرة. وذلك لعدم المراس، لصناعة المنطق. فليس في الدائرة موضع محدود بالطبع أصلًا، وأما في سائر الخطوط، ففيها موضع محدود بالطبع، فالحركة إليه غير الحركة منه. **فقطع**[4] «أ ب» يكون منه نقطة «ب» أقرب إلى **المركز**[5] من نقطة «ج» وبالجملة فكان يجب أن يكون مبدأ مثل هذه الحركة مؤلفًا من **مبادىء**[6] ولم يكن بسيطًا، لأن الحركة حركته.

---

(1) [وإذا] في الأصل.

(2) كتاب «الأصول» وضعه أقليدس متأثرًا بآراء أرسطو.

(3) [جزي] في الأصل.

(4) [قطع] في الأصل.

(5) [مركز] في الأصل.

(6) [مباد] في الأصل.

فإما أنه لا يمكن أن تكون حركة مستقيمة دائمة، فذلك بين لأنه إن كان، وجب أن يكون «د ط» متصل لا نهاية له. وأما أنه لا يمكن أن تتصل الحركتان على الخط المستقيم حتى يصير منهما حركة واحدة متصلة، فذلك بين مما نقوله.

قد تبين في ما تقدم أنه لا يمكن أن **يتلو**[1] آن آنًا وأن كل آنين بينهما زمان، فإن كان شيء يتحرك على خط مستقيم حركة متصلة، جزآها متقابلان، أعني أنه لا يمكن أن يوجدا في موضوع واحد معًا، فبين من هذا أنه لا يمكن أن كل حركتين متقابلتين فبينهما سكون. فليكن الخط «أ ع» فتتحرك عليه «ج». وليكن «أ» أسفل، و«ع» [ق 64 باء] علوًا، وليتحرك «ج» من «أ» ثم إلى «ع» ثم ليتحرك من «ع» إلى «أ». فأقول أن حركة «أ ع، ع أ» لم تتصل. برهان ذلك أن «ج» في كل نقطة توجد بين «أ ع»، فهو صاعد في كل نقطة توجد بين «ع أ» فهو هابط. فعلى نقطة «ع» هو فوق، لكن من نقطة «أ» إلى «ع»، فهو صاعد، من نقطة «ع أ» هو هابط، وفي «ع» هو فوق، وهو على «ع» في الآن فقط، فيكون إذن في آن واحد صاعدًا وفوق وهابطًا معًا. وإنما كان يمكن ذلك، لو كان «أ ع» مؤلفًا من نقط، فكان يكون على نقطة «5» صاعدًا وفي نقطة «ع» فوق وفي نقطة أخرى مرة هابطًا، وكان يتلو[1] آن آنًا. لكن **هذا**[2] محال،

---

(1) [يتلوا] في الأصل.

(2) [ذا] في الأصل.

لأن[1] أي نقطة فرضت على «أ ع» فبينها[2] وبين «ع» خط ضرورة، فيجب أن يوجد فيه «ج» صاعدًا، فيكون بين الآن الذي فيه «ج» على «هـ» وبين الآن الذي فيه «ج» على «ع» زمان يتحرك فيه «ج» على «هـ ع». وأيضًا فلو أمكن أن يتلو[3] آن آنًا، حتى يكون الزمان مؤلفًا من آنات، لأمكن ذلك، فكان يصل «ج» إلى «ع» في آن، ويوجد فيه في آن آخر ويفارقه في ثالث. لكن بين كل آنين زمان، الآن الذي يحصل فيه «ج» على «ع» ليس بينه وبين الآن الذي يفارقه آن، لأن آنًا لا يتلو آنًا. فـ«ج» ضرورة يحصل على «ع» في آن ويفارقه في آخر، وبين كل آنين زمان. فـ«ج» يوجد على «ع» في زمان طرفاه آنان، أحدهما مشترك لزمان حركة «ج» إلى «ع» وبين وجود «ج» في «ع» والآخر هو وجود «ج» على «ع» وبين زمان هبوط «ج» إلى «أ». والآن أبدًا هو الزمان الأخير للأول، لأن الأخير قد انقضى[4]، والأول هو ذا يكون.

وبذلك تبين كيف يجب أن يكون الحيوان، إذا قيل مات الميت وانكسر المنكسر، فإن نهاية الزمان هي موجودة أبدًا في الأخير. وقد تبين ذلك في السادسة[5] كما قلنا فيها. وكذلك نقطة «ع» هي أيضًا

---

(1) [لأنه] في الأصل.

(2) [بينهما] في الأصل.

(3) [يتلوا] في الأصل.

(4) [نقص] في الأصل.

(5) قارن أعلاه.

موجودة أبدًا مبدأ للخط من حيث هي من[1] لا من حيث هى إلى، لأنها أبدًا منتهى ومبدأ، فهي منتهى في آن آخر، وبين كل آنين زمان فيه السكون. وليس كذلك النقطة المتوسطة، إنما هي في الخط بالقوة، لا بالفعل. ومتى وجدت واحدة بالفعل لم يكن الخط خطًا واحدًا ولا متصلًا، بل كان منقسمًا واثنين. وإذا كانت بالقوة، كان المتحرك على كل واحد منها في الآن، فإن صار عليها حتى يقسم الخط، فهو ضرورة يصير عليها في آن. فإن بقي عليها فقد سكن، وإن فارقها في آن آخر، فواجب ضرورة أن يسكن عليها في الزمان الذي بين الآنين، وإن لم يسكن فقد حصل عليها وفارقها معًا، وهذا مما لا يمكن.

فهذه الأمور المناسبة الذاتية اليقينية التي يجب أن يعمل عليها. وبهذا تبين الشك الذي كان الأقدمون يتنازعونه. وذلك إذا فرضنا مسافة «أ ب» مساوية لمسافة «ب ج» وفرضنا «د» يتحرك من «أ» [ق 65 ألف] و«هـ» تتحرك من «ج» بحركة متساوية السرعة، فمعًا يكونان على «ب» ونفرض «د» ترجع إلى «أ» و«ه» تتحرك على اتصال، فستصل «هـ» إلى «أ» قبل أن تصل «د» إلى «أ». فمن البين أن «د» عندما وصل إلى «ب»، كان عليه زمانًا ما، وهو مساو للزمان الذي به سبق «ه د». فإنه لو لم يسكن، لم يكن ليتخلف عن «د» لأن المسافة واحدة والحركتان متساويتا السرعة. فبين أن الذي انعطف يستعمل النقطة نهاية ومبدأ، وذلك في آنين. وأما الذي تحرك على الاتصال، فإنه كان عليها في الآن فقط. وهذا يعطي أرسطو حل

(1) ساقطة في قراءة [مج].

شك زينن المعروف بالأنصاف بحسب الأمر، لا بحسب القول، ويفصح أن الذي قاله في **السادسة**[1] إنما كان بحسب القول لا بحسب الأمر نفسه. وهذا هو الذي استعمله أبو نصر في كتابه في **المخاطبة البرهانية** وذلك أنه سلم في السادسة أن في المتصل أقسامًا غير متناهية، وكذلك في الزمان فقط، فيقطع المتناهي من جهة ما هو غير متناه في متناه لكن من جهة ما هو غير متناه. لكن قطع ما لا نهاية لا يمكن ولا من جهة من الجهات، وهو يسلم في الخط المتناهي انصافًا غير متناهية تسليمًا مطلقًا. ولذلك سقط الشك. لكن إذا نظر الأمر كيف هو في نفسه، تبين أنه ليس في المتصل أقسام أصلًا، لا متناهية ولا غير متناهية، فإنه إذا كان له أقسام، فليس هو متصلًا واحدًا، بل هو متصلات كثيرة، وإنما فيه الأقسام بالقوة، وهي غير متناهية ضرورة، على ما تبين في السادسة، وهو أن المتصل ما ينقسم إلى متصل. لكن متى وجد وقسم أقسامًا بالفعل، كانت متناهية، وكانت الحركات عليها كثيرة. ومتى أخذت الأقسام بالقوة، كان عند ذلك المتصل واحدًا بالفعل، وكانت الحركة كثيرة بالقوة وواحدة بالفعل. وإذا كانت الحركة التي لشيء واحد كثيرة وكانت من نوع واحد، فبين أن السكون يتخللها ويفصل بعضها من بعض. فلذلك متى تحرك متحرك على منقسم، غير أنه لم يستعمل نهايات الأقسام، فهو إنما تحرك عليه من جهة ما هو متصل، واستعمل ذلك بالقوة. ومتى تحرك عليه من جهة ما هو منقسم، استعمل تلك النقط بالفعل. فبين من أمره أنه يقف على الواحدة

---

(1) قارن أعلاه.

منها. والمتعسف فلا يمكن أن يستعمل نهاية ما ينعطف عليه بالقوة لأنه لا يتصل الخط بنفسه.

فأما الشك الذي يورد على ما تبين أنه لا يمكن أن تتصل الحركتان المتضادتان فإنه يمكن أن يلقى حجر **الرحى**[1] وهو هابط سمسمة صاعدة، فقد اختلف بالناظرين فيه نظرهم. فهذا شك لم يكن على عهد أرسطو، ولا هو أهل لأن يكون شكًا، لأن الحركة الواحدة غير الأخرى، وهي حركات متشافعة وكلتاهما إما بالعرض إن كانت إحداهما للمتحرك [ق 65 باء] بالذات، كانت الأخرى ضرورة بالعرض، مثل أن يكون دخان كثير يصعد، فيصادف ريشة فيصعدها، فإن الصعود للريشة حركة بالعرض لم تتحرك بها بذاتها، بل إنما تحركت كما يتحرك جزء الشيء وهو الشيء. وقد أطال بعض من جعل هذا شكًا في القول **فيه**[2]، حتى سلم أن حجر **الرحى**[3] توقفه السمسمة. فقد ظهر أنه لا يمكن أن تكون الحركة المتصلة دائمة إلا مستديرة. وقد تبين أن **هناك**[4] محركًا أولًا وأي حركة هي التي يحركها هذا المحرك. فإما أنه ليس بجسم ولا بذي جسم ولا له عظم أصلًا، وكل جسم فهو متناه، ولكن لا يمكن أن يكون لمتناه بالفعل قوة غير متناهية. فإنه إن أخذ من غير

---

(1) [الرحا] في الأصل.

(2) ساقطة في الأصل ومضافة في الهامش.

(3) [الرحا] في الأصل.

(4) ناقصة في الأصل.

المتناهي جزء منه متناه، كانت قوته متناهية أو غير متناهية، وكل ما يحرك حركة غير متناهية فله قوة على التحريك غير متناهية. وكل جسم فهو متناه، ولكن لا يمكن أن يكون لمتناه بالفعل قوة غير متناهية. فإنه إن أخذ من غير المتناهي جزء منه متناه، كانت قوته متناهية أو غير متناهية، فإن كانت متناهية، ضاعفناه حتى يزيد على المقدار المفروض، فتكون قوته أعظم من قوة المفروض، فتكون قوة متناهية أعظم من غير المتناهية، ويكون الجزء أعظم من الكل، وتوجد قوة أعظم مما لا نهاية له[1]، وهذا كله محال لا يمكن.

وأيضًا فذلك بين من وجهة آخر، وذلك أنا إذا فرضنا «أ» قوته غير متناهية. لأنه يحرك في زمان غير متناه، وفرضنا «ب» و«ج» متناهيتين و«ب» محركًا و«ج» متحركًا عنه، وحرك «ب» «ج»[2] مسافة «د» في زمان «هـ» فضرورة يحرك «أ» «ج»[3] هذه المسافة في زمان ما، لأنه لا حركة في الآن. فليحركه في زمان «ط» **فإذن**[4] تكون لـ«ط» إلى «هـ» نسبة ما، ولتكن كنسبة «ط» إلى «ل»[5] فبين أنهما يكونان متناهيين، لأن «هـ ط» متناهيان. وليزد على «ل» مقرايًا متناهيًاوفـ«ل ع» متناه و«ك» متناه. فلتكن نسبة «ل ع» إلى «ك»، ونسبة «ل» إلى «ك» كنسبة «أ» إلى «ب»، فنسبة «س» إلى «ب» أعظم

(1) ناقصة في الأصل.

(2) [ب ج] في قراءة [مج].

(3) [ب ج] في قراءة [مج].

(4) [فأذًا] في الأصل.

(5) في الأصل موضع فراغ وعبارة في الهامش ينظر في احلاحه وحله.

من نسبة «أ» إلى «ب»، فـ«س» أعظم من «ب»، وهذا ما لا يمكن وإنما كان يمكن لو كانت في الآن حركة، فكان يكون «ط» آنًا، فلا يكون له نسبة إلى «هـ». **فإذن**[1] المحرك الأول لا عظم له البتة، فهو غير منقسم، لأن كل منقسم فهو عظم أو ذو عظم. ويعرض أشياء توقع شكوكًا في **ما**[2] تبين. وهو أنه قد تبين أن المحرك يلي المتحرك، وإن المتحرك إذا تحرك عن **متحرك**[3] وسكن المحرك، سكن لسكونه المتحرك عنه، غير أنا قد نشاهد أشياء تتحرك على **متحرك**[3] وتفارق المحرك، ويسكن المحرك وتبقى هي متحركة كالسهام، فإن وتر القوس واليد تسكن، وتبقى هي متحركة زمانًا، وذلك أن كل ما يتحرك فهو يتحرك في شيء، إذ قد تبين بطلان الخلاء. والمتحرك فيه هو أولًا الهواء ثم الماء، لأنهما الرطبان، فلا يمكن أن يتحرك شيء على هذه الجهة في غيرهما، وهما مؤاتيان للتقسم [ق 66 ألف]. فلذلك إذا دفع الوتر السهم دفع معه الهواء ودفع الهواء هواء آخر، فكانت حركة السهم عن حركات متشافعة. فإن الحركة الواحدة يجب أن تكون في زمان واحد، ولواحد في واحد، ولذلك يعرض للسهم أن يكون في أول انفصاله عن القوس، وفي آخر المسافة، أضعف مما يوجد في وسط المسافة. وذلك أن الهواء يتضاعف مقداره، لأنه لا يتخرّق له بسرعة حركته، وأنها أسرع من الزمان الذي فيه يخترق الهواء، فيندفع بين يديه. فإذا

(1) [فإذا] في الأصل.

(2) [فيما] في الأصل.

(3) [متحرك] في الأصل.

نقضت الحركة، نقص وأبطأ حتى يسكن، وذلك بخلاف ما يتحرك على المجرى الطبيعي.

وقد يشاهد أيضًا شيئًا يحرك المتحرك من غير أن يلقاه، وذلك كالخشبة للنار، والمغنطيس للحديد. لكن هذه كلها تحرك ما بينها وبين المتحرك عنها. وقد قيل في هذه كلها، **في ما**[1] كتبناه في **شرح معاني السابعة**[1] وإنما حيث ينبغي أن يرتب وجود هذا المحرك، ففي كثرة الحركة اليومية، لأن المبدأ هو إما في الوسط أو في المحيط، غير أنه ليس في الوسط، فهو في المحيط فقد تبين أن **هناك**[1] محركًا أولًا، وأي حركة يحركها، وأنه غير منقسم ولا متصل ولا في عظم ألبتة.

كمل ما وجد من قوله رحمه الله، ويتلوه قوله في الآثار العلوية

الحمد لله الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى،

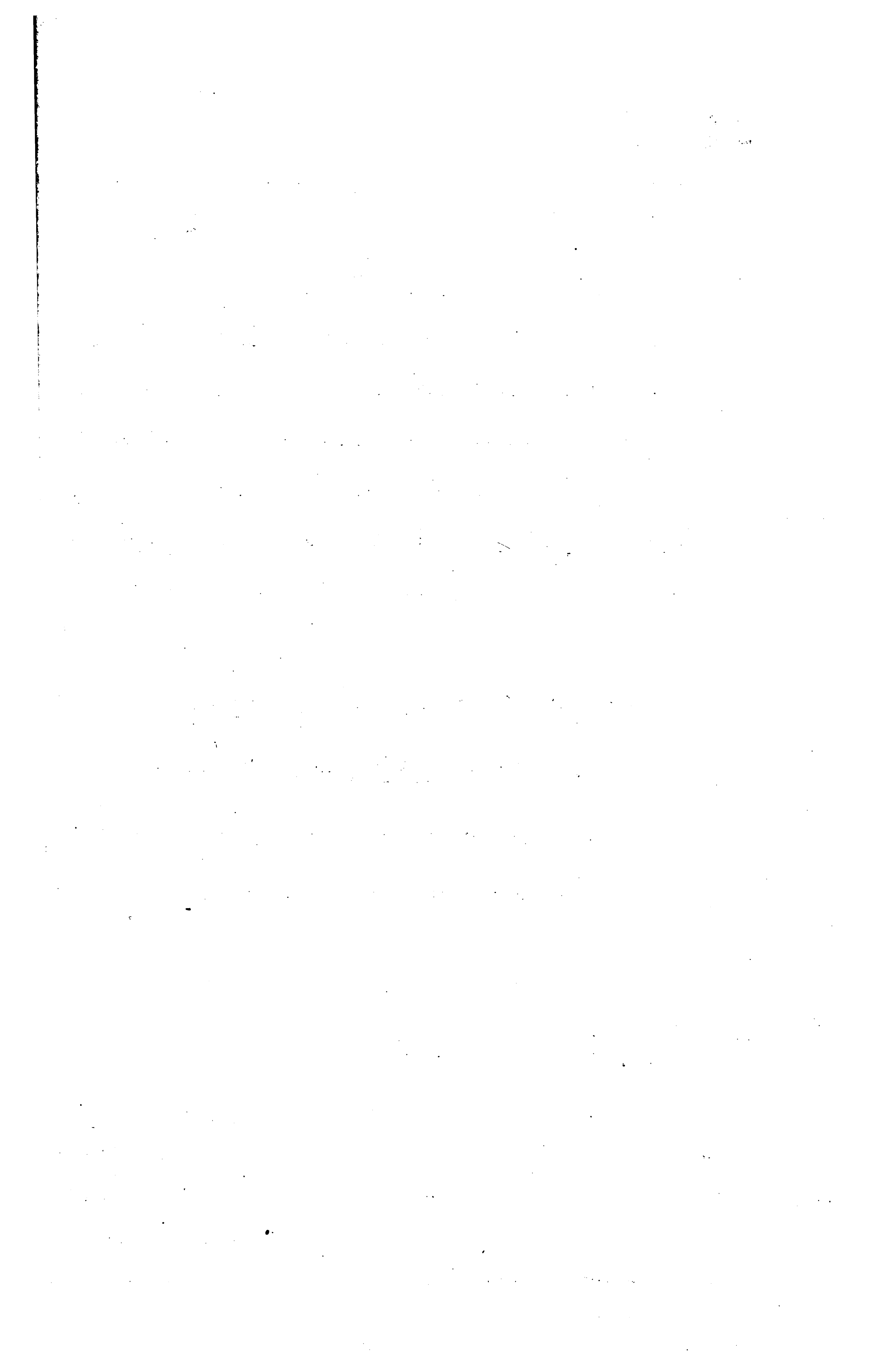
وصلى الله على سيدنا محمد المصطفى

وعلى آله وصحبه الأطهار الذين اصطفى.

(1) [فيما] في الأصل.

(2) قارن أعلاه.

(3) إضافة من عندنا.



الملحق

الثالث

3

[ق 187 ألف]

ومن قوله على الثانية من السماع الطبيعي:

قال أرسطو: «إن الموجودات منها ما هي بالطبيعة، ومنها من قبل أسباب أخر عدّة». أولاها من قبل الطبيعة، فاقتصر على ما دون فلك القمر، لأنه يرى أن تلك مشكوك فيها، وترك أمرها مرجأً حتى يتبين أمرها. ويعني بقوله «ما وجودها بالطبيعة» تكونها، لأن معظم فحصه في هذا العلم إنما هو موجة نحو التكون وأنواعه، وهو الذي كان الأقدمون يقصرون فحصهم عليه. والأجسام المستديرة إن كان لها هذا الوجود فبالطبيعة، وإن لم يكن لها ذلك فالقول فيها غير ذلك.

وقوله: «ما وجودها بأسباب أخر»، ولم يقل **المهنة**[1] لأن من الأجسام ما هي موجودة بالمهنة، وتلك مشهورة، ومنها ما هي

(1) «الممكنة» في قراءة [مج].

موجودة عن أصناف الحيوان غير الناطق. وبين أن قواها **ليست**[1] مهنًا، فإن قيل لها مهن فبالاستعارة، كالعسل والسمع الموجودين عند النحل، والنبات الموجود عند النبات، فإن **الربعة**[2] ليست بجزءٍ من الزيتون. ولذلك قال «عن أسباب أخر» لأنه ليس ها هنا شيء يشمل ما ليس بطبيعي.

والأجسام الطبيعية ففيها مبدأ الحركة أنها قد تتحرك من قبل أنفسها؛ أما حركة مكان، وأما حركة نمو، كما في الحيوان، أو استحالة. وأما السرير والثوب فمن جهة ما هو سرير أو ثوب، فليس فيه مبدأ حركة، أن الحركة الموجودة في كل واحد منهما فهي التي كانت للخشب **والحرير**[3] قبل أن يكون ذلك سريرًا وهذا

(1) «قوها ليس» في الأصل.

(2) «الرقعة» في قراءة [مج].

(3) «الحديد» في قراءة [مج].

ثوبًا. ومن الأجسام ما هي مشتركة بين الطبيعة والمهنة، كالزجاج، وبالجملة فما يستعمل الاستحالة. فما كان من قبل الطبيعة فيحد بالأمور الطبيعية في الانفعالات. وأما المهنة فإنها هي مسلطة على الكيفيات المنسوبة إلى الكم وعلى التأليف. فبهذا هي لكن مقصودها المهن.

تم هذا القول. الحمد لله على إحسانه والصلاة والسلام على محمد النبي وآله.

* * *

ومن الأقاويل المنسوبة إليه ﷺ :

الأشياء الطبيعية وجودها أولًا بالطبيعة، فيجب أولًا أن نعرف ما الطبيعة. فلما حدها أرسطو وجدها مبدأ حركة وسكون في الشيء. وأحد أجزاء هذا الحد مبدأ، ومعناه سبب. فاحتاج إلى معرفة السبب وكم أصنافه. فلما بحث عن ذلك وجد السبب الآخر من جهة المادة، ومن جهة الفاعل، ولم يجد ذلك في الصُّورة، ولا في الغاية. ثم بحث عن الجزء التالي من الحد وهو الحركة والسكون. فوّق ما هي ثم قسمها، ثم تأمل ما من تلك الأقسام أصناف، وما منها أنواع، وغير ذلك مما يلزمها، وهو المتصل وما لا نهاية (له) والمكان والخلاء والزمان. وهذه هي الأمور العامية على الإطلاق للطبيعة. فهذا غرض أرسطو في كتابه.

ولما كان السبب من جهة المادة هو الذي أعطى أبدًا الطبيعيون، وكانت لهم في المادة آراء غير صادقة شرع في المقالة الأولى فبحث في

أمر المادة، وناقض تلك الأقاويل التي كان الطبيعيون **قبله**[1] يتعاطونها، ثم ذكر في آخر المقالة الطريقة البرهانية التي بها بين وجود المادة فقال: «أما ترى مثلًا النحاس استحال زنجارًا». فلا يخلو أن يكون النحاس بجملته وجميع أجزاء ماهيته ذهب وخلفه الزنجار، أو بقي بجميع أجزاء ماهيته وطرأت عليه الأحوال، أو ذهب بعض أجزاء ماهيته وبقي بعضها. فترى أن النحاس لم يذهب بجملته وجميع ماهيته وخلفه الزنجار، فإن هذه ليست استحالة. فإن إنسانًا لو امتص هواء في تجوف ثم خلفه ماء لم تكن تلك استحالة، **وكذلك**[2] ترى أنه لم يبق بجميع أجزاء ماهيته، فإنه كان يجب **أن يصدق**[3] على الزنجار أنه نحاس، فبقي القسم الثالث، وهو أن ذهب بعض أجزاء ماهيته وبقي بعض. فذلك القسم الذي بقي من ماهيته ليس بصورة للنحاس.

فهل له صورة أخرى غيرها أم لا؟

فإن كانت له صورة وهو يستحيل إلى شيء آخر، فبين أنه بقي أيضًا بينهما جزء من الماهية مشترك، ومن حيث نجد جميع الأشياء الكاينة الفاسدة يستحيل بعضها إلى بعض، وجب أن يكون للكل جزء مشترك هو جزء ماهية لها. فإن ذلك الشيء له صورة، فهو مركب من مادة وصورة، فإن كانت لمادته صورة فكذلك إلى حيث

---

(1) «قبلنا» في الأصل.

(2) «وكيف» في النص «وكذلك» في الهامش.

(3) ساقطة في النص ومضافة في الهامش.

حركة العناصر طلبها **الاستحالة**[1]. معنى ما لا نهاية وما بالفعل كالمتناقضين، ولذلك لما رأى **فلاطن**[2] أن النفس مفارقة معنى، ولزم عن هذا أن تكون أنفس بلا نهاية بالفعل، قال بالتناسخ. وأما أرسطو فيرى أن الإنسان متى عقل شيئًا من الأشياء التي ليست مواد ولا في مواد، حصلت للنفس مفارقة، أي مفارقة للمادة. وكانت الزنفس على مر الزمان واحدة بالفعل، كما يعتقد أن الكل الحاصل في الأذهان واحد **بالفعل**[2]. حد الطبيعة مبدأ حركة وسكون في الشيء، وذلك أن الأشياء الطبيعية متحركة وساكنة. فإن الحجر مثلًا تعلم [الورقة 188 ألف] علمًا أولًا، عندما نرميه إلى فوق، أن حركته تلك ليست بالمبدأ الذي به يتحرك إلى أسفل، وإن حركته إلى أسفل لم تكن بشيء خارج عنه، بل بأمر ما فيه به تحرك وبه سكن، وتلك طبيعة، وهي الصورة. وقد قال قوم أنها المادة فإنهم رأوا (أنها) أولى بأن تكون سببًا للحركة والسكون. وقالوا أنا لو أخذنا سريرًا فدفنّاه فعرض له أن ينبت فإنا لم ننسب تلك الحركة النباتية فيه إلى صورة السرير، بل إلى الخشب. وأرسطو يرى أن هذه الأشياء الصناعية ليست على الحقيقة صورًا.

المكان مما اختلف فيه العلماء القدماء ما هو؟ اختلافًا كبيرًا[4]

فمنهم من رأى أن الهيولى هو المكان، وهذا بين الفساد. وأن المكان

---

(1) في الأصل فسح يسير.

(2) أفلاطون.

(3) في الأصل فسح يسير.

(4) «اخيا لا ماكرًا» بدلا من «اختلافًا كبيرًا» في قراءة [مج].

ليس بمتنقل بانتقال المتمكن فيه، والهيولي هي التي تتنقل لا الصور، إلى آراء أخر تضعف عن أن تقاوم. والذي وقع عنه البحث ووصل فيه الفحص رأيان: وهو الفضاء ومقعر البسيط. فمهم من رأى أن الخلاء هو المكان (ومما) يتبين به أن الأمر ليس كذلك في نفسه، هو أن المعلوم الأول لنا في المكان أنه محيط، فليس الخلاء أولى بأن يكون محيطًا بالتمكن من أن يكون المتمكن محيطًا به. وأيضًا فإن الفضاء الذي في الإناء مثلًا، الذي يعتقد هو إلا أنه خلاء ما، يظهر أنه جسم، فإنه مشار إليه، وكأنه يقبل الانقسام. والإضافة بفوق والأسفل. فالخلاء إذا جسم وبيّن أن الفضاء جسم. ومن المعلومات الأول أن جسمين لا يحتويهما مكان واحد. وإذ ليس بمكان، فمقعر البسيط هو المكان، لكنه مثل مكان النار، الذي هو مقعر بسيط الفلك، ومكان الهواء الذي هو مقعر النار، ومكانْ البسيط الهواء. وإنما يعطي أينيّة المكان مما لدينا المتمكن، لكنا نرى أنا في أكثر الأمر إنما ننسب البسيط المحيط إلى الجسم الذي هو له فكيف ذلك؟ فالذي يقال فيه أن نسبته إلى الأمرين بجهتين، وذلك أنه من حيث هو، أعني البسيط، محيط وممتد بالجسم الذي هو فيه، فهو منسوب إليه. ومن حيث أعطاه المتمكن ماهية المكانيّة التي هي أبعاد المتمكن، على ما سنبين الآن، فهو منسوب إليه **مما يظهر به**[1] أن المتمكن يفيد المكان الأبعاد التي **هي له**[2].

---

(1) منه في الأصل وبه في الهامش.

(2) «الذي هو له» في الأصل.

أن الأسطوانة إذا تركت في الماء، حصل لذلك الجز من الماء الذي حصلت فيه الأسطوانة عن جميع جهاتها أبعاد. وليس تلك الأبعاد شيئًا غير أبعاد المتمكن. فما دام المتمكن فيه، كان مكانًا بتلك الأبعاد التي للمتمكن. فإذا زالت الأسطوانة بطلت تلك الأبعاد فبطل المكان للمتمكن.

المتمكن هو صورة المكان والقريب المنطبق هو مادته، والفاعل هو النفس أو غيرها. وقد يكون المتمكن والفاعل واحد لكن لا تكون الجهة التي بها يكون صورة الجهة التي بها يكون فاعلًا، كالإنسان فإنه فاعل للمكان بنفسه بصورة حسية.

متى بطل المتمكن بطل المكان كالذي تقدم في الأسطوانة والماء. وهذا بعينه يعرض في الأجسام الصلبة فإنه لا تبقى أبعاده إلا مكث المتمكن فيه. فإن أمكن أن يكون المتمكن شيئًا غير الهواء، خرج خلفه الهواء. ومتى قسر الهواء على الخروج وكان الجسم الحاوي له مما يلتقي رأسه وقد عرض له ذلك. ومتى كان كثير [الورقة 188 باء] التبين فإما أن يغلب الهواء فلا يخرج فتبقى ببقائه الأبعاد التي يفيدها المحيط بكونه فيه وذلك هو ماهية المكان.

فصل: مما يفرق به بين نسب المقولات **سوى**[1] الإضافة وبين الإضافة، أن المضافين من شروطهما أن يكون لكل واحد منهما اسم من حيث هو تحت مقولة أخرى **سوى**[1] الإضافة. وقد تبين مما قيل

(1) «سوا» في الأصل.

في المكان أنه ليس له وجود إلا بتلك النسبة التي للمستمكن إليه أنه خلاف المضاف، وأن هذه نسبة أخرى يكون بها كل واحد مبدأ حينًا ومنتهى حينًا. وأما نسبة المكان فالمبدأ فيهما أبدًا واحدًا. كذلك الزمان، فإنه يتبين أنه ليس شيء له وجود بنفسه بل بالحركة والتقدير وساير ما ذكر معها. كذلك نسبه له، لكن قد يعرض في نسبه له شك يوهم أن كل واحد من اللذين إليهما النسبة مكتفي بوجوده دونهما[1]. وكذلك أن الثوب والسلاح مما يظن أنهما، وإن لم يستعملا، كاملًا، الماهية. وليس الأمر كذلك بل لو عرض اللبس والتسلح المقصود بهما أولًا، ما وجد النوع البتة. فهو إذن سبب وجوده. فلا ماهية تتم لشخص الثوب والسلاح من حيث هو ثوب والسلاح سلاح، حتى يلبس الواحد ويتسلح الآخر.

فصل: الخلاء ليس من المحمولات المشكك فيها بالطبع، بل من أجل السيرة. فلذلك يجد أرسطو في **السماع** بينة بنوع من نواع التنبيه أو التأمل. ولذلك لم يعرض لهم بقوله في نفس الهلاء. فيما قالوه من أجله. وذلك أنه يلزمهم أولًا أنه جسم بما فيه الأجسام وغيره. فلم يبق إذًا إلا هل يوجد جسم لا يحمل قط؟ فنفيه **أولى**[2]. ومما تبين به أيضًا أنه لا خلاء أنا متى فرضنا كرة نرميها من فوق إلى أسفل في الهواء ثم في الماء، فإن الزمان الذي قطعت فيه الهواء أقل، والماء أكثر. وذلك بحسب التكاثف في الجسم الذي تحركه

---

(1) دونهما في النص ودونها في الهامش.

(2) «أولا» في الأصل.

والتخلخل، فإن العلة في السرعة والابطاء العارضين[1] للحركة هو هذا. وإن قيل أنه في آن، فالآن ليس بزمان، والحركة لا بد معها من الزمان. والذي يثبت الخلاء فيجعله[2] سببًا للحركة، وهو مع التأمل لو كان سبب بطلانها. وذلك أن الذي منه فوق يحرك شيئًا، والذي منه أسفل يحرك ذلك بعينه، فيلزم أن يقف الشيء بين الحركتين.

فصل: المعدود يقال باشتراك الاسم على معان؛ أحدها فيما نحن الآن نعده. والثاني فيما حصلنا العلم به أنه معدود، سواء كان ذلك من حيث عددناه أو لم نعده. فإن الإنسان قد ينظر إلى ثلثة[3] أشخاص أو أربعة فيعلم أنها معدودة[4] إن لم يعدها، من الواحد إلى الرابع. والثالث أن يعني بمعدود أنه موضوع للعدد، فيكون قولنا ذو عدد. فليس يكون بمعنى المعدود الذي هو من المضاف بما له عاد، بل قوته قوة اسم الفاعل،كالأبيض الذي هو بمعنى ذو بياض. ثم أن العدد [الورقة 189 ألف] لما يقال عليه المعدود فيكون معنى العدد إذا قيل على المعنى الأول من معاني المعدود، مقدارًا. والثاني يعني اللامقدار. ثم أن كل المعدودات إنما تكون معدودات بواحد مشترك لها، وإلا لم يشمل عليها عدد ألبتة. وبيان ذلك أنا نقول في زيد وفي الخزانة وفي تمثال نحاس ثلاثة أجسام، فنقصد إلى الجنس

---

(1) «المعارضان» في الأصل.

(2) «يجعلها»في الأصل.

(3) يعني ثلاثة.

(4) «أنه معدود» في الأصل.

العالي[1] الذي يعمها[2] فنعدها به. إذ لم يمكن أن نعدها بالحيوان، لما لم يكن معنى واحد تشترك فيه. ولو لم يكن لها معنى واحد تشترك فيه ألبتة، لما أمكن أن ينتظمها العدد على مثال ما لم يكن أن ينظم العدد زيدًا والخزانة وتمثال النحاس، من حيث هي أجسام صناعية، فإن زيدًا ليس صناعيًا. ومما ينظر فيه هنا هل المعدودات بأنفسها وذواتها، وإن لم يعدها عاد، أم ليست كذلك إلا بالإنسان. والذي يظهر مع الفحص أن المعدود من حيث ما هو معدود، والعدد مما يفعله الإنسان، ولولا لم يكن. وذلك على نحو ما قيل أنه لو لم يكن إنسان لما كان نحاس ولا فرس، وإنما كان يوجد أشخاص فقط. وعلى هذا النحو أيضًا هو ما رآه الإسكندر في الزمان، لأنه أمر يوجده الذهن، إذ ليس هو شيئًا غير تقدير الحركة بالمتقدم والمتأخر مع وجود المقدار والمكان والمتحرك. ونعني بالحركة المقدرة هنا الحركة السرمدية، وإن أخذ غيرها على أنها مناسبة لذلك، وبالجملة أنها مقدرة بالعرض، وإلا فلو كان الزمان على تقدير الحركة السرمدية لوجب أن يفنى الزمان بفنائها وذلك محال.

معنى كون الشيء في زمان أن نقيض الزمان على طرفيه لا يفارقه وإلا فالسماء في الحركة.

الزمان لا يمكن أن يتصور إلا مع الحركة، فينبغي أن ينظر هل الحركة في ماهيته، أو هي لازمة له على جهة خارجة عنه؟ فيظهر مع التأمل أنها في ماهيته لأنا إن لم نتوهم الحركة لم نجد زمانًا، وليس

---

(1) «العامي» قراءة [مج].

(2) ساقطة في الأصل.

الزمان في ماهيتها فإنه قد نلحظ الحركة مجردة عنه. فإذن الزمان إنما هو من حيث الحركة مقدرة بأجزائها التي فيها متقدم وسابق وحاضر، فإذا كان كذلك فهو إذًا مما وجوده بالإنسان، ومما يبين هذا أنا لا نجد له في الوجود غناء، فإنه لا حركة له في شيء إلا فيما يختص بالإنسان من التقدير. ولو كان موجودًا بنفسه لكان له غناء، فإن الطبيعة لا تفعل الشيء باطلًا. فإن قيل: فإنَّا نجد غير الإنسان من الحيوان، ككثير من الطير يعشعش في وقت ليفرخ فيه وقتًا آخر، وتدخر وقتًا لوقت، فله إذن شعور، فليس إذن مما يوجده الإنسان كما قيل. فالجواب أنا لم نقل إن الإنسان موجود للإنسان، من حيث هو ناطق فقط غير متخيل. فذلك الطير مما له من قوة التخيل، حصل له من الشعور مقدار ما، ويختص الإنسان فيه بزيادة القوة الناطقة على ذلك المشترك لها من المتخيلة.

طعن جالينوس فيما بيّن به أرسطو أن الحركة داخلة في ماهية الزَّمان. وذلك أنه قال إنا إن لم نتوهم حركة لم يكن زمان. وظن جالينوس أنه إنما يسيره بالتوهم على مثال ما إذا توهمت زيدًا فإنما تتوهمه لابسًا سوادًا. ولم يرد أرسطو بالتوهم هذا، وإنما أراد أن الذهن والتوهم لا يمكن أن يفصل الحركة من الزمان، على مثال فلا يقدر [الورقة 189 باء] الإنسان أن يتصور الحيوان مفردًا من الحس أو النطق. على أن هذا لازم له في الوجود لا أن التوهم يوجبه فقط، كما يوجب تخيل زيد لابسًا سوادًا. فغلط جالينوس فيما ظنه على أرسطو أنه جعل الوجود تابعًا للتوهم. وهذا من المواضع التي غايتها الإقناع وكيف ظن عليه أنه أخذه برهانًا.

القوة تقال على الاستعداد الذي يكون به[1] الشيء كذا وكذا، فهي إذن تقال على الممكن بالإطلاق، إذ هي طبيعية. وأما ما يقال فيه أنه على الأكثر، فقلما يستعمل فيه القوة. وفيما هو ضروري فأحرى أن لا يستعمل. ثم أن الممكن يقال على ما تقدم ويقال على ما ليس له استعداد بل قد حصل.

(1) «بها» في الأصل.

المحتويات